تقاريظ للاكابر

من العلماء الاعلام شرح عمدة السرى

هـذه

تقـاريظ

للاكـابر من العلماء الاعلام

على كتاب

شرح عمـدة السرى على أنموذج الزمخشرى

لمؤلفه

الاستاذ الفاضل الشيخ ابراهيم سعيد

الحصوصى

﴿ قال مؤلف هذا الكتاب ﴾

قد اطلع عليه الاكابر من العلماء الاعلام فأقروه واستحسنوه وبجواهر
ألفاظهم مدحوه وأرخ بعضهم طبعه المأنوس بما يسر النفوس
ولنذكر نص ما كتبوه فنقول

هذا ما أنشأه كل من حضرة الاستاذ الفاضل العمدة الهمام العلامة الكامل فخر العلماء الاعلام الشيخ حمزه فتح الله مفتش أول اللغة العربية بالمعارف العمومية وحضرة الاستاذ الفاضل العلامة الكامل عمدة المحققين وقدوة المدققين الشيخ حسن الطويل من أكابر العلماء بالجامع الازهر ومفتش ثانى اللغة العربية بالمعارف العمومية لازالت شموس عرفانهما مشرقة على الدوام وكواكب إتقانهما مضيئة للأنام

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

اللهم لك الحمد كما ينبغى لجلال وجهك ولعظيم سلطانك سبحانك لانحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ونسألك الصلاة والسلام الاتمين على رسولك الامين خاتم النبيين الذى أرسلته الى الاحمر والاسود بشيرا ونذيرا بكتاب عربى مبين وعلى آله وأصحابه الطيبين أجمعين كما نسألك الرحمة والرضا لمن قيضتهم من أفاضل العلماء وأمنائهم للقيام بخدمة ذلك الكتاب الذى تكفلت بحفظه من تحريف المحرفين وعجمة الاعجميين فأقاموا نهارهم وأسهروا ليلهم فى ضبط اللغة العربية حتى فى الحركة والسكون فلم يجد الدخيل مدخلا يدخل منه ولا منفذا ينفذ فيه اليها فدرسوا وأفادوا وألفوا وأجادوا وأكثروا ما بين ايجاز واطناب واختصار واسهاب هذا

ومن أحسن ما حوى اللباب فى نحو هذا الباب كتاب أنموذج الامام الزمخشرى الذى اشتهر فضله فى الامم وافتخرت به العرب والعجم فانه مع اختصار لفظه اشتمل على ما يهم طالب العربية من المسائل النحوية لابل هو لبابها وعبابها وقد مضى عليه حين من الدهر لم يعرف ههنا الا اسمه ومبناه لاحقيقته ومعناه لعدم العثور على شرح له واف ببيان معانيه كاف لطالبيه الى أن ساعد الدهر ولله فى أيام دهرنا نفحات فانتدب لحل رموزه وفتح كنوزه الاستاذ الفاضل والعلامة الكامل الشيخ ابراهيم سعيد فشرحه شرحا شرح به الصدور السليمة وهدى به الطلبة الى الطريق القويمة فقيد الاوابد

والشوارد وأطلق العنان فى الامثلة والشواهد بالالفاظ الرائقة والعبارات الفائقة فلله دره من عالم مفيد ومؤلف مجيد جزاه الله خيرا وأكثر فينا من أمثاله ولا حرمنا من فضله وإفضاله

كتبه
حسن الطويل

كتبه
الفقير حمزه فتح الله

وهذا ما أنشأه حضرة الاستاذ الشهير صدر الافاضل العلامة الكبير المحقق المدقق الكامل الشيخ سليمان العبد من أكابر العلماء بالجامع الازهر ومدرس بدار العلوم الخديوية قال أدام الله إفضاله وقرن بالسعد إقباله

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

حمدا لمن ألبس السعيد تاج السعادة بتوفيقه فنحا نحو الائمة وسلك مسالك الاكابر بتحقيقه وصلاة وسلاما على أفصح العرب والعجم وأبلغ من أتى بجوامع الكلم وأبدع الحكم أما بعد فانى سرحت طرفى فى ميدان عمدة السرى وأجلت نظرى فى بستانه البهى فوجدته جوهرة ثمينة من كنوز الآثار استطلعتها أعالى الافكار من كواعب المبتكرات وغوانى المنتخبات فلله در مؤلفه العلامة الاستاذ الشيخ ابراهيم سعيد المحقق الفهامة فلقد أهدى الانموذج بل أهدى الورى عموما بنفائس العرائس وعرائس النفائس منسوجا على منوال أساليب الفصاحة وتراكيب البلاغة ومزجه به مزج الراح بالماء فلا جدال ولا امراء وحين تم تأليفه وكمل تليده وطريفه أرخته فقلت

هذا الكتاب مثل بدر مشرق * يلوح فى حسن كروض مورق
أنموذج الزمخشرى منشرح * صدرا بذا الشرح البهى المنمق
ممتزج به امتزاج الراح بالـ * ـماء الزلال الخالص المروق
ألفه السعيد ابراهيم من * رقى العلا بالادب المروق
لله دره فكم أهدى لنا * أبهج نفع يصطفيه ونتقى
وكم أتى بتحفة وطرفة * لازال فى مرقى المعالى يرتقى
لما بدا كماله أرخته * لعمدة السرى أعلى رونق

٥٤٤ ٣٠١ ١١١ ٣٥٦

أنشأه وكتبه بقلمه سليمان العبد مدرس بالازهر ودار العلوم

سنة ١٣١٢

هذا ما أنشأه حضرة شيخنا الاستاذ الفاضل العلامة المحقق المدقق الكامل الشاعر الشهير الناثر الكبير الشيخ محمد الهراوى من أكابر العلماء بالجامع الازهر قال وأجاد أدام الله نفعه العباد

كنز أنموذج الامام الكافى * من تسمى بصاحب الكشاف

قد هدانا لحله ابن سعيد * بمقال أزال كل اعتساف

وأرانا به استراح محب * بحبيب تباعدا عن تجاف

أطرب السامعين أعجب شرح * فهو عندى كنشوة بالسلاف

انه عمدة لكل سرى * لاصول خلت عن الاطراف

طالعوه ترون شمس نهار * فيه عندى حلاوة الارتشاف

وهذا ما أنشأه حضرة الاستاذ المحقق المدقق الفاضل العلامة السيد السند الكامل الشيخ محمد الحسينى من أكابر العلماء بالجامع الازهر وباشمصحح المطبعة الكبرى الميرية العامرة ببولاق مصر القاهرة قال لا زالت أنواره تتلالا وكمالاته تتوالى

سرحت النظر فى غيضة هذا الكتاب وأجلت الفكر الى مورده العذب المستطاب فاذا هو روضة زاهية قطوفها دانية أزهرت أقمارها وابتسمت أزهارها وأينعت ثمارها واطردت أنهارها وصدحت أطيارها وتغنى بلبلها وهزارها تفتقت أكمامها عن مثل أو أبهج من حب الغمام وتدفقت حياضها بمحكم الحكم النحوية وجلى الاحكام قواعده محكمة وقضاياه مسلمة فتح كنوز الانموذج وأبرز خباياه وشرح رموزه وأوضح خفاياه وأجلس عرائسه على منصتها لخطابها الخاص منهم والعام ووضع مشكلاته على طرف الثمام جله رقيقة ومعانيه دقيقة وألفاظه رشيقة فلله مؤلفه ما أذكى فطنته وأعظم قريحته وأغزر ديمته وأغلى فى الكمال قيمته وشكر الله له صنعه الشكر الجميل وجزاه عليه الجزاء الجزيل بجاه خاتم الانبياء والمرسلين صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

الفقير الى الله تعالى محمد الحسينى

الشافعى

وهذا ما أنشأه حضرة صديقنا الاستاذ الفاضل العلامة الكامل الشاعر المجيد الناثر الفريد الشيخ طه محمود قطريه المصحح بالمطبعه الميريه قال لا فض فوه

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

نحمدك اللهم يا من جعل التوفيق لحمده أنموذجا يعرب عن حسن حال عبده ونشكرك

يامن رفع قدر من نحا نحو بابه ونصب لخدمته من شرفه اذ عرفه بالاضافة الى جنابه ونسألك اللهم أن تقسم لنا من محبتك وذكرك ما نجزم به أسباب الاشتغال بغيرك ونصلى ونسلم على عمدة الانبياء وعدة الاولياء العلم المفرد سيدنا محمد خير نصيح بلسان فصيح وعلى آله الذين سلم جمعهم من التكسير وأصحابه وكل نصير للحق وظهير (أما بعد) فان من منّ الله علىّ ومزيد احسانه الىّ أن اطلعت على كتاب عمدة السرى تأليف الاستاذ الفاضل والنحرير الالمعى الكامل حضرة الشيخ ابراهيم سعيد الخصوصى حفظه الله ومن كل سوء وقاه الذى شرح به أنموذج الامام الزمخشرى فى علم النحو فرأيته شرحا مملوأ بالفوائد مشحونا بنفائس الفرائد لاعيب فيه الا أنه مفتاح لكنوزه كشاف لاسراره ورموزه كثير المعانى يسير المؤنة للمعانى عديم المثال فى بابه مغن بقشره عن لباب غيره فاظنك بلبابه فما أحوج طلاب العربية اليه وما أولاه بأن يعكف عليه من أحب اللحاق بسيبويه وماعسى أن أقول فى كتاب جليل من رآه فقد رأى به الخليل مفصحا بدروسه بعد دروسه فيامعشر الطلاب لعلم الاعراب دونكم ما طالما تمنيتم وكم فى طلبه تعنيتم فقد جاءكم عفوا وطيف به عليكم صفوا فستعلمون عين ضمته ما تضمنته من اليسار الذى يتضاءل معه قدر الدرهم والدينار فشكرا لمؤلفه شكرا وجزاه الله عن العلم وأهله خيرا هذا ولما قرت العين بحسن طبعه ونظرت الى ثمره الذى أثمر وينعه قلت مؤرخا

النحو عصمة اللسان أى فل * من أن يزل فى البيان المقول

فاعكف على الاعراب والزم درسه * ولا تصاحب من به لا يحفل

فان شانئ اللسان العربى * ليس لعمر الله ممن يعقل

ولا تقل هذا لسان مدبر * خير لنا منه اللسان المقبل

نعم بنا صار لسانا مدبرا * اذ مات أهلوه الرجال الكمل

يا ظئر سوء غادرت وليدها * يموت جوعا ماله من يكفل

وآثرت بالثدى طفل غيرها * فهل لذى الخرقاء عذر يقبل

هذا وكتب النحو جمة حكت * زهر الدرارى فى السما بل تفضل

وخيرها أنموذج الزمخشرى * أقومها طريقة وأمثل

وعمدة السرىّ شرحه الذى * فى طيه المجمل والمفصل

جاء لمعنى حسن لم يحوه * مختصر كلا ولا مطوّل

صنيع آخر لو آن من مضوا * قد أدركوه لاستراح الاوّل

فانهض اليه يا أخى محصلا * فان كل الخير منه يحصل

فلو رآه سيبويه لم يكن * للغم مسلك اليه يقتل

أبشر بهذا الشرح إبراهيم إذ * عليه فيما أشكل المعوّل
أسأل رب الناس أن يكسوه * من القبول فوق ما نؤمل
وأن يثيبكم عليه خير ما * يثاب من أحسن فيما يعمل
وحين تم طبعه أرّخته * كتاب عمدة السريّ أجمل

٤٢٣	٥١٤	٣٠١	٧٤

سنة ١٣١٢

كتبه الفقير الى الله تعالى
طه محمود قطريه

وهذه قصيدة غراء من إنشاء حضرة صديقنا الاستاذ الفاضل العلامة الكامل الشاعر الاديب الناثر الاريب الشيخ عبد المجيد الشرنوبى قال حفظه الله

بالطبع يعلو نور عمدة السرى * ويعم نفعا فى رياض الأزهر
فهو الكتاب المرتقى أوج العلا * كالبدر أو كالشمس أو كالمشترى
شرح به الانموذج اكتسب البها * وبه تباهى الحبر فخر زمخشر
شرح به النحو ازدهت أعلامه * وغدا به الارشاد للمستبصر
شرح به شرح الصدور وكم له * آيات فضل فى أجل الأعصر
شرح يريك من البيان بدائعا * فى حسن أسلوب وأبهج منظر
شرح تقول اذا نظرت اليه كم * ترك الاوائل صاح للمتأخر
للجهل كشاف فخذه مفصلا * أبهى كتاب بالنقول مؤزر
جادت به أيدى الهمام المرتضى * سامى الذرى البدر الخصوصى الانحر
الشيخ ابراهيم من وفى بما * أولى فكان له مزيد تشكر
وأتى بموصول الفخار وعائد * منه لنا صلة كنفحة عنبر
لاغرو أن وفى فذلك دأبه * وأبو سعيد من أكابر معشر
مغنى اللبيب اذا أتى باشارة * ممنوحة من فكره المتنور
ومسهل الصعب المهول بعزمه * ان خط فى القرطاس غير مفكر
فغدا كتاب النحو سهل المرتقى * وله الصدارة اذ أتى من مصدر
ورياضه اشتاقت الى قطر الندى * فأتى لها غيث بدا كالأنهر
وجواهر الآداب فيه تجمعت * بل ضوّع الارجا بمسك أذفر
وبنور هذا الشرح قد سطعت لنا * أنوار علم من خلال الأسطر

فانظـــر الى أنواره متمتعا * بلاّلئ والنيل ذلك شمــر
وانشر دروس العلم بعد دروسها * تنل العلا وتكون خير مبكر
فالعلم أفضـل مقتنى وأجل ما * يعنى به وعـلى سواه فكبر
لايستوى الاعمى وذو بصر ولا * ظلمات جهل فى الهدى مع نير
فاعكف على هذا الكتاب مطالعا * أنواره فهو الهـدى للناظر
وقد ازدهى بالطبع من كرم الذى * أولى الجميل أبى المعالى الطاهر
وأتى لنا سعد السعود مبشرا * بزيادة فى قـدر هـذا الانور
ويقول لى فى بهجة التاريخ زد * بالطبع يعلو نور عمدة السرى

١١ ١١٤ ١١٦ ٣٥٦ ٥١٤ ٣٠١

سنة ١٣١٣

وهذه قصيدة حسناء من إنشاء حضرة صديقنا الاستاذ الفاضل العلامة الكامل الشاعر الماهر الناثر الفاخر الشيخ ابراهيم راضى الشرقاوى الازهرى الشافعى مدرس اللغة العربية بمدرسة المرحوم السيد اسماعيل راتب باشا بباب الخلق بمصر قال لاحرمنا افضاله

العـلم مطلعه سـعيد * بشروق شمس (أبى سعيد)
هو فى الأماجـد جوهر * فـرد تعالى عن نديد
بحـر معارفـه روت * ظمأ القريب مع البعيـد
روض مجانى فضـله * قد أينعت بيـد المريد
كنز فوائد دره * نظمت بجيد المستفيـد
إن (الخصوص) على الخصو * ص بفضله فرحا تميـد
يامصر حسبك ماجـد * أيامـه للعـلم عيـد
لله (إبراهـيم) ما * أولاه بالمدح الاكيد
فلقـد أجاد بما أفا * دو جاد بالخير المديد
أهدى (سرى) المجد من * جدواه (عمدته) العميـد
(أنموذج النحو) اهتـدى * بهـداه فهو له رشـيد
(شرح) به شرح الصـدو * ر لانه الكفء الوحيـد
سفر به الكتب التى * من قبله صفر زهيـد
فاقطف ثمار النحو من * بستانه النضر النضيـد
جمع الشوارد والاوا * بد والطريف مع التليد

توضيح تسهيـل القـوا * عد فى مفصـله وطيد
مغنى اللبيب مضى بحسن * أغنى اللبيب مـع البليد
غيث فاقطر النـدى * كالوبل فى القيظ الشـديد
غـذى العقول فـلا عقيـ * ـل ولا ابنـه شئ يفيد
إن أعـرب الناس الكلا * م فان معـربه السـديد
والفضـل يعرفـه ذوو * ه وغيرهـم عنه طـريد
شهدت عوامـل صنعـه * بكلامه القول المفيـد
ولقـد سـعى فى نشره * من طيه السعى الحميـد
فأجابه شهم العـلا * لرضاه مـولاه المجيـد
(كرم) السجية (طاهر) الـ * أنساب ذوالفضـل المزيد
وكساه حـلة طبعه * مـن بيت نعمته المشيد
فبدا ثنيـه بذا الجما * ل والعقول غـدا يصيد
وعبـير مسك ختـامه * تاريخـه بيت القصيد
أدب السرى من طبعه * زاه بمـدنه فـريد

٢٩٤	٥٢١	١٣	٨٦	٩٠	٣٠١	٧

سنة ١٣١٣

وهذا ما أنشأه حضرة صديقنا الاستاذ الفاضل العلامة الكامل الشيخ محمد الالفى حفظه الله قال

هـذا كتاب مفـرد فى بابه * بالطبع أضحى روض أزهار
أما ترى تاريخه جيدة السـ * ـرى إشراق بأنوار

٢٦٠	٦٠٢	٣٠١	١٤٩	سنة ١٣١٣



شرح عمدة السرى على أنموذج الزمخشرى

(فى فن النحو)

تأليف

حضرة الاستاذ الفاضل العالم المحقق الكامل

الشيخ ابراهيم سعيد

الخصوصى

والتزام

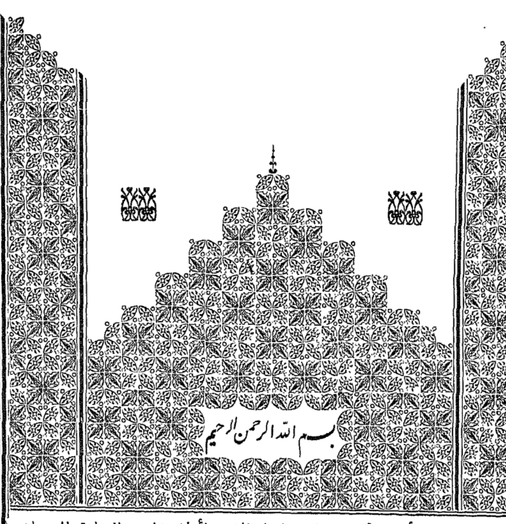
حضرة الاجل الامجد كرم بك طاهر حفيد المرحوم أحمد باشا طاهر



(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٢ هجرية



الحمد لله الذى رفع شأن من نحاه ونصبه لمعالى الامور فأولاه مناه والصلاة والسلام على سيدنا محمد مصدر العلم والكرم وعلى آله وأصحابه المنعوتين بعوالى الهمم

﴿أمّا بعد﴾ فيقول راجى عفو المجيد ابراهيم الخصوصى أبو سعيد إنى لما اطلعت على متن الانموذج (١) لاستاذ الدنيا وشيخ العرب والعجم صاحب الكشاف وفخر خوارزم من افتض أبكار المعانى فشهد ببلاغته كل قاص ودانى الامام البارع الاريب الرامى الى غرض المعانى بكل سهم مصيب روح البيان والادب وترجمان لسان العرب من هو بكل وصف جميل حرى جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشرى (٢)

قد فض أبكار المعانى وارتقى * درج المعالى سابقا فى كل فن

فوجدته وحيدا فى بابه فريدا فى ترتيبه واستيعابه مشتملا على جل الابواب حاويا من فنّ النحو ما لم يحوه كتاب

من ذاق طعم النحو يعرف قدره * ويرى النضار من الكنوز بداو عن

(١) الانموذج أو النموذج القطعة من الشئ وقول صاحب القاموس والانموذج لحن مردود بأنه دعوى لا تقوم عليها حجة كما ذكره بعض حواشيه

(٢) الزمخشرى نسبة لزمخشر قرية من قرى خوارزم ولد بها يوم الاربعاء ٢٧ رجب سنة ٤٦٧ وتوفى بقصبة خوارزم ليلة عرفة سنة ٥٣٨ هجرية كما فى نزهة الالبا

خطر

خطر ببالى أن أعمل عليه شرحا يحل ألفاظه ومبانيه ويوضح رموزه ومعانيه فصرفت زمام العزم نحو ذلك وشمرت عن ساعد الجد سالكا أحسن المسالك فشرحته شرحا نفيسا لامعا وأرجو من الله الكريم أن يكون بالقبول ساطعا ممتزجا به امتزاج الروح بالجسد وحالا فيه حلول الشجاعة فى الاسد وسميته عمدة السرى على أنموذج الزمخشرى وقد أودعته من عرائس فكرى ما تقر به أعين أولى العرفان وتنشرح منه أفئدة ذوى الفضل والاتقان قد جمع مهمات هذا الفن فأوعى فلا ترى لمثله فى بابه جمعا فكم من مخدرة من بنات هذا الفن الا كشف عن وجهها النقاب وأوضحها وأزال عنها الحجاب فهو لعمرى غنية للعالمين والمتعلمين وعمدة للطالبين والمحصلين

هيهات أن يأتى الزمان بمثله * ان الزمان بمثله لبخيل

ولقد صدق من قال لكل علم رجال ولكل ميدان أبطال

ان السلاح جميع الناس تحمله * وليس كل ذوات المخلب السبع

هذا وانى لمعترف بالعجز والقصور عن الخوض فى مثل هاتيك البحور اذ لست من فرسان هذا الميدان لكن قصدت التشبه بهم لافوز بصحبتهم فى جنات الرحمن فقد تذكرت قول من قال وأجاد فى المقال

فتشبهوا ان لم تكونوا مثلهم * ان التشبه بالرجال فلاح

فزاحمتهم فى دخول تلك الابواب ونافستهم فى التوشح بتلك الاثواب وقد شرعت فيما قصدت وعلى الله توكلت فقلت

(مقدمة)

ينبغى لكل شارع فى فن أن يحيط علما بأمور عشرة ليكون على بصيرة فيه بمعرفتها وهى المعروفة عندهم بالمبادى وقد نظمها شيخنا الابيارى فقال

ان المبادى فى عشر قد انحصرت * حد وحكم وموضوع ومن وضعا

ومأخذ نسبة فضل وفائدة * مسائل وكذا اسم الفن فاستمعا

ولنذكرها لك تفصيلا فنقول النحو لغة يطلق على معان ستة نظمها بعضهم فى بيت فقال

قصد ومثل جهة مقدار * قسم وبعض قاله الاخيار

واصطلاحا علم بأصول يعرف به أحوال أبنية الكلمة اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية من حيث الاعراب والبناء وفائدته الاحتراز عن الخطأ اللسانى فى الكلام العربى والاستعانة على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله وما أحسن قول بعضهم

النحو قنطرة الآداب هل أحد * يجاوز البحر الا بالقناطير

لو تعلم الطير ما في النحو من أدب * حنت وأنت اليـــه بالمناقير
ان الكلام بلا نحـــو يحسنه * نبح الكلاب وأصوات السنانير

وواضعه الامام على بأمره أبا الاسود الدؤلي وذلك أنه سمع يوما قارئا يقرأ قوله تعالى ان الله برىء من المشركين ورسوله بالجر فقال يا أمير المؤمنين فسدت ألسنة العرب حتى صاروا يلحنون في القرآن فعند ذلك قال له خذ الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا والمضاف اليه مجرورا الخ وفضله أنه يتوصل به الى باقي العلوم وحكمه الوجوب العيني على قارئ الحديث والكفائي على غيره ولبعضهم

قـــدّم النحو على الفقه فقـــد * يبلغ النحوىّ بالنحـــو الشرف
أما ترى النحـــوىّ في مجلســـه * كهلال بان مـــن تحت السدف
يخـــرج الالفاظ من فيــــه كما * يخرج الجوهر من بطن الصدف

ونسبته الى غيره أنه من العـلوم الادبيـة ومسائله قضاياه التي تطلب نسب محمولاتها الى موضوعاتها كقولنا الفاعل مرفوع واسمه علم النحو وسمي بذلك لقول الامام على لابى الاسود انح هذا النحو أى اقصده ومأخذه من كلام الله وكلام رسوله وكلام العرب قال المصنف مقدما الكلمة على الكلام لانها جزؤه والجزء مقدم على الكل فلا يعرف الا بعد معرفتـه وبعضهـم قدمه نظرا الى أنه مقصود بالذات لان التفاهـم يحصل به بخلافها (الكلمة) أل للحقيقة كما هو القاعـدة في كل محـدود أى ماهية الكلمة عند النحاة لفظ موضوع (مفرد) المراد به هنا ما تلفظ به مرة واحدة لا ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كما قيـل لانه اصطلاح المناطقة وعكسه المركب فلا يسمى كلمة الا مجازا مرسلا كما في قوله صلى الله عليه وسلم أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد

ألا كل شيء ما خلا الله باطل * وكل نعيم لا محالة زائـــــل

وظاهر أن الكلمة مبتدأ وما قدرناه خبر لكن صورة لانه ليس القصد الاخبار لما تقرر أن الحد مع المحدود لا حكم فيـه لانه انما جيء بالحد للتفسـير لا لان يحكم به كيف والشيء قبل حـدّه مجهول والتصديق فرع عن التصوّر فقولك الانسان حيوان ناطق في قوة الانسان أى الحيوان الناطق وليس القصـد أنك متصوّر الانسان بوجـه ما فيحكم لك عليه بأنه حيوان ناطق والا لما صح قولهم القول الشارح يفيد التصوّر كما ذكره العلامة الامير فان قلت قد حذف المصنف الموصوف كما رأيت قلت لا مانع من ذلك قال الامام ابن مالك

وما من المنعوت والنعت عقل * يجوز حذفه وفي النعت يقل

ومنه قوله تعالى أن اعمل سابغات أى دروعا سابغات ولذلك قال المصـنف في المفصـل

وحق الصفة أن تصحب الموصوف الا اذا ظهر أمره ظهورا يستغنى معه عن ذكره فحينئذ يجوز تركه قال الشاعر

لو قلت ما فى قومها لم تيثم * يفضلها فى حسب وميسم

أى ما فى قومها أحد وسمع سيبويه بعض العرب الموثوق بهم يقول ما منهما مات حتى رأيته فى حال كذا وكذا يريد ما منهما واحد مات اه قلت وهذا فى الموصوف بالمفرد كما مثل وأما الموصوف بالجملة فذهب الجمهور الى أنه لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو فى نحو منا ظعن ومنا أقام وفينا سلم وفينا هلك ونقل السيد أن اعتبار ذلك خاص بما اذا كان الموصوف مرفوعا بل نقل الشيخ يس عن بعضهم عدم اعتبار هذا الشرط ومن حذف الصفة قوله تعالى وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا أى كل سفينة صالحة وقول الشاعر

ورب أسيلة الخدين بكر * مهفهفة لها فرع وجيد

أى فرع فاحم وجيد طويل ولما ذكر المصنف تعريف الكلمة بين أنها جنس تحته ثلاثة أنواع فقال (اما اسم) أى وهى اما اسم (كرجل واما فعل كضرب واما حرف) جاء لمعنى (كقد) الاقتصار فى مقام البيان مفيد للحصر ووجهه أن الكلمة اما أن تدل على معنى فى نفسها أولا الثانى الحرف والاول اما أن يقترن بأحد الازمنة أولا الثانى الاسم والاول الفعل واما بكسر الهمزة وتشديد الميم وقد تبدل ميمها ياء مع فتح الهمزة كقوله

يا ليتما أمنا شالت نعامتها * أيما الى جنة أيما الى نار

وهى حرف تفصيل نحو انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا واختلف فى إما الثانية فقال أبو عبيدة انها عاطفة عند أكثرهم والواو زائدة وزعم جماعة منهم ابن مالك أنها غير عاطفة كالاولى لملازمتها الواو العاطفة غالبا ومن غير الغالب البيت المتقدم وصرح ابن الحاجب فى شرح المفصل بأن مجموع قولنا وإما هو العاطف فى جاء إما زيد وإما عمرو قال ولا يبعد أن تكون كلمة مستقلة حرفا فى موضع وبعض حرف فى موضع آخر كما من أيا وهيا وقد يستغنى عن إما الثانية بذكر ما يغنى عنها نحو إما أن تتكلم بخير والا فاسكت ومنه قوله

فاما أن تكون أخى بصدق * فأعرف منك غثى من سمينى

والا فاطرحنى واتخذنى * عدوا أتقيك وتتقينى

وقد يستغنى عن الاولى لفظا كقوله

تلم بدار قد تقادم عهدها * وإما بأموات ألم خيالها

أى إما بدار والفراء يقيسه فيجيز زيد يقوم وإما يقعد ولما تكلم على الكلمة وأقسامها

شرع يتكلم على الكلام فقال (الكلام) عند النحاة لفظ موضوع مفيد (مؤلف) أي مركب تركيبا على وجه يفيد بالاسناد ولذا قال في شرح مغني الجاربردي وهو أي التأليف أخص من التركيب اه وذلك (اما من اسمين أسند) أي ضم (أحدهما الى الآخر) على وجه يفيد وذلك (نحو) قولك (زيد قائم) واحترز بذلك عن كلمتين لا اسناد بينهما كغلام زيد وخمسة عشر وقوله (أو من فعل واسم) معطوف على ما تقدم من قوله إما من اسمين وذلك (نحو) قولك (ضرب زيد) وظاهره الحصر وهو قول ابن الحاجب ووجهه بعضهم بأن الكلام اسم للمسند والمسند اليه وما زاد على ذلك لا دخل له في حقيقة الكلام ولكن الجمهور على خلافه فقد يتركب من أكثر من ذلك نحو أعلمت زيدا عمرا قائما وعليه فيجاب عن المصنف بأن الحصر اضافي بالنسبة للممتنع كتركيبه من فعلين أو من حرفين أو من اسم وحرف أو من فعل وحرف فان كل ذلك لا يسمى كلاما فلا ينافي أنه يتركب من غيرهما كجملة الشرط وجوابه وجملة القسم وجوابه كما ذكره العلامة الامير أو بأن ذلك أقل ما يتركب منه الكلام كما نبه عليه ابن هشام (واعلم) أن بعضهم جرى على أن الجملة أعم من الكلام وصوّبه صاحب المغني حيث قال والصواب أنها أعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها اه وارتضاه العلامة الامير حيث قال ثم الجملة أعم مطلقا من الكلام لانها مسند ومسند اليه ولو لم تفد كجملة الشرط وكالجملة غير المقصودة بالفائدة كالصلة والصفة فانها انما ذكرت لتعيين الموصول أو الموصوف اه وبعضهم جرى على أنهما مترادفان وهو ظاهر قول المصنف (ويسمى) أي اللفظ الموصوف بما تقدم (كلاما وجملة) وهي عندهم ما تركبت من مسند ومسند اليه أفادت أم لا وانما قلت وهو ظاهر لان الشئ لا يسمى باسم شئ الا اذا كان مرادفا له ويحتمل أن معنى قوله ويسمى جملة أي من حيث انه من أفرادها وان الجملة تنفرد عنه لكنه خلاف الظاهر ولما ذكر المصنف أقسام الكلمة أراد أن يبوب لها مقدما الاسم على الفعل والحرف لانه أصل لهما وذلك لانه لا يحتاج اليهما في تأليف الكلام وهما محتاجان اليه فيه فقال

﴿ باب الاسم ﴾

بالتنوين وتركه والباب في الاصل فرجة يتوصل منها من داخل الى خارج وعكسه وفي الاصطلاح اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة كسائر أسماء التراجم وأصله بوب تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وجمعه أبواب وبيبان قال الجوهري وقد قالوا أبوبة للازدواج قال ابن مقبل الشاعر

هتاك أخبية ولاج أبوبة * يخلط بالبر منه الجد واللينا

ولو أفرده لم يجز اه وفيه لغات نظمها السيوطي في بيت فقال

اسم بضم أول والكسر * مع همزة وحذفها والقصر

وهو مشتق عند البصريين من السمو فأصله سمو حذفت منه الواو التي هي لام الكلمة اعتباطا وسكن أوله تخفيفا وأتى بهمزة الوصل فوزنه افع وعند الكوفيين من وسم فأصله وسم حذفت منه الواو التي هي فاء الكلمة لما تقدم وأتى بهمزة الوصل فوزنه اعل ويدل للاول جمعه على أسماء وأسامى اذ الاصل في الاول أسماو قلبت الواو همزة في الثاني أسامو قلبت الواو ياء وهو لغة ما دل على مسمى وقد عرّفه بالخاصة فقال (هوما) أى لفظ (صح الحديث) أى الاخبار (عنه) أى اسناد ما تتم به الفائدة اليه قلت وانما قدمه المصنف على ما بعده لانه كما قال ابن هشام في الشذور أنفع العلامات وبه يعرف اسمية ما في قوله تعالى ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة لانه قد أسند اليها الاخبرية ونحو ذلك مما حكم فيه بأن ما اسم موصول اه وقوله (ودخله) أى وصح أن يدخل عليه (حرف الجر) وكذا يقدر في قوله (وأضيف وعرّف ونوّن) أى وصح أن يضاف أو يعرّف أو ينوّن أى أو ينادى ولو صرح به لكان أحسن اذ النداء من خواص الاسم لان الفعل والحرف لا يطلب اقبالهما وانما عبرت بأو لأن التنوين والاضافة لا يجتمعان لانه يؤذن بالانفصال وهي تؤذن بالاتصال وما ألطف قول الشاعر

علمته باب المضاف تفاؤلا * ورقيبه يغريه بالتنوين

وكذلك الالف واللام لا يجتمعان مع التنوين لأنه يكون للتنكير وهي تكون للتعريف ولا يجتمعان في مادة واحدة لتضادهما وما أحسن قول القائل

لى عندكم دين ولكن هل له * من طالب فؤادى المرهون

فكأننى ألف ولام في الهوى * وكأن موعد وصلك التنوين

وانما كانت هذه خواص له لان الفعل خبر دائما فلا يخبر عنه والحرف لا يكون خبرا ولا مخبرا عنه وحرف الجر علامة المخبر عنه والاضافة الغرض منها اما التعريف أو التخصيص أو التخفيف والفعل والحرف لا يصلحان لشئ من ذلك وأل الغرض من دخولها تعريف المخبر عنه وقد علمت أنه لا يخبر عنهما والتنوين علامة تمام مدخوله وتمام الفعل بالفاعل والحرف بمتعلقه ولما تكلم على تعريف الاسم شرع يتكلم على أقسامه اجمالا فقال (واصنافه) أى أقسامه أربعة عشر الاول (اسم الجنس) وهو ما دل على الحقيقة لا بقيد حضورها ذهنا بخلاف علم الجنس كأسامة علم للسبع فانه موضوع للماهية الحاضرة ذهنا والثانى (العلم) وهو ما دل على معين والثالث (المعرب) وهو ما اختلف آخره لفظا أو تقديرا باختلاف العوامل (و) الرابع (توابعه) أى المعرب وهو ما أعرب باعراب سابقه والخامس (المبنى) وهو الذى سكون آخره وحركته لا بعامل والسادس (المثنى) وهو

مازيد فى آخره ألف أوياء مفتوح ماقبلهما المعنى التثنية ونون مكسورة عوضاعن التنوين والحركة (و) السابع (المجموع) وهومادل على آحاد يدل على أحدها واحده والثامن (المعرفة) وهى مادلت على معين (و) التاسع (النكرة) وهى ماشاع فى أمته والعاشر (المذكر) وهوماعرى آخره من تاء التأنيث وألفه المقصورة والممدودة (و) الحادى عشر (المؤنث) وهومافى آخره احداها والثانى عشر (المصغر) وهوماضم أوله وفتح ثانيه وزيد قبل ثالثه ياء ساكنة والثالث عشر (أسماء العدد) وهى الاسماء التى تعد بها الاشياء والرابع عشر (الاسماء المتصلة بالافعال) وهى الاسماء التى فيها معنى الفعل وهى المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغيرها ولما ذكر أصناف الاسم اجمالا أخذ يذكرها تفصيلا على سبيل اللف والنشر المرتب فقال (اسم الجنس على ضربين) أحدهما (اسم عين) وهومايقوم بنفسه وهو على قسمين مشتق وغير مشتق وقد مثل له بقوله (كرجل) وأشار للاول بقوله (وراكب) وأفاد بذلك انه لافرق بين النكرة واسم الجنس فى اللفظ وأما فى المعنى فقيل لافرق أيضا قال بعضهم وعليه جمع من المحققين ونصره ابن الهمام فى تحريره وصرح به الآمدى وابن الحاجب حيث قالا انهما شئ واحد وهو ماوضع للفرد المنتشر وهوظاهر عبارة كثير من النحاة اه وقيل وهو التحقيق بينهما فرق بحسب الاعتبار فان اعتبر فى اللفظ دلالته على الماهية من حيث هى فهو المعبر عنه باسم الجنس عند الادباء كأسد وان اعتبر دلالته على الفرد المبهم أى غير المعين فهو النكرة كرجل كما قاله بعض المدققين (و) ثانيهما (اسم معنى) وهومايقوم بغيره وهو على قسمين أيضا مشتق وغير مشتق وقد أشار له بقوله (كعلم) بكسر فسكون وجهل وأشار للاول بقوله (ومفهوم) ومضمر الثانى من أصناف الاسم (العلم) يطلق لغة على الجبل وأنشد أبو عبيدة لجرير * اذا قطعنا علما بدا علم * وعلى الراية والعلامة والظاهر انه نقل منها الى ماوضع على شئ بعينه غير متناول ما أشبهه لقولهم انه علامة على مسماه وهو قسمان منقول وقد أشار اليه بقوله (الغالب عليه أن ينقل عن اسم جنس كجعفر) فانه فى الاصل يطلق على كل نهر صغير وقد صرح بمفهوم الغالب فقال (وقد ينقل عن فعل) إما مضارع (كيزيد) بضم الدال فى مثل قوله

نبئت اخوالى بنى يزيد * ظلما علينا لهم فديد

أى أخبرت يتعدى الى ثلاثة مفاعيل الاول التاء التى نابت عن الفاعل والثانى اخوالى وبنى يزيد بدل أو بيان لاخوالى والثالث جملة لهم فديد أى صياح وظلما مفعول لاجله ناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق به والشاهد فى يزيد بدليل ضمة الدال فهو علم منقول عن الجملة واعرابه مقدر للحكاية كما قاله يس نقلا عن السيد وإما ماض كشمر بشد الميم فانه فى

الاصل فعل من جمع ثيابه ايجدّ في السير ثم جعل علما لفرس وإما أمر كاصمت بقطع الهمزة المكسورة والميم مكسورة أيضا المفازة لان سالكها يقول لصاحبه اصمت من الفزع قال العلامة الخضري قال الرضي وانما كسرت الميم وان كان الفعل من باب نصر لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل اه ومرتجل وقد أشار اليه بقوله (وقد يرتجل) من ارتجل الخطبة والشعر اذا ابتدأهما من غير تهيئ لهما قبل فمعنى كون العلم مرتجلا أنه ابتدئ بالتسمية به من غير سبق استعماله غير علم (واعلم) ان المرتجل قسمان قياسي وهو ما كان له نظير في كلام العرب (كغطفان) فان نظيره نزوان وشاذ وهو ما كان على خلاف قياس كلامهم نحو موهب كما في المفصل ﴿تنبيه﴾ ظاهر كلام المصنف انه لا واسطة بين المنقول والمرتجل وهو المشهور وذهب بعضهم الى ان الذى علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل وذهب آخر الى ان الاعلام كلها منقولة وعن الزجاج انها كلها مرتجلة والثالث من أصناف الاسم (المعرب) وهو (على ضربين) أحدهما (منصرف وهو ما يدخله الرفع والنصب والجر والتنوين) هو في الاصل مصدر نوّن أي صوّت أو أدخل نونا على الكلمة ثم صار حقيقة عرفية على النون وأقسامه عشرة نظمها العلامة الامير فقال

مكن بزيد وايه نكرن وكذا * قابل بجمع لتأنيث وقد سلما

عوّض جوار اذ رنم بمطاقة * غال انن أو بصرف الشعر ما حرما

كذا نداء بتنوين كيا مطر * والحكي ما شذ تلك العشر فافتهما

ولا نطيل بذكر امثلتها فانها لا تخفى على المتبصر (و) ثانيهما (غير منصرف وهو الذى منع الجر والتنوين منه) وقد أشار الى حكم اعرابه فقال (ويفتح في موضع الجر نحو مررت بأحمد الا اذا أضيف أو عرّف باللام) أو أم وقد مثل للمضاف بقوله (نحو مررت بأحمدكم) وللمعرّف بأل بقوله (وبالاحمد) وذلك لان الاسباب كلها فروع فاذا اجتمع في الاسم سببان صار بهما فرعا من جهتين فأشبه الفعل لانه فرع عن الاسم من جهتين الاولى أن الاسم يتألف منه وحده كلام بخلاف الفعل فهو محتاج الى الاسم الثانية أن الفعل مشتق من الاسم على المنتخب والمشتق فرع المشتق منه فكل اسم يشابهه يمنع مما منع منه وهو الجر والتنوين فاذا أضيف أو عرّف لا يمنع لانهما من أقوى خواص الاسم فيقوى بسببهما في باب الاسمية وتضعف مشابهته للفعل ولما بين المعرب أراد أن يبين ما بسببه يصير الاسم معربا أعني الاعراب اذ لا بدّ من معرفته للخائض في سائر الابواب فقال (الاعراب) بكسر الهمزة (هو) اصطلاحا (اختلاف آخر الكلمة باختلاف) جنس (العوامل) لفظا أو محلا كما صرح به في المفصل ويطلق الاعراب أيضا على التطبيق على القواعد العربية والعوامل جمع عامل وهو عندهم ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب وهو

ضربان لفظى ومعنوى والاول إما قياسى وهو سبعة الفعل و بعض الاسماء وإما سماعى وهو ثلاثة أصناف حروف وأفعال واسماء و جملتها أحد وتسعون عاملا وسنتكلم عليها فيما يأتى والمعنوى شيا ٓن عند سيبويه الابتداء ووقوع المضارع موقع الاسم وثلاثة عند أبى الحسن الاخفش بزيادة عامل الصفة وهى أن ترفع لكونها صفة لمرفوع مثلا (واختلاف الآخر إما بالحركات) الثلاث وذلك فى الاسم المفرد (نحو جاءنى زيد) بالرفع (ورأيت زيدا) بالنصب (ومررت بزيد) بالجر وفى جمع التكسير نحو رجال وجمع المؤنث نحو مسلمات (وإما بالحروف وذلك فى أربعة مواضع الاول (فى الاسماء الستة) بشرط كونها مفردة مكبرة (مضافة الى غير ياء المتكلم) وقد ذكرها بقوله (وهى أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال تقول) فى اعرابها (جاءنى أبوه) بالرفع بالواو لانه فاعل (ورأيت أباه) بالنصب بالالف لانه مفعول (ومررت بأبيه) بالجر بالياء لدخول حرف الجر عليه (وكذلك البواقى) أى اعرابها بالواو رفعا و بالالف نصبا و بالياء جرا كما علمت فاذا ثنيت أو جمعت أعربت اعرابهما تقول جاء أبوان ورأيت أبوين ومررت بأبوين وجاء آباؤك ورأيت آباءك ومررت بآبائك وكذلك البواقى واذا صغرت أعربت اعراب الاسم المفرد نحو جاء أبيك الخ واذا أضيفت لياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة للمناسبة نحو جاء أبى الخ (تنبيهات) الاول ما مشى عليه المصنف من أنها معربة بالحروف هو المشهور وبعضهم يعربها بحركات مقدرة عليها وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين قال ابن عقيل وهو الصحيح قال فى شرح التسهيل لكن اعرابها بالحروف أسهل اه وفى لغة اعرابها بالحركات الظاهرة قال الشاعر

بأبه اقتدى عدىّ فى الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم

حيث أعرب أب بالكسرة الظاهرة فى الاول و بالفتحة الظاهرة فى الثانى قال فى شرح الشواهد وقد يقال لا شاهد فيه لانه يحتمل أن الاصل بأبيه وأباه حذفت الياء والالف للضرورة اه (الثانى) ما مشى عليه المصنف من انها ستة هو المشهور أيضا وبعضهم عدّها خمسة باسقاط الهن و بعضهم عدّها سبعة بزيادة منو فى الحكاية (الثالث) انما أعربت بالحروف مع انها من المفرد والاصل فيه الاعراب بالحركات لانهم لما أعربوا المثنى والجمع الصحيح بالحروف بقى بينهما وبين المفرد وحشة فأخذوا من المفرد الاسماء الستة وأعربوها بالحروف لتزول الوحشة بينهما وانما اختيرت هذه الاحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة وانما اختاروها ستة لان المثنى والجمع الصحيح كل منهما معرب بأوجه الاعراب الثلاثة فناسب أن يأتوا بأسماء ستة على قدر أوجه الاعراب فيها واختاروها بخصوصها مع أن هناك أسماء محذوفة الاعجاز مثلها كيد ودم لانهم وجدوا

العرب نطقت بحروف فى آخرها صالحة للاعراب (و) الثانى (فى كلا) حال كونه (مضافا الى مضمر) وذلك (نحو) قولك (جاءنى كلاهما) بالرفع بالالف (ورأيت كليهما) بالنصب بالياء (ومررت بكليهما) بالجر بالياء أيضا ومثل كلا كلتا وانما أعربا باعراب المثنى لمشابهتهما له لفظا ومعنى أما معنى فظاهر وأما لفظا فلان المثنى فيه ألف ونون أو ياء ونون وهما كذلك لكن للزومهما الاضافة دائما لم تظهر نونهما وأما اذا أضيفا الى ظاهر نحو كلا الرجلين أو كلتا المرأتين عندك أعربا بالحركات المقدرة لأن الظاهر أصل الضمير والاعراب بالحركات أصل الاعراب بالحروف فجعلوا الاصل مع الاصل والفرع مع الفرع (تنبيهان) الاول كلا وكلتا يلزمان الاضافة الى كلمة واحدة وأما قوله * كلا أخى وخليلى واجدى عضدا فانه ضرورة نادرة وأجاز ابن الانبارى الاضافة الى المفرد بشرط التكرير نحو كلاى وكلاك محسنان وأجاز الكوفيون الاضافة الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان (الثانى) يجوز مراعاة لفظهما فى الافراد نحو كلتا الجنتين آتت أكلها ومراعاة معناهما وهو قليل وقد اجتمعا فى قوله

كلاهما حين جد الجرى بينهما * قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى

قال ابن هشام وقد سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم وكلاهما قائمان أيهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما توكيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدا فالوجهان والمختار الافراد اه ويتعين مراعاة اللفظ فى نحو كلاهما محب لصاحبه لان معناه كل منهما فالمعنى مفرد وكذا اللفظ فيتعين الافراد وعليه قوله

كلانا غنى عن أخيه حياته * ونحن اذا متنا أشد تغانيا

(و) الثالث والرابع (فى التثنية والجمع الصحيح) أى فى المثنى والمجموع جمع سلامة على حدهما كما صرح به فى المفصل قلت فحد المثنى أن يكون معربا مفردا الى آخر الشروط المجموعة فى قول بعضهم

شرط المثنى أن يكون معربا * ومفردا منكرا ما ركبا

موافق فى اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغن عنه غيره

وزاد بعضهم أن لفظ كل وبعض لا يثنيان وكذا أحد وعريب ونحوهما مما يلزم النفى لاستغراق الافراد وقد نظم ذلك العلامة الامير فقال

ولم يكن كلا ولا بعضا ولا * مستغرقا فى النفى نلت الاملا

وحد جمع المذكر السالم ان يكون معربا فلاحظ للمبنيات فى الجمع فان أردت أن تجمع من اسمه مبنى فأت بجمع ذو للمذكر وجمع ذات للمؤنث وصفهما مرادا منه لفظه نحو جاء

ذووسيبويه وذوو برق نحره وذوات حزام وقد نظم ذلك العلامة الامير مع حاصل باقى شروط الجمع فقال

ويجمع تصحيحا مذكر عاقل * بناء ومزجيا مع التاء قد عدم
وفعلان فعلى مثله أفعل لها * فجمعهما التصحيح يأباه من علم
وان تستوى أنثى بلفظ مع الذكر * أوانعدم التأنيث فالجمع منعدم
وذو مثل ذات يجمعان وصفهما * الى ما بنى أوركبوه من الكلم
بصدر مضاف جمعه وهو فيهما * يجوّزه الكوفى بشرى لمن فهم

وقوله أوانعدم الخ أى كأن يكون وصفا لا مؤنث له نحو أكرف فلا يقال أكرون وقد مثل المصنف لما استجمع الشروط فقال (نحو جاءنى مسلمان) بالرفع بالالف لانه مثنى (ومسلمون) بالرفع بالواو لانه جمع مذكر سالم (ورأيت مسلمين) بالنصب بالياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها (ومسلمين) بالنصب بالياء المكسور ماقبلها المفتوح مابعدها وكذا يقال فى قوله (ومررت بمسلمين ومسلمين) وانما أعرب المثنى بالالف والياء والمجموع بالواو والياء للفرق بينهما وأعطى المثنى الالف لكونها مدلولا بها على التثنية مع الفعل اسما فى نحو اضربوا وحرفا فى نحو أكلونى البراغيث وجرّ بالياء على الاصل وحمل النصب على الجر فيهما ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع لان كلا منهما فضلة وانما فتحت نون الجمع طلبا للخفة من ثقل الجمع وكسرت نون المثنى للتخلص من الساكنين ولم تحذف لفوات التثنية ووجه سكونها أنها عوض عما هو ساكن وهو التنوين أو انها زائدة والزائد ينبغى فيه التخفيف والساكن أخف ﴿تنبيه﴾ مامشى عليه المصنف هو المشهور وفى لغة كسر نون الجمع وعليها قول الشاعر

وماذا تبتغى الشعراء منى * وقد جاوزت حد الاربعين

وفى أخرى الزام المثنى الالف مطلقا وعليها قوله

أعرف منها الجيد والعينانا * ومنخرين أشبها ظبيانا

وخرج بعضهم عليها قوله تعالى ان هذان لساحران قال صاحب المغنى واختار هذا الوجه ابن مالك اه قال بعضهم وهذه اللغة هى القياس لان الالف انما اجتلبت للدلالة على الاثنين فالقياس أن تلزم ويقدّر عليها الاعراب ولم تجتلب لعامل الرفع حتى تزول بزواله بل هى سابقة عليه اه وحكى الشيبانى الضم مع الالف نحو قول الشاعر * فالنوم لاتألفه العينان * بالرفع ولما تكلم على مايظهر اعرابه أتبعه بما لايظهر فقال (وما) أى والمعرب الذى (لايظهر الاعراب فى لفظه) لتعذر أو ثقل (قدّر فى محله) سواء كان آخره ألفا منقلبة عن واو (كعصا) فان أصله عصو قال فى المصباح والعصا مقصور مؤنثة والتثنية عصوان والجمع

أعص وعصى على فعول مثـل أسـد وأسود والقياس أعصاء مثل سبب وأسباب لكنه لم ينقل قاله ابن السكيت اه أو آخره ألف التأنيث واليه أشار بقوله (وسعدى) أو ياء قبلها كسرة واليه أشار بقوله (والقاضى) والاول والثانى يسمى مقصورا لقصره ومنعه عن حركات الاعراب كلها والثالث يسمى منقوصا لانه نقص منـه حركتان من حركات الاعراب وهما الضمة والكسرة لثقلهـما على الياء وأما النصب فيظهر لخفته عليها ولذا قال المصنف (فى حالتى الرفع والجر) كما علمت وقد أشار لذلك فى الملحة بقوله

والياء فى القاضى وفى المستشرى * ساكـنة فى رفعها والجر

وتفتح الياء اذا ما نصبا * نحو لقيت القاضى المهـذبا

لكن هذا فى غير المركب المزجى كرأيت معدى كرب أما هو فتسكن الياء فيه بلا خلاف كما أشار اليـه فى النكت لكن نقل بعضهم جواز الفتح أيضا ومن العرب من يسكن المنقوص مطلقا قال العـلامة الصبان والاصح جوازه فى السعة لقراءة جعفر الصادق من أوسـط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء والالف بعد الهاء اه ﴿تنبيه﴾ كما يقدر الاعراب فى المقصور والمنقوص كذلك يقـدر فى غـيرهما اذا كان هناك مانع وقد نظم ذلك العلامة العطار فقال

فى غير مقصور ومنقوص أبن * اعراب اسم فى سوى أحوال

اسكانه للـوقف والتخفيف ثم * حكاية إتباعـه للـوالى

واضافـة للياء من متكلم * وكذاك إدغام له مع تال

ولا نطيل بذكر الامثـلة فانها لا تخفى على ذى فطنة (واعلم) أن الاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيـه اثنان من أسباب تسعة أو تكرر واحد منها وقد أشار المصنف لذلك بقوله (وأسباب منع الصرف) أى الاسباب التى تمنع الاسم من التنوين بها (تسعة) بالفوقية وحصرها فى التسعة استقرائى قال العـلامة الامير فهى نكت لما وقع من العرب وليست عللا باعثـة والا لزم منع ضاربة للوصفية والتأنيث فالمدار على السماع اه وقد نظمها بعضهم مع بيان ما يمنع وحده أو مع العلمية أو الوصفية فقال

لمنتهى الجموع منـع والالف * عرّف مع العجمة تركيب ألف

تأنيث الحاق وعرّف أو صـف * مع وزن عـدل وزيادة تفى

الاول (العلمية) أى كون الاسم علما لمذكر أو مؤنث الثانى (التأنيث) أى اللازم لفظا أو معنى فى نحو سعاد وطلحة كذا صرح به فى المفصل قلت لكن بينهما فرق فان العلم اذا كان تأنيثه بالتاء يجب منعه من الصرف مطلقا واذا كان تأنيثه معنويا لا يجب الا اذا كان

زائداعلى ثلاثة أحرف كزينب أومتحرك الوسط نحوسقر أوأعجميا نحو جور بضم الجيم اسم بلد كما قال ابن مالك

كذا مؤنث بهاء مطلقا * وشرط منع العار كونه ارتقى

فوق الثلاث أوكجور أوسقر * أوزيد اسم امرأة لا اسم ذكر

وذلك لان الحرف الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث ولان الحركة قامت مقام الرابع قال فى المفصل ومافيه سببان من الثلاثى الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف فى اللغة الفصيحة التى عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه وقد جمعهما الشاعر فى قوله

لم تتلفع بفضل مئزرها * دعد ولم تسق دعد فى العلب اه

وقد أشار لذلك ابن مالك بقوله

وجهان فى العادم تذكيرا سبق * وعجمة كهند والمنع أحق

ولذلك قال بعضهم والمنع أجود عند سيبويه اه وخرج بقولنا أى اللازم نحو قائمة لذهابها فى قائم الثالث (وزن الفعل) أى الذى يكون غالبا فيه نحو أفعل كاحمد فانه فيه أكثر منه فى الاسم أو يخصه نحو ضرب بالبناء للمجهول ان سمى به كما يؤخذ من صنيعه فى المفصل وخرج بذلك ما يختص بالاسم كفعل بسكون العين نحو ضخم أوكان به أولى كفاعل نحو كاهل فانه وان وجد فى الفعل كضارب أمر من ضارب الا أن الاسم به أولى لكونه فيه أكثر أوكان مستويا فيهما كفعل بفتح العين وفعلل فان الصيغة الاولى توجد فى الاسم كشجر وحجر وفى الفعل كضرب والصيغة الثانية توجد فى الاسم كجعفر وفى الفعل كدحرج فلا يمنع الصرف كما صرح به بعض شيوخنا المحققين الرابع (الوصف) وهو كون الاسم موضوعا للذات باعتبار معنى هو المقصود وهو متفرع عن الموصوف لان معرفة حال كل شئ متأخرة عن ذاته ويشترط فيه الاصالة أى أن يكون اللفظ موضوعا للمعنى الوصفى أولا وان غلبت اسميته بعد ذلك نحو أدهم فانه وصف أصالة واستعمل بعد اسما كما فى قول الحجاج لاحملنك على الادهم بخلاف العكس وذلك كما فى أربع فى نحو قولك مررت بنسوة أربع فانه من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظرا للاصل ولا نظر لما عرض له من الوصفية ولذلك قال ابن مالك

ووصف اصلى ووزن أفعلا * ممنوع تأنيث بتا كأشهلا

وألغين عارض الوصفية * كأربع وعارض الاسميه

فالادهم القيد لكونه وضع * فى الاصل وصفا انصرافه منع

الخامس (العدل) أى عن صفة الى أخرى فى نحو عمر وثلاث كذا فى المفصل قلت وأشار

بذلك الى أن العدل قسمان تحقيقي أى ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير منع الصرف بحيث لو وجدناه أيضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا وذلك نحو ثلاث وتقديري وهو الذى يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم بعدله عن عامر بل كان كأدد وأما نحو سحر ورجب فيصرفان مالم يقصد بهما معين والا منعا للتعريف والعدل عن أل وفى المصباح أن رجب مصروف مطلقا وزعم صدر الافاضل أن سحر مبنى على الفتح كامس مبنيا على الكسر قلت ويرد عليه قوله تعالى الا آل لوط نجيناهم بسحر بالتنوين السادس (الجمع) أى الذى ليس على زنته واحد كمساجد ومصابيح كما فى المفصل قلت وأشار بذلك الى أن المراد به ما كان على وزن صيغة منتهى الجموع أى الصيغة التى انتهى الجمع لها ولم يتجاوزها أى لا يمكن ان يجمع جمع تكسير مرة أخرى وتلك الصيغة منحصرة فى مفاعل ومفاعيل مثلا الصواحبات جمع صواحب وصواحب لا يجمع جمع تكسير بعد هذه الصيغة وان جمع جمع سلامة على صواحبات لكن لما كان جمع السلامة لا يغير الصيغة لم يبطل نهاية الجمعية على جمع التكسير وضابط هذا الجمع أن يقال هو كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان سواء كان فى أوله ميم أم لا كمساجد وصوامع أو بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف أوسطها ساكن سواء كان أوله ميما أم لا كمصابيح وقناديل قال بعضهم ولا بد أن يكون خاليا من تاء التأنيث فلذلك صرف نحو ملائكة وفراعنة وصياقلة وصيارفة لمشاكلتها للآحاد نحو طواعيه وكراهيه اه ان قلت لم استحق هذا الجمع منع الصرف قلت لان صيغة الجمع علة ترجع للفظ وعدم نظيرها فى الآحاد أو عدم مجاوزة الجمع لها وانتهاؤه عندها علة ترجع للمعنى السابع (التركيب) أى المزجى نحو معدى كرب وبعلبك كما فى المفصل وخرج بذلك الاضافى لان الاضافة تخرجه الى الصرف والمركب اسناديا مثل تأبط شرا لانه من قبيل المبنيات الثامن (العجمة) أى فى الاعلام خاصة كما صرح به فى المفصل يعنى انه يشترط أن يكون ماهى فيه علما فى لغة العجم قبل استعماله فى اللغة العربية علما نحو ابراهيم وهذا ما جزم به ابن الحاجب ووافقه ابنا مالك وهشام وهو ظاهر قول سيبويه لكن جمهور النحويين على انه لا يشترط وانما الشرط أن يكون علما فى أول استعمال العرب وبه جزم الرضى وذلك نحو قالون فى اللغة الرومية اسم جنس للجيد ثم نقلته العرب الى العلم التاسع (الالف والنون المضارعتان) أى المشابهتان (لالفى التأنيث) المقصورة كحبلى والممدودة كحمراء ووجه الشبه انهما فى بناء يخص المذكر نحو سكران وعثمان كما أن ألفى التأنيث فى بناء يخص المؤنث ويشترط فى الاسم الذى يكونان فيه ان يكون علما كعثمان وفى الصفة انتفاء مجئ مؤنثها على فعلانة كسكران فان مؤنثه سكرى وقيل الشرط أن يكون فعلى

موجودا لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون مطردا فى فعلانة خلافا لبنى أسد فانهم يصرفون كل صفة على فعلان فيؤنثونه بالتاء ويستغنون فيه بفعلانة عن فعلى فيقولون سكرانة وغضبانة وعطشانة ولما كان السبب الواحد غير مانع وحده على مذهب البصريين بل لابد من اجتماع علتين أو علة تقوم مقامهما قال (ومتى اجتمع فى الاسم سببان منها) أى الاسباب المذكورة (أو تكرر واحد) منها وهو ما ألف التأنيث أو الجمع كما تقدم (لم ينصرف) أى الاسم وذلك لئلا يلزم منع صرف غالب الاسماء المخالف للاصل فيها ولم نشترط وجود علتين أو علة متكررة قال فى المفصل وما تعلق به الكوفيون فى اجازة منعه بالسبب الواحد فى الشعر ليس بثبت اه وما أحد سببيه أو أسبابه العلمية فحكمه الصرف عند التنكير كما قال (وكل علم لا ينصرف فى المعرفة) لمانع من الموانع المتقدمة (ينصرف عند التنكير) كقولك رب سعاد وقطام لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد الا نحو أحمر فان فيه خلافا بين الاخفش وصاحب الكتاب كما فى المفصل أى فمنعه سيبويه وأجازه الاخفش فى أحد قوليه ولذا قال (فى الغالب) قال السيوطى فى شرح ألفية ابن مالك ومن المقتضى للصرف التصغير المزيل لاحد السببين نحو حميد وعمير اه ﴿تنبيهات﴾ (الاول) مما يمتنع من الصرف لكثرة الاستعمال والتخفيف كل علم موصوف بابن مضاف الى علم آخر نحو جاء زيد بن عمرو وقولنا موصوف يخرج ما لم يكن موصوفا بابن بل كان ابن خبرا له كما فى قولك زيد ابن عمرو على انه مبتدأ وخبر واشتراط العلمين يخرج نحو زيد ابن أخى (الثانى) قد يصرف الممنوع للضرورة كقوله * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * وهو اسم علم مؤنث وما ألطف قول بعضهم

قد منعتم صرف الدنانير عنى * ولكم فى الورى هبات كثيرة
وأنا شاعر وفى شرع نظمى * صرفها واجب لاجل الضرورة

وقد يصرف للتناسب كقراءة نافع قواريرا قواريرا وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة وقال بعضهم حكى الكسائى وغيره من أهل الكوفة عن بعض العرب أنهم يصرفون جميع ما لا ينصرف الا أفضل منك وقال الاخفش سمعنا من العرب من يصرف كل ما لا ينصرف لان الاصل فى الاسماء الصرف وتركه لعارض فيها اه قلت ومما جاء للتناسب أيضا تنوين سلاسلا وأغلالا فى قراءة وقال المصنف يحتمل وجهين أحدهما أن يكون هذا التنوين بدلا من حرف الاطلاق الذى للترنم كقوله * ياصاح ماهاج العيون الزرفن والثانى أن يكون صاحب هذه القراءة ممن ضرى برواية الشعر ومرن لسانه على صرف غير المنصرف اه وقوله ضرى بفتح فكسر أى تعود قال بعض المفسرين وفى هذه العبارة فظاظة وغلظة اه قال العلامة الخضرى قال الاخفش وكأن هذه لغة الشعراء

لانهم اضطروا اليه فى الشعر * فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام اه وأجاز قوم منع صرف المنصرف اختيارا وأباه سيبويه (الثالث) قال أبو البقا فى الكليات لو التبس عليك اسم ولم تعلم أهو منصرف أم لا وجب عليك أن تصرفه تمسكا بالاصل اه ولما فرغ من الاعراب شرع فى المرفوعات والمنصوبات والمجرورات مقدما المرفوعات لان المرفوع عمدة كالفاعل والمبتدا والخبر والبواقى محمولة عليها والمنصوب فى الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان وأخواتها وخبر ما ولا والمجرور فى الاصل منصوب المحل فقال (المرفوعات) جمع مرفوع أو مرفوعة (على ضربين) أى قسمين (أصل) فى المرفوعات (وملحق) أى مشبه (به) أى الاصل واذا أردت بيان ذلك (فالاصل) على الراجح (هو الفاعل) لان عامله لفظى وهو لغة من أوجد الفعل واصطلاحا ما رفع بفعل أو شبهه وقدم عليه ولذا قال ابن مالك

وبعد فعل فاعل فان ظهر * فهو والا فضمير استتر

أى وان لم يظهر فى اللفظ فهو ضمير مستتر نحو قم وزيد قام وأجاز الكوفيون تقدمه مع بقاء الفاعلية تمسكا بقول الزبا

ما للجمال مشيها وئيدا * أجندلا يحملن أم حديدا

برفع مشيها وأجيب بأنه ضرورة كما فى قوله

صددت فأطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم

حيث قدم الفاعل على فعله للضرورة كما هو مذهب الاعلم وابن عصفور وظاهر كلام سيبويه وقيل يمتنع مطلقا وقيل المبتدا هو الاصل لانه مبدوء به وقيل كل أصل قال الدماميني وتظهر ثمرة الخلاف فى نحو زيد جوابا لمن قام فعلى الاول يترجح كونه فاعلا لفعل محذوف وعلى الثانى كونه مبتدا محذوف الخبر وعلى الثالث يستوى الوجهان ولما كان مضمره فى الاسناد اليه كمظهره قال (وهو) أى الفاعل (على ضربين) أحدهما (مظهر ك) قولك (ضرب زيد و) ثانيهما (مضمر) من الضمور لقلة حروفه عن حروف الظاهر وهو إما بارز (ك) قولك (ضربت زيدا و) إما مستتر جوازا كقولك (زيد ضرب) أو وجوبا واليه أشار ابن مالك بقوله

ومن ضمير الرفع ما يستتر * كافعل أوافق نغتبط اذ تشكر

﴿تنبيه﴾ قد ينصب الفاعل شذوذا عند أمن اللبس كما قال فى الكافية

ورفع مفعول به لا يلتبس * مع نصب فاعل رووا فلا تقس

سمع خرق الثوب المسمار بنصب المسمار وقاسه ابن الطراوة عملا بقراءة فتلقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع كلمات ورد بان التلقى نسبة من الجانبين وسمع أيضا نصب

الفاعل والمفعول كقوله * قد سالم الحيات منه القدما * فى رواية من نصب الحيات وسمع أيضا رفعهما كقوله * كيف من صاد عقعقان وبوم * فعقعقان مرفوع بالالف وبوم عطف عليه وهو مفعول وصاد فاعله ضمير مستتر فى محل رفع ويمكن أن يؤوّل فيهما فلا شاهد حينئذ بان يقال القدما تثنية حذفت نونه للضرورة وبوم مبتدا حذف خبره أى ومعهما بوم وعقعقان منصوب بفتحة مقدرة على الالف وقد يكون الفاعل مجرورا وبذلك ألغز أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النحوى الاندلسى فى منظومته النونية فى الالغاز النحوية فقال

ماقاعل بالفعل لكن جره * مع السكون فيه ثابتان

وجوابه ما أنشده ابن جنى فى الخصائص لطرفة بفتح الراء قال

بجفان تعترى نادينا * من سنام حين هاج الصنبر

الشاهد فى الصنبر فانه مرفوع فاعل هاج ومجرور باضافة هاج اليه بشاهد الكسرة التى على الباء فانها منقولة عن الراء المسكنة للروى والجفان جمع جفنة وهى القصعة والنادى المجلس والسنام أعلى ظهر الناقة والصنبر البرد الشديد ﴿خاتمة﴾ الاصل فى الفعل والفاعل أن يذكرا وقد يحذفان على خلاف الاصل فيهما وجوبا أو جوازا فيحذف الفعل جوازا فى موضعين ووجوبا فى آخرين فحذفه جوازا اذا أجيب به استفهام إما محقق كمثل زيد فى جواب من قرأ اذا جعل التقدير قرأ زيد ومنه قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله أى خلقهن الله وإما مقدر كقراءة ابن عامر وشعبة يسبح له فيها بالغدوّ والآصال رجال وقراءة ابن كثير كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك ببناء يسبح ويوحى للمجهول ورجال والله رفع بالفاعلية لفعل محذوف كأنه قيل من يسبح ومن يوحى ومثل الاستفهام النفى نحو زيد لمن قال ما قام أحد ووجوبا اذا فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند الى ضميره أو ملابسه نحو وان أحد من المشركين استجارك واذا السماء انشقت وهلا زيد قام أبوه أى وان استجارك أحد واذا انشقت السماء وهلا لابس زيد وانما وجب الحذف فى هذين لان الفعل مفسر بما بعده والتفسير كالعوض ولا يجمع بين العوض والمعوض كذا فى الاشمونى وحواشيه ويطرد حذف الفاعل فى أربعة مواضع أيضا فى باب النائب عن الفاعل نحو ضرب عمرو بالبناء للمجهول فان أصله ضرب زيد عمرا وفى الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند وفى أفعل بكسر العين فى التعجب اذا دل عليه متقدم مثله نحو أسمع بهم وأبصر وفى المصدر نحو أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما كذا فى التصريح وقد نظم ذلك بعضهم فقال

عند النيابة مصدر وتعجب * ومفرّغ ينقاس حذف الفاعل

والفعل بعد اذا وان مستلزم * وجواب نفي أو جواب السائل

وزاد بعضهم الفعل المؤكد نحو ولا يصدّنك فان واو الجماعة مقدّرة فيه ويؤخذ من كلام ابن هشام في تعليقه موضع سادس وهو أن يقوم مقامه حال نحو فتلقفها رجل رجل فان أصله فتلقفها الناس رجلا رجلا وهذا استثناء ظاهري وفي الحقيقة لا حذف في هذه المواضع فتأمل هذا ولا يجوز حذف الفعل ولا الفاعل في غير ما ذكر لانه وفاعله كجزأي كلمة لا يستغني بأحدهما عن الآخر كما في الاشموني ومحله في الفاعل اذا لم يحذف رافعه أيضا كما في التسهيل أما حذفه مع رافعه فيجوز لدليل وأجاز الكسائي حذفه مطلقا ولم يعدّوا هنا من مواضع حذف الفعل النداء مع ان حذف الفعل وهو أدعو واجب فيه لئلا يجمع بين العوض والمعوّض كما صرح به الدنوشري في باب المبتدا والخبر من شرح الالفية كما نبه على ذلك العلامة الخضري وغيره ولما تكلم على الاصل في المرفوعات شرع يتكلم على الملحق به فقال (والملحق به) ينقسم (على خمسة أضرب) أحدها وثانيها (المبتدا وخبره) جمعهما لتلازمهما غالبا وما ألطف قول بعضهم

وشادن يسألني * ما المبتدا وما الخبر

مثلهما لي مسرعا * أجبته أنت القمر

وقد حدّهما بقوله (وهما الاسمان المجرّدان لاجل الاسناد) قال في المفصل نحو قولك زيد منطلق والمراد بالتجريد اخلاؤهما من العوامل التي هي كان وانّ وحسبت واخواتها وانما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الاسناد لانهما لو جرّدا لا للاسناد لكانا في حكم الاصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما اﻫ ان قلت يرد على قوله لاجل الاسناد قول الشاعر

غير مأسوف على زمن * ينقضي بالهم والحزن

فان غير مبتدا وليس مسندا ولا مسندا اليه قلت لما أضيف للوصف كأنه هو والوصف شيء واحد فسدّ مرفوع ذلك الوصف وهو الجار والمجرور نائب الفاعل مسد الخبر كما يسدّ المرفوع المسند اليه نفس المبتدا نحو أقائم زيد وقوله هو رافعهما هذا مذهبه وذهب غيره الى خلافه وقد يلغزون في هذا الباب فيقولون زيد كريم بالجر وجوابه أن الكاف اسم بمعنى مثل والريم الظبي الخالص البياض وما ألطف قول بعضهم

بحار شوقي بأمواج الهوى علقت * ومزقت حبل وصلي من مجاريها

وحرّمت مقلتي طيب الكرى شغفا * بشادن قدسبى ريم العلا تيها

ولما كان لكل منهما أحكام تخصه شرع في بيانها فقال (وحق المبتدا) أي قياسه (أن يكون

معرفة) أي لانه محكوم عليه فلا بدّ من تعيينه أو تخصيصه بمسوّغ كما قال (وقد يجيء نكرة) أي قريبة من المعرفة وقربها منها بأمور سموها المسوّغات منها أن يكون فاعلا في المعنى وذلك (نحو شرأهرّ ذا ناب) أي جعل ذا الناب وهو الكلب مهرّا أي مصوّتا وهذا مثل يضرب لظهور أمارة الشر وانما كان فاعلا في المعنى لان التقدير ما أهرّ ذا ناب الا شر أو شر عظيم وقد نظم شيخنا العلامة الابياري في الكواكب الدرية جميع المسوّغات فقال

يجوز الابتدا لنا بالنكره * في سبعة مع عشرة مقرّره
عمومها تخصيص أو تقديم * خبر اختص كعندي ريم
أو كونه خارق عادة وأن * تكون مبهمة أو جواب من
عملها والعطف ان جاز ابتدا * بما عليه أو به العطف بدا
كذا ارادة الحقيقة وإفـ * هام لمعنى الفعل حصرها عرف
وقوعها أول جملة أتت * حالا وتنويع كذا ان وقعت
بعد اذا أو بعد كم أو لولا * أو لام الابتداء زدت فضلا

فقوله عمومها أي كأسماء الشرط والاستفهام نحو من يقم أكرمه ومن عندك وقوله تخصيص أي نحو رجل صالح عندنا وقوله خارق عادة نحو بقرة تكلمت وقوله مبهمة أي مقصودا ابهامها الان البليغ قد يقصده كقوله * مرسعة بين أرساغه * وقوله أو جواب من بفتح الميم أي الاستفهام بها نحو رجل في جواب من عندك وقوله عملها أي نحو قائم الزيدان على رأي من أجازه وقوله والعطف الخ أي نحو قول معروف ومغفرة خير وقوله ارادة الحقيقة أي نحو رجل خير من امرأة وقوله وافهام الخ أي نحو سلام على آل يس وقال المصنف في قوله تعالى ويل يومئذ للمكذبين فان قلت كيف وقع النكرة مبتدا قلت هو في الاصل مصدر منصوب ساد مسد فعله عدل به الى الرفع للدلالة على ثبات الهلاك ودوامه للمدعو عليه ونحو سلام عليكم اه واعترض بان الذي ذكره ليس من المسوّغات التي ذكرها النحويون وانما المسوغ كونه دعاء وفائدة العدول الى الرفع ما ذكره وقوله حصرها أي كما قال المصنف على أحد التقديرين وقوله وقوعها الخ أي نحو قوله

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا * محياك أخفى ضوءه كل شارق

وقوله وتنويع أي نحو فريق في الجنة وفريق في السعير وقوله بعد اذا أي الفجائية نحو خرجت فاذا أسد بالباب وقوله أو بعد كم أي الخبرية كقوله * كم عمة لك يا جرير وخالة * بناء على أن كم خبرية في محل نصب وعمة مرفوع بالابتداء وخالة عطف عليه وقوله أو لولا أي كقوله * لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة * وقوله أو لام الابتداء أي لتخصيص مدخولها

بالتأكيد

بالتأكيد بها نحو رجل قائم وزاد بعضهم ان تكون معدودة كقوله أربع من كن فيه
الحديث والمدار على حصول الفائدة ولذا لم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء
بالنكرة غيره وانما رأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى الى مواضع الفائدة فتتبعوها فمن
مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح أو مورد لامور متداخلة والذى يظهر انحصار مقصود
ماذكروه فيما ذكر كما فى الاشمونى قال العلامة الخضرى وانما لم يشترط ذلك فى الفاعل
مع أنه محكوم عليه أيضا التقدم حكمه وهو الفعل أبدا فيتقرر مضمونه فى الذهن أولا ويعلم
أنه صفة لما بعده وان كان غير معين فلا ينفر السامع عن الاصغاء لحصول فائدة ما اه قال
(وحق الخبر أن يكون نكرة) أى لانه محكوم به كالفعل لا عليه قال العلامة الخضرى
وكان حقه أن لا يتصف بتعريف ولا تنكير كالفعل لكن لما لم يمكن تجرد الاسم عنهما
جردناه عما يطرأ أو يحتاج لعلامة وهو التعريف اه قال (وقد يجيئان) أى المبتدا والخبر
(معرفتين معا نحو الله إلهنا ومحمد نبينا) قال فى المفصل ومنه قوله أنت أنت وقول أبى
النجم * أنا أبو النجم وشعرى شعرى * ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيهما قدمت فهو
المبتدا اه وقال فى الكليات اتفق النحويون على أن المبتدا والخبر اذا كانا معرفتين فأيهما
قدمت كان هو المبتدا والآخر الخبر لكن بنوا ذلك على أمر لفظى هو خوف الالتباس حتى
اذا قامت قرينة أو أمن اللبس جاز اه قلت وظاهر كلامهما أنه لا يجوز التقديم وان
تفاوتت رتبتهما فى التعريف نحو الفاضل زيد وهو كذلك على المشهور كما صرح به
صاحب المغنى وقال الرازى المشتق هو الخبر ورده صاحب التلخيص قال المصنف
(والخبر على نوعين) أحدهما (مفرد) والمراد به هنا كما قاله العلامة الخضرى غير الجملة
وشبهها فيشمل المثنى والجمع والمركب بأقسامه والمفرد كما فى المفصل على ضربين خال عن
الضمير (نحو زيد غلامك) ومتضمن له نحو عمرو منطلق (و) ثانيهما (جملة) أى غير ندائية
ولا مصدرة بلكن أو بل أو حتى بالاجماع وأما القسمية والانشائية ففيهما خلاف
والصحيح الجواز قال (وهى) أى الجملة (على أربعة أضرب فعلية) وهى ما صدرت بفعل
(نحو زيد ذهب أبوه واسمية) وهى ما صدرت باسم (نحو عمرو أخوه ذاهب وشرطية نحو
زيد إن تكرمه يكرمك وظرفية نحو خالد أمامك وبشر من الكرام) قلت هذا تقسيم
للجملة بحسب الظاهر والا فهى فى الحقيقة نوعان فقط فعلية واسمية لان الشرطية الخبر
فيها اما الجواب أو الشرط وعلى كل هى إحدى الجملتين وكذلك جملة الظرف فعلية على
الصحيح والجملة الخبرية من الجمل السبع التى لها محل من الاعراب المنظومة فى قول بعضهم

جمل أتت ولها محل معرب * سبع اذا حلت محل المفرد
خالية خبرية محكية * وكذا المضاف لها بغير تردد

ومعلق عنها وتابعة لما * هو معرب أو ذو محل فاعدد
وجواب شرط جازم بالفاء أو * باذا وبعض قال غير مقيد

وانما قدّم المصنف المفرد على الجملة لان الاصل فى الخبر الافراد وقدّم الفعلية لانها موضوعة للخبر أصالة وقدّم الاسمية على الشرطية لانها جملة واحدة والشرطية جملتان والاخبار بالواحدة أحق بالتقديم ولما كانت الجملة الواقعة خبرا تحتاج الى رابط يربطها بالمبتدا الا انها كلام مستقل وجعلها خبرا يصيرها جزأ من الكلام فلا بد من شئ يدل على الجزئية وذلك هو الرابط قال (ولا بد) أى لا فرار ولا محالة (فى الجملة الواقعة خبرا من ضمير يرجع الى المبتدا) نحو زيد ذهب أبوه أو أبوه ذاهب فالهاء هى الرابط وقد نظم العلامة العطار الروابط فقال

ان جملة خبرا عن مبتدا وقعت * ولم تكن عينه بضمر قرنت
أو الاشارة أو تكرير مبتدإ * أو العموم فهذى أربع نظمت

فقوله أو الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير وقوله أو تكرير مبتدا نحو الحاقة ما الحاقة وقال الاخفش يحصل الربط بتكريرها بالمعنى وقوله أو العموم نحو زيد نعم الرجل فان الخبر عام يشمل المبتدا قلت وانما اقتصر المصنف على الضمير لانه الاصل فى الربط ولذلك يربط مذكورا ومحذوفا مرفوعا نحو ان هذان لساحران اذا قدّر لهما ساحران ومنصوبا كقراءة ابن عامر فى سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى التقدير وكل وعده الله الحسنى وحذف الضمير اذا كان المبتدا فيه كلمة كل متنازع فيه فحكى ابن مالك فى التسهيل الاجماع على منع حذفه ونقل غيره أن مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن أبى الربيع فقال جاء فى الشعر وفى قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفار عن الكسائى والفراء اجازة ذلك ويربط أيضا فى جملة أخرى مرتبطة بالاولى إما بشرط كزيد يقوم عمرو ان قام أو عطف بالواو أو ثم كما قاله الرضى كزيد ماتت هند وورثها أو ثم ورثها ولا يجوز اخلاء الجملة منه (الا اذا كان معلوما) بأن يدل عليه دليل وذلك (نحو) قول بائع البرّ مثلا (البر الكرّ بستين درهما) فان تقديره الكرّ منه بستين والكرّ نوع من المكيال ولما كان الاصل فى المبتدا التقديم والاصل فى الاخبار أن تؤخر لانها ملحقة بالوصف لكن هو تابع من كل وجه ولا كذلك الخبر فانحطت رتبته عنه فى التبعية وكان له نوع استقلال فلذا جاز تقديمه قال (وقد يتقدم الخبر) أى جوازا (على المبتدا) على خلاف الاصل (نحو منطلق زيد) اذ لا ضرر فى ذلك ومنه قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم المعنى سواء عليهم الانذار وعدمه كما فى المفصل أو وجوبا وذلك فى تسعة مواضع نظمها شيخنا الابيارى فقال

وقدمن خبر المحصور مع خبر * لأن مفتوحة أو ماقد اشتملا
على ضمير عليه عاد أو خبرا * له الصدارة أو مستعملا مثلا
أو ما به رفع ايهام كلي وطر * أو ما بقصد يرى تاخيره خللا
أو فيه فاجزا أو كان إسم إشا * رة كثم أخي فاحفظ تكن نبلا

وقوله المحصور أي كمالنا الا اتباع أحمد وقوله لان مفتوحة أي نحو عندي أنك فاضل وقوله على ضميراً أي كقوله ولكن ملء عين حبيبها وقوله له الصدارة أي كأين من علمته نصيرا وقوله أو مستعملا مثلا أي نحو في كل دار بنو سعد وقوله تأخيره خللا أي نحو لله درك وقوله فاجزا أي نحو الذي يأتيني فله درهم وأما اذا لزم محذور فلا يجوز التقديم بل يجب التأخير وذلك في عشرة مواضع نظمها شيخنا الابياري في الكواكب الدرية فقال

في عشرة أخر وجوبا الخبر * ان كان فعلا صورة أو انحصر
أو استوى الجزآن أو قد أسندا * للازم الصدر وذي لام ابتدا
أو كان مقرونا بفاء أو بيا * زيدت كذا الذي يكون طالبا
أو كان مبتداه مذ او منذ أو * ضميرا انتسب فيما قدروا
لغير غائب وعنه أخبرا * بما بأل عرف أو ما نكرا
أو بالذي أو التي فكن على * ذكر تحز دوما مراتب العلا

فقوله ان كان فعلا صورة أي كالذي فاعله مستتر نحو زيد قام وقوله أو انحصر أي نحو وما محمد الا رسول وأما قوله * وهل الا عليك المعول * فشاذ وقوله أو استوى الجزآن أي نحو صديقي زيد وقوله للازم الصدر أي كالاستفهام نحو من لي منجدا وقوله وذي لام ابتدا أي نحو ولعبد مؤمن خير وأما قوله

خالي لانت ومن جرير خاله * ينل العلاء ويكرم الاخوالا

فشاذ وقوله بفاء أو بيا أي نحو الذي يأتيني فله درهم ونحو ما زيد بقائم وقوله طالبا نحو زيد اضربه وقوله مبتداه مذ أو منذ أي نحو ما رأيته مذ أو منذ يومان وقوله أو ضميرا الخ أي نحو أنت الذي تضرب زيدا قال شيخنا ثم عثرت بعد ذلك على موضعين ذكرهما السيوطي وهما ما اذا كان المبتدا دعاء نحو سلام عليكم وما اذا وقع الخبر مؤخرا نحو الكلاب على البقر اه والاصل فيهما الذكر (ويجوز) على خلاف الاصل (حذف أحدهما عند الدلالة عليه) وذلك (كقوله تعالى) حكاية عن سيدنا يعقوب عليه السلام (فصبر جميل) فلك أن تجعله خبرا لمبتدا محذوف أي فصبري كما قدره قطرب أو الذي أفعله كما قدره الخليل أو فهو كما قدره الفرا ولك أن تجعله من حذف الخبر أي فصبر جميل أجمل واختلف في المحذوفات المقدرة في القرآن فذهب بعضهم الى أنها منه وذهب كثير الى أنها ليست منه

بل هى من تمام المعنى وحذفت لاقتضاء المقام حذفها وهذا هو عين البلاغة فيكون المحذوف مراداغير مقول له وهذا هو الاصح كما صرح به العلامة الصبان على البسملة ومن حذف المبتدا قول الشاعر

لا يبعد الله التلبب وال * غارات اذ قال الخميس نعم

أى هذه نعم فهو واحد الانعام خبر مبتدا محذوف واعرابه لا نافية ويبعد فعل مضارع والله فاعل والتلبب مصدر تلبب اذا لبس السلاح مفعول والغارات جمع غارة بمعنى اغارة عطف عليه واذ ظرف والخميس فاعل ونعم خبر مبتدا محذوف كما علمت وغلط بعضهم فقال نعم حرف جواب ثم طلب محل الشاهد فلم يجده قال فى المغنى فظهر لى حينئذ حسن لغة كنانة فى نعم الجوابية وهى نعم بكسر العين أى مع فتح النون اه ويحذف الخبر وجوبا فى أربعة مواضع ذكرها ابن مالك بقوله

وبعد لولا غالبا حذف الخبر * حتم وفى نص يمين ذا استقر

وبعد واو عينت مفهوم مع * كمثل كل صانع وما صنع

وقبل حال لا يكون خبرا * عن الذى خبره قد أضمرا

كضربى العبد مسيئا وأتم * تبيينى الحق منوطا بالحكم

فقوله وبعد لولا أى نحو لولا زيد لهلك عمرو هذا اذا كان الخبر عاما أما اذا كان خاصا فانه يصح اثباته كقول امامنا الشافعى

ولولا الشعر بالعلماء يزرى * لكنت اليوم أشعر من لبيد

قال فى المغنى ولحن جماعة من أطلق وجوب حذف الخبر المعرى فى قوله فى صفة سيف

يذيب الرعب منه كل عضب * فلولا الغمد يمسكه لسالا

وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على أن الاصل أن يمسكه ثم حذفت أن وارتفع الفعل أى والخبر محذوف والمعنى فلولا الغمد امساكه موجود لسال أو تقدير يمسكه جملة معترضة أى بين المبتدا والجواب والخبر محذوف اه بزيادة وقوله وفى نص يمين أى نحو لعمرك لافعلن أى لعمرك قسمى فحذف الخبر وجوبا للعلم به فان صراحة لعمرك فى القسم دالة عليه وقوله وبعد واو الخ أى نحو كل رجل وضيعته تقديره مقرونان فحذف ذلك للعلم به وسد العطف مسده ويحذف المبتدا وجوبا فى ستة مواضع نظمها شيخنا الابيارى فى الكواكب الدرية فقال

واحذف وجوبا مبتدا ان أخبرا * عنه بمخصوص لنعم أخرا

أو بئس أيضا أو بنعت قطعا * للرفع فى مدح وذم سمعا

أو فى ترحم كذا بما رفع * من مصدر بدل فعله سمع

نحو فصبر حســـن ونحو في * ذمتنا لنصـــدقن من يفي
ونحـــو رعيا لك أولا سيما * زيد فخـــذ عقدا بدر نظما

فقوله لنعم أخوا الخ أى نحو نعم الرجل زيد و بئس الرجل عمرو اذا قدّرا المخصوص خبرا فان كان مقدّما نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير وقوله أو بنعت الخ أى نحو الحمد لله الحميد ومن الشيطان الرجيم والطف بعبدك المسكين وقوله من مصدر الخ أى نحو سمع وطاعة ومنه أيضا قول الشاعر

وقالت حنان ما أتى بك ههنا * أذو نسب أم أنت بالحي عارف

وقوله ونحو في ذمتنا الخ أى نحو ما حكاه الفارسى من قولهم فى ذمتى لافعلن التقدير فى ذمتى عهد أو ميثاق وقوله ونحو رعيا لك فلك خبر مبتدا محذوف وجوبا أى هذا الدعاء أو الشكر لك وقوله ولاسيما زيد نحو أكرم العلماء لاسيما زيد بالرفع فزيد خبر مبتدا محذوف وجوبا قلت وذكر الجوهرى سابعا وهو قول العرب من أنت زيد والتقدير مذكورك زيد والجملة حال من أنت لانه مفعول فى المعنى اذ الغرض تحقيره وتعظيم زيد نص عليه سيبويه وثامنا وهو قولهم أعنى العرب لاسواء اذ التقدير هذان لاسواء أو لاهما سواء نص عليه سيبويه أيضا وأجاز المبرد والسيرافى الاظهار فيه وقد يحذف المبتدا والخبر معا عند العلم بهما كقولك نعم لمن قال أزيد قائم وقوله تعالى واللائى لم يحضن أى فعدتهن ثلاثة أشهر واذا احتمل كون المحذوف مبتدا أو خبرا فالاولى المبتدا وقيل الخبر (و) الثالث (الاسم فى باب كان) أى وأخواتها وهو المسند اليه بعد دخول الفعل الناسخ وذلك (نحو كان زيد منطلقا) فزيدا اسم كان ومنطلقا خبرها وسيأتى الكلام على ذلك فى باب الفعل ان شاء الله تعالى (و) الثالث (الخبر فى باب ان) أى وأخواتها وهو الاسم المرفوع بعد دخولها وذلك (نحو ان زيدا منطلق) فزيدا اسم إن ومنطلق خبرها ومثله ان العلم نافع قال فى المفصل وارتفاعه عند أصحابنا بالحرف لانه أشبه الفعل فى لزومه الاسماء والماضى منه فى بنائه على الفتح فألحق منصوبه بالمفعول ومرفوعه بالفاعل وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعا به فى قولك زيد أخوك ولا عمل للحرف فيه اه ولما كان جميع ما ذكر فى خبر المبتدا حاصلا فيه قال (وحكمه) أى خبر ان (كحكم) أى مثل حكم (خبر المبتدا) فى أقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفى شرائطه من انه اذا كان جملة لابد له من عائد ولا يحذف الا اذا علم ولما كان قوله كحكم خبر المبتدا يشمل جواز تقديمه أخرجه بقوله (الا فى) جواز (تقديمه) فلا يقال ان منطلق زيدا كما سيصرح به المصنف وذلك لضعفها بالحرفية والفرعية (الا اذا كان) أى الخبر (ظرفا) أو جارا ومجرورا فيجوز التقديم حينئذ وقد مثل لما ذكر بقوله (نحو ان زيدا منطلق) بالترتيب (ولا تقول ان منطلق زيدا)

لما علمت (ولكن تقول ان فى الدار زيدا) وان عندك عمرا فتقدم الخبر على الاسم لا على الحرف لان له الصدر كما فى الحاجبية ليعلم من أول الامر استعمال الكلام على التأكيد وانما قدم الخبر الظرف فى هذا دون ما لقوة هذه بشبهها الفعل ولانها محمولة على الفعل المتصرف وما على الجامد وهو ليس كما قاله العلامة ابن قاسم وانما توسعوا فى الظروف لانه ما من فعل أو اسم الا وهو فى زمان أو مكان ماخلا اسم الله وجرى مجراه الجار والمجرور ولان كل ظرف جار ومجرور فى التقدير ﴿تنبيه﴾ حكم معمول خبر ان كحكم خبرها أى فلا يجوز تقديمه الا اذا كان ظرفا نحو إن عندك زيدا مقيم وقوله

فلا تلحنى فيها فان بحبها * أخاك مصاب القلب جم بلابله

أى لا تلمنى والجم الكثير والبلابل الاحزان (و) الرابع (خبر لا التى انفى) حكم الخبر عن أفراد (الجنس) وهو الاسم المرفوع بعد دخولها وذلك (نحو لا رجل أفضل منك) فرجل اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب وأفضل خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة قال فى المفصل وارتفاعه بالحرف أيضا لان لا محذوّ بها حذو إن من حيث انها نقيضتها ولازمة للاسماء لزومها اهـ والحجازيون يحذفون خبر لا كثيرا فيقولون لا أهل ولا مال ولا بأس وقد أشار المصنف لذلك بقوله (وقد يحذف) أى خبر لا كثيرا عند الحجازيين كما علمت لكن هذا اذا ظهر المراد مع سقوطه وذلك (كقولهم لا بأس) فان الخبر محذوف (أى لا بأس عليك) أى لا شدة أو لا خوف وقال العينى لا بأس فيه لا حرج اهـ قال فى المفصل وبنو تميم لا يثبتونه فى كلامهم أصلا اهـ أى فالحذف عندهم واجب دائما والفرض انه معلوم خلافا لما يوهمه كلامه وقد تحذف لا نفسها حكى سيبويه لا رجل وامرأة بالفتح (و) الخامس (اسم ما ولا بمعنى ليس) أى المشبهتين بليس كما صرح به فى المفصل قال وشبههما بليس فى النفى والدخول على المبتدا والخبر الا أن ما أوغل فى الشبه بها لاختصاصها بنفى الحال اهـ ولذلك كانت تعمل فى المعرفة (نحو ما زيد منطلقا) فزيدا اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة وهو معرفة لانه علم ومنطلقا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة (و) فى النكرة نحو (ما رجل خيرا منك) برفع رجل اسم ما وهو نكرة ونصب خيرا خبرها وأما لا فهى للنفى مطلقا ولذا لا تعمل الا فى النكرات كما أشار اليه المصنف بقوله (ولا أحد أفضل منك) فأحد اسم لا مرفوع بالضمة الظاهرة وهو نكرة وأفضل خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة ويمتنع لا زيد منطلقا كما صرح به فى المفصل قلت وخالف فى ذلك ابن جنى وابن الشجرى فقالا انها تعمل فى المعرفة وعلى قولهما جاء ظاهر قول النابغة

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا * سواها ولا عن حبها متراخيا

ويمكن تأويله بأن الاصل لا مثلى باغيا فحذف المضاف وانفصل الضمير وأقيم مقام مثل

وهى لاتتعرف بالاضافة أوأن الاصل لاأرى باغيا فحذف الفعل وبقى نائب الفاعل وحينئذ فلاغيرعاملة وتردد رأى ابن مالك فأجازفى شرح التسهيل القياس عليه أى انها تعمل فى المعارف كما تعمل فى النكرات وتأوّله فى شرح الكافية كالجازبين وعلى ظاهرقول النابغة بنى المتنبى قوله

اذا الجودلم يرزق خلاصامن الاذى * فلا الحمدمكسوبا ولا المال باقيا

ويشترط لعملها بقاءالنفى والترتيب والغالب حذف خبرها نحو * فانا ابن قيس لابراح * كماصرح به السيوطى فى شرح الفية ابن مالك ولصديقنا الفاضل الشيخ أحمد أبوالفرج الدمنهورى فى لاالتى لنفى الوحدة

وضابطها اعمال ليس منكرا * وماجاءمعرفة فخذ له تحاشيا
كلاأغيدعندى بل اثنان واحد * يحب الطلا والثان يهوى الغوانيا
وقدغلط الشيخ الذى سادشعره * أبوالطيب المعروف بالمتنبيا
وقدجاء هذا اللحن نظمابقوله * لمن يخرج الاحسان للفخر والريا
اذا الجودلم يرزق خلاصامن الاذى * فلاالحمد مكسوبا ولاالمال باقيا

وقدعلمت الجواب عن المتنبى مماتقدّم ولماتكلم على المرفوعات شرع يتكلم على المنصوبات فقال (المنصوبات على ضربين أصل وملحق به). وقدبين ذلك بقوله (فالأصل هوالمفعول) وهوماتعلق به الفعل على وجه كونه مفعولا وانما كان أصلا لان عامله أصل كماتقدّم(وهو) أى المفعول (على خمسة أضرب) الاول (المفعول المطلق) أى الذى يصدق عليه قولنامفعول صدقا غيرمقيد بجارّ حرف أوظرف وبهذا استحق أن يقدم على بقية المفاعيل ولما كان الغالب أن المفعول المطلق يكون مصدرا فسره به فقال (وهوالمصدر) أى مدلوله وهوالحدث لانه هوالمفعول للفاعل حقيقة والمصدر اللفظ الدال عليه على التحقيق لكن لما كان المصدر وأثره متقاربين لم يفرق بينهما أهل اللغة وقالوا ان المفعول المطلق هوالمصدر قال ابن الصائغ فى شرحه للجمل انماسمى المصدر مفعولامطلقا لانه المفعول حقيقة واطلاقهم على المفعول به أنه مفعول بغيرتقييد عرف اصطلاحى والافزيدامن ضربت زيدا ليس بمفعول لك حقيقة بل المفعول لك الضرب وأمازيد فمفعول به الضرب لكن متى أطلقوا مفعولا علم أنه المفعول به فاذا أرادوا المفعول حقيقة قيدوه بالاطلاق أو باسم يخصه وهوالمصدر اه قال فى المفصل سمى بذلك لان الفعل يصدر عنه ويسميه سيبويه الحدث والحدثان وربما سماه الفعل اه ثم اعلم أن المصدر على ثلاثة أنواع الاول المؤكد لعامله وذلك (نحو) قولك (ضربت ضربا) وذلك لان معنى قولك ضربت أحدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك أحدثت

ضرباضربا ومثله كتبت كتابة ومنه قوله تعالى يصدّون عنك صدودا ولا يجوز تأخير عامله بخلاف النوعى والعددى الثانى المبين للعدد زيادة على التأكيد وأشار اليه بقوله (وضربة وضربتين) وسماه فى المفصل المؤقت وسمى الاول المبهم ﴿تنبيه﴾ المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع باتفاق والمختوم بتاء الوحدة كضربة بعكسه واختلف فى النوعى والمشهور الجواز وظاهر مذهب سيبويه المنع واختاره الشلوبين والثالث المبين للنوع نحو جلست جلوس الامير ومنه قوله تعالى فقولا له قولا لينا وهو على نوعين ما يلاقى الفعل فى اشتقاقه نحو قعدت قعودا وما لا يلاقيه وقد أشار اليه بقوله (وقعدت جلوسا) وحبست منعا وسيبويه يقدر له عاملا فيقول قعدت وجلست جلوسا ومن هذا القبيل عنده قوله تعالى والله أنبتكم من الارض نباتا أى فنبتم نباتا وخالفه المازنى فقال انه منصوب بالفعل المذكور ووافقه جماعة وقالوا انه الصحيح ﴿تنبيهان﴾ (الاول) قد ينوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل عليه كما قال الحريرى فى الملحة

وقد أقيم الوصف والآلات * مقامه والعدد الاثبات

نحو ضربت العبد سوطا فهرب * واضرب أشد الضرب من يغشى الريب

واجلده حدّا أربعين جلده * واحبسه مثل حبس مولى عبده

(الثانى) الاصل فى المصدر أن يذكر عامله قبله وقد يكون لافعل له أصلا وذلك نحو ويله وويحه وويبه بمعنى ويله ويمتنع حذف عامل المؤكد كما صرح به ابن مالك ونازعه ابنه الا فيما سمع حذفه جوازا نحو أنت سيرا أو وجوبا نحو أنت سيرا سيرا وما أنت الا سيرا وضربا زيدا وأما غيره فقد يحذف عامله جوازا وذلك نحو قولك للقادم من السفر خير مقدم ولمن يخاف مواعيده مواعيد عرقوب وللغضبان غضب الخيل على اللجم وقد يحذف وجوبا قياسا فى الامر كندلا فى قول الشاعر * فندلا زريق المال ندل الثعالب * وفى النهى نحو قياما لا قعودا أو سماعا نحو حمدا وشكرا لا كفرا وصبرا لا جزعا وسمعا وطاعة عند اجتماعها أو عند قصد الانشاء ومنه أيضا حنانيك ودواليك ومنه أيضا لبيك وسعديك ومعاذ الله وهذه الثلاثة لا تتصرف أصلا فلا تثنى ولا تجمع ولا تصغر لانها سمعت هكذا وقد أشار لذلك الحريرى فى الملحة بقوله

وربما أضمر فعل المصدر * كقولهم سمعا وطوعا فاخبر

ومثله سقيا له ورعيا * وإن تشأ حمدا له وكيا

وذكر بعضهم ما محصله أن هذه المصادر وأمثالها اذا لم يأت بعدها ما يميزها ويبين ما تعلقت به فلا يجب حذف الفعل بل يجوز تقول سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وشكرت الله شكرا وحمدت الله حمدا أما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله أو بين

مفعوله كذلك نحو ضرب الرقاب وسبحان الله أو بحرف جر نحو شكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل مالم يكن المصدر لبيان النوع نحو قوله تعالى وسعى لها سعيها ومكروا مكرهم فان العامل يذكر (و) الثاني (المفعول به) وهو الذي يقع عليه فعل الفاعل حسا وذلك (نحو قولك ضربت زيدا) فضرب فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الاعراب والتاء ضمير المتكلم فاعل مبني على الضم في محل رفع وزيدا مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة أو معنى كمفعول علمت سواء كان له وجود قبل تعلق فعل الفاعل به كمثال المصنف أو خرج من العدم الى الوجود نحو خلق الله العالم ونحو ما ضربت زيدا أصله ضربت والنفي طارئ عليه قال في المفصل وهو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي اه والاصل فيه أن يذكر بعد الفاعل كما مثل وربما أخر كما قال صاحب الملحة

وربما أخر عنه الفاعل * نحو قد استوفى الخراج العامل

ونحو ضرب عمرا زيد وقد يجب تقديمه على الفاعل كما لو اتصل بالفاعل ضمير يعود الى المفعول ومنه قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه وأما تقديمه على نفس الفعل فجائز كما قال ابن مالك * وقد يجي المفعول قبل الفعل * نحو عمرا ضرب زيد ان قلت لم جاز تقديم المفعول على الفعل وامتنع تقديم الفاعل عليه قلت لان اعراب الفاعل الرفع فلو قدم على الفعل لالتبس بالمبتدا وهذا مأمون عند تقديم المفعول به لكون اعرابه النصب وهو مغاير لاعراب المبتدا وقد يجب تأخيره عن الفاعل كما اذا كان كل منهما معربا بحركات مقدرة على الالف ولا علامة تميز أحدهما عن الآخر نحو كلم موسى يعلى فان وجدت علامة تميز الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وذلك نحو أرضعت الصغرى الكبرى ويكثر حذفه بعد فعل المشيئة ونحوه نحو فلو شاء لهداكم أجمعين أي فلو شاء هدايتكم اللهم الا أن يكون تعلق فعل المشيئة ونحوه بالمفعول غريبا فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس به كقوله

ولو شئت أن أبكي دما لبكيته * عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

واعلم ان المفعول به منصوب دائما فلا يجوز رفعه الا اذا حذف فاعل الفعل وأقيم هو مقامه نحو ضرب عمرو أصله ضرب زيد عمرا ويجوز جره اذا كان عامله شبه الفعل نحو وما ربك بظلام للعبيد وعامله يكون مذكورا كما تقدم ويكون محذوفا كما قال (وينصب المفعول به بعامل مضمر) أي جواز القيام قرينة مقالية نحو زيدا جوابا لمن قال من أضرب أو حالية وذلك (كقولك للحاج مكة) أي ادخل مكة (وللرامي القرطاس) أي تصيب القرطاس وكقولك خيرا لمن قال رأيت رؤيا التقدير رأيت خيرا ومن ذلك قول الشاعر

لن تراها وان تأملت الا * ولها في مفارق الرأس طيبا

التقدير الاوترى لها أووجوبا وذلك إما سماعى نحو أهلا وسهلا ومرحبا قال الاشمونى قال فى التسهيل ألحق بالتحذير والاغراء فى التزام اضمار الناصب مرحبا وأهلا وسهلا بتقدير أصبت ونحو الكلاب على البقر بتقدير أرسل وامرأ ونفسه بتقدير دع وأحشفا وسوء كيلة بتقدير أتبيع وغير ذلك مما نطقت به العرب منصوبا بحذف العامل اه أوقياسى وذلك فى مواضع منها المنادى عند سيبويه وجمهور البصريين ولذا قال (ومنه) أى من المفعول به المنصوب بعامل مضمر وجوبا قياسا (المنادى) فهو منصوب بفعل مضمر وجوبا تقديره أدعو عبد الله مثلا وحذف لكثرة الاستعمال وصار حرف النداء بدلا عنه ولذا قال ابن أبى الربيع المنادى اذا حقق كان مفعولا فى المعنى كأنك قلت فى يازيد أنادى زيدا ولهذا ساغ تركيب الحرف مع الاسم ونقل ابن الخباز عن المصنف ان اللفظ بهذا خطأ قال لان النداء ركن من أركان المعانى واللفظ بالفعل يخرجه الى الخبر وقال المبرد نصب بحرف النداء لسده مسد الفعل اه وقيل ان ياوأخواتها أسماء أفعال وليس بصحيح وأقسامه على ماذكره المصنف خمسة إذ منه ماهو منصوب لفظا وقد أشار اليه بقوله (المضاف نحو ياعبد الله) فيا حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الاعراب وعبد منادى منصوب بالفتحة الظاهرة لانه مضاف الى الاسم الشريف ومثله ياغلام زيد ومحل ذلك اذا لم يتكرر مضافا الى غيره كما نبه عليه فى شرح الملحة والا جاز فيه البناء على الضم والنصب وذلك نحو ياغلام غلام رجل وهذا فى الاسم الاول وأما الثانى فانه واجب النصب قال ابن مالك

فى نحو سعد سعد الاوس ينتصب * ثان وضم وافتح أولا تصب

فان لم يضف لم يجب نصبه نحو يازيد زيد وقد عطف على المضاف قوله (والمضارع) أى المشابه (له) أى للمنادى المضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام أمر آخر اليه (نحو ياخيرا من زيد) فيا حرف نداء وخيرا منادى منصوب بالفتحة الظاهرة لانه شبيه بالمضاف ومن حرف جر وزيد مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة فى آخره والجار والمجرور متعلق بخيرا ومثله ياطالعا جبلا فيا حرف نداء وطالعا منادى منصوب بالفتحة الظاهرة وجبلا مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة لان طالعا اسم فاعل يعمل عمل الفعل وفاعله ضمير مستتر ومن الشبيه بالمضاف المستغاث به نحو يالزيد عند البصريين وقال الكوفيون انه من المضاف والاصل يا آل زيد وقوله (والنكرة) أى غير المقصودة (نحو ياراكبا) كقوله

أياراكبا إما عرضت فبلغن * نداماى من نجران أن لا تلاقيا

حيث نصب راكبا لكونه منادى مفردا ونكرة غير مقصودة كذا استشهد به فى المفصل وغيره قال فى شرح الشواهد قال أبو عبيدة أراد أياراكباه للندبة فحذف الهاء كقوله تعالى يا أسفا على يوسف ولا يجوز أياراكبا بالتنوين لانه قصد بالنداء راكبا بعينه اه ومنه ماهو منصوب

محلا وقد أشار اليه بقوله (وأما المفرد المعرفة فضموم) أى مبنى على الضم وذلك (نحو يازيد) فيا حرف نداء وزيد منادى مبنى على الضم فى محل نصب لانه علم مفرد ومثله النكرة المقصودة وقد أشار اليها بقوله (ويارجل) وعلة البناء فى ذلك شبهه بكاف الضمير فى نحو أدعوك وهى مشابهة لكاف ذلك وكان على حركة ايذانا بعروض البناء وكانت ضمة إعطاء له أشرف الحركات جبرا لمافاته من الاعراب اللفظى وقد جعل بعضهم أقسام المنادى سبعة بادخال المستغاث والمندوب ونظمها فقال

وسبعة للمنادى يا أبا حسن * يازيد يارا كبا يا أيها الرجل

ياحار بالكسر يالمسلمين معا * وندبة الموت يازيداه متصل

ولما فرغ من الكلام على المنادى شرع يتكلم على صفته فقال (و) يجوز (فى الصفة المفردة الرفع والنصب) وذلك (نحو يازيد الظريف) بالرفع تبعا للفظ المنادى (والظريف) أى بالنصب تبعا لمحله قلت ومنه ياسيبويه العاقل بالرفع والنصب ولا يجوز الجر اتباعا للفظه لان حركة البناء الاصلية ضعيفة بسبب لزومها للكلمة وعدم مفارقتها اياها بخلاف الحركة العارضة وهى الضمة المقدرة بسبب النداء وقد ألغز بعضهم فى ذلك فقال

ياهؤلاء اخبروا سائلكم * ما اسم له لفظ وموضعان

ولا يراعى لفظه فى تابع * والموضعان قد يراعيان

وقد لمح للجواب فى اللغز بقوله ياهؤلاء فانه من أفراد المسألة ﴿تنبيه﴾ ظاهر كلام المصنف تقديم الرفع على النصب لكن رجح ابن الانبارى النصب قائلا إن الحمل على المحل هو الاختيار عندى لان الاصل فى وصف المبنى هو الحمل على الموضع اه ويؤيده ما فى شرح الكافية ان النصب على المحل هو القياس كما فى سائر المبنيات قال (و) يتعين (فى الصفة المضافة) أى اضافة محضة (النصب) مراعاة للمحل ولا يجوز اتباعه للفظه لتعذر ضم النداء فى المضاف وشبهه ولذا قال (لاغير) لا نافية للجنس ولفظ غير مرفوع المحل خبرها واسمها محذوف والتقدير لاجائز غير النصب وهو تركيب صحيح كما قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ووافقه ابن الحاجب ومحققو كلامه كالرضى وأنشد

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا * لعن عمل أسلفت لاغير تسئل

خلافا لابن هشام حيث قال انه لحن وقد مثل للصفة المضافة بقوله (نحو يازيد صاحب عمرو) بالنصب لما علمت وصح كون ماذكر من الاضافة المحضة لان المراد بصاحب الدوام أو انه غلبت عليه الاسمية وخرج بذلك نحو يارجل ضارب زيد ففيه الضم والنصب قال (واذا وصف) العلم (المنادى بابن) أى أو ابنة لا بنت لقلة استعمال ذلك بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه (نظر فيه فان وقع بين علمين فتح المنادى) أى بنى على الفتح اختيارا وذلك (كقولك

يازيدابن عمرو) بالفتح إما على الاتباع لفتحة ابن وعليه اقتصر في التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيأ واحدا كخمسة عشر أو على اقحام ابن وأجاز بعضهم فيه الضم على الاصل كما يؤخذ من قول ابن مالك

ونحو زيد ضم وافتحن من * نحو أزيد بن سعيد لاتهن

وقد أشار لمحترز ماتقدم بقوله (والا) أى والا يكن المنادى علما موصوفا بابن مضافا الى علم آخر (فضم) أى فالواجب فيه ضمه أى بناؤه على الضم على الاصل وذلك (نحو يازيد ابن أخى ويارجل ابن زيد) بالضم لاغير وقد أشار لذلك ابن مالك بقوله

والضم ان لم يل الابن علما * أو يل الابن علم قد حتما

ولما تكلم على المنادى المعين شرع يتكلم على المبهم وهو أى موصوفة بما فيه أل أو اسم الاشارة أو الموصول فقال (وليس) يجوز على الراجح (فى) نحو (ياأيها الرجل) كياأيها الانسان ويا أيهذا ويا أيها الذى (الا الرفع) نظرا اللفظ ولايجوز النصب فأى منادى والرجل صفة لاى فان قلت الرجل جامد فكيف يكون نعتا وشرط النعت الاشتقاق قلت انه مؤول بالمدعو أو بالمتصف بالرجولية فهو مشتق بحسب التأويل وحقق بعض أن مدخول أل إن كان جامدا فبيان وان كان مشتقا فصفة وقيل انه بيان مطلقا وكذا يجب رفع نعته اذا نعت نحو ياأيها الرجل الفاضل لسماعه هكذا فهو مستثنى من صفة المنادى المبنى المفردة وذلك أن المقصود بالنداء هو التابع وأى وصلة الى ندائه وآثروها على غيرها لانها ألصق بما بعدها من غيرها لوضعها على الابهام أى ورفع الوصف يعين المبهم كما فى شرح اللمحة وأجاز المازنى فيه النصب قياسا على صفة غيره من المناديات المضمومة قال الزجاج لم يجز هذا المذهب أحد قبله ولاتابعه أحد بعده اه قلت وفيه أن ابن الباذش ذكر أنه مسموع من لسان العرب وقد قرئ شاذا قل ياأيها الكافرين بالنصب وهى تعضد المازنى كما قاله السندوبى لكن الراجح ما عليه المصنف ولذلك أشار ابن مالك الى رد الثانى بقوله فى الخلاصة

وأيها مصحوب أل بعد صفه * يلزم بالرفع لدى ذى المعرفه

قال المصنف (ويجوز حذف حرف النداء) قياسا (من العلم المضموم والمضاف) وذلك (كقوله تعالى يوسف أعرض عن هذا) أى يايوسف (وكقوله تعالى فاطر السموات) أى يافاطر وان لزم عليه حذف النائب والمنوب عنه فلا نسلم أن العوضية تنافى الحذف كما قاله الفاضل الدمامينى وقال بعضهم ياللتنبيه لاعوض عن الفعل لكن لما وقعت فى محله أشبهت العوض أما حذفه من العلم فلكثرة الاستعمال وهى تستدعى الخفة وأما حذفه من المضاف فلأنه لايتم الابالمضاف اليه فلو لم يحذف لبقيت الاستطالة المخالفة للاصل وكذلك حذفه

من

من المنادى اذا كان أيا أومن لطولهما بالصلة بخلاف النكرة واسم الاشارة فلا يجوز الحذف معهما خلافا للكوفيين وابن مالك ولذا قال الحريرى فى الملحة

وان تقل ياهذه أو ياذا * فحذف يا ممتنع ياهذا

ومثلهما لفظ الجلالة والمنادى البعيد والمندوب والمضمر والمستغاث والمتعجب منه كما فى حواشى ابن عقيل وقد نظم بعضهم مواضع حذف حرف النداء فقال

وحذف يا جوزنه فى الندا أبدا * مستثنيا لثمان ها كها سردا
المستغاث كيالله يتبعه * مندوبهم والمنادى الذ قد ابتعدا
كذا اسم جنس لمجهول كيا رجلا * ومضمر ونداه شذ اذ وردا
واسم المهيمن اذ لا ميم تخلفه * على المرجح واسم الجنس ان قصدا
واسم الاشارة فاحفظها ثمانية * والخلف فى ذين للكوفى قد عقدا

أما النكرة فلان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له وهذا لا يكون الا فى المعرفة وأما اسم الاشارة فلانه موضوع لما يشار به للمخاطب الى شئ وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى أى مخاطبا تنافر ظاهر فلما أخرج فى النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهى حرف النداء قال فى المغنى ولحن بعضهم المتنبى فى قوله

هذى برزت لنا فهجت رسيسا * ثم انثنيت وما شفيت نسيسا

أى ياهذى فحذف حرف الندا مع اسم الاشارة وأجيب بأن هذى مفعول مطلق أى برزت هذه البرزة ورده ابن مالك بأنه لا يشار الى المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربته ذلك الضرب وهنا لم يذكر المصدر الواقع نعتا للمشار اليه ويرده بيت أنشده هو وهو قوله

ياعمرو انك قد مللت صحابتى * وصحابتيك اخال ذاك قليل

قال الدمامينى لم يتضح لى وجه الرد على ابن مالك بهذا البيت اه قال الشمنى وأقول وجهه ان ذاك اشارة الى المصدر الذى هو صحابتيك ولم ينعت اسم الاشارة بالمشار اليه بل أخبر عنه بقليل على الغاء المتوسط اه وقد يقال ان المتنبى كوفى وحذف حرف الندا مع اسم الاشارة جائز عند الكوفيين كما علمت ﴿تنبيهان﴾ (الاول) المراد بحرف النداء خصوص يا قال فى المغنى وهى أكثر أحرف الندا استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو يوسف أعرض عن هذا ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وأيها وأيتها الا بها ولا المندوب الا بها أو بوا (الثانى) سكت المصنف عن حذف المنادى وابقاء حرف الندا وأجازه ابن مالك قبل الامر والدعاء اكتفاء بحرف الندا كما حذف حرف الندا اكتفاء بالمنادى ووجهه الدمامينى بأنهما مظنة الندا ووقوعه معهما كثير فحسن التخفيف معهما

بالحذف ومنعه أبو حيان معللا بأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى اجحاف ولم يرد بذلك سماع من العرب وقد نظم ذلك بعضهم فقال

وجاز حذف المنادى قبل الامر كذا * قبل الدعا مع الابقا لحرف ندا

وقيل مطلقا ان يلف الدليل وان * يفقد فيا حرف تنبيه متى وجدا

ولما تكلم على المنادى شرع يتكلم على خصائصه فقال (ومن خصائص المنادى الترخيم) أى الا اذا اضطر الشاعر فرخم فى غير النداء كما صرح به فى المفصل وهو لغة ترقيق الصوت وتليينه واصطلاحا حذف آخر المنادى تخفيفا كياسعا فيمن دعا سعاد وهو ثلاثة أقسام ترخيم التصغير الآتى فى بابه كقولهم فى أسود سويد وترخيم الضرورة وترخيم النداء وهو المقصود هنا والتعريف العام لها حذف أواخر الكلم على وجه مخصوص وقد أشار المصنف لبعض شروطه بقوله (اذا كان علما غير مضاف وزائدا على ثلاثة أحرف) أى وأن لا يكون مستغاثا ولا مندوبا كما صرح به فى المفصل قلت وأن لا يكون جملة أيضا وذلك لانه لو كان غير علم لم يعلم أنه محذوف منه شئ أولا وقولهم فى يا صاحب يا صاح شاذ ولذا قال الحريرى فى الملحة

وقولهم فى صاحب يا صاح * شذ لمعنى فيه باصطلاح

أى لانه نكرة عارية من تاء التأنيث وقال ابن خروف أصله يا صاحبى فرخم أولا بحذف الكلمة الثانية اجراء له مجرى المركب المزجى ثم رخم ثانيا بحذف الباء من صاحب وهو تعسف لا حاجة اليه اه ولو كان مضافا فان كان الحذف من المضاف اليه كان الترخيم فى غير المنادى وان كان من المضاف كان الحذف قبل تمام الكلمة ولو كان المنادى ثلاثة أحرف وحذف منه كان اجحافا اذ أقل ما يكون عليه الاسم ذلك الا اذا كان فيه تاء التأنيث فان العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين كما صرح به فى المفصل وذلك كقوله

* أفاطم مهلا بعض هذا التدلل * ولان الاستغاثة تستدعى مد الصوت والحذف مناف له والجملة محكية على حالها فلا تتغير خلافا لما نقله بعضهم ولذلك قال فى المفصل وأما نحو تأبط شرا وبرق نحره فلا يرخم اه والمحذوف اما أن يكون حرفا واحدا وذلك (نحو) قولك فى حارث (يا حار) بكسر الراء على لغة من ينتظر أى ينوى ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم أو بالضم على لغة من لا ينتظر المحذوف أو حرفين وقد أشار اليه بقوله (ويا أسم) فى ترخيم أسماء (ويا عثم) فى ترخيم عثمان أو حرف صحيح قبله مدة وقد أشار اليه بقوله (ويا منص) بالضم فى ترخيم منصور وهذا كله فى المفرد وأما المركب تركيبا مزجيا فانه يرخم بحذف الجزء الاخير نحو يا بعل فى ترخيم بعلبك ويا سيب فى سيبويه ويا خمسة فى من سمى بخمسة عشر ومنع المثال الثانى الكوفيون والثالث الفرا (و) الثالث

(المفعول فيه) قدمه على المفعول معه لوصول العامل اليه بنفسه لا بحرف ملفوظ (وهو الظرفان) أى ظرف المكان والزمان وتسميته بذلك مجازية اصطلح عليها البصريون وكلاهما منقسم الى مبهم وغيره وحكم النصب فيهما مختلف كما قال (فالزمان) أى فظرف الزمان (ينصب كله) على الظرفية مطلقا أى سواء كان محدودا (نحو أتيته اليوم وبكرة وذات ليلة) أم لا نحو زمانا وحينا وأورد ثلاثة أمثلة للاشارة الى أنه إما أن يكون مما يستعمل ظرفا تارة وغير ظرف أخرى كالمثال الاول فانه يقال مضى يوم ويوم الخميس يوم مبارك واما أن يكون مما لا يستعمل الا ظرفا دائما كالمثال الاخير واما أن يكون مما جاز فيه الصرف وعدمه كالمثال الاوسط فانه قد يكون نكرة فينون وقد يكون معرفة اذا أريد به بكرة يوم بعينه فيكون غير منصرف للعلمية والتأنيث ﴿تنبيه﴾ الاضافة فى ذات ليلة من اضافة المسمى الى الاسم وهى جائزة قال فى المفصل وقد أضيف المسمى الى اسمه فى نحو قولهم لقيته ذات مرة وذات ليلة اهـ وصرح العلامة الصبان بأنها قليلة ولذلك أن خثعم يخرجون ذا وذات عن الظرفية كما حكاه عنهم سيبويه فيقولون سير عليه ذو يوم وذات يوم بالرفع (والمكان) أى وظرف المكان (لا ينصب منه) على الظرفية (الا المبهم) أى ما ليس له صورة محدودة كاسماء الجهات وذلك (نحو وقفت أمامك) وصليت وراءك وما أشبهه وذلك لضعف دلالة الفعل وهو أصل العوامل على المكان لكونها بالالتزام فلم يتعد الى جميع أسمائه بل ما شابه الزمان وهو غير المحصور ووجه المشابهة التغير والتبدل فى نوعى المكان كما فى الازمنة الثلاثة كما قاله الرضى قال ابن الحاجب وأيضا لو فعل ذلك فيه لأدى الى الالباس بالمفعول به كثيرا ألا ترى انك تقول اشتريت يوم الجمعة وبعت يوم الجمعة وما أشبه ذلك ولا يلبس ولو استعملت الدار ونحوها هذا الاستعمال لالتبس بالمفعول به اهـ ولذلك قال المصنف (ولا بد للمحدود) من ظرف المكان (من) لفظ (فى) وذلك (نحو) قولك (صليت فى المسجد) ولا تقول صليت المسجد ولا قعدت السوق ولا جلست الطريق ولا دخلت الدار على أنه مفعول فيه بل على أنه منصوب بنزع الخافض والاصل فى الدار كذا قال ابن مالك وصوبه صاحب المغنى وقال الجرمى دخل متعد بنفسه فما بعده مفعول به على طريق التوسع لا مفعول فيه والاصح أنه لازم وذهب جماعة منهم سيبويه امام الفن انه ظرف وعليه فهو مستثنى من قولهم ولا يقبله المكان الا مبهما لكثرة الاستعمال (خاتمة) قد ينوب المصدر عن ظرف المكان فينصب انتصابه نحو جلست قرب زيد أى مكان قربه ولا يقال أتيتك جلوس زيد تريد مكان جلوسه أما نيابة المصدر عن ظرف الزمان فكثيرة يقاس عليها وشرط ذلك تعيين وقت أو مقدار نحو كان ذلك خفوق النجم وانتظرته حلب ناقة والاصل وقت خفوق ومقدار حلب ناقة فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه كذا

قالوا وقولهم ولا يقال الخ يعني انه ليس قياسيا بحث فيه العلامة ابن قاسم وقال ما محصله ما المانع من كونه قياسيا حيث انه من حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه اه (و) الرابع (المفعول معه) وهو المنصوب بعد الواو التي بمعنى مع وانما ينصب اذا تضمن الكلام فعلا كما أشار لذلك بقوله (نحو وما تصنع وأباك) أي مع أبيك أو ما هو بمعناه وقد أشار اليه بقوله (وماشأنك وزيدا) أي مع زيد ولذا قال (ولا بدله من فعل) يعمل فيه (أو معناه) أي يشترط في نصب الاسم المذكور تقدم فعل أوشبهه على الواو فان لم يتقدم ماذكر وجب رفع الاسم الواقع بعد الواو المذكورة نحو كل رجل وضيعته خلافا لبعض النحويين وانما صرح بذلك في هذا مع ان سائر المفاعيل كذلك لان فيه خلافا فان الشيخ عبد القاهر يجعل العامل الواو واكثر النحاة على ان العامل فيه هو الفعل أو معناه بواسطة الواو وهو الاحق كما صرح به ابن مالك واعلم ان للاسم المذكور بعد الواو ثلاث حالات الاولى وجوب نصبه وذلك اذا كان العطف ممنوعا نحو قمت وزيدا الثانية ترجيح النصب نحو كن أنت وزيدا كالاخ الثالثة أن يترجح العطف على النصب نحو قام زيد وعمرو فالعطف فيه أرجح لكونه الاصل مع عدم المانع وأما نحو قوله

اذا ما الغانيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيونا

فلا يمكن فيه العطف بلا تأويل بل يؤول على انه منصوب بفعل محذوف تقديره كحلن يدل عليه سياق الكلام أو معطوف على تأويل زججن بعامل يصح تسلطه على ماقبل الواو وما بعدها كزين واعلم أيضا ان بعض العرب ينصب الاسم على المعية بعد ما وكيف كما قال ابن مالك

وبعد ما استفهام أو كيف نصب * بفعل كون مضمر بعض العرب

فقالوا ما أنت وزيدا وقالوا كيف أنت وقصعة من ثريد والاصل ما تكون وزيدا وكيف تكون وقصعة قال العلامة عبد القادر ابن عمر البغدادي وهو قليل في كلام العرب اه وفي الاشموني ان باب المفعول معه سماعي على ماذهب اليه أبو الحسن الاخفش وذهب غيره الى انه مقيس في كل اسم استكمل الشروط اه (و) الخامس (المفعول له) ويسمى المفعول لاجله ومن أجله وكلها متقاربة وهو ما فعل لاجله فعل مذكور (نحو ضربته تأديبا له) أو مقدر وقد أشار اليه بقوله (وكذا كل ما كان علة للفعل) نحو تأديبا في جواب لم ضربت زيدا قيل في ذلك تعليل الشئ بنفسه لان التأديب هو الضرب كما صرح به الرضي ويجاب كما قاله العلامة الخضري بأن المراد أثره وهو التأدب اه (واعلم) انه يشترط فيه اربعة شروط على ماذهب اليه الجمهور (الاول) كونه مصدرا فلا يجوز جئتك السمن والعسل قاله الجمهور وأجاز يونس كونه غير مصدر تمسكا بقول العرب أما العبيد فذو عبيد بالنصب

وأنكره سيبويه وقال ان رواية النصب رديئة لايجوز التخريج عليها (الثانى) كونه قلبيا فلا يجوز حينئذ قراءة للعلم وخالف فى ذلك الفارسى كما يفهم من الهمع (الثالث) كونه علة قال فى شرح الملحة ولا يتأتى فقد العلة أصلا لان المفعول له لا يكون الا سببا وعلة لذكر الفعل اه (الرابع) كونه متحدا مع المعلل به فى الوقت وفى الفاعل فلا يجوز تهيأت اليوم للسفر غدا ولا قمت لاحرامك اياى وخالف فى ذلك سيبويه والمتقدمون كما نبه عليه العلامة الصبان وليس يمتنع جره باللام مع وجود الشروط المذكورة كلزهد ذا قنع ويجوز تقديمه على عامله منصوبا كان أو مجرورا نحو زهدا قنع ولزهد قنع وكذلك يستوى فيه الامران اذا كان مضافا نحو قول عدى بن حاتم

وأغفر عوراء الكريم ادخاره * واعرض عن شتم اللئيم تكرما

وأما اذا كان مجردا من أل والاضافة نحو ضربت ابنى تأديبا فالكثير نصبه لانه أشبه الحال والتمييز فى التنكير والتبيين والقليل جره باللام فالمفعول من أجله ليس من المنصوبات وجوبا كما صرح به فى شرح الملحة ﴿تنبيه﴾ لايجوز تعدد المفعول له نصبا أو جرا ومن ثم منع فى قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا تعلق لتعتدوا بالفعل ان جعل ضرارا مفعولا له بل هو متعلق بضرارا وانما يتعلق به ان جعل حالا أى مضارين كما فى الهمع وفى المسائل السفرية لابن هشام علام انتصب عرفا فى قوله تعالى والمرسلات عرفا الجواب ان كان المرسلات الملائكة والعرف المعروف فعرفا إما مفعول لاجله واما منصوب على نزع الخافض والتقدير أقسم بالملائكة المرسلة للعرف أو بالمعروف وان كانت المرسلات الارواح أو الملائكة وعرفا بمعنى متتابعة فانتصابها على الحال والتقدير أقسم بالارواح أو الملائكة متتابعة اه ولما تكلم على أصل المنصوبات شرع يتكلم على الملحق به فقال (والملحق به سبعة أضرب) الاول (الحال) قال فى المفصل شبه الحال بالمفعول من حيث انها فضلة مثله جاءت بعد مضى الجملة ولها بالظرف شبه خاص من حيث انها مفعول فيها اه وسمى بذلك لانه صفة للشئ فى الوقت الذى أنت فيه لا الماضى ولا المستقبل والافصح فى ضميره وصفه التأنيث وفى لفظه التذكير فيقال حال حسنة وألفها بدل عن واو لجمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة مشتقة من التحول وهو التنقل والغالب فيها ذلك (وهى) وصف فضلة منتصب مسوق (إما لبيان هيئة الفاعل) نحو قوله تعالى فخرج منها خائفا فان خائفا حال من الضمير المستتر فى خرج وقول الشاعر

غمر الرداء اذا تبسم ضاحكا * غلقت لضحكته رقاب المال

فان ضاحكا حال من فاعل تبسم وهو الضمير المستتر (أو المفعول به) نحو قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فان رسولا حال من الكاف التى هى مفعول أرسلنا وقد مثل

لما يحتمله ما بقوله (نحو ضربت زيدا قائما) فقائما حال إما من الضمير الذى هو فاعل وإما من زيد الذى هو مفعول قال فى المفصل وقد يكون منهما ضربة على الجمع والتفريق كقولك لقيته راكبين اه قال فى المغنى وتجويز الزمخشرى الوجهين فى ادخلوا فى السلم كافة وهم لان كافة مختصة بمن يعقل اه ورد عليه فى شرح اللباب بأنه قد وقع كافة فى كلام البلغاء والفصحاء مستعملا فى غير العاقل اه ونقل ابن برهان أنهم لا تستعمل الا حالا قال أبو البقاء الحال وصاحبها يشبهان المبتدا والخبر ولذلك يجوز أن يكون صاحب الحال متحدا وتتعدد حاله نحو جاء زيد راكبا وضاحكا اه ومنع بعضهم التعدد قال الدمامينى وشبهة المانع القياس على ظرف الزمان والمكان قال ولا وجه للقياس وذلك أن وقوع فعل واحد فى زمانين أو مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك أمامك وضربت اليوم أمس وأما تقييد الفعل بقيدين فلا بأس به اه فاذا تعددت الحال وتعدد صاحبها نحو لقيته مصعدا منحدرا فقال فى المغنى يجب كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل اه وقال الرضى الاكثر فيه أن تجعل كل حال بجنب صاحبها نحو لقيت مصعدا زيدا منحدرا ويجوز على ضعف أن يجعل حال المفعول بجنبه ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد اه فقد حكم على ما جعله صاحب المغنى واجبا بأنه جائز على ضعف وبينهما بون بعيد وإما للتأكيد كقول الشاعر

أنا ابن دارة معروفا بها نسبى * وهل بدارة يا للناس من عار

وقد يحذف عاملها جوازا نحو قولك للمسافر راشدا مهديا أى سرت راشدا مهديا ووجوبا قياسا نحو هذا يساوى ألف درهم فصاعدا أو فنازلا أى فيذهب العدد صاعدا والصاحب بهاء الدين زهير

لعن الله صاعدا * وأباه فصاعدا * وبنيه فنازلا * واحدا ثم واحدا

وسماعا نحو هنيأ لك أى ثبت الخير هنيأ قال العلامة الصبان وقد يمتنع حذف عاملها كما اذا كان معنويا لضعفه كاسم الاشارة والظرف اه وقد تحذف الحال لقرينة نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم أى قائلين ذلك وقد يمتنع حذفها وذلك اذا توقف المراد عليها نحو قوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما باطلا كما سيأتى والغالب فى الحال أن تكون منتقلة وقد تجىء لازمة نحو ويوم أبعث حيا وأن تكون مشتقة وقد تجىء جامدة نحو كر زيد أسدا أى كأسد كما صرح به الامام ابن مالك وقد يحذف صاحبها نحو هذا الذى بعث الله رسولا أى بعثه ويجوز تقديم الحال على صاحبها نحو راكبا جاء زيد ويجوز أيضا أن تتوسط نحو جاء راكبا زيد وقد صرح ابن مالك بجواز التقديم اذا كانت منصوبة بفعل متصرف أو صفة مشابهة له وذلك نحو مسرعا ذا راحل

ومخلصا زيددعا خلافا للكوفيين كما صرح به السيوطي في شرح الالفية قال ومحل التقديم مالم يعارضه معارض من كون عامله صلة لال أو لحرف مصدري أو مقرونا بلام القسم أو الابتداء أو كونه جملة معها الواو اه لكن اختار بعضهم جواز التقديم في الجملة المصدرة بالواو وأما اذا كان العامل مضمنا معنى الفعل كليت وكأن فلا يعمل مؤخرا كما صرح به ابن مالك قال السيوطي لضعفه اه وندر توسط الحال بين صاحبه وعامله اذا كان ظرفا أو مجرورا مخبرا به وان اجازه الفرا والاخفش بكثرة نحو سعيد مستقرا في هجر كما قاله ابن مالك وقال الموضح انه قليل وأجازه الكوفيون في الضمير نحو أنت قائما في الدار وذهب في التسهيل الى أنه يجوز بقوة ان كان الحال ظرفا نحو زيد عندك أمامك أو حرف جر نحو زيد في الدار أمامك قال السيوطي ومنع بعضهم الصورة التي صرح ابن مالك بندورها كما منع تقديمه عليهما بالاجماع اه لكن أجازه الاخفش في الجار والمجرور وابن برهان في الظرف وأما تقديم الحال على عامله في نحو زيد مفردا أنفع من عمرو معانا فجائز وليس بضعيف كما صرح به ابن مالك ﴿تنبيه﴾ العوامل اللفظية تعمل في الحال الا كان واخواتها وعسى على الاصح قال المصنف (وحقها) أي الحال أي قياسها (التنكير) أي لانها لو كانت معرفة لالتبست بالصفة في مثل ضربت زيدا الراكب قال الاشموني وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقا بلا تأويل فأجازوا جاء زيد الراكب اه وأجاز الكوفيون تعريفه ان تضمن معنى الشرط نحو عبد الله المحسن أحسن منه المسيء قال الشاطبي وما ورد عن العرب من تعريفها فهو سماعي مؤول نحو قول الشاعر

فأرسلها العراك ولم يذدها * ولم يشفق على نغص الدخال

أي أرسلها معتركة (وحق ذي الحال) أي صاحبها (التعريف) أي لانه لو كان نكرة لالتبست بالصفة أيضا في مثل ضربت رجلا قائما ولانه مبتدأ في المعنى وهو لا يكون في الغالب الا معرفة وقد يكون نكرة بمسوغ فكذلك صاحب الحال لا يحسن تنكيره الا بمسوغ كتقديم الحال عليه ولذا قال (فان تقدم الحال عليه جاز تنكيره) قياسا على المبتدا اذا قدم خبره (نحو جاءني راكبا رجل) ويقبح تنكيره من غير مسوغ كما في المفصل ومسوغات تنكيره عشرة نظمها شيخنا الابياري فقال

وصاحب الحال نكران يخص بوصـ * ـف أو اضافة أو معمول أو ذكرا
مؤخرا أو انتفى أو مشابهه * تلا أو الحال لا كالاصل فيه طرا
أو جملة مع و وقد أتت وكذا اشـ * ـتراك معرفة فيها له أثرا

فقوله أن يخص بوصف أي نحو قوله

نجيت يارب نوحا واستجبت له * في فلك ماخر في اليم مشحونا

وقوله أو اضافة أي نحو قوله تعالى في أربعة أيام سواء للسائلين وقوله أو معمول أي نحو عجبت من ضرب أخاك شديدا وقوله مؤخرا أي عن الحال نحو * لمية موحشا طلل * وقوله أو لنفي أي ان سبقه نفي كقوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وقوله أو مشابهه أي كالاستفهام كقوله

ياصاح هل حم عيش باقيا فترى * لنفسك العذر في ابعادها الاملا

وحم بمعنى قدر أو النهي كلا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا وقوله أو الحال لا كالاصل أي ان يكون الوصف بالحال على خلاف الاصل نحو هذا خاتم حديدا فان الاصل أن يوصف بالمشتق وقوله أو جملة مع واو أي ان تكون الجملة مقرونة بالواو نحو أو كالذي مر على قرية وهي خاوية وقوله وكذا الاشتراك أي ان تشترك النكرة مع المعرفة في الحال نحو هؤلاء أناس وعبد الله منطلقين وقوله أثر ابضم الهمزة أي نقل تكميل وقد جاء من غير الغالب نكرة بلا مسوغ قليلا ومنه حديث وصلى وراءه رجال قياما وهو مقيس عند سيبويه كما في التصريح قال خلافا للخليل ويونس ولا يلزم أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها عند سيبويه كما صرح به صاحب المغني وحكاه الرضي عن المالقي واختاره وفي تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف نحو مررت جالسة بهند خلاف أجازه ابن مالك قال الاشموني وقد ذكر ابن الانباري الاجماع على المنع اه قلت ونقل عن ابن كيسان وأبي على الفارسي وابن الدهان وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس ولذلك قال ابن مالك

وسبق حال ما بحرف جر قد * أبوا ولا أمنعه فقد ورد

وقال المصنف ان كافة نعت لمصدر محذوف أي ارسالة كافة اه وذلك فرارا من تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فان سيبويه وأكثر البصريين يمنعونه لان الحال تابع وفرع لصاحبها والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك تابعه قال السيوطي في شرح ألفية ابن مالك وسبقها المرفوع والمنصوب جائز خلافا للكوفيين وسبقها المحصور واجب كما جاء راكبا الا زيد وسبقها وهي محصورة ممتنع اه وأما مجيء الحال من المضاف اليه فلا يجوز خلافا للفارسي كما صرح به السيوطي في شرح ألفية ابن مالك أي فانه أجازه بلا شرط كما في حواشي الشذور وقد أجازه ابن مالك بالشروط التي ذكرها في الخلاصة بقوله

ولا تجز حالا من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزء ماله أضيفا * أو مثل جزئه فلا تحيفا

فقوله عمله أي في الحال نحو اليه مرجعكم جميعا وقوله أو كان الخ أي نحو ونزعنا ما في صدورهم من غل أخوانا وقوله أو مثل الخ أي نحو ملة ابراهيم حنيفا قال السيوطي

فى شرحه والصورتان الاخيرتان قال أبو حيان لم يسبق المصنف الى ذكرهما أحد اه قلت قد نقلهما المصنف فى فتاويه عن الاخفش وقد تبعه عليهما جماعة اه ثم اعلم انه يجب تقديم الحال اذا كان اسم استفهام نحو كيف جاء زيد ويجب تأخيرها اذا كان العامل فيه فعلا جامدا نحو ما أحسنه مقبلا ويجوز الوجهان اذا نصب بفعل متصرف نحو خشعا أبصارهم يخرجون كما تقدم ﴿تنبيهات﴾ (الاول) مجىء الحال مصدرا منكرا نحو بغتة زيد طلع كثير ومعرفا قليل وليس ذلك بمقيس عند سيبويه والجمهور لان الحال نعت فى المعنى والنعت بالمصدر لا يطرد لكن استظهر ابن هشام اطراده مطلقا كما نقل عن المبرد أى فانه قاسه على ما كان نوعا من الفعل نحو جئت ركضا فيقيس عليه جئت سرعة وعند الامام ابن مالك وابنه بعد أما نحو أما علما فعالم وبعد خبر شبه به مبتدؤه كزيد زهير شعرا أو قرن بأل الدالة على الكمال نحو أنت الرجل علما (الثانى) الاصل فى الحال أن تكون جائزة الحذف وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جوابا نحو راكبا لمن قال كيف جئت أو مقصودا حصرها نحو لم أعده الا حرضا أو نائبة عن خبر نحو ضربى زيدا قائما أو منهيا عنها نحو لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى (الثالث) الاصل فى الحال أن تكون مفردة وقد تكون جملة اسمية نحو جاء زيد والشمس طالعة أو فعلية فعلها ماض مثبت متصرف مجرد من الضمير ولا بد من قد فى هذه الجملة ظاهرة نحو جاء الامير قد ركب أو مقدرة لتقربه من الحال نحو أو جاؤكم حصرت صدورهم أى قد حصرت هكذا زعم البصريون وخالفهم الاخفش والكوفيون فقالوا لا حاجة لتقدير قد اذ قد ورد كثيرا بدونها والاصل عدم التقدير قلت ولذلك قال السيد وتبعه العلامة الكافيجى لا معنى لاشتراط تقريبه من الحال بقد فما ذكروه غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال بين الزمان الحاضر وهو ما يقابل الماضى وبين ما بين الهيئة المذكورة اه وقد اختار أبو حيان تبعا لجماعة عدم الاشتراط كما لو وجد الضمير أو فعلية فعلها مضارع فان كان مثبتا امتنعت فيه الواو على المشهور نحو جاء زيد يضرب غلامه وان كان منفيا لا تمتنع منه نحو جاء الامير ولم يضرب قال فى المغنى ولا بد لها من رابط وهو اما الواو والضمير أو أحدهما وقد يخلو منهما لفظا فيقدر كقول الشاعر

نصف النهار الماء غامره * ورفيقه بالغيب لا يدرى

فجملة الماء غامره حال من النهار والرابط مقدر أى والماء غامره أو غامره فيه وزعم المصنف ان الربط بالضمير وحده شاذ نادر ورده صاحب المغنى بانه ورد فى مواضع من التنزيل نحو كأنهم لا يعلمون بعد نبذ فريق بل قال العلامة ابن قاسم هلا كان الربط به أقوى لايهام العطف وفى الاشمونى أن الربط به مع قلته ليس بنادر خلافا للفرا والزمخشرى وقد أشار بعضهم لاقسام الجملة الحالية فقال

ولزم الواو مضارعا بقد * وانفرد الضمير في سبع ورد
ماض تلا الا ومتلو بأو * كذا مضارع بما أولا نفوا
أومثبت أو أكدت جملة أو * معطوفة والباق مطلقا رووا

فقوله ولزم الخ أى نحو لم تؤذوننى وقد تعلمون أنى رسول الله أى لانها أضعفت شبهه باسم الفاعل كذا قيل وهو انما ينتج الجواز ولذلك قال السعد التقدير وأنتم قد تعلمون ومثل ماذكر فى لزوم الواو الجملة الفاقدة الضمير نحو جاء زيد وماطلعت الشمس وقوله الضمير أى ظاهرا أومقدرا وقوله ماض تلا الخ أى نحو الا كانوا به يستهزؤن وجوز بعضهم اقترانه بالواو نحو ماتكلم زيد الا وقال خيرا وقوله ومتلوا الخ أى نحو لأضربنه ذهب أومكث أى لانه فى تقدير فعل الشرط وهو لا يقترن بالواو وقوله بما أى نحو مالكم لا تناصرون وجوز بعضهم الاقتران قال أبو حيان والقياس كون إن بمنزلة ما اهـ وقوله أولا أى نحو ولا تمنن تستكثر وقوله أومثبت أى نحو جاء زيد يضحك وأما تجويز البيضاوى اعراب واياك نستعين حالا من فاعل نعبد فلأن الجملة مبدوءة بمعمول المضارع وقوله أو أكدت أى نحو هو الحق لا شك فيه فلو قرن بالواو لزم عطف الشئ على نفسه صورة أى لان المؤكد عين المؤكد وقوله أو معطوفة أى نحو فجاءهم بأسنا بياتا أوهم قائلون وقوله والباق أى وهو ماعدا ماتقدم من الصور وقوله مطلقا أى بالواو أو الضمير أو بهما معا وانما خصت الواو لانها للجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع العامل فانه يشترط فيها أن تكون خبرية غير مصدرة بعلم استقبال ومرتبطة بصاحبها لكن قال أبو حيان يستثنى التعجبية ان قلنا انها خبرية اهـ (و) الثانى (التمييز) ويقال له التبيين والتفسير وهو لغة تخليص شئ من شئ ومنه وامتازوا اليوم أيها المجرمون أى انفردوا عن المؤمنين واصطلاحا اسم صريح نكرة فضلة قال فى المفصل وشبه المميز بالمفعول أن موقعه فى هذه الامثلة كموقعه فى ضرب زيد عمرا وفى ضارب زيدا وضاربان زيدا وضاربون زيدا وضرب زيد عمرا اهـ قلت وقد ذكر بعضهم أن عامله أى التمييز أى مفسره بفتح الفاء من العوامل اللفظية القياسية أى لانه أشبه اسم الفاعل فى الاسمية والطلب وعبر عنه بالاسم التام قال وتمامه بأحد أربعة أشياء التنوين نحو فى السماء قدر راحة سحابا والتثنية نحو منوان سمنا والجمع نحو عشرون درهما والاضافة نحو مائة رجل وقد قدمنا فى الكلام على الاعراب أنها أى العوامل اللفظية القياسية سبعة ونقول هذا منها كما علمت كما أن منها الاسم المضاف وبقيتها اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر والصفة المشبهة وستأتى فى الاسماء المشبهة بالافعال وكذا العوامل السماعية ستأتى أيضا فى محالها ونتكلم عليها وهو يرفع ابهام اسم أو اجمال نسبة كما أشار اليه بقوله (وهو رفع الابهام) أى ابهام الذوات وذلك إما (عن الجملة) ويكون غالبا محولا اما عن الفاعل كما

(فى) نحو (قولك طاب زيد نفسا) أصل التركيب طابت نفس زيد ثم حول الاسناد ليكون أدخل فى النفس فقيل طاب زيد فحصل ابهام فى متعلق المنسوب اليه الطيب فيحتمل كونه داره أو علمه مثلا فقيل نفسا وفى التنزيل واشتعل الرأس شيبا واما عن المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا التقدير وفجرنا عيون الارض ومثله غرست الارض شجرا ونحو ذلك أو عن المبتدا كقوله أنا أكثر منك مالا أصله مالى أكثر من مالك وقد يكون غير محول كقول العرب لله دره فارسا بناء على انه تمييز وبعضهم يعربه حالا قال بعضهم وهو ظاهر كما اذا أردت مدح زيد بقولك ما أكرمه صاحبا فتعرب صاحبا حالا قال جرير

لا تطلبن خؤلة فى تغلب * فالزنج أكرم منهم أخوالا

فأخوالا يعرب حالا لا تمييزا فانك تمدح الزنج وخؤلتهم ولا تريد أن تمدح أخوالهم حتى تكون أردت شيأ ينسب للزنج ثم بينته بعد كما هو شأن التمييز وقوله (أو عن المفرد) عطف على قوله عن الجملة يعنى أن رفعه الابهام تارة يكون عن الجملة وتارة يكون عن المفرد والمراد به هنا ما ليس جملة ولا شبهها ويكون مقدرا غالبا والمقدار اما متحقق فى كيل كما (فى) نحو (قولك عندى راقود خلا) أصل التركيب عندى راقود وهو دن كبير وهذا مبهم فلما قلت خلا ميزته وهو على تقدير من أى راقود من خل أو وزن وقد أشار اليه بقوله (ومنوان سمنا) تثنية منا كعصا قال الشاعر

وقد أعددت للعذال عندى * عصا فى رأسها منوا حديد

وهو رطلان وهذا وما قبله تجوز فيه الاضافة أيضا نحو منوا سمن ويجوز جره بمن نحو عندى رطل من زيت أو عدد صريح وقد أشار اليه بقوله (وعشرون درهما) وأحد عشر كوكبا الى المائة نحو ان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة وهذا يجب فيه النصب كما صرح به الاشمونى قلت وأما ما جاء من العدد بعد المائة فمخفوض نحو عندى مائة كتاب وكذا بعد الالف نحو عندى ألف درهم وسيأتى مزيد بيان له فى باب العدد ان شاء الله تعالى واختلف فى العدد هل هو من المقادير أم لا فظاهر صنيع المصنف وعليه ابن الحاجب انه منها خلافا لابن مالك وغير الصريح هو فى كم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت فكم هنا فى محل نصب على انه مفعول مقدم لملكت وعبدا تمييز أو مقياس نحو على التمرة مثلها زبدا أو مساحة نحو عندى شبر أرضا أو شبهها وقد أشار اليه بقوله (وملئه) أى الاناء (عسلا) وما فى السماء موضع راحة سحابا فقد علمت أن التمييز يذكر بعد المقادير الاربعة وقد أشار لذلك الحريرى فى الملحة بقوله

وان ترد معرفة التمييز * لكى تعد من ذوى التمييز
فهو الذى يذكر بعد العدد * والوزن والكيل ومذروع اليد

ومن أنواع التمييز تمييز فاعل نعم وبئس وحبذا كما سيأتي في أفعال المدح والذم ان شاء الله تعالى ونتكلم عليه وقد أشار له الحريري أيضا بقوله

ومنه أيضا نعم زيد رجلا * وبئس عبد الدار منه بدلا
وحبذا أرض البقيع أرضا * وصالح أطهر منك عرضا

﴿ تنبيه ﴾ التمييز لا يتقدم على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق وأما اذا كان فعلا متصرفا فالاصح انه لا يتقدم أيضا ولذا قال ابن مالك

وعامل التمييز قدم مطلقا * والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

قلت وذلك لان التمييز كالنعت في الايضاح وهو لا يتقدم على عامله فكذا ما أشبهه وقيل يجوز تأخير الفعل المتصرف كقوله

أنفسا تطيب بنيل المنى * وداعى المنون ينادى جهارا

وأجاز الكسائي والمازني والمبرد والجرمي القياس عليه قال السيوطي في شرح ألفية ابن مالك واختاره المصنف في شرح العمدة اه قال في شرح الشواهد أي قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وتمسكا بما سمع منه اه قلت ومنعه سيبويه والجمهور لما تقدم وأجابوا عن ذلك بأنه ضرورة أو منصوب على التمييز بفعل محذوف يدل عليه المذكور قال شيخنا ومحل الخلاف في غير نحو كفى بزيد رجلا فانه يمتنع فيه التأخير اجماعا لان كفى وان كان فعلا متصرفا الا انه في معنى غير المتصرف وهو فعل التعجب لان معناه ما أكفاه رجلا ويجوز حذف التمييز قال تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون أي رجلا عليها تسعة عشر أي ملكا وهذا في غير باب نعم وأما فيه فلا كما نص عليه سيبويه فمنع شذوذه مكابرة غير مسموعة ﴿ خاتمة ﴾ يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور ويفترقان في سبعة وقد نظم ذلك شيخنا الابيارى فقال

الحال والتمييز يتفقان في * خمس هما اسمان منصوبان
ومنكران وفضلتان ورافعا * ن لمبهم وكذاك يفترقان
في سبعة فالحال تأتي جملة * وتجيء ظرفا تارة لا الثاني
والحال للهيئات بين لا الذوا * ت وعكسه التمييز في التبيان
وتؤكد الحال العوامل دونه * وكذا تعدد وهو فرد الشان
والحال يغلب الاشتقاق بها وذا * لك جامد في غالب الاحيان
ومقدما من عامل حال أتى * وبدونه قد لا تتم معان
وبضده التمييز لكن نظروا * في ذا الاخير فكن أخا عرفان

وأشار بقوله وكذا تعدد الى انه لا يتعدد بخلاف الحال لكن قال العلامة الصبان أي بدون

عطف

عطف أما به فيتعدد اه وأما توسطه نحو طاب نفسا زيد فنقل بعضهم الاجماع على جوازه وأشار بقوله لكن نظروا الخ الى اعتراض الشمنى بقوله لقائل أن يقول ان التمييز قد يتوقف معنى الكلام عليه نحو ما طاب زيد الا نفسا اه (و) الثالث (المستثنى بالا) وهو مفعول فى المعنى كما صرح به السيوطى فى شرح الفية ابن مالك فلو ذكره المصنف عقب المفاعيل لكان أحسن والمراد الا أو احدى اخواتها كما سيأتى حال كونه واقعا (بعد كلام تام (موجب) بفتح الجيم أى مثبت وذلك (نحو) قولك (جاءنى القوم الا زيدا) بالنصب وجوبا على الاستثناء ولذلك قال ابن مالك فى التوضيح على الجامع الصحيح حق المستثنى بالا من كلام موجب أن ينصب مفردا كان أو مكملا معناه بما بعده نحو انا لمنجوهم أجمعين الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين فى هذا الا النصب وقد أغفلوا وروده مرفوعا ثابت الخبر ومحذوفا فمن الاول قول أبى قتادة أحرموا كلهم الا أبو قتادة لم يحرم فالا بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبر ومن الثانى قوله صلى الله عليه وسلم ولا تدرى نفس باى أرض تموت الا الله أى لكن الله يعلم ذلك اه قلت ومنه قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم بالرفع أى لكن قليل منهم لم يشرب والجملة فى محل نصب (أو غير موجب) بأن كان منفيا وذلك (نحو) قولك (ماجاءنى أحد الا زيدا) بالنصب جوازا على الاستثناء (وان كان الفصيح فيه هو البدل) قال تعالى مافعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والنصب على الاستثناء قال السيوطى قال ابن مالك وهو عربى جيد اه وقوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون أجمعت السبعة على الرفع ولو قرئ الا الضالين بالنصب على الاستثناء لم يمتنع ولكن القراءة سنة متبعة ولذا قال ابن النحاس كل ماجاز فيه الاتباع جاز فيه النصب على الاستثناء ولا عكس اه (والمستثنى المقدم) أى على المستثنى منه على المختار اذا كان منفيا (نحو ماجاءنى الا زيدا أحد) لانه الفصيح الشائع قال كميت ابن زيد الاسدى من قصيدة يمدح بها بنى هاشم

وما لى الا آل أحمد شيعة * وما لى الا مذهب الحق مذهب

ويجوز رفعه قال حسان ابن ثابت الانصارى

لانهم يرجون منه شفاعة * اذا لم يكن الا النبيون شافع

قال سيبويه وحدثنى يونس أن قوما يوثق بعربيتهم يقولون ما لى الا أبوك ناصرا وأما اذا كان الكلام موجبا نحو قام الا زيدا القوم فانه ينصب وجوبا كما صرح به صاحب شرح الشواهد وغيره (والمستثنى المنقطع) وهو ماليس داخلا فيما تقدم لكن بينه وبينه علاقة وذلك (نحو) قولك (ماجاءنى أحد الا حمارا) بالنصب على الاستثناء وجوبا فى لغة الحجازيين وهى الفصحى ولا يجوز قام القوم الا ثعبانا وقد أجمعت السبعة على النصب فى

قوله تعالى مالهم به من علم الا اتباع الظن وعن تميم فيه ابدال وقع يقولون ما قام أحد الا حمار ومنه قوله

* ولا نبل الا المشرفي المصمم * واذا لم يذكر المستثنى منه تفرغ العامل لما بعد الا فجرى على مقتضاه نحو ما قام الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد وهذا يسمى الاستثناء المفرغ لان ماقبل الا تفرغ للعمل فيما بعدها ولم يشغله عنه شئ ﴿تنبيهان﴾ (الاول) ترك المصنف من أدوات الاستثناء خلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون أما الثلاثة الاول فالمستثنى بها يجوز فيه النصب على أن يقدرن أفعالا نحو قام القوم خلا زيدا والجر على أن يقدرن حروف جر نحو قام القوم خلا زيد هذا هو الصحيح ولم يجز سيبويه في المستثنى بعدا غير النصب ولا في المستثنى بحاشا غير الجر واذا تقدمت ما على خلا وعدا تعين النصب وزعم الجرمي والكسائي والفارسي وابن جني أنه قد يجوز الجر حينئذ على تقدير ما زائدة لا مصدرية وقال الاردبيلي شارح هذا الكتاب ان المستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز فيه الرفع أيضا على انها أفعال لازمة وما بعدها فاعلها اهـ وأما المستثنى بليس ولا يكون فلا يكون الا منصوبا كقولك قام القوم ليس زيدا وقام القوم لا يكون زيدا (الثاني) اختلف النحويون في عامل النصب في المستثنى فقال السيوطي في شرح ألفية ابن مالك انه منصوب بالا عند ابن مالك وبما قبلها عند السيرافي وبمقدر عند الزجاج اهـ وقال البصريون الفعل المقدم أو معناه وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا وقال الكسائي بأن مقدرة بعد الا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا أن زيدا لم يقم وقال بعضهم هو منصوب بأستثنى كما أن المنادى منصوب بأنادي وقال ابن الحاجب شارح المفصل العامل المستثنى منه بواسطة الا وأما المستثنى بغير وسوى فلا يكون الا مجرورا بالاضافة نحو قام القوم غير زيد وسوى زيد ويجرى على غير وسوى ما يجرى على المستثنى بالا ولذا قال المصنف (وحكم غير) أي وسوى فهي كغير على الاصح وقال سيبويه انها لا تستعمل الا ظرفا ورده ابن مالك وقال الرماني انها تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا واختاره ابن هشام (حكم الاسم الواقع بعد الا) من النصب والاتباع والجرى على مقتضى العامل (تقول جاءني القوم غير زيد) بنصب غير وجوبا (وما جاءني أحد غير زيد) برفع غير على الفصيح (وغير زيد) بالنصب على خلافه وكذلك تقول ما جاء غير زيد بالرفع وما رأيت غير زيد بالنصب وما مررت بغير زيد بالجر وما جاءني أحد غير حمار بالنصب قال في المفصل وقد أوقع الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم نشدتك بالله الا فعلت والمعنى ما أطلب منك الا فعلك اهـ قلت ومثله أنشدك الله لما فعلت أي ما أسألك الا فعلك قال الاشموني جرت عادة النحويين أن يذكروا لا سيما مع أدوات الاستثناء مع أن الذي بعدها منبه على أولويته بما

نسب

نسب لما قبلها فلا يكون مستثنى اه وقد يحذف المستثنى وذلك بعد الا وغير المسبوقتين بليس نحو قبضت عشرة ليس الا أو ليس غير وأجازه بعضهم بعد لم يكن وليس بمسموع وأما حذف الاداة فقال ابن هشام في المغني لا أعلم أن أحدا أجازه الا السهيلي اه قال الدماميني وهذا عجيب كيف لا يعلم المصنف أحدا أجازه الا السهيلي والمسألة مذكورة في التسهيل وقد كتب منه نسخا وملأه بحواشيه وقد صرح بها ابن الحاجب أيضا (و) الرابع (الخبر في باب كان) وهو الاسم المسند اليه بعد دخولها وذلك (نحو) قولك (كان زيد منطلقا) وهو كخبر المبتدا لكنه يتقدم على الاسم وهل يقع ماضيا أم لا خلاف منعه ابن درستويه وأجازه الجمهور والاحسن حينئذ اقترانه بقد فقد قال بعضهم واذا قرنت كان بفعل ماض حسن أن يفصل بينهما بقد نحو كان زيد قد قام اه بل أوجب ذلك الكوفيون كما نص عليه ابن هشام ولا يحذف الاسم ولا الخبر في هذا الباب وأما حذفهما في فان خيرا فخير فتبع لكان وأجاز بعضهم حذف الخبر لقرينة (و) الخامس (الاسم في باب ان) وهو الاسم المسند اليه بعد دخولها (نحو) قولك (ان زيدا قائم) وان العلم نافع وسيأتي مزيد الكلام على ذلك (و) السادس (اسم لا) التي (لنفي) حكم الخبر عن جميع أفراد (الجنس) نصا وتسمى لا التبرئة أيضا قال السيوطي والاولى التعبير بلا المحمولة على ان كما قاله ابن مالك في نكته على مقدمة ابن الحاجب لان المشبهة بليس قد تكون نافية للجنس ويفرق بالقرائن وانما عملت لانها لما قصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم ولم تعمل جرا لئلا يتوهم أنه بمن مقدرة ولا رفعا لئلا يتوهم أنه بالابتداء فتعين النصب حملا لها على ان لانها لتوكيد النفي وتلك لتوكيد الاثبات ولا تعمل الا في نكرة متصلة بها فلا تعمل في معرفة ولا في نكرة منفصلة بالاجماع كما في التسهيل ومحل وجوب نصب الاسم (اذا كان مضافا) وذلك (نحو) قولك (لا غلام رجل عندك) ومنه قول أبي الطيب

فلا ثوب مجد غير ثوب ابن أحمد * على أحد الا بلؤم مرقع

فثوب مجد اسمها وقوله غير صفة وقوله مرقع خبر لا والمعنى لا ثوب مجد غير ثوب ابن أحمد حال كونه على أحد الا مرقع بلؤم ويحتمل أن على أحد هو الخبر (أو) كان (مضارعا) أي مشابها (له) أي المضاف وذلك (نحو) قولك (لا خيرا منك عندنا) ولا ضاربا زيدا في الدار ومنه قول أبي الطيب

قفا قليلا بها علي فلا * أقل من نظرة أزودها

فأقل اسم لا والخبر محذوف ومن نظرة معموله وقوله أزودها بفتح الواو صفة لنظرة أي آخذها زادا منها أي المحبوبة (وأما المفرد) والمراد به هنا ما ليس مضافا ولا شبيها به (فمفتوح) أي

مبني على الفتح أبدا لتضمنه لمن الاستغراقية ولا يكون الا نكرة وذلك (نحو لا غلام لك) وأما نحو قضية ولا أبا حسن لها فعلى تقدير ولا مثل وقد يحذف كما في قولهم لا عليك أى لا بأس عليك وذلك للعلم به كما في الكافية وأما حذف الخبر فقد تقدم الكلام عليه قال في شرح الكافية وزعم الزمخشري وغيره أن بني تميم يحذفون خبر لا مطلقا على سبيل اللزوم وليس بصحيح لان حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة والعرب مجمعون على ترك التكلم بالا فائدة فيه اه وقد نظم صديقنا الفاضل الشيخ أحمد أبو الفرج الدمنهوري ضابط لا التي لنفي الجنس فقال

بسبع شروط اعمال لا كان يا * أخا العلم قد نلت المنا والمعاليا
تكون لنفي ثم والمنتفي بها * هو الجنس نصا نفيه ليس خافيا
ولا يسبقنها حرف جر كما رووا * كجاء بلا صد على الصب راضيا
ولا بينها والاسم يفصل فاصل * ككلا لا بي عمرو حبيب كما ليا
وأن لا يكون الاسم معرفة كلا * غزال الجما في الحب أجرى دموعيا
كذا الخبر المرفوع أيضا واجب * له عندنا التأخير يا ذا المعانيا
كلا رب معبود بحق سوى الذى * قضى أنني أهوى نديما وساقيا
وهذى لنفي الجنس واحذر من التى * تجي لنفي الوحدة افهم كلاميا

(و) السابع (خبر ما ولا) اللتين (بمعنى ليس) وهو الاسم المسند بعد دخولهما وذلك (نحو ما زيد منطلقا ولا رجل) بالرفع (أفضل منك) بالنصب (وهى اللغة الحجازية) وبها جاء التنزيل قال تعالى ما هذا بشرا (و) اللغة (التميمية رفعهما على الابتداء) قرأ ابن مسعود ما هذا بشر ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع قال يس وهى القياس اه قال الاشموني أى لعدم اختصاصها بالاسماء اه وما ألطف قول الشاعر

ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب * فأجاب ما قتل المحب حرام

برفع الجزأين واعلم أنه يشترط لعمل ما عمل ليس ستة شروط الاول أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف الثاني عدم زيادة ان معها نحو ما ان زيد قائم الثالث أن لا تتكرر الرابع أن لا يبدل من خبرها موجب بالا نحو ما زيد بشئ الا شئ لا يعبأ به الخامس عدم تقدم الخبر السادس عدم انتقاض النفي بالا ولذا قال (واذا تقدم الخبر) أى عليها أو على اسمها ولو ظرفا أو مجرورا (أو انتقض النفي بالا) أى عن خبرها كما في الشذور فلا يضر نقضه عن معمول الخبر اجماعا نحو ما زيد قائما الا في الدار لانه ليس معمولا لها وقوله (فالرفع) جواب اذا أى فيجب حينئذ الرفع وذلك (نحو) قولك (ما منطلق زيد وما زيد الا منطلق) وأما قول الفرزدق

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر

فشاذ أو أن نصب مثل على الحال والخبر محذوف أى موجودا قال المصنف فى المفصل ودخول الباء فى الخبر نحو قولك مازيد بمنطلق إنما يصح على لغة أهل الحجاز لانك لاتقول زيد بمنطلق اه قلت هو تابع فى ذلك لابى على الزاعم ذلك بناء على أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر وليس كذلك فان المقتضى نفيه بدليل دخولها فى نحو ألم أكن بقائم وامتناعها فى كنت قائما ولذا رد عليه الاشمونى حيث قال لا فرق فى دخول الباء فى خبر ما بين أن تكون حجازية أو تميمية كما اقتضاه اطلاقه وصرح به فى غير هذا الكتاب وزعم أبو على أن دخول الباء مخصوص بالحجازية وتبعه على ذلك الزمخشرى وهو مردود فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم وهو موجود فى أشعارهم كقول الفرزدق

لعمرك مامعن بتارك حقه * فلا التفات الى منع ذلك اه ولما تكلم على المنصوبات شرع يتكلم على المجرورات فقال (المجرورات) جمع مجرور أو مجرورة (على ضربين) على الراجح أحدهما (مجرور بالاضافة) وهى لغة الاسناد قال امرؤ القيس

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا * الى كل حارى جديد مشطب

قال فى شرح الملحة والضمير فى قوله دخلناه يرجع الى البيت الذى صنعه غلمانه من ثياب حيث رفعوها فوق الرماح لما أمرهم بذلك والحارى المنسوب الى الحيرة والمشطب ذو الطرائق أى أضفنا ظهورنا الى سيف أو رحل جديد صاحب طرائق اه وفى الاصطلاح ضم اسم الى آخر على تقدير حرف من حروف الجر وظاهر قول المصنف بالاضافة أنها هى التى عملت الجر وهو مذهب الاخفش وقد صرح بذلك فى المفصل حيث قال لا يكون الاسم مجرورا الا بالاضافة وهى المقتضية للجر كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب اه وقال سيبويه ان العامل هو المضاف وهو الصحيح وهو من العوامل السبعة اللفظية القياسية كما نبهنا على ذلك فى الكلام على عامل التمييز وقال الامام ابن مالك ان العامل هو حرف الجر مقدرا (و) ثانيهما (مجرور بحرف الجر) وهو واحد من من والى وعن وعلى وفى ورب والكاف واللام والباء والواو والتاء ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا وحتى وسيأتى بيانها فى باب الحرف ونتكلم عليها ان شاء الله تعالى بما يغنى عن المزيد فالمجرور بالاضافة (كقولك غلام زيد و) المجرور بحرف الجر كقولك (سرت من البصرة الى الكوفة) وبدأ به ابن هشام فى الشذور قال وبدأت بالمجرور بالحرف لانه الاصل ومقابل الراجح انها أربعة بزيادة المجرور بالمجاورة نحو هذا جحر ضب خرب قال فى الشذور وهو شاذ اه والمجرور بالتبعية نحو فامسحوا برؤسكم وأرجلكم قال ابن هشام فى شرح الشذور وإنما لم أذكر المجرور بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية عندنا ليست هى العاملة اه فرجع الجر

الى الحرف والاضافة (وهى على ضربين) على الراجح أيضا أحدهما (معنوية) منسوبة الى المعنى لانها تفيد تعريف المضاف نحو غلام زيد أو تخصيصه نحو غلام رجل وتسمى محضة وحقيقية أيضا لانها الخالصة من تقدير الانفصال وفائدتها راجعة الى المعنى كما رأيت وذلك هو الغرض الاصلى من الاضافة ثم بينها بقوله (وهى التى بمعنى اللام) قلت وليس المراد بمعنى اللام انه يلزم أن يصح التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك علم النحو بمعنى اللام ولا يصح اظهارها فيه (أو بمعنى من) البيانية فالتى بمعنى اللام (كقولك غلام زيد) اذ التقدير غلام لزيد والتى بمعنى من أشار اليها بقوله (وخاتم فضة) وثوب خز اذ التقدير خاتم من فضة وثوب من خز قلت وانما لم يذكر المصنف التى بمعنى فى نحو مكر الليل لان الصحيح الذى عليه سيبويه والجمهور أن الاضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو من وموهم الاضافة بمعنى فى محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعا قال فى الكليات وصرح الرضى بأن الاضافة بمعنى فى من مخترعات ابن الحاجب اه قال الاشمونى وذهب بعضهم الى أن الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته وذهب بعضهم الى أن الاضافة بمعنى اللام على كل حال قال بعضهم قلت يظهر لى فى الاضافة وجه آخر وهو أن يقدر فيها الحرف الذى يتعدى به الفعل فقولك صلاة الجنازة يقدر فيه على لان صلى يتعدى بها ونحوه محافظة الصلوات الخمس وقولك التحاف الثوب يقدر فيه الباء لان التحف يتعدى بها وقس على ذلك اه (و) ثانيهما (لفظية) منسوبة الى اللفظ لانها تفيد تخفيفا فيه وتسمى غير محضة ومجازية لان فائدتها راجعة الى اللفظ بتخفيف أو تحسين وهى فى تقدير الانفصال (وهى اضافة اسم الفاعل الى المفعول نحو ضارب زيد) الآن أو غدا فلا بد أن يكون عن مضيه بمعزل بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال وأما اذا كان بمعنى الماضى فلا تكون لفظية بل معنوية لانه حينئذ لا يقوى على العمل لبعده عن المضارع فهو مضاف لغير معموله فيتعرف به ومثله الصفة كما قال (والصفة) أى واضافة الصفة (المشبهة) أى باسم الفاعل فى انها تدل على حدث وما قام به (الى فاعلها كقولك حسن الوجه) أصل التركيب حسن وجهه بالرفع وانما حول الى الاضافة لرفع القبح من حيث خلو الصفة من ضمير الموصوف لان الكلمة لا ترفع ظاهرا وضميرا معا وفى نصبه اجراء الفعل القاصر مجرى المتعدى ﴿تنبيهان﴾ (الاول) زاد فى التسهيل ضربا ثالثا وهى المشبهة بالمحضة وحصر ذلك فى سبع اضافات (الاولى) اضافة الاسم الى الصفة نحو مسجد الجامع (الثانية) اضافة المسمى الى الاسم نحو شهر رمضان (الثالثة) اضافة الصفة الى الموصوف نحو سحق عمامة وهى كعكسها مقيسة عند الكوفيين (الرابعة) اضافة الموصوف الى القائم مقام الصفة كقوله * علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم * أى علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم

حذف الصفتان وجعل الموصوف خلفاعنهما في الاضافة (الخامسة) اضافة المؤكد الى المؤكد وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان نحو يومئذ وحينئذ ووقتئذ (السادسة) اضافة الملغى الى المعتبر كقوله * الى الحول ثم اسم السلام عليكما * (السابعة) اضافة المعتبر الى الملغى نحو اضرب أيهم أساء وقوله

أقام ببغداد العراق وشوقه * لاهل دمشق الشام شوق مبرح

قال العلامة الصبان والذي يظهر انه ليس زائدا في الحقيقة على هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة بدليل تسميته مشبها بالمحضة اه (الثاني) من الاضافة ما يوهم اضافة الشئ الى مرادفه كقولك يوم الخميس وشهر رمضان ومدينة مصر وتأويله أن يراد بالاول المسمى وبالثاني الاسم والمعانيون يسمونها الاضافة البيانية ويقدرون بين المضاف والمضاف اليه ضميرا فيقولون مدينة هي مصر مثلا وقد أشار لذلك ابن مالك بقوله

ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى وأول موهما اذا ورد

قال الحريري أي لان الشئ لا يضاف الى نفسه ومنه ما يوهم اضافة الموصوف الى الصفة كقولهم حبة الحمقاء وصلاة الاولى ومسجد الجامع وتأويله أن يقدر موصوف أي حبة البقلة الحمقاء وصلاة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع ومنها ما يوهم العكس كقولهم جرد قطيفة اذ الاصل قطيفة جرد وتأويله شئ جرد من جنس القطيفة وأجاز بعضهم اضافة الشئ الى ما هو بمعناه لاختلاف اللفظين وجعلوا من ذلك حق اليقين وحبل الوريد وعند قول الحريري لان الشئ لا يضاف الى نفسه قال الشارح ليس بصحيح لانه من اضافة العام للخاص كشجر أراك وقد تكون الاضافة لادنى ملابسة كقولك لقيته في طريقي اه ولما كانت الاضافة تستدعي حذف التنوين في المفرد والنون في المثنى والجمع وكذلك تستدعي تجريد المضاف من التعريف قال (ولابد) أي عند البصريين (في) الاضافة (المعنوية من تجريد) أي خلو (المضاف عن حرف التعريف) لو قال كما في المفصل من التعريف لكان أولى فكما انك لا تقول الغلام زيد لا تقول زيد عمرو مع بقاء زيد على تعريف العلمية بل يجب أن تجرد الغلام من أل وان تعتقد في زيد الشيوع والتنكير وذلك لان المضاف اليه اما معرفة أو نكرة فان كان معرفة لزم تحصيل الحاصل وان كان نكرة لزم طلبه للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف وأجاز الكوفيون تعريف كل من المضاف والمضاف اليه في نحو الثلاثة الاثواب قال في المفصل وما تقبله الكوفيون من قولهم الثلاثة الاثواب والخمسة الدراهم فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء قال الفرزدق * فسما فأدرك خمسة الاشبار * اه ولذا قال في التسهيل اذا قصد تعريف العدد فأدخل حرف التعريف على الاخير ان كان مضافا وعليهما شذوذا

لاقياساخلا فاللكوفيين قال وهل يصح أن يقال الالف درهم بتعريف المضاف فقط حكى ابن عصفور جوازه وهو قبيح لاضافة المعرفة فيه للنكرة ومن ثم امتنع الحسن وجه ولكن ورد الخمسة أثواب وأجاز ابن كيسان المائة درهم والالف ثوب وورد فى كلام البخارى وأتى بالالف دينار اه وفيه انه يحتمل ان أل زائدة أو أن المعنى بالالف ألف دينار فلا حجة ولما كان المقصود من الاضافة اللفظية تخفيف اللفظ بحذف شئ وهو يحصل مع التعريف قال (وتقول فى) الاضافة (اللفظية الضارب ازيد والضاربو زيد والضارب الرجل) قال الله تعالى والمقيمى الصلاة والاصل الضاربان زيدا والضاربون زيدا فحذفت النون للاضافة فحصل التخفيف ومثل الضارب الرجل ما اذا وصلت ال بالذى أضيف له الثانى نحو زيد الضارب رأس الجانى أو بما يعود عليه ان كان ضميرا كما فى التسهيل كمررت بالضارب الرجل والشاتمه ومنع المبرد هذه بخلاف الضارب زيد فانه لا تخفيف فيه ولذا قال (ولا يجوز) أى عند غير الفرا (الضارب زيد) أى لان الاضافة لا تفيد فيه خفة كما افادتها فى المثنى والمجموع وحكى ابن هشام عن الفرا أنه يجوز الضارب زيد ولذا قال السيوطى فى شرح الفية ابن مالك وجوز الفرا اضافة ما فيه أل الى المعارف كلها كالضاربك واضارب زيد بخلاف الضارب رجل وقد استعمله الامام الشافعى رضى الله عنه فى خطبة رسالته فقال الجاعلنا من خير أمة أخرجت للناس اه قلت ووافق الفرا المبرد والرمانى فى غير الضمير كما صرح به بعض المحققين وأما جواز الضارب الرجل فبالحمل على الحسن الوجه (و) الاضافة (المعنوية تعرف كل مضاف الى معرفة) كما تقدم (الا نحو غير ومثل وشبه) من الاسماء التى توغلت فى الابهام كنظير وشبيه وسوى فهى نكرات وان أضيفت الى المعارف ولذلك وصفت بها النكرات (تقول مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك) ودخل عليها رب قال الشاعر * يارب مثلك فى النساء عزيزة * وذلك لان مغايرة المخاطب مثلا ليست صفة تخص ذاتا دون أخرى لكن اذا أضيف غير الى معرف له ضد واحد فقط تعرف لانحصار الغيرية ولذلك كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة لتخصيصه بالمرضى عنهم وكذلك اذا اشتهر شخص بمماثلك فى شئ من الاشياء كالعلم فقيل جاء مثلك كان معرفة وهل يتعرف غير بالالف واللام أم لا خلاف قال الحريرى فى درة الغواص ويقولون فعل الغير ذلك فيدخلون على غير آلة التعريف والمحققون من النحويين يمنعون من ادخال الالف واللام عليه اه قال شارحه ما ادعاه من عدم دخول أل على غير وان اشتهر فلا مانع منه قياسا وانما المهم فيه اثبات السماع عن العرب اه وفى تهذيب الازهرى قال ابن أبى الحسن فى شامله منع قوم دخول الالف واللام على غير وكل وبعض لانها لا تتعرف

بالاضافة فلا تتعرف باللام اه قال وعندى انه لا مانع من ذلك لان اللام فيها ليست للتعريف ولكنها اللام المعاقبة للاضافة نحو قوله تعالى فان الجنة هى المأوى وغير لا يثنى ولا يجمع فلا يقال غيران وأغيار الا فى كلام المولدين اه ﴿تنبيه﴾ الامور التى يكتسبها المضاف من المضاف اليه أربعة عشر نظمها شيخنا الابيارى فقال

ويكتسب الاسم المضاف تصدّرا * وجمعا كما حب الديار وتخفيفا

وتذكيره التأنيث أيضا ورفعه * لقبح وتحقيرا كذلك تشريفا

وظرفية والمصدرية والبنا * واعرابه التخصيص أيضا وتعريفا

فذى أربع من بعد عشر تفردت * بعقد تراه ان فهمت منيفا

فقوله تصدرا أى نحو غلام من عندك وعلمت أبو من زيد فأبو من مبتدأ مقدم وزيد خبر أو العكس ووجب رفع أبو لاضافته لواجب الصدارة فلذا علق علم عن العمل ولم يقل أبا من والجملة فى محل نصب سدت مسد مفعولى علم والى هذا يشير بعض الفضلاء بقوله

عليك بأرباب الصدور فمن غدا * مضافا لارباب الصدور تصدرا

واياك أن ترضى صحابة ناقص * فتنحط قدرا من علاك وتحقرا

فرفع أبو من ثم خفض مزمل * يبين قولى مغريا ومحذرا

يشير الى قول امرئ القيس

كأن ابانا فى عرانين وبله * كبير أناس فى بجاد مزمل

فان مزملا صفة لكبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض لمجاورته للمخفوض وقوله كما حب الديار أى فى قول الشاعر

وما حب الديار شغفن قلبى * ولكن حب من سكن الديارا

وقوله وتخفيفا أى كما فى ضارب زيد وقوله وتذكيره أى نحو ان رحمة الله قريب وقوله التأنيث أى نحو قوله

وتشرق بالقول الذى قد اذعته * كما شرقت صدر القناة من الدم

فان الصدر مذكر ولكن اكتسب التأنيث لما أضيف للقناة والى هذا البيت يشير ابن حزم بقوله

تجنب صديقا مثل ما واحذر الذى * يكون كعمرو بين عرب وأعجم

فان صديق السوء يزرى وشاهدى * كما شرقت صدر القناة من الدم

فقوله مثل ما أى الموصولة فانها مفتقرة للعائد والصلة وقوله كعمرو أى فانه أخذ ما ليس له وهو الواو فى الخط وقوله ورفعه لقبح أى نحو حسن الوجه فان فى رفع الوجه قبح خلو الصفة عن ضمير الموصوف وفى نصبه قبح اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى وفى الجر

تخلص منهما وقوله وتحقيرا أى كبيت العنكبوت وقوله تشريفا أى كبيت الله وقوله وظرفية أى نحو كل حين وقوله والمصدرية أى نحو كل الميل وقوله والبناء أى نحو مثل ما انكم تنطقون وقوله واعرابه أى نحو هذه خمسة عشر زيد عند من أعربه وقوله التخصيص أى ان كان نكرة نحو غلام رجل وقوله وتعريفا أى ان كان معرفة نحو غلام زيد والاصل فى المضاف والمضاف اليه الذكر (وقد يحذف المضاف) أى اذا أمن اللبس كما صرح به فى المفصل لقيام قرينة تدل عليه (ويقام المضاف اليه مقامه) ويعرب باعرابه غالبا وذلك (كقوله تعالى) حكاية عن اخوة سيدنا يوسف (واسأل القرية) أى أهل القرية لانه لا يلبس أن المسؤل أهلها الاهى ونحوه قوله تعالى وجاء ربك قال فى حواشى المغنى ذهب قوم الى أن القرية عبر بها عن أهلها مجازا مرسلا لعلاقة المحلية ولا حذف فيه والتأنيث فيها نظرا اللفظ وقيل أريد الحقيقة على سبيل المعجزة وقيل القرية اسم مشترك بين المكان وأهله نقله ابن داود الظاهرى عن بعض أهل اللغة كما فى عروس الافراح لابن السبكى اه بخلاف ما اذا خيف اللبس ولذا لا يقولون رأيت هندا يعنون رأيت غلام هند وقد جاء الملبس فى الشعر قال ذو الرمة

عشية فر الحارثيون بعدما * قضى نحبه فى ملتقى القوم هوبر

أى ابن هوبر وقد حذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه فى قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة قال سيبويه كأنك أظهرت كل فقلت ولا كل بيضاء وهو قليل بشرط أن يكون ما حذف مماثلا لما عليه قد عطف كالمثال المذكور والا كان غير مقيس كقراءة ابن جماز والله يريد الآخرة بالجر كذا قالوا لكن نقل ابن قاسم عن الاكثرين انه مقيس ومثله فى القلة الفصل بين المضاف والمضاف اليه باليمين نحو غلام والله زيد كما حكاه الكسائى وأما الفصل بالمفعول فقد أجازه ابن مالك تبعا للكوفيين قال بعض المحققين وهو المختار ومنه قراءة ابن عامر قتل أولادهم شركائهم برفع قتل ونصب أولاد وجر شركاء وخصه البصريون بالضرورة وتبعهم المصنف رحمه الله ورد قراءة ابن عامر المذكورة قال العلامة الصبان ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر اه وسيأتى الرد عليه أيضا فى ذلك عند الكلام على عمل المصدر ان شاء الله تعالى فان قلت كيف يرد المصنف القراءة المتصلة بالنبى صلى الله عليه وسلم قلت انه يرى أن القرآت كلها آحاد ولذلك تراه يطلق عنان القول فى تخطئة بعض القراء السبعة وأما الفصل بأجنبى من المضاف كقوله كما خط الكتاب بكف يوما يهودى فلا يجوز الا اضطرارا وكذلك النعت نحو من ابن أبى شيخ الاباطح طالب * وكذا النداء قال السيوطى مثل له فى شرح الكافية بقوله

كأن برذون أبا عصام * زيد حمار دق باللجام

ويحتمل أن يكون على لغة اجراء أب بالالف على كل حال وزيد بدل منه أو عطف بيان قاله ابن هشام وقد يحذف المضاف اليه نحو لله الامر من قبل ومن بعد وقد جاء محذوفين معافى قول أبي داود يصف البرق * أسال البحار فانتحى للعقيق * أي أسال سقيا سحابه وجعل منه المصنف قوله تعالى فانها من تقوى القلوب حيث قال أي فان تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب اه واعترضه أبو حيان بأن ماقدره عار من ضمير يعود الى من يربط جملة الجزاء بجملة الشرط قال الدماميني قلت الذي يظهر لي أن في تقدير الزمخشري اشارة الى الراجع وهو ضمير يعود الى من والتقدير فان تعظيمه اياها وحذف لفهم المعنى وأضيف المصدر للمفعول فلزم الاتيان به متصلا وهذا الاحرج فيه وبعد هذا كله فالظاهر أن من تعليلية لا تبعضية أي فان تعظيمها لاجل تقوى القلوب أو لابتداء الغاية أي فان تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب فلا حاجة لتقدير المضافين اه وقد يحذف مضافان فأكثر فيقوم الاخير مقام الاول نحو وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون أي وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم وجعل منه المصنف قوله تعالى فكان قاب قوسين حيث قال أي فكان مقدار مسافة قربه قاب قوسين اه ﴿تنبيه﴾ سكت المصنف عن المضاف الى ياء المتكلم ولنتكلم عليه فنقول اذا كان المضاف لياء المتكلم مقصورا فالمشهور ابقاء الالف على حالها نحو عصاى وفتاى وهذيل تقلب الالف ياء فتقول عصيّ ومنه سبقوا هويّ وتفتح الياء أيضا في مثل غلاماى في الرفع وتدغم في حالتي النصب والجر نحو غلاميّ وتدغم أيضا في الاسم المنقوص كالقاضيّ في الاحوال الثلاث تقول هذا راميّ ورأيت راميّ ومررت براميّ وكذلك تقول في الجمع هؤلاء راميّ أصله رامونى حذفت النون للاضافة فبقي راموى ثم قلبت الواو ياء وقلبت الضمة كسرة ومنه قوله عليه الصلاة والسلام أومخرجيّ هم وان كان صحيحا نحو زيديّ فتحت ماقبل الياء في المثنى وكسرت في الجمع ولما تكلم على المتبوعات شرع يتكلم على التوابع وهي الاسماء التي لايمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها فقال (والتوابع) جمع تابع نقل من الوصفية الى الاسمية وفاعل اسما يجمع على فواعل نحو كاهل وكواهل والمراد تابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وهو في عرف النحاة كل ثان تبع ماقبله في اعرابه (وهي خمسة) على المشهور وقيل أربعة فأدرج تحت العطف البيان والنسق وقيل ستة بجعل التأكيد اللفظي بابا وحده والمعنوي كذلك أحدها (التأكيد) بالهمز وتركه وبالواو لغات وهو لغة التقوية والتشديد قال في المفصل وجدوى التأكيد أنك اذا كررت فقد قررت المؤكد وماعلق به في نفس السامع ومكنته في قلبه وأمطت شبهة ربما خالجته أو توهمت غفلة أوذهابا عما أنت بصدده فأزلته وكذلك اذا جئت بالنفس والعين فان لظان أن يظن حيث قلت فعل زيد أن إسناد الفعل اليه تجوز أو

سهو أو نسيان وكل وأجمعون بجد يان الشمول والاحاطة اه وهو صريح وغير صريح فالصريح ويسمى اللفظى يكون فى الاسم نحو رأيت زيدا زيدا والفعل نحو قام قام زيد والحرف نحو * ختام ختام العناء المطوّل * وكثيرا ما يقترن بعاطف نحو أولى لك فأولى ثم أولى لك فأولى ويجب تركه عند ايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا ولا يجوز ثم ضربت زيدا لئلا يتوهم تكرار الضرب مرتين متراخيتين والغرض أنه لم يقع الا مرة فلا وجه لتوقف بعضهم فى العطف قال القائل

فويل ثم ويل ثم ويل * لقاضى الارض من قاضى السماء

وغايته ثلاثة ألفاظ كما قاله ابن مالك واستدل عليه بقول الشاعر

الا حبذا حبذا حبذا * حبيب تحملت منه الاذى

وغير الصريح ويسمى المعنوى محصور فى ألفاظ معلومة منها النفس (نحو) قولك (جاءنى زيد نفسه) والزيدان أنفسهما والزيدون أنفسهم والعين نحو جاء زيد عينه والزيدان أعينهما والزيدون أعينهم وكلا نحو قولك جاءنى الزيدان كلاهما (والرجلان كلاهما) للمثنى المذكر وكلتا المثنى المؤنث نحو جاءنى الهندان كلتاهما وكل نحو جاءنى الجيش كله أو جميعه ولا يجوز جاء زيد كله ولا جميعه ولا يجوز حذف الضمير استغناء بنية الاضافة خلافا للفرا والمصنف وذكر فى التسهيل انه قد يستغنى عن الاضافة الى الضمير بالاضافة الى الظاهر وجعل منه قول كثير * يا أشبه الناس كل الناس بالقمر * (و) أكدوا بعد كل بلفظة أجمع نحو جاءنى (القوم كلهم أجمعون) وقد يأتى دون كل كقوله تعالى لأغوينهم أجمعين وهو قليل وقد يتبع أجمع بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع وقد يتبع أكتع بأبصع وبصعاء وأبصعين وبصع ولا يجوز فى ألفاظ التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب ﴿تنبيهات﴾ (الاول) لا يحذف المؤكد بالفتح ويقام المؤكد بالكسر مقامه على الاصح وأجاز ذلك الخليل وسيبويه ووافقهما على ذلك جماعة فقد أجازا جاءنى زيد ومررت بعمرو أنفسهما بالرفع والنصب على تقديرهم أو أعنى فالحذف عنده ما لا ينافى التأكيد خلافا للاخفش والفارسى وابن جنى وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا وبحث معه ولده بدر الدين فى ذلك فقال ما محصله ان حذف عامل المؤكد جائز نقلا وعقلا فما ذكره الشيخ يعنى والده ممنوع ولا دليل عليه اه (الثانى) لا يلى العامل شئ من ألفاظ التوكيد وهو على حاله فى التوكيد الا جميعا وعامة فتقول القوم قام جميعهم وعامتهم ورأيت جميعهم وعامتهم ولا يجوز قام نفس زيد (الثالث) لا يجوز عطف بعض ألفاظه على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجمعون وأجازه بعضهم وهو قول ابن الطراوة وهو الذى فى نسخ سيدى المكودى رحمه الله (الرابع)

اذا أتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو رأيتك اياك فمذهب البصريين أنه بدل ومذهب الكوفيين أنه توكيد ويجب كما نص عليه ابن هشام فى المؤكد كونه معرفة عند البصريين ولذا قال المصنف (ولا يؤكدبها) أى ألفاظ التوكيد (النكرات) فلا يقال جاءنى رجل نفسه مثلا لتناقض الكلام وذلك لان المؤكد يقتضى الخصوص لان ألفاظ التوكيد كلها معارف سواء المضاف لفظا وغيره والمؤكد النكرة يقتضى العموم فيلزم تخالفهما تعريفا وتنكيرا وهو ممنوع عندهم وقد أجاز ذلك الكوفيون فيما كان محدودا كقوله * ياليت عدّة حول كله رجب * وقد أشار لذلك فى الخلاصة بقوله

وان يفد توكيد منكور قبل * وعن نحاة البصرة المنع شمل

قال ابن الدهان فى شرح الغرة الاسم ينقسم ثلاثة أقسام قسم يوصف ويؤكد كزيد وقسم يوصف ولا يؤكد كرجل وقسم يؤكد ولا يوصف كالضمرات اهـ قلت وأجاز الكسائى نعت الضمير كما يفهم من كلام صاحب المغنى (و) الثانى (الصفة) ويرادفها الوصف والنعت على المختار لكن النعت عبارة الكوفيين وهما للبصريين وهى الدال على بعض أحوال الذات وفائدتها التخصيص أو التوضيح وقد تكون لمجرد الثناء والتعظيم كأوصاف البارى ولضد ذلك كالذم والتحقير وللتأكيد كأمس الدبر واعلم أن الاكثرين كالمصنف ذهبوا الى أن النعت لا بدّ أن يكون مشتقا وذلك (نحو) قولك (جاءنى رجل ضارب ومضروب وكريم) أو مؤوّلا به وقد أشار اليه بقوله (وعدل وهاشمى وذومال) فانه مؤول بصاحب عدل ومنسوب الى بنى هاشم وصاحب مال ومثل ذلك مررت برجل أسد أى شجاع واسم الاشارة نحو مررت بزيد هذا أى الحاضر وذهب جمع محققون كابن الحاجب الى أنه لا يشترط بل الضابط دلالته على معنى فى متبوعه كالرجل الدال على الرجولية قال فى المفصل ومن حق الموصوف أن يكون أخص من الصفة أو مساويا لها اهـ يعنى أن النعت دون المنعوت فى رتبة التعريف أو مساوله فيها أى وحينئذ فلا يكون النعت أعرف من المنعوت وذلك لان التابع لا يشرف على المتبوع هذا كلامه وفيه أن النعت موضح أو مخصص للمنعوت فمقتضاه أنه يجوز أن يكون أشرف منه كما فى حواشى المغنى واستظهره العلامة الصبان ناقلا له عن ابن هشام وغيره واختاره العلامة الامير أيضا فى حواشى الشذور ولذلك قال بعضهم لا وجه لاشتراط أن لا يكون النعت أعرف من المنعوت واعلم انه كما يوصف بالمفرد يوصف بالجملة الخبرية لكن لا يوصف بها الا النكرات المحضة ولذا قال (ويوصف النكرات) أى المحضة فخرجت المعارف فلا توصف بالجملة ويستثنى منها المعرف بلام الجنس فانه لقرب مسافته من النكرة اذ لا يعين شيأ من الافراد

يجوز نعته بها نحو * ولقد أمر على اللئيم يسبنى * كما يجوز نعته بالنكرة المخصوصة نحو قولهم ما ينبغى للرجل مثلك أن يفعل كذا (بالجمل) أى الخبرية وهى التى تحتمل الصدق والكذب نحو جاء نى رجل يكرم الاضياف وأما نحو قول أبى الدرداء رضى الله عنه وجدت الناس أخبر تقله فبتأويل وجدتهم مقولا فيهم هذا المقال وقد أشار لذلك ابن مالك بقوله

وامنع هنا ايقاع ذات الطلب * وان أتت فالقول أضمر تصب

ولا بد لها من ضمير يربطها به كما أفاده ابن قاسم قال بعض مشايخنا ورأيت بخط بعض الفضلاء أن الصحيح عدم تقييد الرابط بالضمير اه قلت وهو كذلك وفاقا للمصنف حيث أجاز ربطها بالواو وخلافا لابن مالك وغيره وهى اما اسمية (نحو مررت برجل وجهه حسن) أو فعلية وقد أشار اليها بقوله (ورأيت رجلا أعجبنى كرمه) والوصف بها أقوى من الاسمية وبالماضى أكثر من المضارع كما فى البسيط واعلم ان النعت نوعان حقيقى وهو مارفع ضميرا يرجع الى المنعوت وسببى وهو مارفع اسما ظاهرا متصلا به ضمير المنعوت فالحقيقى يتبع منعوته فى أربعة أمور من عشرة وقد أشار لذلك بقوله (والصفة توافق) أى تتبع (الموصوف) فى عشرة أمور يوجد منها فى كل تركيب أربعة (فى اعرابه) رفعا ونصبا وجرا (وافراده وتثنيته وجمعه وتعريفه وتنكيره وتذكيره وتأنيثه) وذلك نحو جاء نى رجل عاقل وامرأة عاقلة ورجلان عاقلان وامرأتان عاقلتان ورجال عقل وأما قوله تعالى من نطفة أمشاج فلأنه أى المفرد فى معنى الجمع كقوله رفرف خضر وأما قول المصنف ان الوصف هنا مفرد فقال أبو حيان انه مخالف لنص سيبويه والنحويين على أن أفعالا لا يكون مفردا اه ولا يجوز نعت النكرة بمعرفة ولا العكس على الراجح وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة وأول الجمهور ما جاء منه فلا تقول مررت برجل الفاضل ولا مررت بزيد فاضل والسببى يتبع منعوته فى اثنين من خمسة فى واحد من أنواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير قال فى شرح الملحة وهو فى الافراد وأخويه وفى التذكير والتأنيث بحسب مرفوعه فهو معه بمنزلة الفعل مع فاعله اه وذلك (نحو مررت برجل منيع جاره ورحب فناؤه ومؤدب خدامه) عدد الامثلة اشارة الى أنه لا فرق بين اسمى الفاعل والمفعول والمصدر وكذلك تقول مررت برجل قائم أبوه وبرجل قائمة أمه وبرجل قائم أبواه وبرجل قائم أو قيام آباؤه قال ابن هشام وقوم يرجحونه على الافراد واليه اذهب اه ﴿تنبيهات﴾ (الاول) اذا نعت بمفرد وظرف وشبهه وجملة قدم المفرد ثم الظرف ثم الجملة على طريق الاولى قال تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه ويجوز خلافه كقوله تعالى كتاب أنزلناه اليك مبارك فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين وأوجب ابن عصفور الترتيب كآية غافر ورد عليه بالآيتين السابقتين ولذا قال السيوطى فى ألفيته

ورتب المفرد ثم الظرفا * فجملة من غير حتم يلفى

(الثانى) يمتنع تقديم التابع على المتبوع على المشهور وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة اذا كانت لمتعدد تقدم بعضه كقوله

ولست مقرا للرجال ظلامة * أبى ذاك عمى الاكرمان وخاليا

وقد يقدم النعت على المنعوت مبدلا منه كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله (الثالث) يمتنع فصل التابع من متبوعه بأجنبى محض عن كل منهما كمررت برجل على فرس عاقل أبيض بخلاف ماليس كذلك كمعمول التابع نحو حشر علينا يسير أو المتبوع كيعجبنى ضربك زيدا الشديد أو الجملة المفسرة نحو قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد فهى ليست أجنبية كما قاله صاحب المغنى خلافا لابن الحاجب وأما قول العلامة الدمامينى انه يحتمل أن ليس له ولد حال كما صرح به بعض المعربين فليس فيه فصل بين الصفة والموصوف بالمفسرة ففيه انه إما حال من امرؤ وهو نكرة وإما حال من ضمير هلك وهى مفسرة ليست مقصودة فالضمير الذى فيها ليس مقصودا أو الجملة المعترضة نحو قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم فالفصل بها مغتفر واقع فى الفصيح نثرا ونظما وكذا الفصل بالواو والا على ما عليه المصنف وتبعه أبو البقا قال صاحب المغنى وكلام النحويين بخلافه (الرابع) يجوز قطع النعت أى عدم اتباعه لمنعوته فى الاعراب اذا كان المنعوت معلوما بدونه نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد على انه خبر لمبتدا محذوف والنصب على انه مفعول لفعل محذوف نحو أمدح الحميد والاتباع هو الاصل (و) الثالث (البدل) وهو لغة العوض قال تعالى عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها وعرفا التابع المقصود بالحكم بلا واسطة (وهو) على ما ذكرهنا (على أربعة أضرب) قد أشار اليها ابن مالك بقوله

كزره خالدا وقبله اليدا * واعرفه حقه وخذ نبلا مدى

أحدها (بدل الكل من الكل) أى بدل هو كل المبدل منه وذلك (نحو رأيت زيدا أخاك) ومنه قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم وسماه ابن مالك بدلا مطابقا لوقوعه فى أسمائه تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله بالجر وانما يطلق الكل على ذى أجزاء تعالى الله عن ذلك (و) ثانيها (بدل البعض من الكل) أى بدل هو بعض المبدل منه واشترط كثير مصاحبته ضميرا ولو مقدرا عائدا على المبدل منه وأباه ابن مالك كما صرح به السيوطى فى شرح الخلاصة فان قلت أين الضمير فى نحو ما جاءنى أحد الا زيد وقد صرح صاحب المغنى بانه بدل بعض من كل عند البصريين قلت لم يشترطوا الضمير فى بدل البعض من حيث هو ضمير بل من حيث كونه رابطا فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض كما هنا اذ لا يخرج الا البعض بخلاف أكلت الرغيف ثلثه وذلك (نحو ضربت زيدا رأسه) قال بعضهم وأما العكس أى بدل

الكل من البعض فوجدت له شاهدا فى التنزيل وهو قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيأ جنات عدن اه وفيه انه يصح كونه بدل كل من كل بجعل أل فى الجنة للجنس (و) ثالثها (بدل الاشتمال) أى بدل مسبب عن اشتمال أحد المبدلين على الآخر والمراد من الاشتمال الارتباط أى مطلق الارتباط بغير الكلية والجزئية ليغاير الضربين الاولين كما نبه عليه بعض المحققين ويشترط فيه كما اشترط فى بدل البعض من ضمير يعود على المبدل منه ولو مقدرا عند الجمهور خلافا لما فى شرح الكافيه وذلك (نحو سلب زيد ثوبه) ونفعنى زيد علمه (و) رابعها (بدل الغلط) أى بدل مسبب عن الغلط وذلك (نحو) قولك (مررت برجل حمار) أردت أن تقول بحمار فسبق لسانك الى رجل ثم تداركته قال فى المفصل وهذا لا يكون الا فى بديه الكلام اه وجعل بعض المتأخرين كما فى شرح الملحة أقسام البدل ستة فأدرج تحت الغلط بدل الاضراب وبدل النسيان ويحتمل الثلاثة قولك تصدقت بدرهم دينار فهو محتمل لان تكون أخبرت بانك تصدقت بدرهم ثم ظهر لك ان تخبر ثانيا بانك تصدقت بدينار فيكون بدل اضراب ومحتمل لان تكون أردت الاخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانك الى الدرهم فيكون بدل غلط ومحتمل لان تكون قد أردت الاخبار بالتصدق بالدرهم فلما نطقت به تبين فساد ذلك القصد فجئت بالدينار بدل الدرهم فيكون بدل نسيان والمصنف وكثير من النحويين لم يفرقوا فسموا ذلك بدل غلط ورد المبرد وغيره بدل الغلط وقالوا انه لا يوجد فى كلام العرب لا نظما ولا نثرا وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد فى كلامهم كقول ذى الرمة * لمياء فى شفتيها حوة لعس * فاللعس بدل غلط ولا حجة لامكان تأويله بانه محمول على التقديم والتأخير أى فى شفتيها حوة وفى لثاتها العس كذا قال بعضهم وفيه انه يلزم عليه تقدم ما فى حيز الواو العاطفة عليها وهو باطل فصح الاستدلال وقد يبدل الظاهر من الظاهر نحو جاء فى زيد أخوك والمضمر من المضمر نحو ضربته اياه وأوجب ابن مالك اعرابه توكيدا وأسقطه من أقسام البدل فلو قلت ضربته هو كان توكيدا بالاتفاق وقد يبدل المضمر من الظاهر نحو ضربت زيدا اياه وأسقط هذا ابن مالك أيضا وزعم انه ليس بمسموع قال ولو سمع لأعرب توكيدا لا بدلا وفيما ذكره نظر كيف وقد أجاز النحويون فى قول العرب زيد هو الفاضل أن يكون بدلا قال المصنف (وتبدل النكرة من المعرفة وعلى العكس) أى وتبدل المعرفة من النكرة نحو الى صراط مستقيم صراط الله ولإبدال النكرة من المعرفة (كقوله تعالى لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة) وقد تبدل المعرفة من المعرفة كما فى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم والنكرة من النكرة نحو ان للمتقين مفازا حدائق واذا أبدلت النكرة من المعرفة فمذهب الكوفيين اشتراط وصف النكرة كناصية وقد وافقهم المصنف هنا حيث قال (ويشترط فى النكرة المبدلة من المعرفة أن تكون موصوفة) أى

لئلا يكون المقصود أنقص من كل وجه من غير المقصود من كل وجه لكن وجوبه اذا كان البدل عين المبدل منه لا مطلقا كما صرح به بعضهم وقد وافق الكوفيين على ذلك ابن الحاجب كما صرح به صاحب اللباب ووافقهم على ذلك أيضا البغداديون كما صرح به صاحب شرح الشواهد نقلا عن ابن جنى حيث قال قال ابن جنى فى اعراب الحماسة ابدال النكرة من المعرفة بغير لفظ المعرفة شئ يأباه البغداديون ويقولون لا تبدل النكرة من المعرفة حتى يكونان من لفظ واحد نحو قوله تعالى لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة اه قلت ومذهب البصريين انه لا يشترط ذلك الا انه حسن ووافقهم المصنف فى المفصل على ذلك حيث قال وليس بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بل لك أن تبدل أى النوعين شئت من الآخر خلا أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة الا موصوفة كناصية اه قال الاشمونى وقد تبدل الجملة من الجملة كقوله * أقول له ارحل لا تقيمن عندنا * وأجاز ابن جنى والمصنف وابن مالك ابدالها من المفرد ويبدل الفعل من الفعل كمن يصل الينا يستعن بنا يعن (و) الرابع (عطف البيان) قال الحفيد عطف البيان يجرى مجرى النعت فى تكميل متبوعه ومجرى التوكيد فى تعيين دلالته ومجرى البدل فى صلاحية الاستقلال وليس بنعت لان تكميله بشرح وتبيين لا بدلالة على معنى فى المتبوع أو شئ من سببه وليس بتوكيد لانه لا يرفع توهم مجاز وليس بدلا لان متبوعه يكمل به غير منوى الاطراح بخلاف البدل فالغالب كون متبوعه منوى الاطراح اه وقد ذكره المصنف بقوله (وهو أن تتبع المذكور بأشهر اسميه) عند الناس فيكشف عن المراد كشف الصفة وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة ويجب أن يطابق متبوعه المبين فى أوجه الاعراب وفى الافراد والتذكير والتنكير وفروعها على ماذهب اليه الكوفيون وكثير من البصريين من أنهما قد يكونان منكرين نحو اسقنى شرابا حليبا كما يكونان معرفين نحو ذكرت الله فى الوادى المقدس طوى وخصه بعضهم بالمعارف قال ابن عصفور واليه ذهب أكثر النحويين قلت وعليه المصنف أيضا كما صرح به السيوطى عند قول ابن مالك

فقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين

حيث قال وأشار باتيانه بكاف التشبيه المفهمة للقياس الشبهى بل الأولى لان احتياج النكرة الى البيان أشد من غيرها الى خلاف من منع اتيانهما نكرتين كالزمخشرى وذهب الى اشتراط زيادة تخصيصه قال بعض المحققين والتحقيق مذهب الكوفيين اه أى لان النكرات تتفاوت فى الوضوح فتبين النكرة غير الواضحة بالواضحة فكل ماجاز أن يكون بيانا جاز أن يكون صفة على الصحيح ولذلك قال بعضهم الحق انه لا يشترط فى البيان أن يكون أعرف ويؤتى به إما لا يضاح متبوعه وذلك (نحو جاءنى أخوك زيد وأبو عبد الله زيد) وإما

لتخصيصه كقوله تعالى أو كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة ورفع طعام وإما للمدح كما صرح به المصنف عند الكلام على قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام حيث قال ان البيت الحرام عطف بيان على جهة المدح فهو لا ينحصر عند المصنف فى كونه للتوضيح والتخصيص خلافا للجمهور كما فى حواشى المغنى والفرق بينه وبين البدل فى عشر مسائل نظمها شيخنا الابيارى فى الكواكب الدرية فقال

عطف البيان مفارق فى عشرة * بدلا فخذها ضمن نظم أزهر

عطف البيان ضميرا أو تبعا له * أو فعلا أو تبعا له لم يذكر

ويوافق المتبوع فى تعريفه * أبدا وفى التنكير ان يتنكر

وبلفظ الاول لا يكون ولا يحل محله فى نية المتبصر

وكذا ليس بجملة أبدا ولا * من جملة أخرى يقدر فانظر

والقطع فيه وكون متبوع له * فى حكم طرح لا يجوز فحرر

وأما قول المصنف ان أن اعبدوا الله بيان للهاء فى الا ما أمرتنى به لا بدل توهما منه أن ذلك يخل بعائد الموصول مع أن المضر هو الخلو من العائد فى اللفظ لا فى التقدير فمردود أى لتخالفهما تعريفا وتنكيرا وكذا قوله ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات مردود أيضا أى لتخالفهما افرادا وجمعا وقد يقال ان هذا مبنى على اشتمال المقام على آيات متعددة وفيه أن هذا وان ساغ معنى الا أنه يرد عليه أن آيات نكرة ومقام ابراهيم معرفة وقد صرح أبو حيان بأنه لا يجوز التخلف فى عطف البيان باجماع البصريين والكوفيين ولذلك صرح بعض المحققين بأنه مخالف لاجماعهم فالاولى اعرابه مبتدا حذف خبره أى مقام ابراهيم منها أو خبر محذوف المبتدا أى أحدها مقام ابراهيم وقيل انه بدل بعض وأجاب عنه صاحب المغنى بأنه أطلق العطف وأراد البدل بجامع أن كلا مبين فهو مجاز واعلم أن كل ما جاز جعله بدلا جاز جعله عطف بيان وبالعكس الا فى مسائل نظمها المرادى فقال

لقد جاء فى عطف البيان مسائل * يخص بها فاعطف ولا تك مبدلا

ففى التارك البكرى بشر ونحوه * وفيما به ربط الكلام تحصلا

وفى نحو زيد أفضل الناس متبعا * بلفظ رجال والنساء مفصلا

وتفصيل مجرور بأى كذا كلا * وباب الندا فيه المسائل تجتلا

فقوله ففى التارك الخ اشارة الى قول القائل * أنا ابن التارك البكرى بشر * فبشر لا يجوز كونه بدلا من البكرى لان البدل فى نية احلاله محل الاول ولا يضاف ما فيه الالف واللام الا لمثله خلافا للفرا وقوله ونحوه أى من كل تركيب عطف فيه اسم خال من أل على معرف بها مضاف اليه وصف محلى بها وقوله وفيما به ربط الكلام تحصلا أى نحو قولك هند قام

زيداً أخوها فأخوها يمتنع كونه بدلا لانه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا لهند وجعله بدلا يصيره من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط وقوله وفى نحو زيد الخ أى من كل تركيب أضيف فيه اسم التفضيل الى عام واتبع ذلك بمفصل نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء فيمتنع جعل الرجال بدلا من الناس لانه لو نوى إحلاله محل الناس لنوى إحلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد أفضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من أضيف اليه اشترط فيه أن يكون منهم وقوله وتفصيل مجرور باى أى كما فى قولك باى الرجلين زيد وعمرو مررت فيمتنع كون زيد وما عطف عليه بدلا لانه لو نوى احلالهما محل الاول للزم اضافة أى الى المفرد المعرفة وهى لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو أى زيد أحسن أى أى اجزائه أحسن وليس المعنى فى هذا المثال عليه وقوله كذا كلا أى كما فى قولك كلا أخويك زيد وعمرو عندى فانه يمتنع كون زيد وعمرو بدلا لانه لو نوى احلالهما محل الاول للزم إضافة كلا الى مفرق وهى انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ كلا أخى وخليلى وقوله وباب النداء الخ أى كما فى قولك يا أيها الرجل غلام زيد ويا زيد الحارث ويا زيد هذا فانه يمتنع فيما ذكر البدل لما يلزم من اتباع أى فى النداء بغير ذى أل وادخال يا على ذى أل واسم الاشارة بدون وصف ومحصل ما ذكر كله أن البدل لابد فيه من أن يصح الاستغناء عنه وان يصح احلاله محل الاول ونظر ابن هشام فى الشرط الاخير بأنهم يغتفرون فى الثوانى مالا يغتفرون فى الاوائل وقد جوزوا فى انك أنت زيد كون أنت توكيدا وكونه بدلا مع أنه لا يجوز ان أنت وهذه المسائل كلها مستثناة من القاعدة الاولى ويستثنى من الثانية المشار اليها بقولنا وبالعكس نحو يا عبد الله كرز بالضم ويا رجل أخوك فانه يتعين فى ذلك الابدال اذ لو كان عطف بيان لوجب النصب (و) الخامس (العطف بالحرف) ويسمى عطف النسق لانه على نسق ونظام ما قبله وهو لغة ثنى الشئ قال فى المصباح عطفت الشئ عطفا ثنيته اه وعرفا هو التابع المقصود بالنسبة مع متبوعه بتوسط أحد حروف العطف وذلك (نحو جاءنى زيد وعمرو) وكذلك اذا نصبت أو جررت بتوسط الحرف بين اثنين فيشركهما فى اعراب واحد وماذكر مثال لعطف الاسم ويجوز عطف الفعل على الاسم وعكسه كما قال ابن مالك

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا

وجعل من الاول فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا وجعل من الثانى يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى وأما العطف على ضمير الرفع المتصل فلا يصح قياسا الا بعد الفصل بالضمير المنفصل أو غيره نحو لقد كنتم أنتم وآباؤكم فى ضلال مبين ونحو يدخلونها ومن صلح

فمن عطف على الواو من يدخلونها وجاز ذلك للفصل بينهما بضمير المفعول وأما قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث كنت وأبو بكر وعمر فلا يقاس عليه خلافا للكوفيين وأما العطف على الضمير المخفوض بعد اعادة الخافض نحو قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب فلا يجب اعادة الخافض على ما ذهب اليه يونس والاخفش والزجاج والكوفيون وتبعهم ابن مالك حيث قال

وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلا

وليس عندى لازما اذ قد أتى * فى النظم والنثر الصحيح مثبتا

خلافا لاكثر البصريين ووافقهم المصنف فى المفصل حيث قال ولا يقال مررت به وزيد وقراءة حمزة والارحام ليست بتلك القوية اه قلت وهو مردود من وجهين أما الاول فلان ضمير الجر وان كان شبيها بالتنوين الا أنه لا يمنع من العطف عليه والا لمنع من توكيده والابدال منه مع أن ذلك جائز بالاجماع وليس يشترط حلول كل من المعطوف والمعطوف عليه محل الآخر والا لامتنع رب رجل وأخيه وأما الثانى فالقراءة المذكورة وهى قراءة حمزة وابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعى والاعمش وغيرهم وحكاية سيبويه فما بك والايام من عجب وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه وفى المغنى ان أقسام العطف ثلاثة أحدها العطف على اللفظ وهو الاصل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد بالخفض والثانى العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب والثالث العطف على التوهم أى توهم أن العامل الموجود معدوم أو توهم أن المعدوم موجود فالاول نحو انك وزيد ذاهبان فزيد عطف على الكاف على توهم عدم ان والثانى نحو ليس زيد قائما ولا قاعد على توهم دخول الباء على قائما ومنه قوله

ما الحب جلد أن يهجرا * ولا حبيب رأفة فيجبرا

بجر حبيب أى ولا لحبيب وقوله

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا

أجاز سيبويه الخفض فى سابق على توهم وجود الباء فى مدرك ومنه أيضا قوله

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة * الىّ ولا دين بها أنا طالبه

أى لان تكون ولا لدين ﴿تنبيهات﴾ (الاول) يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل فالاول نحو قام زيد وعمرو والثانى نحو قام زيد وأنا فانه لا يصح قام أنا لكن يصح قمت والتاء بمعنى أنا فان لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل يلائمه وجعل من عطف الجمل نحو أقوم أنا وزيد أى ويقوم زيد كذا قيل (الثانى) يجوز عطف الاسم على الفعل والماضى على المضارع والمفرد على الجملة وبالعكوس فى الاصح ان

اتحدا بالتأويل فى أن الاسم يشابه الفعل والماضى مستقبل المعنى أو المضارع ماضى المعنى والجملة فى تأويل المفرد بأن تكون صفة أو حالا أو مفعولا لظن (الثالث) فى عطف الانشاء على الخبر خلاف فنعه البيانيون وأكثر النحاة وأجازه منهم جماعة وكذلك عطف الجملة الاسمية على الفعلية منعه قوم وأجازه آخرون (الرابع) يجوز فى العطف بالواو والفاء حذف المعطوف عليه كقولك وبك لمن قال مرحبابك وكقوله تعالى أفنضرب عنكم الذكر أى أنهملكم فنضرب وأمامع أو فنادر (وحروف العطف تذكر فى باب الحروف) وسنتكلم عليها هنالك بما يغنى عن المزيد ان شاء الله تعالى ولما تكلم على المعرب شرع يتكلم على المبنى وهو خامس أصناف الاسم فقال (والمبنى وهو الذى سكون آخره وحركته لا بعامل) وهو بنوعيه أعنى البناء الاصلى والعارض محصور فى الضمائر وأسماء الاشارة وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط وأسماء الافعال والاسماء الموصولة والاعداد المركبة من أحد عشر الى تسعة عشر وما أجرى مجراها كبيت بيت وصباح مساء وأول أول ويوم يوم والمركبات المزجية المختومة بويه واسم لا والمنادى المفرد وحيث واذ واذا وباب قبل وبعد ويحسن ولا يجب بناء أسماء الزمن المضافة الى جمل مصدرة بمبنى ويجوز بناء كلمة غير ومثل وشبه اذا أضيفت لمبنى وأما أفراد الاصلى فهى المضمرات وأسماء الشرط والاستفهام وأسماء الاشارة والاسماء الموصولة وأسماء الافعال والاصوات قال فى المفصل والبناء على السكون هو القياس اه أى لخفته وثقل الحركة والمبنى ثقيل ولذا قدمه فقال (نحو كم) سواء كانت استفهامية أو خبرية أما الاولى فلتضمنها معنى الهمزة وأما الثانية فلتضمنها معنى رب التى للتكثير كما فى الاشمونى وقد يكون البناء على الفتح وأشار اليه بقوله (وأين) لتضمنها معنى الاستفهام أو الشرط أو الكسر وأشار اليه بقوله (وأمس) بنى عند الحجازيين لتضمنه معنى حرف التعريف لانه اسم لمعين وهو اليوم الذى يليه يومك وشروط بنائه خمسة ذكرها الاشمونى فى باب ما لا ينصرف وهى أن يراد به معين وأن لا يضاف وأن لا يصغر وأن لا يكسر وأن لا يعرف بأل فان فقد شرط منها أعرب اجماعا تقول فعلت ذلك أمسا أى فى يوم من الايام الماضية قال الشاعر

مرت بنا أول من أموس * تميس فينا ميسة العروس

وتقول ما كان أطيب أمسنا وقال تعالى كأن لم تغن بالامس أو الضم وأشار اليه بقوله (وحيث) ويقال حوث وبعضهم يعربه وقرئ سنستدرجهم من حيث لا يعلمون بالكسر فيحتمل الاعراب والبناء قال فى المفصل وشبه حيث بالغايات من حيث ملازمته الاضافة اه أى الاضافة الى جملة اسمية نحو اجلس حيث زيد جالس أو فعلية نحو اجلس حيث جلس زيد وندرت اضافتها الى المفرد بل صرح فى شرح الشواهد بأنه شاذ ومن

اضافها اليه أعربها و وجد بخط الضابطين * أماترى حيث سهيل طالعا * بفتح حيث وخفض سهيل واذا قلت حيث سهيل طالعا كان الخبر محذوفا تقديره موجود وطالعا حال واعلم انها للمكان وقال الاخفش انها ترد للزمان قال بعضهم ويستدل له بقوله

حيثما تستقم يقدر لك الله * نجاحا فى غابر الازمان

أى أى وقت الخ كذا قيل وفيه أنه يحتمل أن يكون المعنى أى مكان الخ فلا يكون دليلا قطعيا على ورودها للزمان ثم علل كون ماذكر مبنيا بقوله (فان كل ذلك) أى ماذكر من السكون والحركات (مما ليس) بسبب (عامل) كما علمت وظاهر صنيع المصنف انه لا واسطة بين المعرب والمبنى وهو الصحيح كما أشار اليه المحققون ثم شرع فى ألقاب البناء فقال (وسكونه) أى البناء (يسمى وقفا وحركاته) تسمى (فتحا وكسرا وضما) كما أن ألقاب الاعراب تسمى بالرفع وأخواته ولما كان البناء خلاف الاصل فى الاسماء فلا بد له من سبب لأن الغرض من الاعراب تمييز المعانى المتواردة على الكلمة فحق الاسماء أن لا يبنى منها شئ التمس النحويون علة لبناء ما بنى منها كما قال (وسبب بنائه) أى الاسم المبنى (مناسبته) أى مشابهته (غير المتمكن) أى غير المعرب والمراد به الحرف فان الراجح ان علة بناء الاسم منحصرة فى مشابهته الحرف خلافا لمن يجعل البناء بغير شبه الحرف أيضا كشبه الفعل ثم ان المراد المناسبة القوية فلا ترد أى لان لزومها للاضافة التى هى من خواص الاسماء عارض شبهها للحرف وعبارته فى المفصل وسبب بنائه مناسبته مالا تمكن له بوجه قريب أو بعيد بتضمن معناه نحو أين وأمس أو شبهه كالمبهمات أو وقوعه موقعه كنزال أو مشاكلته للواقع موقعه كفساق وفجار أو وقوعه موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم أو اضافته اليه كقوله تعالى هذا يوم لا ينطقون فيمن قرأ بالفتح اه وما بنته العرب من الاسماء ذكره المصنف فى هذا الكتاب كالمفصل فى سبعة أبواب وهى المضمرات وأسماء الاشارة والموصولات وأسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف والكنايات والمركبات وقد شرع فى ذكرها فقال (ومنه) أى المبنى وكذا يقدر فيما يأتى (المضمرات) من الضمور وهو الهزال لقلة حروفه عن الظاهر وهو ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب وانما بنى لمشابهة بعضها الحرف فى الوضع والباقى حمل عليه وما ألطف ماقيل

بنيت ضمائرنا على كتم الهوى * ولها استتار واجب لا يحجب

رام العدا اعرابها منى فهل * أبصرتمو أن الضمائر تعرب

(وهى) أى المضمرات (على ضربين) أحدهما (متصل) وهو الذى لا يستقل بنفسه بل يحتاج الى العامل قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو إما مستكن أو بارز والبارز إما مجرور بالاضافة وهو مخاطب وذلك (نحو أخوك) بفتح الكاف وأخوكما الى أخيكم

للمذكر وأخولك بكسرها الى أخيكن للمؤنث وإما منصوب وهو مخاطب أيضا وقد أشار اليه بقوله (وضربك) بفتح الكاف الى ضربكم للمذكر وضربك بكسرها الى ضربكن للمؤنث وإما بحرف الجر وأشار اليه بقوله (ومربك) بفتح الكاف الى بكم للمذكر وبكسرها الى بكن للمؤنث أو بالاضافة وهو غائب وأشار اليه بقوله (وداره) الى داركم ودار كن أو مجرور بالاضافة وهو متكلم وأشار اليه بقوله (وثوبى) أو مرفوع وهو غائب وأشار اليه بقوله (وضربا وضربوا) أو مرفوع وهو متكلم وأشار اليه بقوله (وضربت وضربنا) وضربتم الى ضربتن (وكذلك المستكن) أى فانه مبنى وذلك (فى) نحو قولك (زيد ضرب) للغائب (وأفعل للمتكلم) وحده (ونفعل) لمن معه غيره أو المعظم نفسه (وتفعل) للمخاطب والغائبة (ويفعل) للغائب (و) ثانيهما (منفصل) وهو الذى يبتدأ به ويلى الا فى الاختيار وهو اما غائب مرفوع وذلك (نحو هو وهى) الى هم وهن أو مخاطب مرفوع وأشار اليه بقوله (وأنت) بفتح التاء الى أنتم للمذكر وأنت بكسرها الى أنتن للمؤنث أو متكلم مرفوع وأشار اليه بقوله (وأنا ونحن) للمذكر والمؤنث (واياك) بفتح الكاف للمخاطب الى اياكم للمذكر واياك بكسرها الى اياكن للمؤنث والكاف فيما ذكر حرف خطاب مثل كاف ذلك على ماذهب اليه سيبويه وهو الصحيح (ومنه أسماء الاشارة) يعنى أن الثانى من المبنى أسماء الاشارة وهى ماوضع لمشار اليه (نحو ذا) للمفرد المذكر والمراد المفرد حقيقة أو حكما كهذا الجمع وذاك الفريق ونحو عوان بين ذلك أى المذكور من الفارض والبكر وقد يستعمل فى الجمع كقول لبيد

ولقد سئمت من الحياة وطولها * وسؤال هذا الناس كيف لبيد

قال بعض المحققين ومثل ذا ذاء بهمزة مكسورة وذاه بهاء بعدها كذلك وذاء بالضم مع المد فى الكل ويروى بالأخيرين قوله

هذاء الدفتر خير دفتر * فى يد قرم ماجد مصدّر

قال المصنف (وتا وتى) للمؤنث (و) يقال (تهى) بالاشباع (وته) بالسكون (وذهى) بالاشباع (وذه) بالسكون ويقال ذه بلا اشباع زاد بعضهم ذات بالضم نحو ذات المرأة والاسم ذا والتاء للتأنيث قال بعضهم وهى أغربها وأصل الجميع ذا قلبت الالف ياء والذال تاء فى ذى وتى ثم الياء هاء فى ذه وته وقس الباقى (وأولاء) لجمع المذكر والمؤنث عاقلا كان أو غيره نحو قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤلا وبنيت أسماء الاشارة لمشابهتها الحرف فى الاحتياج لانها تحتاج الى المشار اليه فى رفع الابهام عنها (و) قد (يلحق) بالبناء للمجهول أو المعلوم (بأوائلها) أى أسماء الاشارة (حرف التنبيه) وهو ها (نحو هذا وهاتا وهذى وهذه وهؤلاء) بالمد فى لغة الحجازيين والقصر فى لغة تميم وقيس وربيعة وأسد

وقد تبدل الهمزة الاولى من أولاء هاء فيقال هلاء وقد تضم الهمزة الاخيرة وقد تشبع نحو أولا كطوبى قال فى شرح المفصل قولهم فى هؤلاء ممدود ومقصور تسمح لان ذلك من ضروب الاسماء المتمكنة اه (و) قد (يتصل بأواخرها كاف الخطاب) وذلك (نحو ذاك وذلك) للمذكر والمؤنث قال فى المفصل وقولهم ذلك هو ذاك زيدت فيه اللام وفرق بين ذا وذاك وذلك فقيل الاول للقريب والثانى للمتوسط والثالث للبعيد اه ويمتنع الجمع بين الهاء واللام فلا يقال هذالك كما نص عليه ابن مالك (وذيك وتاك) وتالك وهى قليلة كما فى المفصل (وتيك وتلك وذانك) بتخفيف النون وتشديدها قال تعالى فذانك برهانان من ربك قال فى المفصل وعن المبرد أن ذانك مشددة تثنية ذلك اه (وتانك) وتينك (وأولئك) وأولاك قال فى المفصل ويتصرف مع المخاطب فى أحواله من التذكير والتأنيث والتثنية والجمع اه قال المصنف (ومنه الموصولات) يعنى أن الثالث من المبنى الموصولات جمع موصول وهو فى الاصل اسم مفعول من وصل الشئ بغيره جعله من تمامه اذ لا يتم معناه الا بالصلة ولذلك يسمى مبهما وناقصا ولا يخفى أن المراد الموصول الاسمى وهو ما احتاج الى صلة وعائد وما ألطف قول بعضهم

أنا كالذى احتاج ما يحتاجه * فاقبل ثنائى والثواب الوافى

وأما الموصول الحرفى وهو ما أول مع صلته بمصدر فليس مرادا هنا ولذا لم يذكره المصنف وسنتكلم عليه فى باب الحرف ان شاء الله تعالى بما يغنى عن المزيد وذلك (نحو الذى) للفرد المذكر وفيه لغات تخفيف الياء وتشديدها وحذفها مع كسر ما قبلها وسكونه وعده بعضهم من الموصولات الحرفية وضعفه فى الكافية وأما قوله تعالى وخضتم كالذى خاضوا فقيل انه موصول حرفى أى كخوضهم والصحيح انه اسم وحذف عائده وموصوفه أى كالخوض الذى خاضوه وقيل أصله الذين حذفت نونه على لغة وقيل الجمع نظرا للمعنى أى كالفريق الذى خاضوا (واللذان) لمثناه المرفوع وحذف نونه لغة قال الشاعر

ابنى كليب ان عمى اللذا * قتلا الملوك وفككا الاغلالا

(واللذين) لمثناه المجرور والمنصوب (والذين) لجمعه (والتى) للفردة المؤنثة وذوات كذلك وقد تعرب (واللتان) لمثناه المرفوع (واللتين) لمثناه المجرور والمنصوب وبعضهم أعرب اللذان واللتان وكذا اللذين والذين فى الاحوال الثلاثة كما فى حواشى الشذور ويجوز تشديد نون اللذان واللتان مع الالف وكذا مع الياء كما هو مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك كما شددت فى ذين وتين اسمى اشارة ولا تثبت ياء الذى والتى فى التثنية للفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبنى (واللاتى) بياء ساكنة لجمع المؤنث خاصة (واللات) بغير ياء وذوات عند بعضهم وقد تعرب اعراب مسلمات (واللائى) بالهمز والياء (واللاء) بالهمزة المكسورة لا غير

(واللائى) بياء مكسورة أو ساكنة (واللواتى) بالتاء والياء ويقال اللوا بالحذف والالفاظ الست جمع التى ولما فرغ من التمثيل للموصول الخاص شرع فى ذكر الموصول المشترك فقال (وما) بمعنى الذى وأصل وضعها لغير العاقل نحو ما عندكم ينفد وقد تستعمل فى غيره حكى أبو زيد سبحان ما يسبح الرعد بحمده وأما من قال انها مختصة بما لا يعلم عكس من فقد وهم كما قاله السيوطى فى شرح ألفية ابن مالك (ومن) بمعنى الذى أيضا وأصل وضعها لمن يعقل وقد تستعمل فى غيره نحو فنهم من يمشى على بطنه الخ ويستوى فيهما أى من وما المذكر والمؤنث والمثنى والجمع ويجوز فى ضميرهما مراعاة اللفظ والمعنى لكن لو روعيا جميعا حسن مراعاة اللفظ أولا اذ هو فى الخارج قبل المعنى والواحد قبل الجمع ولو عكس جاز وزعم ابن عطيه أنه لا يجوز الرجوع من جمع الى توحيد وهو مردود ويأتيان لمعان نظمها العلامة المحقق الخضرى فقال

محامل من خمس فشرط يفهم * وموصولة تنكير نقص وتما
وهذى لما مع نفى كف تعجب * تغير معنى مع تهىء اعلما
وزائدة تأتى كذا مصدرية * مع الظرف أولا فافهمن لتغنما

أى يأتى كل منهما شرطا واستفهاما وموصولا ونكرة موصوفة أو تامة فالموصوفة نحو مررت بما أو من معجب لك وادعى أبو حيان أن من تكون موصوفة اذا وقعت فى مكان يختص بالنكرة فى الاكثر وفى غير ذلك قليل حتى ان بعضهم أنكره والتامة كما التعجبية عند البصريين ونحو * فنعم من هو فى سر واعلان * أى نعم شخصا وتزيد ما عن من كونها تعجبية و زائدة ونافية وكافة نحو انما الهكم الله ومصدرية ظرفية وغير ظرفيه ومهيئة كربما ودهيأت رب للفعل ومغيرة كلو ما ضربت غيرت لو من الشرط الى التحضيض وبقى الابهامية نحو أعط شيأ ما وجعلها ابن مالك زائدة وسيأتى مزيد الكلام على ذلك فى باب الحرف ان شاء الله تعالى (وأى) للمذكر (وأية) للمؤنث ومحل البناء اذا أضيفت وحذف صدر صلتها لتأكد مشابهتها الحرف من حيث افتقارها الى ذلك المحذوف كذا قيل وقال بعضهم ما محصله وكان حقها أن تبنى فى كل موضع كسائر الموصولات لشبهها الحرف بافتقارها لما بعدها من الصلة لكنها لما لزمت الاضافة رجعت الى الأصل وانما عادت للبناء لانه لما حذف صدر صلتها ازداد نقصها المعنوى وهو الابهام والافتقار للصلة بنقص الصلة التى هى كجزئها فقويت مشابهتها للحرف ولم يرتض كثير من العلماء ما ذهب اليه سيبويه اه ثم بناؤها على الضم لشبهها بقبل وبعد لانه حذف من كل ما بينه وذلك نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد فمن قرأ بالضم أى أيهم الذى هو أشد قاله سيبويه وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين وقالوا انها فى الآية استفهامية

والمفعول محذوف أى ثم لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد قال الزجاج ماتبين لى أن سيبويه غلط الا فى موضعين هذا أحدهما وقال الجرمى خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق الى مكة أحدا يقول لاضربن أيهم قائم بالضم قال فى شرح الشذور وقرئ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد بالنصب قال سيبويه وهى لغة جيدة اه قال فى المغنى وزعم ابن الطراوة أن أيا فى الآية مقطوعة عن الاضافة فلذلك بنيت وأن هم أشد مبتدا وخبر وهذا باطل برسم الضمير متصلا بأى وبالاجماع على انها اذا لم تضف كانت معربة وجوز المصنف وجماعة كونها فى الآية موصولة مع حذف مفعول ننزع وتقدير سؤال محذوف وحذف مبتدأ أين وكأنه قيل ثم لننزعن بعض كل شيعة ثم قدر أنه سئل من هذا البعض فقيل هو الذى هو أشد ورده صاحب المغنى بأنه تعسف ظاهر وقال الخليل ويونس ان أى معربة مطلقا وقال ثعلب انها لاتكون موصولة وحكى ابن كيسان أنه على لغة من يلحقها التاء يقال أيان وأيتان وأيون وأيات وأيهن وأياهم وأيتاهن وأيوهم وأياتهن ﴿تنبيهان﴾ (الاول) بقى من الموصول المشترك أل فهى موصول اسمى وقال المازنى حرفى ورد بانه لا ينسبك بالمصدر وقال الاخفش حرف تعريف وذو عند طىء كما نقله الازهرى وبعضهم يعربها وذا بعدما أومن الاستفهاميتين اذا لم تلغ فى الكلام بأن تكون زائدة أو يكون المجموع للاستفهام ويشترط أيضا ان لاتكون للاشارة نحو ماذا التوانى ولم يشترط الكوفيون تقدم ما أومن مستدلين بقوله * وهذا تحملين طليق * وأجيب بانه هذا طليق جملة اسمية وتحملين حال أى محمولا وقال الشيخ سراج الدين البلقينى يجوز أن يكون مما حذف فيه الموصول من غير أن يجعل هذا موصولا والتقدير هذا الذى تحملين قال ولم أر أحدا خرجه اه قال السيوطى وهو حسن أو متعين (الثانى) قد تكون من وأى للاستفهام ويحكى بهما فاذا استفهمت بمن عن علم مذكور فتأتى به محكيا على هيئته كما اذا قيل جاء زيد فتقول من زيد وأما اذا كان منكرا فانك تحكى فى من نفسها جميع اعرابه وتذكيره وتأنيثه وافراده وتثنيته وجمعه فتقول لمن قال جاء رجل منو وقس بقية الامثلة ومنو حينئذ مبنية على سكون مقدر منع من ظهوره حركة المناسبة وهى مبتدا والخبر محذوف والتقدير منو جاء وهذا فى الوقف وأما فى الوصل فمن لا تغير عن الافراد وتسكين النون وأما اذا استفهمت عن المنكر المذكور بأى فانك تحكى فيها جميع أحواله وصلا ووقفا فاذا قيل جاء رجل أو امرأة قلت أى أو آية وهى مبتدا والخبر محذوف أى أى جاء مثلا ولما كان سبب بناء الموصولات مشابهتها الحرف فى الافتقار لان الحرف يفتقر فى دلالته على معناه الى متعلقه وكذلك الموصول يفتقر الى الصلة والعائد قال المصنف (والموصول) أى الاسمى كما علمت مما تقدم هو (ما) أى لفظ (لابد له من جمله)

خبرية خالية من معنى التعجب معهود معناها غالبا كذا قال السيوطى فى شرح ألفية ابن مالك قلت وقوله خبرية أى خلافا للكسائى ويزاد أيضا أن لاتكون تعجبية خلافا لابن خروف وأن لاتستدعى كلاما سابقا فلا يجوز جاء الذى لكنه قائم وأن لاتكون معلومة لكل أحد ويجوز الفصل بين الصلة والموصول بالجملة القسمية والندائية والاعتراضية ولا يجوز تقديم الصلة ولا شئ منها ولو ظرفا أو جارا ومجرورا على الموصول وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز نحو جاء الذى قائم أبوه وقد يلى معمول الصلة الموصول ان لم يكن حرفا أوأل قال المرادى وفصل فى الحرف قوم فأجازوا فى غير العامل ومنعوا فى العامل واختار قوم كابن الحاجب جواز تقديم معمول صلة أل اذا كان ظرفا واختار السيوطى مانقله فى الهمع عن الكوفيين من جواز تقديم الظرف المتعلق بصلة الموصول اسميا كان أو حرفيا ثم وصف الجملة بقوله (تقع صلة) له أو شبهها وذلك نحو من عندى والذى فى الدار الذى ابنه كفل ويتعلق الظرف والمجرور الواقعان صلة باستقر محذوفا وجوبا والجملة الواقعة صلة من الجمل التى لامحل لها من الاعراب وهى سبع وقد نظمها بعضهم فقال

وأتتك سبع مالها من موضع * صلة وعارضة وجملة مبتد
وبعيد تخصيص وبعد معلق * لاجازم وجواب ذلك أورد
وجواب إقسام وما قد فسرت * فى أشهر والحق غير مبعد
وكذاك تابعة لشئ ماله * من موضع فاحفظه غير مقيد

واعلم أن الجمل وشبهها بعد المعارف تعرب أحوالا وأما بعد النكرات فهى صفات وقد نظم ذلك بعضهم فقال

ان الظروف والحروف والجمل * اذا تلت موصولها فهى الوصل
وهن حال بعد تعريف حصل * وبعد ذى التنكير نعت لم تزل

وقد عطف على قوله من جملة قوله (ومن ضمير) لائق بالموصول أى مطابق له افرادا وتذكيرا وغيرهما (يعود اليه) أى الى الموصول ويسمى عائدا وقد يخلفه الظاهر سماعا كقوله * وأنت الذى فى رحمة الله أطمع * أى فى رحمته قال ابن هشام وهو قليل اه بل قال أبو على فى التذكرة من الناس من لايجيزه وقال بعضهم هذا لم يجزه سيبويه فى خبر المبتدا فأحرى أن لايجيزه فى الصلة وصرح فى المغنى فى أوائل الجهة الثالثة من الباب الخامس بأن ذلك مختص بالشعر وليس فى التسهيل مايدل على قلته ولا على اختصاصه بالشعر فانه عرف الموصول بانه ما افتقر أبدا الى عائد أو خلفه والى جملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا انشائية فأشار بقوله أو خلفه الى ما تقدم ومنه فى النثر قولهم أبو سعيد الذى رويت

عن الخدري أي عنه كذا قيل قلت وصرح الاشموني بأنه شاذ فلا يقاس عليه ومنه قوله

سعاد التي أضناك حب سعادا * واعراضها عنك استمر وزادا

وقد حمل عليه المصنف قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون حيث عطف ثم الذين على الجملة الفعلية التي قبلها في أحد تقديريه قال ابن هشام وهو حمل ضعيف ولذلك قدم عليه وجها آخر اه واعلم انه يجوز بكثرة حذف العائد المتصل المنصوب بفعل كمن نرجو يهب أي نرجوه أو وصف نحو خير الخير ما كان عاجلا أي عاجله كما قاله ابن مالك خلافا للقوم لكنه ليس كالمنصوب بالفعل في الكثرة ويشترط فيه أي الوصف أن يكون بغير صلة الالف واللام فلا يجوز حذف المنفصل كجاء الذي اياه ضربت ولا المنصوب بصلة الالف واللام كجاء الذي أنا الضاربه وأما حذف العائد المجرور فلا يجوز قياسا مطردا الا بسبعة شروط كما في الصبان على الاشموني وقد نظمها شيخنا الابياري فقال

وشرط حذف العائد المجرور * في غير عمدة ولا محصور
وغيره موصول بما قد جرا * به وحرف ماله قد جرا
كذا اتحاد ما به تعلقا * كل من الحرفين أيضا مطلقا
كذلك المجرور باسم الفاعل * وهكذا موصوف موصول جلي

فقوله في غير عمدة خرج به نحو مررت بالذي مر به بالبناء للمجهول وقوله ولا محصور خرج به نحو مررت بالذي ما مررت الا به وقوله وغير موصول الخ خرج به ما اذا كان الموصول غير مجرور رأسا نحو جاء الذي مررت به وما اذا كان مجرورا بغير حرف بل باضافة مثلا اذا لم تكن في وصف عامل نحو جاء الذي أنا ضاربه أمس وقوله كذا اتحاد الخ خرج به ما اذا لم يكن الجار له موافقا لما جربه العائد نحو رغبت فيما رغبت عنه وما اذا كان موافقا لفظا لا معنى نحو مررت بالذي مررت به تعني باحدى الباءين السببية والاخرى الالصاق وقوله كذلك المجرور الخ أي كقوله تعالى فاقض ما أنت قاض أي قاضية فخرج المجرور بغير وصف نحو جاء الذي وجهه حسن وقوله وهكذا موصوف الخ أي كقوله

لا تركنن الى الامر الذي ركنت * ابناء يعصر حين اضطرها القدر

أي ركنت اليه ومثله المضاف للموصول نحو مررت بغلام الذي مررت أي به والمضاف للموصوف نحو مررت بغلام الرجل الذي مررت أي به وجملة الصلة اما اسمية وذلك (نحو جاءني الذي أبوه منطلق أو) فعلية نحو قولك جاءني الذي (ذهب أخوه و) جاءني (من) أي الذي (عرفته و) جاءني (ما) أي الذي (طلبته) أو مضارعية نحو جاءني الذي يكرمه الامراء وهذا في غير صلة أل وأما هي فلا تكون الا صفة صريحة كاسم الفاعل

والمفعول

والمفعول نحو الضارب والمضروب بخلاف غير الصريحة وهى التى غلب عليها الاسمية كالابطح ووصلها بالجملة الاسمية ضرورة باتفاق كما صرح به السيوطى ويجوز حذف الصلة لدليل إما لفظى نحو اعط الذى والتى وصلتك أو معنوى كقول الشاعر

نحن الاولى فاجمع جمو * عك ثم وجههم الينا

أى عرفوا بالشجاعة بدليل المقام وأما حذف الموصول دون صلته فقد أجازه الكوفيون وتبعهم الاخفش وابن مالك وشرط فى بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر نحو آمنا بالذى أنزل الينا وأنزل اليكم أى والذى أنزل لان القرآن المنزل الينا مغاير لما أنزل لليهود من التوراة ويجوز الفصل بين الصلة والموصول بالجملة القسمية والندائية والاعتراضية ولا يجوز تقديمها ولا معمولها على الموصول لانها كالجزء المتمم له ولو ظرفا أو جارا ومجرورا لكن اختار قوم كابن الحاجب جواز تقديم معمول صلة أل اذا كان ظرفا نحو وكانوا فيه من الزاهدين قالوا لانها على صورة الحرف ألا ترى ان صلتها مخالفة لسائر الصلات وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز نحو جاء الذى قائم أبوه كما تقدم قال المصنف (ومنه اسماء الافعال) يعنى ان الرابع من المبنى أسماء الافعال وهى من العوامل اللفظية السماعية كما صرح به بعضهم وقد أشرنا اليه فيما تقدم وهى ألفاظ جاءت فى لغة العرب أشبهت الفعل فى العمل وخالفته فى الصيغة ولذا سميت أسماء أفعال. ومن النحويين من جعل هذا النوع قسما مستقلا غير داخل فى أقسام الكلام والصحيح الذى عليه جمهور البصريين انها أسماء حقيقة وقال بعضهم انها أفعال استعملت استعمال الاسماء وذهب الكوفيون الى انها أفعال حقيقة وذهب كثير من النحويين منهم الاخفش وابن مالك ونسبه بعضهم الى الجهور الى انها لا موضع لها من الاعراب وذهب المازنى ومن وافقه الى انها فى موضع نصب ونقل عن سيبويه والفارسى القولان وذهب بعض النحاة الى انها فى موضع رفع وهى على ضربين ضرب لتسمية الاوامر وضرب لتسمية الاخبار والغلبة للاول وهو ينقسم الى متعد وغيره فالمتعدى (كـ) قولك (رويد زيدا) ببناء رويد على الفتح ونصب زيد وأصل التركيب أرود زيدا اروادا أى أمهله امهالا فصغر ثم نقل الى اسم فعل الامر وتارة يكون صفة لموصوف محذوف قال الشاعر * تمشى رويدا وتكاد تنعكس * وتارة أخرى يضاف الى مفعوله نحو رويد زيد وتارة يكون منونا ناصبا للمفعول نحو رويدا زيدا ومثله بله زيدا أى اتركه قال فى المفصل ويقال تيد زيدا بمعنى رويد اه (وهلم شهداءكم) أى قربوهم وأحضروهم وهلم زيدا أى قربه وأحضره قال الجوهرى هلم يا رجل بفتح الميم بمعنى تعال قال الخليل أصله لم من قولهم لم الله شعثه أى جمعه كأنه أراد لم نفسك الينا أى اقرب وها للتنبيه وانما حذفت

ألفها لكثرة الاستعمال وجعلا اسما واحدا يستوى فيه الواحد والجمع والتأنيث فى لغة الحجاز قال الله تعالى والقائلين لاخوانهم هلم الينا وأهل نجد يصرفونها فيقولون للاثنين هلما وللجمع هلموا وللمرأة هلمى وللنساء هلممن والاول أفصح وقد توصل باللام فيقال هلم لك وهلم لكما كما قالوا فى هيت اه قال فى المفصل وحكى الاصمعى ان الرجل يقال له هلم فيقول لا أهلم واذا قيل لك هلم كذا قلت لا أهلمه أى لا أعطيكه اه وقال بعضهم هلم اسم فعل لا ينصرف عند أهل الحجاز وفعل يثنى ويجمع ويؤنث عند بنى تميم وهو مبنى على ما اشتهر من أن ماذكر من خصائص الافعال وعن أبى على الفارسى ان الضمائر قد تتصل بالكلمة وهى حرف كليس أو اسم فعل كهات لمناسبتها للافعال وعلى هذا تكون هلم اسم فعل مطلقا كما فى شرح التسهيل وعليه الرضى حيث قال وبنو تميم يصرفونه فيذكرونه ويؤنثونه ويجمعونه نظرا الى أصله وأصله عند البصريين ها لم من لمّ اذا قصد حذفت الالف لتقدير السكون فى اللام لان أصله ألمم وعند الكوفيين هل أم فنقلت ضمة الهمزة الى اللام وحذفت كما هو القياس واستبعد بأن هل لا تدخل الامر ودفع بما نقله الرضى عنهم من أن أصل هل أم هلا أم وهلا كلمة استعجال بمعنى أسرع فغير الى هل لتخفيف التركيب ثم فعل به ما فعل ويكون متعديا بمعنى أحضر وائت ولازما بمعنى أقبل اه قال بعضهم ومذهب البصريين هو الاقرب للصواب وقيل انها بسيطة اه ومن المتعدى أيضا ها بمعنى خذ ويجوز مد ألفها فتقول هاء زيدا ويستعملان مع كاف الخطاب وبدونها ويجوز فى الممدودة أن يستغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصريف الكاف فيقال هاء للمذكر بالفتح وهاء للمؤنث بالكسر وهاؤما للمثنى وهاؤم للجمع ومنه هاؤم اقرؤا كتابيه ومنه هات الشئ أى أعطنيه قال تعالى قل هاتوا برهانكم تقول هات يا رجل بكسر التاء أى أعطنى وللاثنين هاتيا مثل آتيا وللجمع هاتوا وللمرأة هاتى بالياء وللمرأتين هاتيا وللنساء هاتين ومنه تراكها ومناعها أى اتركها وامنعها ومنه عليك زيدا أى الزمه وعلىّ زيدا أى أولنيه (و) منه أيضا (حيهل الثريد) أى ائته وهو كما فى المفصل مركب من حىّ وهل مبنى على الفتح ويقال حيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف ذكر هذه اللغات سيبويه وزاد غيره حيهل كصه وحيهل بسكون الهاء وفتح اللام وحيهلا ويستعمل حىّ وحده بمعنى أقبل ومنه قول المؤذن حى على الصلاة وهلا وحده قال الشاعر * ألا أبلغا ليلى وقولا لها هلا * وقد جاء معدّى بنفسه كمثال المصنف وبالباء نحو حيهلا بفلان أى عليك به وادعه كما فى القاموس وبعلى كما تقدم وبالى أيضا كما فى المفصل وغير المتعدى منه ما هو بمعنى الخبر وأشار اليه بقوله (وهيهات ذاك) أى بعد قال الجوهرى هيهات كلمة تبعيد قال جرير

فهيهات هيهات العقيق وأهله * وهيهات خل بالعقيق نحاوله

والتاء

والتاء مفتوحة وأصلها هاء وناس يكسرونها وقد تبدل الهاء الاولى همزة فيقال أيهات اه قال فى المفصل ومن العرب من يضمها ومنهم من يقول أيهاتًا وأيهان وأيها ومنهم من يقول هيهان بالنون وهيهات بسكون التاء اه (وشتان ما بينهما) أى افترق وقيده المصنف فى المفصل بالافتراق فى المعانى والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم والذى عليه الفصحاء شتان زيد وعمرو وشتان ما زيد وعمرو ولا يجوز عند الاصمعى شتان ما بين زيد وعمرو وجوزه غيره محتجا بقوله

* لشتان ما بين اليزيدين فى الندى * قال فى المفصل ولم يستبعده بعض العلماء عن القياس اه قلت وأما قول بعض المحدثين

جاز يتوفى بالوصال قطيعة * شتان بين صنيعكم وصنيعى

فلا تقوم به حجة للاصمعى لانه ليس من كلام العرب قال فى شرح الشذور وقد يخرج على اضمار ما موصولة ببين وذلك على قول الكوفيين ان الموصول يجوز حذفه اه (وأف) بمعنى أتضجر وفيه لغات فيفتح ويضم ويكسر وينون فى أحواله وتلحق به التاء منونا فى الاحوال كما فى المفصل وأفف تأفيفا وتأفف قالها كما فى القاموس ومنه ما هو بمعنى الامر وأشار اليه بقوله (ومه) أى اكفف نحو مه يا آدم قال الشاعر

قال لى العاذل تسلو قلت مه * ان أسباب هواها محكمه

ومنه إيه أى حدّث ومنه أيضا قط أى انته على ما ذهب اليه السعد وقال غيره بمعنى يكفى فيقال قطنى بنون الوقاية كما يقال قدنى ومنه هيا بالتشديد بمعنى أسرع كما قاله الشريشى وقال فى القاموس انها ازجر ومنه أيضا هيت نحو هيت لك وهيك وهل كما فى المفصل (وصه) أى اسكت (ودونك) القرطاس أى خذه (وعليك) زيدا أى الزمه وعلىّ زيدا أى أولنيه واليك أى تنح وآمين أى استجب ومنها ما يقوم مقام جملة مثل همهام وحماح وحمام بفتح فسكون ساكنة الاواخر أى لم يبق شئ ﴿تنبيهات﴾ (الاول) انما بنيت أسماء الافعال لانها دخلها معنى الامر والمضى والاستقبال التى هى من معانى الحروف اذ الارجح أن مدلولها لفظ الفعل (الثانى) هذه الاسماء ثلاثة أقسام الاول ما يستعمل معرفة ونكرة وعلامة التنكير لحاق التنوين نحو ايه وصه الثانى ما لا يستعمل الا معرفة نحو بله وآمين الثالث ما التزم فيه التنكير نحو واها فى التعجب يقال واها له ما أطيبه (الثالث) فى اثبات اسم فعل المضارع خلاف فبعضهم منعه وبعضهم أجازه وهو والماضى غير مقيسين كما صرح به ابن عقيل (الرابع) اسم الفعل يخالف الفعل فى أنه لا يجوز تقديم معموله خلافا للكوفيين ولا يعمل محذوفا على الاصح وأجازه ابن مالك بشرط تأخر دال على المحذوف (الخامس) أهمل المصنف أسماء الاصوات مع انها مثل

أسماء الافعال كما صرح به ابن مالك وذلك نحو عدس زجر للبغال وهلا للخيل وهيد وهاد زجر للابل وغاق حكاية صوت الغراب وطاق حكاية صوت الضرب وطق حكاية صوت وقع الحجارة بعضها ببعض وقب حكاية وقع السيف وفي حكاية صوت الذباب خازباز وهس زجر للغنم ونخ صوت عند اناخة البعير قال في المفصل ومن الاصوات قول المتندم والمتعجب وي تقول وي ما أغفله ومنه قوله تعالى وي كأنه لايفلح الكافرون اه لكن صرح بعضهم بأنها اسم فعل لأعجب قال بعض الشراح وهو المشهور وقيل ان وي حرف تنبيه للردع والزجر كما اذا وجد رجل يسب أحدا فيقال له وي أى انزجر وقال الكسائى أصل ويك ويلك فالكاف ضمير مجرور وأما ويك ان الله فقال أبو الحسن وى اسم فعل والكاف حرف خطاب وأن على اضمار اللام والمعنى أعجب لان الله وقال الخليل وى وحدها وكأن كلمة مستقلة للتحقيق والارجح أن علة بناء أسماء الاصوات هى مشابهتها الحروف المهملة كلام الابتداء وحرف التنفيس خلافا لمن قال مشابهتها لاسماء الافعال قال المصنف (ومنه بعض الظروف) يعنى ان الخامس من المبنى بعض الظروف لا كلها بل ما وجد فيه الشبه وذلك (نحو اذ) فانها ظرف لما مضى من الزمان وبنيت لافتقارها للاضافة ولوضعها على حرفين فتضاف للجملتين نحو جئت اذ زيد قائم واذ قام أو يقوم زيد وقد تكون للزمن المستقبل نحو يومئذ تحدث أخبارها وزعم الاخفش اعرابها فى هذه الحالة ورده فى المغنى وقد تكون حرف تعليل كما صرح به فى المصباح نحو ضربته اذ أساء وقد تكون حرف مفاجأة نحو * فبينما العسر اذ دارت مياسير * (واذا) فانها ظرف لما يستقبل من الزمان وعلة بنائها تضمنها معنى الشرط نحو اذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون فى دين الله أفواجا فسبح وتختص هذه بالجمل الفعلية وقد تجئ للماضى نحو ولا على الذين اذا ما أتوك وقد لا تتضمن معنى الشرط نحو والذين اذا أصابهم البغى هم ينتصرون وقد تكون للمفاجأة أيضا مثل اذ فتنوب عن الفاء نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون قال أبو حيان السماع بعد ان وبعد اذا وربما جمع بين الفاء واذا توكيدا كما فى آية حتى اذا فتحت يأجوج الآية فتجعل اذا توكيدا للفاء فى الربط وقال المصنف فى قوله تعالى واذا ذكر الذين من دونه اذا هم يستبشرون فان قلت ما العامل فى اذا ذكر قلت العامل فى اذا المفاجأة تقديره وقت ذكر الذين من دونه فاجؤا وقت الاستبشار اه قال أبو حيان أما قول الزمخشرى فلا أعلمه من قول من ينتمى الى النحو ثم قال اذا الاولى تنصب على الظرفية والثانية على المفعول به اه ويقعان أى اذا واذا الفجائيتين فى جواب بينا وبينما كقولك بينا زيد قائم اذ جاء عمرو وبينما نحن بمكان كذا اذا فلان قد طلع علينا قال فى المفصل وكان الاصمعى لا يستفصح الا طرحهما فى

جواب بيناو بينما وأنشد * فبينا نحن نرقبه أتانا * اه قلت وجعله الحريري لحنا حيث قال ويقولون بينا زيد قائم اذ جاء عمرو فيتلقون بينا باذ والمسموع عن العرب بينا زيد قائم جاء عمرو بلا اذ لان المعنى بين أثناء الزمان جاء عمرو اه قال شارحه وهذا غير مسلم قال نجم الأئمة الرضى قد تقع اذا واذ جواب بينا وبينما وكلتاهما للمفاجأة اه (ومتى) وهي للزمان مطلقا وعلة بنائها تضمنها معنى الاستفهام نحو متى كان ذلك أو الشرط نحو متى تأتني أكرمك (وأيان) وهي مثل متى الا انها تختص بالزمن المستقبل وبالامور العظام نحو أيان يوم الدين ولا يقال أيان يوم قدوم زيد (وقبل وبعد) للزمان والمكان وعلة بنائهما شبههما بالحرف في الاحتياج ومحل ذلك اذا حذف المضاف اليه ونوى معناه وأما اذا نوى لفظه فينصبان من غير تنوين أو مع التنوين اذا قطعا لفظا ومعنى على حد قوله

ونحن قتلنا الاسد أسد حقيبة * فما شربوا بعدا على لذة خمرا

وقد يجران هما ولدن وعند ودون وقد نظم ذلك بعض النبلاء فقال

وانصب اذا أضفت قبلا بعدا * أولا فنون إن فقدت القصدا
وانصبهما اذا نويت المبنى * وابن بضم ان أردت المعنى
وفيهما بمن يجوز الجر * كعند دون ولدن لا غير

وانما بنيت لدن لدلالتها على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية كما في البحر لابي حيان ومن الظروف المبنية مذ ومنذ اذا كان ما بعدهما مرفوعا نحو ما رأيته مذ أو منذ يومان أو جملة فعلية أو اسمية وأما اذا جر ما فهما حرفان ومنها الآن وهو ظرف زمان أي للزمن الحاضر قال بعض المحققين وقد يستعمل في غيره مجازا واختلف في علة بنائه فقيل لتضمنه معنى أل الحضورية وقال الزجاج لتضمنه معنى الاشارة وقيل للشبه الجمودي اذ لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر ومنها قط بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات وهو ظرف زمان لاستغراق ما مضى ولا يختص بالنفي خلافا للحريري ولذلك قال بعضهم ان استعمال قط غير مسبوقة بالنفي مما خفي على النحاة وقد استعملها المصنف والعامل فيها غير ماض حيث قال في تفسير قوله تعالى فنهم مقتصد ان ذلك الاخلاص الحادث عند الخوف لا يبقى لاحد قط اه فأعمل فيه لا يبقى وهو مضارع قال أبو حيان في البحر بعد نقله كثرة استعمال المصنف قط ظرفا والعامل فيه غير ماض وهو مخالف لكلام العرب اه ونحو كيف وأنى جار مجرى الظروف أيضا قال المصنف (ومنه المركبات) يعني أن السادس من المبني المركبات أي بعضها والا فالمركب الاضافي معرب نحو غلام زيد وكذا المركب توصيفيا نحو الرجل القائم وهي على ضربين ضرب يقتضي تركيبه أن يبنى الجزآن معا كتركيب الاعداد نحو أحد عشر وقد اقتصر المصنف عليه هنا حيث قال (نحو عندى

خمسة عشر) بالبناء على الفتح أما العجز فلتضمنه معنى حرف العطف وأما الصدر فلوقوعه موقع ما قبل تاء التأنيث وضرب لا يقتضي تركيبه الابناء الاول نحو معدي كرب وقاليقلا كذا قال المصنف في المفصل وتبعه بعض الشراح وأقول فيه تسمح فقد صرح المحققون بأن هذا سكون بنية لا بناء فتنبه وألحق بذلك ماشابهه من ظروف الزمان نحو قولك (آتيك صباح مساء) أي كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان تركيب خمسة عشر للتخفيف قال الشاعر

ومن لا يصرف الواشين عنه * صباح مساء يبغوه خبالا

ومن ظروف المكان وذلك نحو قولك بين بين أي وقع بين هذا وبين هذا قال عبيد * وبعض القوم يسقط بين بينا * وهما اسمان جعلا اسما واحدا وبنيا على الفتح قال الحريري في درة الغواص ويقولون المال بين زيد وبين عمرو بتكرير لفظة بين فيوهمون فيه والصواب أن يقال بين زيد وعمرو اه قال شارحه قال ابن بري اعادة بين جائزة على جهة التأكيد وهو كثير في كلام العرب قال عدي بن زيد

* بين النهار وبين الليل قد فصلا * (و) كذلك ماشابهه من الاحوال وذلك نحو قولك (هو جاري بيت بيت) أي بيتا الى بيت أي هو جاري ملاصقا وقدم الظروف على الاحوال لانها أكثر وقوعا (و) قد ألحق بذلك ماليس بظرف ولا حال وذلك كقولهم (وقعوا في حيص بيص) أي وقعوا في حيص وبيص أي في فتنة تموج بهم متقدمين ومتأخرين ويقال في ضيق وشدة وهما اسمان جعلا واحدا وبنيا على الفتح وأنشد الاصمعي لأمية بن أبي عائذ الهذلي

قد كنت خراجا ولوجا صيرفا * لم تلتحصني حيص بيص لحاص

يقال التحصه الى ذلك الامر أي ألجأه اليه ولحاص فعال من التحص مبنية على الكسر اسم للشدة والداهية كلعاق اسم للمنية وهي فاعلة تلتحصني وموضع حيص بيص النصب على نزع الخافض يقول لم تلتحصني أي لم تلجئني الداهية الى مالا مخرج لي منه وفيه قول آخر يقال التحصه الشيء أي نشب فيه فيكون حيص بيص نصبا على الحال من لحاص ويقال أيضا حيص بيص بالكسر قال الراجز

صارت عليه الارض حيص بيص * حتى يلف عيضه بعيصي

وحكى انك لتحسب على الارض حيصا بيصا بالتنوين وزعم بعضهم انهما اسمان من حيص وبوص جعلا واحدا وأخرج البوص على لفظ الحيص ليزدوجا والحيص الروغ والتخلف والبوص السبق والفرار ومعناه كل أمر يتخلف عنه ويفر منه وصرح ابن هشام في الشذور بأن هذا التركيب أي تركيب ماليس بظرف ولا حال

شاذ وبأنه لم يقع في التنزيل تركيب الظروف ولا تركيب الاحوال وإنما وقع فيه تركيب الاعداد نحو اني رأيت أحد عشر كوكبا قال المصنف (ومنه الكنايات) يعني أن السابع من المبني الكنايات أي بعضها وكأنهم اصطلحوا في باب المبنيات على أن يريدوا البعض المعين ولذا لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف وهي جمع كناية ومعناها لغة وعرفا التعبير عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين وذلك (نحو) قولك (كم مالك) كم مبتدا ومالك خبر أو العكس وهو أولى كما يعلم مما تقدم في باب الخبر وبنيت لوضعها وضع الحروف قال الجوهري كم اسم ناقص مبني على السكون وله موضعان الاستفهام والخبر تقول اذا استفهمت كم رجلا عندك فتنصب مابعده على التمييز وتقول اذا أخبرت كم درهم أنفقت تريد التكثير فتخفض مابعده اه يعني ان كم على قسمين استفهامية بمعنى أي عدد وخبرية بمعنى كثير وكل منهما يفتقر الى تمييز فمميز الاستفهامية كمميز عشرين واخواته يعني انه يجب فيه الافراد والنصب نحو كم شخصا سما وكم عبدا ملكت ولا يجوز جمعه خلافا للكوفيين قال ابن هشام وهذا لم يسمع ولا قياس يقتضيه اه قلت وذلك لان معناها أي عدد فتوسط فيها بجعل تمييزها تمييز المتوسط وهو أحد عشر الى تسعة وتسعين ولا يجوز جره مطلقا خلافا للفرا والزجاج والسيرافي وقيل يجوز اذا جر كم بحرف الجر نحو بكم درهم اشتريت هذا وأما مميز الخبرية فتارة يكون كمميز عشرة فيكون جمعا مجرورا كقوله * كم ملوك باد ملكهم * وتارة يكون كمميز مائة فيكون مفردا مجرورا أيضا كقوله * وكم ليلة فدبتها غير آثم * وقوله

كم ليلة من هموم الدهر مظلمة * اضاء من بعدها صبح من الفرج

وزعم قوم ان لغة تميم جواز نصب مميز كم الخبرية اذا كان مفردا وقد ذكر ابن الحاجب ان من تدخل على مميز الخبرية بكثرة نحو وكم من ملك والاستفهامية بقلة قال الرضي ولم أعثر على شاهده ورده في المطول بقوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وجوز المصنف في كم هذه الخبرية والاستفهامية وعلى كل علقت سل عن مفعوله الثاني قال صاحب المغني ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل اه وهو عجيب فانه ذكر في الباب الخامس أن كم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم وقال المصنف في قوله تعالى وكم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسن الخ انهم صفة لكم ورد بأن كم بقسميها لا توصف ولا يوصف بها لانها متوغلة في شبه الحرف فالصواب انها صفة لقرن كما صرح به صاحب المغني وفيه أن هذا لا يكفي لمنع وصفها وماذا يصنع في نحو كم من رجل قام وكم من قرية هلكت فانه لا يظهر فيه الا أنه متعلق بمحذوف صفة لكم ومثل كم الخبرية في معناها وهو الدلالة على عدد مبهم والتكثير كأين (و) مثله أيضا

كذا تقول (عنـدى كذا درهما) بالنصب اجماعا فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين وأصله كاف التشبيه وذا الاشارية ثم صارت كلمة واحدة بمنزلة كم مكنى بها عن العدد ولا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها نحو كذا وكذا بل زعم ابن خروف انهم لم يقولوا كذا درهـما من غير تكرار ولا كذا كذا درهما من غير عطف قال ابن مالك هو مسموع ولكنه قليل اه (و) مثل كناية العدد كناية الحديث تقول (كان من الامر كيت كيت) ويقال كيت وكيت مثل ذيت وذيت بالفتح والكسر والضم كما نبه عليه المصنف فى المفصل قال صاحب الصحاح وأصل التاء فيهما هاء وانما صارت تاء فى الوصل وحكى أبو عبيدة كان من الامر كيه وكيه بالهاء وهما كنايتان عن الحديث والجملة ولا يستعملان الا مكررتين وانما بنيا لان كل واحد منهـما كلمة واقعـة موقع الجمـلة التى هى من حيث هى جمـلة لا تستحق اعرابا ولا بناء لانهما من خواص المفردات فلما وقع المفـرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح جانب البناء الذى هو الاصـل فى الكلمات قبـل التركيب والسادس من أصناف الاسم (المثنى) اسم مفعول من ثنيت الشئ اذا عطفت بعضه على بعض و (هو ما) أى اسم معرب (لحق آخره) مفعول مقدم و (ألف) فاعل مؤخر وذلك فى حالة الرفع نحو قال رجلان (أو ياء مفتوح ماقبلها) مكسور ما بعدها وذلك فى حالتى النصب والجر نحو الرجلين وانما لحق ماذكر (لمعنى التثنية) أى لمعنى هو التثنية أى للدلالة عليها (و) لحقـه أيضا (نون مكسورة) غالبا التكون (عوضا عن التنوين والحركة) الثـابتين فى الواحد كما كانت الزيادة الاولى علما للضم واحد الى واحد ولذلك حذفت عند الاضافة مثل المفرد كما قال (ويسقط النون) المذكورة (عند الاضافة) وذلك (نحو) قولك جاءنى (غلامازيد) كما تقول غـلام زيد بحذف التنوين وماذكر مثال لحالة الرفع ومثال حالتى الجر والنصب لبست ثوبى بكر ونمت فى ثوبى عمـرو (و) كما تسقط النون كذلك تسقط (الالف) المذكورة وذلك لدفع الثقل (اذا لقيها ساكن نحو غلاما الحسن وثوبا ابنك) وجاء صالحا القوم فهو مرفوع بألف مقدرة منع من ظهورها الثقل وقد أشار لذلك بعضهم بقوله

ونون تلى الاعراب تحذف عندما * يضاف كوافانى غلاما أبى بكر
ويحذف تنوين كذلك كسرنا * لبانع روض تنتشق أرج الزهـر

هذا فى تثنية الصحيح وأما ما كان آخره حرف علة فقد أشار اليه بقوله (وما) أى والاسم المعتل الذى (فى آخره ألف مقصورة ان كان ثلاثيا رد) عند التثنية (الى أصله) ان علم وذلك كا ن ثنى وأما الفعل فيعلم أصله برده اليك وقد أشار لذلك بعضهم بقوله

وتثنيـة الاسماء تكشفها وان * رددت اليك الفعل صادفت منهلا

سواء كان أصله الواو كعصا وقد أشار اليه بقوله (نحو عصوان) وقفوان ومنوان تثنية منا كعصا أو الياء كرحى وقد أشار اليه بقوله (ورحيان) في لغة من قال ان أصلها الياء وفي لغة ان أصلها الواو فيقال حينئذ رحوان ومثله فتى قال تعالى ودخل معه السجن فتيان ويقال فتوان أيضا وان جهل الاصل يتطرف ان أميلت قلبت ياء كقولك متيان وبليان في مسمى بمتى وبلى والا قلبت واوا كقولك لدوان وألوان في لدى والى وقد صرح بمفهوم قوله ثلاثيا بقوله (وليس فيما يجاوز الثلاثي) بأن كان رباعيا فصاعدا (الا الياء) فيرد اليها سواء كان واويا في الاصل كأعشى وقد أشار اليه بقوله (نحو اعشيان) أو ألفه للتأنيث كحبلى وقد أشار اليه بقوله (وحبليان) أو يائيا كمصطفى وقد أشار اليه بقوله (ومصطفيان) وحسنيان ومستقصيان وان كان آخره همزة فان كانت منقلبة عن ألف التأنيث المقصورة قلبت واوا لا غير وقد أشار الى ذلك بقوله (وان كان آخر الممدود ألف التأنيث) الممدودة (كحمراء) وصحراء وسوداء (قلت) في التثنية (حمراوان) وصحراوان وسوداوان ولا يجوز غيره وان كانت غير منقلبة عن ألف التأنيث فلا يخلو اما أن تكون أصلية كقراء ووضاء أو منقلبة عن حرف أصل كرداء وكساء أو زائدة في حكم الاصلية كعلباء وحرباء وحكم ذلك ابقاء الهمزة على أصلها ولذا قال (وتقول في) تثنية (كساء وقراء وحرباء كساآن وقراآن وحرباآن) وردا آن قال الشاعر

نصيبك مما تجمع الدهر كله * رداآن تطوى فيهما وحنوط

ولك ان تقلب الهمزة واوا نحو كساوان ورداوان ولذا قال في المفصل وقد أجيز القلب أيضا اه والاول أجود كما صرح به بعض المحققين ﴿تنبيه﴾ سكت المصنف عما حذف آخره اعتباطا وحكمه أن يقال ان كان المحذوف يرد في الاضافة نحو أخ وأب وجب رده في التثنية أيضا فيقال ابوان واخوان كما يقال أبوك وأخوك وان كان لا يرد نحو يد ودم ففيه الوجهان الرد وعدمه فيقال يدان ودمان وقد جاء يديان ودميان ودموان أيضا كما في المصباح هذا في الاسم وأما الفعل فقد علمت مما تقدم أن أصله يعلم برده اليك وقد جمع الامام ابن مالك ما جاء من الافعال بالواو والياء في منظومة وهي

قل ان نسبت عزوته وعزيته * وكنوت أحمد كنية وكنيته
وطغوت في معنى طغيت ومن قنى * شيأ يقول قنوته وقنيته
ولحوت عودا قاشرا كلحيته * وحنوته عوجته كحنيته
وقلوته بالنار مثل قليته * ورثوت خلا مات مثل رثيته
وأنوت مثل أنيت قاله من وشى * وشأوته كسبقته وشأيته
وصغوت مثل صغيت نحو محدثي * وحلوته بالحلي مثل حليته

وسخوت ناري موقدا كسخيتها * وطهوت لحما طابخا كطهيته
وجبوت مال جهاتنا كجبيته * وخزوته كزجرته وخزيته
وزقوت مثل زقيت قاله الطائر * ومحوت خط الطرس مثل محيته
أحثو كحثي الترب قل بهما معا * وسحوت ذاك الطين مثل سحيته
وكذا طلوت طلى الطلى كطليته * ونقوت مخ عظامه كنقيته
وهذوتم كهذيتم وفي قولكم * وكذا السقاء مأوته ومأيته
مالي غي يمي وينمو زادلي * وحشوت عدلي يافتى وحشيته
وأتوت مثل أتيت جئت فقلهما * وفي الاختيار منوته كمنيته
ونحوته ونحيته كقصدته * فاعجب لبرد فضيلة وشيته
وأسوت مثل أسيت صلحا بينهم * وأسوت جرحي والمريض أسيته
أدو وأدى للحليب خثورة * وأدوت مثل حلبته وأديته
وبأوت ان تفخر بأيت وان يكن * من ذاك أبهى قل بهوت بهيته
والسيف أجلوه وأجليه معا * وغطوته غطيته وغطيته
وجأوت برمتنا كذاك جأيتها * وحكوت فعل المرء مثل حكيته
وجنوت مثل جنيت قل متفطنا * ودأوته كختلته ودأيته
* وحفاوة وحفاية لطفا به * وحبوته أعطيته وحبيته
وحزوت مثل حزيت جئتك مسرعا * ودهوته بمصيبة ودهيته
وخفا اذا اعترض السحاب بروقه * ودحوت مثل بسطته ودحيته
ودنوت مثل دنيت قد حكيا معا * وكذاك يحكى في شكوت شكيته
ودعوت مثل دعيت جاء كلاهما * وذروت بالشيء الصبا وذريته
وكذا اذا ذرت الرياح ترابها * وذريت شيأ قاله مثل ذريته
ذأوا وذأيا حين تسرع عانة * وقصت في شحوته وشحيته
* ووطوتها ووطيتها جامعتها * واذا انتظرت بقوته وبقيته
وربوت مثل ربيت فيهم ناشئا * وبغوت جرما جاء مثل بغيته
وسأوت ثوبي قل سأيت مددته * وشروت أعني الثوب مثل شريته
وكذا شنت تشنو وتشني نوقنا * وسعاينا ورعوته ورعيته
والضحو والضحي البروز لشمسنا * وعشوته المأكول مثل عشيته
ضبي وضبو غيرته النار أو * شمس كذا بهما ضبوت ضبيته
وطبوته عن رأيه وطبيته * وكذا طبوت صبينا وطبيته

والله يطحو الارض يطحيها معا * وطحوته كقذفته وطحيته
يطمو ويطمى البحر عند علوه * وفأوت رأس الشئ مثل فأيته
عنوا وعنيا حين تنبت أرضنا * وكذا الكتاب عنوته وعنيته
عجوا وعجيا أرضعت في مهلة * وفلوته من قبله وفليته
غموا وغميا حين يسقف بيته * وعظوته آلمته وعظيته
غفوا اذا نامت قل هى غفية * وقفوت جئت وراءه وقفيته
وعدوت للعدو والشديد عديت قل * بهما كروث النهر مثل كريته
نضوا ونضيا جئته متسترا * ولصوته كقذفته ولصيته
ومشوت ناقتنا كذاك مشيتها * واذا قصدت نحوته ونحيته
ومقوت طستى قل مقيت جليته * واذا طليت عروته وعريته
ونأوت مثل نأيت حين بعدت عن * وطئ وعودى قد بروت بريته
ونثوت مثل نثيت نشر حديثهم * وكذا الصبى غذوته وغذيته
لغو ولغى للكلام وهكذا * مقو ومقى فادر ما أبديته
عينى همت تهمو وبهمى دمعها * وجوته المأكول مثل جيته

ومع ذلك فقد استدرك عليه أفعال أخرى غير ذلك جاءت بالوجهين فمن ذلك ما زاده بعضهم بقوله

ومتوت حبلا أو متيت مددته * وسنوت بابا أى فتحت سنيته

(و) السابع من أصناف الاسم (المجموع) وهو مادل بصيغته على الآحاد وأغنى عن العاطف بخلاف اسم الجمع كقوم ورهط هو (على ضربين) لا غير احدهما (مصحح) أى صح فيه واحده وقد أشار اليه بقوله (وهو ما لحقت آخره واو مضموم ماقبلها) فى حالة الرفع نحو جاء الزيدون وقد تقلب ياء ويكسر ماقبلها نحو مسلى" وقد تكون مقدرة نحو قولك جاء صالحو القوم فانه مرفوع بواو مقدرة منع من ظهورها الثقل (أو ياء مكسور ماقبلها) فى حالتى النصب والجر نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين وقد تقدر هذه الياء للثقل نحو رأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم ولما كان ذلك ربما يصدق على مثل محبوب ومسكين أخرجه بقوله (لمعنى الجمع) أى للدلالة عليه (ونون مفتوحة) للخفة المناسبة لثقل الجمع لتكون (عوضا عن الحركة والتنوين) فى المفرد وقد تكسر تلك النون كما فى قوله * وأنكرنا زعانف آخرين *
(تنبيه) ما مشى عليه المصنف من أن النون عوض عن التنوين فى المفرد هو الذى اختاره الرضى وغيره وذهب سيبويه الى أنها فى المثنى والجمع عوض عما فاتهما من الاعراب بالحركات الظاهرة فانه يقول انهما معربان بحركات مقدرة على الاحرف ولا يكون ذلك الجمع الا (فى

المذكر) العاقل علما كان نحو زيدون وعامرون أو صفة (كسلمون) ومذنبون في الرفع (ومسلمين) في النصب والجر وأما نحو أرضون وسنون فشاذ ملحق بالجمع المذكور في اعرابه (ويختص ذلك) الجمع (بمن يعلم) لما علمت وذلك لانه أشرف الجموع لصحة بناء واحده والمذكر العاقل أشرف من غيره ولما فرغ من جمع المذكر السالم أشار لجمع المؤنث بقوله (أو ألف وتاء) أي أو لحق آخره ألف وتاء مزيدتين فخرج نحو وكنتم أمواتا ورأيت قضاة ونظمت أبياتا ولا يكون هذا الجمع الا (في المؤنث) علما كان أو صفة (وتكون) التاء (مضمومة في) حالة (الرفع و) تكون (مكسورة في) حالتي (النصب والجر) وذلك (كمسلمات وهندات) تقول جاء المسلمات بالرفع ورأيت المسلمات ومررت بالمسلمات ومثله الهندات يجر وينصب بالكسرة فحمل نصبه على جره لان جمع المذكر كذلك فلو لم يكن المؤنث مثله للزم للفرع مزية على الاصل وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا وهشام فيما حذفت لامه حكى سمعت لغاتهم ورأيت بناتهم بالنصب قال فان ردت في الجمع نصب بالكسرة كأخوات وسنوات وقد ألحق بجمع المؤنث السالم أولات وما جعل منه علما فلو سميت انسانا بهندات مثلا أعرب باعرابه قبل التسمية وقد نظم العلامة الامير ما ينقاس فيه هذا الجمع فقال

ومطرد الجمع المؤنث سالما * مواطنه خمس فذو التاء مطلق
ونحو شاة مرأة شفة أمه * ومعرب اعلام المؤنث حققوا
وثالثها وصف المذكر طاليا * من العقل والتصغير بالوصف يلحق
وخامسها الجنس المؤنث غير ما * مذكره وصف لتصحيحه اتقوا
وغير الذى أسلفت بالسمع ثابت * فيحفظ منه مابه العرب تنطق

وقوله وصف المذكر أي نحو أياما معدودات وقوله والتصغير نحو دريهمات وقوله الجنس أي اسم جنس المؤنث نحو حبليات وقوله غير الخ أي نحو حمراء فلا يقال حمراوات وقوله وغير الذى الخ يعني ان ما عدا ذلك مقصور على السماع كسموات وحمامات واصطبلات (و) الثاني (مكسر) وقد أشار اليه بقوله (وهو ما يتكسر) أي يتغير (فيه بناء الواحد) أي صيغة مفرده عن حالته قبل الجمع سواء كان مذكرا أو مؤنثا وذلك (كرجال) جمع رجل (وأفراس) جمع فرس (و) هذا الجمع (يعم ذوي العلم) أي العقلاء (وغيرهم) كما علم من التمثيل بخلاف ما قبله كما تقدم وقد أشار الحريري لجمع التكسير في الملحة بقوله

وكل ما كسر في الجموع * كالاسد والابيات والربوع
فهو نظير الفرد في الاعراب * فاسمع مقالي واتبع صوابي

وقوله (والمذكر والمؤنث من) الجمع (الصحيح) مبتدأ خبره قوله (يستوي فيهما بين لفظي

النصب

النصب والجر) وان اختلفت العلامة فيهما فان المذكر ينصب بالياء والمؤنث ينصب بالكسرة (تقول رأيت المسلمين والمسلمات) بنصب الاول بالياء والثانى بالكسرة كما نبهنا عليه (و) تقول (مررت بالمسلمين والمسلمات) بجر المعطوف عليه بالياء والمعطوف بالكسرة وهذا وان علم مما تقدم الا أنه اعاده توضيحا واعلم ان الجمع كما ينقسم الى مصحح ومكسر ينقسم أيضا الى جمع قلة وجمع كثرة وقد أشار للاول بقوله (والجمع المصحح مذكره ومؤنثه للقلة) حقيقة وللكثرة مجازا ولذلك قال فى شرح الكافية ويشارك هذه الابنية فى الدلالة على القلة جمعا التصحيح مالم يقترن بهما الالف واللام الدالة على الاستغراق كقوله تعالى ان المسلمين والمسلمات أو يوصفا بما يدل على الكثرة اه واستظهر الرضى تبعا لابن خروف انه لمطلق الجمع المتحقق فى الكثرة والقلة بلا نظر الى خصوص أحدهما فيصلحان لهما حقيقة بالاشتراك المعنوى كحيوان للانسان والفرس لا اللفظى كما وهم قال المحقق الصبان ولى بهما اسوة اه قلت وسند المصنف انهما أشبها التثنية فى سلامة الواحد وقد نقل ان النابغة قال لحسان بن ثابت لما أنشده قوله

لنا الجفنات الغر يلمعن فى الضحى * وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

قللت جفونك وسيوفك قال المصنف (وما كان من) الجمع (المكسر على) وزن (أفعل) كأبحر أ(و) على وزن (أفعال) كأرطال أ(و) على وزن (أفعلة) كأسئلة أ(و) على وزن (فعلة) كفتية (فهو) أى ما كان منه على هذه الاوزان الاربعة (جمع قلة) أيضا وهو ما دل من الثلاثة الى العشرة بدخول الغاية وقد نظم ذلك أبو البقاء فى الكليات فقال

جمع السلامة منكورا يراد به * من الثلاث الى عشر فلا تزد

وأفعل ثم أفعال وأفعلة * وفعلة مثله فى ذلك العدد

كأفلس وكأثواب وأرغفة * وغلمة فاحفظنها حفظ مجتهد

قال وهى أقرب الى الواحد من ابنية الكثرة ولذلك يجرى عليه كثير من أحكام المفرد من ذلك جواز تصغيره على لفظه بخلاف الجمع الكثير وجواز وصف المفرد بها نحو ثوب أسمال وجواز عود الضمير عليه بلفظ الافراد نحو وان لكم فى الانعام الآية اه وزاد الفراء فعلة واستدل بقولهم هم أكلة رأس أى قليلون يكفيهم رأس واحد ورد بأن القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد ونقل التبريزى أن منها أفعلاء كاصدقاء وهو مردود أيضا كما فى الاشمونى وقد جاء فى كلام العرب من جموع التكسير مالا واحد له فمن ذلك محاسن ومذاكير وعباديد وغير ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه وقد أشار للثانى بقوله (وما عدا ذلك) أى المذكور من الاوزان الاربعة فهو (جمع كثرة) وهو ما دل على أكثر من العشرة الى مالا نهاية وقد يقام بعضها مقام بعض وهذا اذا كان للاسم جموع كثيرة

نحو بحر وأبحر وبحار وبحور فيقال ان الابحر والابحار جمعا قلة والبحور جمع كثرة وأما اذا لم يكن للاسم الا جمع واحد فانه يكون للكثرة والقلة كارجل والتمييز بالقرائن وقد أشار بعضهم لجموع الكثرة بقوله

في السفن الشهب البغاة صور * مرضى القلوب والبحار عبر
غلمانهم للاشقياء عمله * قطاع قضبان لاجل الفيله
والعقلاء شرّد ومنتهى * جموعهم في السبع والعشر انتهى

وبالجملة فالجمع المكسر غير مطرد في العربية فان أغلب الجموع سماعى ومحل الكلام عليه كتب اللغة وقد أهمل كثير من النحويين الكلام عليه ولذلك قال أبو سعيد في كفاية المستوفى ولا يستغنى في الجمع والتأنيث عن السماع وقوله (وما جمع بالالف والتاء) حال كونه (من فعلة) بفتح الفاء وسكون العين حالة كونها (صحيحة العين) أى سالمة من الاعلال والتضعيف مبتدأ خبره قوله (فالاسم) الدال على الجمع (منه متحرك العين) أى بالحركة التى شكلت بها الفاء وجوبا وذلك (نحو تمرات) بالفتح جمع تمرة بالسكون هذا في الاسم (والصفة منه) أى من الاسم الذى جمع بالالف والتاء (مبقاة العين) (على سكونها) وذلك (نحو ضخمات) بسكون الخاء جمع ضخمة صفة من الضخامة وانما سكنت عين الصفة وفتحت عين الاسم للفرق وانما لم يعكس لان الصفة أليق بالسكون لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل ولذا كانت احدى علل منع الصرف وقد صرح بمفهوم صحيحة العين فقال (وأما معتلها) أى العين (فعلى السكون) أى فيبقى على السكون في حال الجمع وذلك (كبيضات وجوزات) جمع بيضة وجوزة ويجوز فيه الاتباع على لغة هذيل وانما سكن معتل العين للفرار من الثقل العارض بتحريك الواو والياء وكذا المضاعف بتحريك أول المثلين وأما فعلة بضم الفاء وسكون العين نحو غدة فان كانت مضاعفة فالاسكان لازم مع الالف والتاء نحو غدات وان كانت معتلة العين ولا تكون الا بالواو كسورة فالسكون ولا يجوز الاتباع أى تحريك العين تبعا لحركة الفاء وقياس لغة هذيل جواز الفتح كما في بيضات وجوزات وروضات وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان كانت اسما فان لم تكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع سواء كان اللام واوا كخطوات أولا كغرفات والاتباع أكثر وأما فعلة بكسر الفاء فان كانت مضاعفة فلا يجمع بالالف والتاء الا بسكون العين نحو قدّات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا ياء اما أصلية كبيعة أو منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع اجماعا ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل وعيرات جمع عير شاذ عند غير هذيل وان كانت صحيحة فان كانت صفة فالاسكان كعلجات وان كانت اسما فان كانت

اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا فالاستثقال وجاز الفتح والاسكان على مانص المبرد كرشوات وان كانت اللام ياء كلحية جاز الفتح والاسكان وان صحت اللام نحو كسرة جاز الثلاث (وفواعل يجمع عليه فاعل) أى اذا كان اسما لغير مذكر من يعقل وذلك (نحو كواهل) جمع كاهل وهو ما بين الكتفين (أو صفة) لكن (اذا كان) فاعل (بمعنى فاعلة) بان كان صفة لمؤنث وذلك (نحو حوائض وطوالق) جمع حائض وطالق بمعنى حائضة وطالقة كما يقال فى جمعه أيضا حيض وطلق كراكع وركع قال الازهرى وكلهم يقولون طالق بغير هاء اه وقال الجوهرى وعن الفرا حائضة وطالقة وأنشد

كحائضة يزنى بها غير طاهر * وأنشد أيضا قول الاعشى

أيا جارتا بينى فانك طالقة * كذاك أمور الناس غاد وطارقة

وأجيب بانه أراد طالقة غدا وانما اجترأ عليه لانه يقال طلقت فحمل النعت على الفعل وبأن الهاء لضرورة التصريع على انه معارض بما رواه ابن الانبارى عن الاصمعى قال أنشدنى اعرابى من شق اليمامة البيت فانك طالق من غير تصريع فتسقط الحجة به اه (و) كذلك (فاعلة) جمعها فواعل أيضا سواء كانت (اسما أو صفة) وقد أشار للاول بقوله (نحو كواثب) جمع كاثبة وهى ما يقع عليه يد الفارس عند الركوب من عنق الفرس وللصفة بقوله (وضوارب) وصواهل جمع ضاربة كصاحبة وصواحب وصاهلة وصواهل قال ابن مقبل

ترى النعرات الخضر حول لبانه * أحاد ومثنى أضعفتها صواهله

وأما مذكر من يعقل فلم يأت فيه فواعل قياسا ولذا قال (وقد شذ) قياسا (نحو فوارس) جمع فارس كما فى قول الشاعر

لولا فوارس من نعم وأسرتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وقياسه فرسان كما فى قول الآخر

فليت لى بهم قوما اذا ركبوا * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا

والفارس هو الراكب على الحافر فرسا كان أو بغلا أو حمارا قال الشاعر

وانى امرؤ للخيل عندى مزية * على فارس البرذون أو فارس البغل

وقال أبو زيد لا أقول لصاحب البغل والحمار فارس ولكن أقول بغال وحمار ونحوه فى الشذوذ نواكس وهوالك ونواكص وسوابق وخوالف وصواحب وشواهد لكن تأولها بعضهم بأن قولك فارس من الفوارس مثلا تقديره فارس من الطوائف الفوارس فيكون قياسيا لانه حينئذ جمع فاعلة لا فاعل (فائدة) الشاذ على ثلاثة أقسام قسم مخالف للقياس دون الاستعمال كاستحوذ فان القياس قلب حرف العلة ألفا قال صاحب المصباح

وهذا اقوى فى نفسه ويصح الاستدلال به وقسم بالعكس كقوله * وأم أوعال كها أو أقربا *
فان الاستعمال أن يقول مثلها وهذا يصح الرجوع اليه وقسم مخالف لهما كقوله
* الحمد لله العلى الاجلل * وهو مردود فان القياس والاستعمال الاجل بالادغام ولما
تكلم على جمع المفرد أخذ يتكلم على جمع الجمع فقال (و) قد (يجمع الجمع) أى
على غير القياس كما صرح به صاحب فقه اللغة للدلالة على المبالغة فى الكثرة وذلك (نحو
أكالب) وزن أفاعل جمع أكلب وزن أفعل جمع كلب فالكلب يجمع على أكلب
وكلاب وكلابات ايضا قال الشاعر

أحب كلب فى كلابات الناس * الىّ نبحا كلب ام عباس

ويجمع أيضا على كليب كعبيد قال الجوهرى وهو عزيز اه وأكاليب جمع الجمع
كأكالب (وأساور) وزن أفاعل جمع أسورة وزن أفعلة الذى هو جمع سوار قال فى
المصباح وسوار المرأة معروف والجمع أسورة مثل سلاح وأسلحة وأساورة أيضا وربما
قيل سور والاصل بضمتين مثل كتاب وكتب لكن أسكن للتخفيف والسوار بالضم لغة
فيه اه وبه يعلم ما فى كلام بعض الشراح (وأناعيم) وزن أفاعيل جمع أنعام وزن
أفعال جمع نعم وهى ما يرعى من الحيوان كما قاله بعض الشراح وقال أبو عبيد هى
الجمال فقط وقيل الابل والبقر والغنم (ورجالات) جمع رجال الذى هو جمع رجل قالوا
وقد جمع قليلا رجل على رجلة وزان تمرة حتى قالوا الاوجد جمع على فعلة بفتح الفاء
الا رجلة وكمأة جمع كمأ وقيل كمأة للواحدة مثل نظيره من أسماء الاجناس (وجمالات)
جمع جمال الذى هو جمع جمل قال تعالى انها ترمى بشرر كالقصر كأنه جمالات صفر
ويجمع الجمل أيضا على أجمال وأجمل وجمالة بالهاء ومن ذلك أوان فانه جمع آنية الذى هو
جمع اناء ككساء وأكسية وكثير من الناس يظن ان الآنية مفرد وهو غلط لما علمت
وكذلك أسام جمع أسماء التى هى جمع اسم وصواحبات جمع صواحب وهى جمع صاحبة
ولما فرغ من الكلام على التثنية والجمع شرع يتكلم على المعرفة والنكرة فقال (المعرفة
والنكرة) يعنى ان الثامن والتاسع من أصناف الاسم المعرفة والنكرة وهما اسما
مصدر لنكر وعرّف المشدد ومصدران للمخفف يقال نكرت الرجل بالكسر ضد عرفته
قال الشاعر

وان أنكرتنى بلدة أو نكرتها * خرجت مع البازى علىّ سواد

ثم وضعا للاسم المعرف والمنكر وقدّم المعرفة لانها أشرف من حيث دلالتها على معين
ومن قدّم النكرة كابن مالك نظر لكثرتها ولسبقها عقلا واعتبارا لانها تدل على الشئ
من حيث هو وأما المعرفة فلا بدّ لها من تعيين ولذا قال (المعرفة) هى (ما) أى اسم (دل)

وضعا (على شئ) واحد (بعينه) نحو زيد وخرج بذلك النكرة فهى مادل على شئ لا بعينه فهذا التعريف شامل لجميع أنواع المعارف مخرج لسائر النكرات فقول ابن مالك فى شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه بدون استدراك عليه اه فيه استدراك عليه ثم شرع فى ذكر أقسامها فقال (وهى) أى المعرفة من حيث هى (على خمسة أضرب) على ماذكرهنا وبعضهم عدها ستة بزيادة الموصوف ولعل المصنف أدرجه فى المبهم أوغيره وبعضهم عدها سبعة فزاد النكرة المقصودة فى النداء كيا رجل لمعين واختار فى التسهيل أن تعريفه بالاشارة اليه ونقله فى شرحه عن نص سيبويه وزاد ابن كيسان ماومن الاستفهاميتين وابن خروف ما فى دققته دقا نعما ولعل المصنف أدرجه فى المعرف بأل فقيل ان تعريفه بأل محذوفة وناب حرف النداء منابها قال أبو حيان وهذا الذى صححه أصحابنا الاول (العلم) وهو ماوضع على شئ بعينه غير متناول ما أشبهه سواء كان علم شخص كزيد أو علم جنس نحو أسامة مذكرا أو مؤنثا عاقلا أو غيره والثانى (المضمر) وهو مادل على متكلم أو مخاطب أو غائب وهذه عبارة البصريين والكناية والمكنى عند الكوفيين والثالث (المبهم وهو شيآ ن أسماء الاشارة والموصولات) الاسمية وسميت مبهمة لان معانيها لا تعلم بالتعيين بل بالاشارة والصلة واختلف فى تعريف الموصول فقيل بالصلة وقيل باللام ان كانت فيه وبنيتها ان لم تكن (و) الرابع (المعرف باللام) المعرفة بأقسامها بخلاف الزائدة والموصولة قلت وفى قوله باللام اشارة الى اختيار مذهب سيبويه من أن المعرف هو اللام فقط وأتى بالهمزة توصلا للنطق بالساكن وجزم ابن مالك فى فصل زيادة همزة الوصل بأن همزة أل همزة وصل يشعر بترجيحه لهذا القول وعليه الجمهور كما قاله أبو البقاء فى شرح التكملة ولسيبويه قول آخر وهو أنها بجملتها حرف تعريف والالف زائدة ومذهب الخليل أن المعرف هما معا ورجحه ابن مالك فى شرحى التسهيل والكافية فالهمزة همزة قطع وعاملوها معاملة الوصل فى الدرج ومذهب المبرد أن الهمزة هى المعرفة زيدت عليها اللام للفرق بينها وبين الاستفهامية (و) الخامس (المضاف الى أحدهما اضافة حقيقية) أى معنوية نحو غلام زيد وغلامه وغلام هذا وغلام الذى وغلام الرجل فخرجت اللفظية نحو جاء ضارب زيدا الآ ن أو غدا لانها لا تفيد الا التخفيف كما تقدم فى مبحث الاضافة ويشترط أيضا أن لا يكون المضاف متوغلا فى الابهام كمثل وغير ونذ وشبه وأن لا يكون واقعا موقع نكرة نحو جاء زيد وحده وهل المضاف فى رتبة ما أضيف اليه أو فى رتبة العلم ذهب الجمهور الى الثانى قال ابن هشام بدليل قولهم مررت بزيد صاحبك اذ لو كان المضاف الى الضمير فى رتبته للزم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف اه قلت وفيه انه لامانع من ذلك كما قدمته لك موضحا ولذلك أطلق ابن مالك

وكذا المصنف فى المفصل حيث قال وأما المضاف فيعتبر أمره بما يضاف اليه اه
﴿ تنبيه ﴾ فى اتيانه بالمعارف على هذا النسق اشارة الى اختيار مذهب الكوفيين من ان أعرف المعارف العلم ثم مابعده الى آخر ماذكره لان العلم لم يقصد به حين الوضع الا واحد معين بخلاف سائر المعارف والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة وصرح به المصنف فى المفصل ان أعرفها المضمر الخ وهو الاصح كما صرح به الاشمونى وهو ظاهر لانه أخص المعارف وانما كان العلم أعرف من اسم الاشارة لما علمت بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع أى ذات معينة وكان اسم الاشارة أعرف من الموصول لان مدلوله يعرف بالعين والقلب معا واختار ابن مالك أن الموصول والمحلى بأل فى مرتبة واحدة ولكن المشهور أن الموصول أعرف لشبهه باسم الاشارة واختار ابن كيسان أن المحلى أعرف لان الموصول قد يقع نعتا له نحو قل من أنزل الكتاب الذى وقد علمت ما فيه قال العلامة الامير اعلم انه وقع فى ترتيبها فى التعريف خلاف مبسوط موجه بتواجيه ليست بالقاطعة وأنا لا يظهر لى الان ذلك اصطلاح فقط بل أصل المعرفة والنكرة مجرد اصطلاح اه ولما تكلم على المعرفة شرع يتكلم على النكرة فقال (والنكرة) هى (ما) أى اسم (شاع) استعماله (فى) افراد (أمته) بالضم والتشديد أى جماعته أى ما وضع ليدل على شئ لا بعينه يعنى انه يصدق على كل فرد من الافراد على سبيل البدل عن الفرد الآخر فكما يطلق على واحد من الافراد يطلق أيضا على كل واحد ويقبل أل مؤثرا فيه التعريف تقول الرجل والفرس بخلاف نحو حسن فان أل الداخلة عليه لا تؤثر فيه تعريفا فليس نكرة كما صرح به السيوطى فى شرح ألفية ابن مالك وذلك (نحو) رجل وفرس فى قولك (جاءنى رجل وركبت فرسا) فان ما ذكر من رجل وفرس لا يختص به واحد دون آخر من الافراد بل هو شائع لكن باعتبار مدلوله لان الالفاظ لا شيوع فيها وانما الشيوع فى المدلولات وانما لم يذكر لها أقساما كالمعرفة بل اقتصر على المثال لانه الممكن والمراد الامة الموجودة أو المقدرة ليشمل نحو شمس ويفهم من صنيعه عدم الواسطة بينهما وهو الاصح خلافا لمن أثبتها فيما لا يدخله تنوين ولا أل كمن وما ثم شرع يتكلم على المذكر والمؤنث فقال (المذكر والمؤنث) يعنى ان العاشر والحادى عشر من أصناف الاسم المذكر والمؤنث وقدم المذكر لانه الاصل بدليل انه ما من مذكر ولا مؤنث الا ويطلق عليه شئ وهو مذكر وبدليل تغليب المذكر اذا اجتمع مع المؤنث الا فى موضعين أحدهما فى تثنية الضمير فرارا من اجتماع الزوائد والثانى فى التاريخ مراعاة للاسبق ولانه لا يفتقر الى زيادة والتأنيث يفتقر اليها ولذا لا يحصل الا بزيادة كما قال (المذكر) هو (ما) أى اسم (ليس فيه تاء التأنيث ولا ألفه المقصورة والممدودة) نحو زيد وعمرو والالف المقصورة ألف لينة زائدة على بنية الكلمة للدلالة

على التأنيث والممدودة كذلك الا انه يزاد قبلها ألف فتقلب هي همزة وقدم التاء لانها أكثر وأظهر دلالة على التأنيث من الالف وعبارته في المفصل المذكر ماخلا عن العلامات الثلاث التاء والالف والياء في نحو غرفة وأرض وحبلى وحمراء وهذى والمؤنث ماوجدت فيه احداها اه (والمؤنث) هو (ما) أى اسم وجد (فيه احداها) أى المذكورات امالفظا (كغرفة وحبلى وحمراء) أوتقديرا كزينب وأرض وهذى ويعرف التقدير للتاء في الاسم بالضمير اذا أعيد اليه نحو الكتف نهشتها ونحوه كالاشارة اليه نحو هذه جهنم والرد لها في التصغير ككتيفة وفي الحال نحو هذه الكتف مشوية والنعت والخبر نحو الكتف المشوية لذيذة وكسقوطها في عدده والا كثر فيها أى التاء أن يجاء بها للفرق بين صفة المذكر وصفة المؤنث كسلم ومسلمة وقل مجيئها في الاسم كامرئ وامرأة ورجل ورجلة وجاءت لتمييز الواحد من الجنس كثيرا كتمر وتمرة ولعكسه قليلا ككمأ وكمأة وللمبالغة كراوية ولتأكيدها كنسابة ولتأكيد التأنيث كنعجة وللتعريب ككيالجة وعوضا عن فاء كعدة وعين كاقامة ولام كسنة ومن زائد لمعنى كأشعثي واشاعثة أولغير معنى كزنديق وزنادقة ومن مدة تفعيل كتزكية كماقاله السيوطي في شرح ألفية ابن مالك وقوله ككيالجة هو وكيالج جمعان للكيلجة وهي مكيال كما في القاموس قال بعض حواشيه اطلاقه صريح في أنه مفتوح وصرح به غيره وفي المصباح والمغرب وغيرهما أنه بكسر الكاف اه واعلم ان العرب قد اعتبرت التأنيث في بعض الاشياء لاسباب فعاملوها معاملة الاناث كالشمس اعتبروها أنثى لوقوعها في مقابلة القمر والكأس لوقوعها في مقابلة الابريق ومن ثم قال أهل العربية مؤنث حقيقي لذوات الفروج ومؤنث مجازي لغيرها ولذا قال المصنف (والتأنيث على ضربين حقيقي) وهو مابازائه ذكر في الحيوان كما في المفصل وذلك (كتأنيث المرأة والحبلى والناقة) ونحوها (وغير الحقيقي) وهو المجازي يعني الذى ليس له فرج (كتأنيث الظلمة والبشرى) والنعل وغيرها مما يتعلق بالوضع والاصطلاح كما في المفصل ثم ان الاشياء التى لايتميز ذكرها من أنثاها ما كان منها بالتاء فمؤنث كنملة وبعوضة وماخلا منها فمذكر كبرغوث وجندب فيراعى اللفظ لعدم معرفة المعنى في الواقع فلايجوز تأنيث المذكر منه ولو أريد به مؤنث ولا العكس كماصرح به العلامة الصبان نقلا عن أبى حيان (و) التأنيث (الحقيقي أقوى) من المجازي (فلذلك امتنع) في حال السعة على الفصيح أن يقال (جاء هند) باسقاط علامة التأنيث في الفعل الماضي ومثله الضمير والوصف الا مايستوى فيه التذكير والتأنيث فلا تلحقه التاء وكذا المضارع فلا تلحقه لاستغنائه بتاء المضارعة وكذا الامر لاستغنائه بالياء كماصرح به السيوطي في شرح ألفية ابن مالك وقد أشار لذلك الحريري في ملحة الاعراب بقوله

وتلحق التاء على التحقيق * بكل ما تأنيثه حقيقي
كقولهم جاءت سعاد ضاحكه * وانطلقت ناقة هند راتكة

لان التاء لفرق الفعل المسند الى المذكر والمؤنث لا لفرق المذكر والمؤنث فهي للدلالة على تأنيث المسند اليه وليست اسما خلافا لما زعمه الجلولي فقد رد عليه ابن هشام بأنه خرق لاجماعهم وقال السيوطي في شرح ألفية ابن مالك حكى سيبويه عن بعضهم قال فلانة اه وصرح الاشموني بشذوذه وحكى بعضهم جواز أن تقول جاء هند قال المبرد والحذف ليس من كلام العرب ولذا قال ابن الانباري ولما التزموا التاء في المستقبل فقالوا تقوم هند كرهوا أن يقولوا في الماضي قام هند لئلا تختلف العلامات وقال بعضهم وأما نحو قام هند وزيد فلا يجوز عند الجمهور من العرب اه يعني انه يلزم بقاء التاء اذا عطف عليه مذكر كما يلزم حذفها في نحو قام زيد وهند والتغليب خاص بنحو هند وزيد قائمان كما صرح به العلامة الصبان (وجاز) أن يقال (طلع الشمس) باسقاط علامة التأنيث لانه غير حقيقي وان كان المختار طلعت على الاصل وهذا اذا لم يفصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث بفاصل (فان فصل) بينهما بفاصل ما (جاز) تجريد الفعل من علامة التأنيث (نحو جاء اليوم هند) وأتى القاضي بنت الواقف قال تعالى ولو كان بهم خصاصة وقال الشاعر

ان امرأ غره منكن واحدة * بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور

قلت وذلك لان الفاصل سهل الحذف وصار كالعوض من التاء ولكن الاثبات أجود بل قيل واجب واذا كان الفصل بالا وسوى وغير نحو ما زكى الا فتاة ابن العلاء فالحذف يفضل عند الامام ابن مالك على الاثبات اذ الفعل في المعنى مسند الى مذكر لان تقديره ما زكى أحد الا فتاة ابن العلاء كما صرح به السيوطي وقال الجمهور عدم الحذف خاص بالشعر كقوله

ما برئت من ريبة وذم * في حربنا الا بنات العم

وهذا في حقيقي التأنيث كما رأيت وأما الفصل في المجازي فقد أشار اليه بقوله (وحسن طلع اليوم الشمس) بترك علامة التأنيث اظهارا لفضل الحقيقي على غيره هذا مراده واستظهر الدماميني استحسان اثبات العلامة مخالفا للمصنف وغيره قال لان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد الى ظاهر غير حقيقي كثرة فاشية اه وفيه أن كثرة الاثبات في القرآن يحتمل أن تكون لاقتضاء المقام وقوله (هذا) أي ما تقدم من جواز الامرين محله (اذا أسند الفعل الى ظاهر الاسم) حقيقيا أو غيره كما مثل (وأما اذا أسند) أي الفعل (الى ضميره) أي الاسم (تعين) أي وجب (الحاق العلامة) بالفعل وذلك (نحو) قولك (الشمس طلعت) والمرأة قامت ولا يجوز طلع وقام لانه ربما يتوهم

السامع ان الفاعل مذكر يجئ بعد ذلك نعم يجوز ذلك فى ضمير المجازى فى الشعر كما فى قوله
فان الحوادث أودى بها * كذا قاله ابن مالك وأجازه ابن كيسان فى النثر أيضا فيقال
الشمس طلع كطلع الشمس وأما ضمير الحقيقى فنص الدمامينى فى حاشية المغنى على أنه
لا يقال هند قام مثلا على تأويل هند بشخص ولما كانت تاء التأنيث تارة تظهر فى اللفظ
وتارة تقدر قال (والتاء) الدالة على التأنيث (تقدر فى بعض الاسماء) الخالية منها
لفظا سواء كانت ثلاثية وعليها اقتصر هنا حيث قال (نحو أرض ونعل) وعين وأذن
أو رباعية كما صرح به فى المفصل نحو عناق وعقرب وذراع والدليل على تقديرها فى
الثلاثى شيا ٓن الاسناد والتصغير كما صرح به فى المفصل خلافا لقول بعض الشراح
التصغير لا غير وان اقتصر عليه المصنف هنا حيث قال (بدليل) قولهم فى التصغير
(أريضة ونعيلة) لان التصغير كالجمع يرد الاشياء الى اصولها كما سيأتى والاسناد نحو
وأخرجت الارض أثقالها والدليل على تقديرها فى الرباعى الاسناد فقط نحو وبرزت
الجحيم لمن يرى كذا قاله بعض الشراح تبعا للمصنف فى المفصل وفيه ان التصغير لا يختص
بالثلاثى بل مثله الرباعى اذا صغر للترخيم نحو عنيقة فى عناق وذريعة فى ذراع كما صرح به
الشاطبى قال المصنف (ومما يستوى فيه المذكر والمؤنث) فلا تلحقه تاء التأنيث فارقة
(فعول) أى الذى بمعنى فاعل ولو صرح به لكان أحسن وهو الاصل ومثله مفعال
ومفعيل كما صرح به فى المفصل ومفعل أيضا كما صرح به ابن مالك (وفعيل) الذى (بمعنى
مفعول) ان تبع موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة قتيل لكن غالبا كما يؤخذ من قول ابن
مالك

ومن فعيل كقتيل ان تبع * موصوفه غالبا التا تمتنع

والا قلت هذه قتيلة قال الاشمونى ولو قال

ومن فعيل كقتيل ان عرف * موصوفه غالبا التا تحذف

لكان أجود ليدخل نحو رأيت قتيلا من النساء فانه مما يحذف فيه التاء للعلم بموصوفه اه
وقد مثل للاول بقوله (نحو حلوب وبغىّ) كصبور وشكور فيقال رجل صبور وامرأة
صبور ورجل شكور وامرأة شكور وللثانى بقوله (وقتيل وجريح) بمعنى مقتول
ومجروح فيقال رجل قتيل وامرأة قتيل مثلا كما تقدم وليس ماذكر أى من اتيان فعول
بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول مقيسا خلافا لبعضهم كما فى التسهيل ﴿تنبيهات﴾
(الاول) انما قلت فارقة لانها قد تلحقه غير فارقة كقولهم ملولة من الملل وفروقة من الفرق
بفتحتين وهو الخوف فان التاء فيهما للمبالغة لا للفرق ولذلك تلحق المذكر والمؤنث (الثانى)
انما قيدت كلام المصنف بالذى بمعنى فاعل لان الذى بمعنى مفعول قد تلحقه التاء نحو أكولة

بمعنى مأكولة وركوبة بمعنى مركوبة قال تعالى فنها ركوبهم قال المصنف فى المفصل وقرئ ركوبتهم ومثله حلوبة بمعنى محلوبة (الثالث) انما قلت وهو الاصل لانه أكثر من فعول بمعنى مفعول فهو أصل له (الرابع) انما قال المصنف بمعنى مفعول لان فعيلا بمعنى فاعل تلحقه التاء نحو رحيم وظريف وجميل واطيف فيقال امرأة جميلة ولطيفة (الخامس) انما قلت لكن غالبا لانه أى فعيل المذكور قد تلحقه تاء الفرق حملا على الذى بمعنى فاعل كقول العرب صفة ذميمة وخصلة حميدة كما حمل الذى بمعنى فاعل عليه فى التجرد ومنه قال من يحيي العظام وهى رميم ان رحمة الله قريب على بعض الاقوال ولما كان مامر من لزوم التاء مع الظاهر الحقيقى التأنيث خاصا بالمفرد ومثله المثنى وان لم يذكره المصنف بخلاف الجمع قال (وتأنيث الجموع) ومثلها اسم الجنس والجمع (غير حقيقى) بل مجازى لانه بمعنى الجماعة وهى من المؤنث المجازى قلت وشمل الجموع العاقل وغيره والمذكر والمؤنث والسالم كزيدون والمكسر كزيود فكل ذلك يجوز فيه ترك التاء وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم ابن باب شاذ وعليه قول المصنف

ان قومى تجمعوا * وبقتلى تحدثوا
لا أبالى بجمعهم * كل جمع مؤنث

وذهب البصريون الى وجوب تأنيث جمع المؤنث ووجوب تذكير جمع المذكر السالمين والبنون جرى مجرى التكسير لتغير نظم واحده كبنات بخلاف البقية لان سلامة الواحد فيهما صيرته كالمذكور لكن مقتضى اطلاق كلام ابن مالك فى الخلاصة جواز الحذف فى جمع المؤنث السالم قال السيوطى واليه ذهب أبو على وفى التسهيل تخصيصه بما كان مفرده مذكرا كطلحات أو مغيرا كبنات أما غيره فحكمه حكم واحده ولا يجوز قام الهندات الا فى لغة قال فلانة اه وقوله (ولذلك) أى لكونه غير حقيقى (قيل فعل الرجال) كما يقال فعلت فتوسع فيه بالحاق العلامة وتركها (وجاء المسلمات) كما يقال جاءت (ومضى الايام) كما يقال مضت هذا اذا كان الاسناد الى ظاهر الاسم (وتقول فى الضمير) أى فيما اذا كان الاسناد للضمير (الرجال فعلوا) فتأتى به جمعا على الاصل (وفعلت) فتأتى به مفردا مؤنثا لكونه بمعنى الجماعة (والمسلمات جئن) فتأتى به جمعا مؤنثا على الاصل (وجاءت) فتأتى به مفردا مؤنثا ولكونه بمعنى الجماعة قال الشاعر

واذا العذارى بالدخان تقنعت * واستعجلت نصب القدور فملت

(والايام مضين) ومضت على ما تقدم قال الشاعر

تذكرت أياما مضين من الصبا * فهيهات هيهات اليك رجوعها

ولما كان اسم الجنس الجمعى كالجمع فى جواز التذكير والتأنيث فيه قال (ونحو النخل والتمر

مما يفرق بينه وبين واحده بالتاء) أو الياء نحو روم ورومى (يذكر ويؤنث) قال تعالى كأنهم أعجاز نخل منقعر وقال كأنهم أعجاز نخل خاوية وقال الشاعر

والمهابا الاعدا الحبرى مكحول * وهذه عبارة النحويين وأهل اللغة يقولون ان التمر جمع تمرة مثلا قال المصنف فى المفصل ومؤنث هذا الباب لايكون له مذكر من لفظه لالتباس الواحد بالجمع وقال يونس فاذا أرادوا ذلك قالوا هذه شاة ذكر وحمامة ذكر اه والثانى عشر من أصناف الاسم (المصغر) أى المحقر اذ التصغير معناه التحقير قال السيوطى فى شرح ألفية ابن مالك عبر به سيبويه وبالتحقير وهو تفنن اه وفائدته الايجاز لانه يستغنى به عن وصف الاسم فتنوب ياء التصغير عن الصفة وقد يكون لتقريب المسافة نحو جلست قبيل المسجد وللتحنن نحو يا بنى ويا أخى ويا حبيبى قال الشاعر

ماقلت حبيبى من التحقير * قد يعذب اسم الشئ بالتصغير

وأنشد الحريرى فى شرح الملحة قول الشاعر

بذيالك الوادى أهيم ولم أقل * بذيالك الوادى وذيالك من زهد

ولكن اذا ما حب شئ تولعت * به أحرف التصغير من شدة الوجد

وللاهانة نحو رجيل قال الكوفيون وقد يأتى لتعظيم ما يتوهم انه صغير نحو دويهية قال لبيد

وكل أناس سوف يدخل بينهم * دويهية تصفر منها الانامل

ورده البصريون الى التحقير بتأويله بأنه اشارة الى أن حتف النفوس الذى يترتب عليه أعظم المشاق قد يكون بصغار الدواهى واعلم أنه يشترط فى المصغر أربعة شروط الاول ان يكون اسما فلا يصغر غير الاسم وشذ تصغير فعل التعجب فى قوله ياما أمليح غزلانا الثانى ان يكون متمكنا أى معربا وشذ تصغير بعض أسماء الاشارة والموصولات كما سيأتى الثالث أن يكون الاسم خاليا من صيغته أى التصغير فلا يصغر نحو كميت ومبيطر الرابع ان يكون الاسم قابلا للتصغير فلا تصغر الاسماء المعظمة شرعا مرادا بها مسمياتها الاصلية ولا يرد مهيمن لوضعه هكذا وقد عرفه بقوله (وهو ما) أى اسم متمكن (ضم أوله وفتح ثانيه) أى ولو تقديرا فيم ما نحو غراب وغزال وكذلك ما بعد الياء فى نحو زبرج فيقدر زوال الحركة الاصلية واتيان غيرها كما جزم به ابن اياز (ولحقه ياء ثالثة ساكنة) تسمى ياء التصغير أما ضم أوله فلانه فرع المكبر ودال عليه كما يدل الفعل المبنى للمجهول على المبنى للفاعل فضم مثله وانما لم يكتفوا بضم الاول لجواز أن يكون أول المكبر مضموما فلا يحصل الفرق وأما فتح ثانيه فلانه أخف من الكسر وأما زيادة الياء فلانه قد لا يحصل الفرق بين المصغر والمكبر كما فى مثل صرد وخص الياء دون غيرها لانها أخف من الواو ولانها زيدت للجمع فى مثل دراهيم وأما

جعلها ثالثة فلان الحرف الثالث من الفعل المبنى للمفعول يقلب ياء اذا كان حرف لين كدعى وأقيم فناسب أن تزاد الياء ثالثة لما بينهما من المشاكلة وأما جعلها ساكنة فلئلا تنقلب ألفا ولما كان المصغر لا يتجاوز ثلاثة أمثلة كما صرح به فى المفصل لانه إما ثلاثى أو رباعى أو خماسى وان كان تصغير الخماسى مستكرها كتكسيره لسقوط خامسه كما صرح به فى المفصل أيضا قال (وأمثلته) أى التصغير أى صيغه ثلاثة (فعيل كفليس) تصغير فلس وهو ثلاثى (وفعيعل كدريهم) مصغر درهم وهو رباعى (وفعيعيل كدنينير) مصغر دينار وهو خماسى قال فى شرح اللمحة وأصل دينار دنار بتشديد النون والحرف المشدد باثنين فأبدلوا من النون الاولى ياء فصار دينارا والتصغير كالجمع يرد الاشياء الى أصولها فلذلك ردت النون التى أبدلت الياء منها الى أصلها فى التصغير ولكن فك الادغام ضرورة وقوع ياء التصغير ثالثة ففصلت بين النونين وما عدا ذلك فهو خارج عن الاصل كما سيأتى اه وفى المفصل أن تصغير الخماسى مستكره كتكسيره لسقوط خامسه فان صغر قيل فى نحو فرزدق فريزد ومنهم من يقول فريزق والاول الوجه وقال الاخفش سمعت من يقول سفيرجل متحركا والتكسير والتصغير من واد واحد اه وفى شرح اللمحة أن العرب استثقلت تصغير الاسم الخماسى ان لم يكن رابعه حرف علة وكذا السداسى فاذا كان فى الخماسى حرف علة اختص الحذف به نحو قرقرى اسم مكان فتقول قريقر قال وأما السداسى والسباعى فيحذف من كل ما فيه من الزيادة فتقول فى مستخرج مخيرج وقس ما أشبه ذلك عليه اه وتخصيص التصغير بهذه الاوزان اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا بتقليل الاوزان. وليس جاريا على مصطلح الصرفيين ألا ترى أن وزن أحيمر ومكيرم وسفيرج فى التصغير فعيعل. وفى التصريف أفيعل ومفيعل وفعيلل وما جاء على خلافها فلعلة منعت من أحد الاوزان المذكورة بان كان المصغر على وزن أفعال فان تصغيره على أفيعال وقد أشار لذلك بقوله (وقالوا) أى على خلاف الاصل (أجيمال) تصغير أجمال أو كان آخره ألف التأنيث الممدودة نحو حمراء وقد أشار اليه بقوله (وحميراء) أو ألف ونون مشابهتان لالفى التأنيث نحو عثمان ولذلك لم يجمع جمع تكسير بأن يقال عثامين وقد أشار اليه بقوله (وسكيران) تصغير سكران أو ألف التأنيث المقصورة اذا كانت رابعة نحو حبلى وقد أشار اليه بقوله (وحبيلى) فان زادت فان كانت سابعة أو سادسة حذفت وان كانت خامسة لم تسبقها مدة حذفت أيضا والا فأنت بالخيار نحو حبارى وذلك (للمحافظة على الالفات). لانها لو قلبت ياء لم يبق للجمع ولا للتأنيث علامة وأما نحو سكران فلمشابهته ما حوفظ عليه ومثل ذلك ما اذا كان آخره تاء التأنيث نحو قصعة

فانك تقول فصيعة أو ياء النسب نحو بصيرى أو كان مركبا مزجيا أو اضافيا نحو بعيلبك وعبيد الدار أما الاسنادى فلا يصغر أو كان مثنى أو جمع مذكر سالما نحو زييدين وزييدين فهذا كله خارج عن الاصل وجاز لان الزيادة فيه فى تقدير الانفصال فكأنها كلمات مستقلة والتصغير وارد على ماقبلها ولما كان التصغير جاريا مجرى الجمع فى رد الاشياء المتغيرة الى أصولها قال (وتقول فى) تصغير (ميزان وباب وناب وعصا مويزين) بدليل موازين فى الجمع اذ أصل ميزان موزان بالواو ثم قلبت ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (وبويب) اذ أصله بوب بدليل أبواب وهذا مثال لما كانت ألفه مبدلة من واو كما علمت ومثله ما اذا كانت مبدلة من همزة نحو آدم تقول فى تصغيره أويدم ومثله أيضا ما اذا كانت أصلية وذلك نحو ضارب تقول ضويرب ومثل ذلك أيضا ما اذا كان ياء منقلبة عن واو نحو قيمة وديمة تقول قويمة ودويمة (ونييب) لان ألفه مبدلة من ياء بدليل أنياب وأجاز الكوفيون فى نحو ناب نويب كما أجازوا شويخ فى نحو شيخ ويؤيده انه سمع فى بيضة بويضة ومثل ذلك ما اذا كان واوا مبدلة من ياء نحو موقن وموسر تقول مييقن ومييسر من اليقين واليسار (وعصية) أصلها عصوة لكن قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء واذا كان ياء مبدلة من همزة رد فى التصغير همزة نحو ذيب وذئيب واذا كان ياء بدل حرف صحيح رد لاصله كدينار كما تقدم عن شرح الملحة ومثله قيراط وديوان تقول قريريط ودويوين وفى لغة رديئة ابدالها واوا وعليه قول العامة شويه فى تصغير شئ وهذه أمثلة للتغيير بالقلب كما رأيت وأما التغيير بالحذف فقد أشار اليه بقوله (و) تقول (فى) تصغير (عدة) اسم من الوعد (وعيد) برد الفاء المحذوفة اذ أصله وعد حذفت الواو وعوض عنها الهاء وقد أشار للمحذوف لامه بقوله (و) تقول (فى) تصغير (يد يدية) برد لامه اذ أصلها يدى حذفت الياء اعتباطا فلما صغر ردت اليه وقد أشار للمحذوف عينه بقوله (و) تقول (فى) تصغير (سه) اسم للدبر (ستيهة) اذ أصله سته حذفت عينه تخفيفا فلما صغر رد الى أصله ولذا قال (ترجع) أى الكلمات فى التصغير (الى الاصل) أى الى أصولها لما علمت من أن التصغير كالتكسير يرد الالفاظ الى أصولها وقد أشار لذلك فى الملحة بقوله

واردد الى المحذوف ما كان حذف * من أصله حتى يعود منتصف

يعنى انه لابد من رد الثالث المحذوف حين التصغير ليتمكن فى الاسم بناء فعيل فيصير رباعيا بياء التصغير وهذا معنى قوله حتى يعود منتصف أى حتى يرجع برد الثالث وبياء التصغير على أربعة أحرف ونصفها اثنان ومن ذلك فم فانه يصغر على فويه لان المحذوف منه واو لانه يجمع على أفواه ولحن من قال فيم وأما قولهم فى عيد عييد فشاذ كما صرح به ابن مالك اذ قياسه

عويدلانه من عاد يعود لكن خافوا الالتباس بتصغير عود كما قالوا فى جمعه أعياد لذلك
وترك المصنف ما اذا كان التغيير بالزيادة نحو رسالة وحكمه أن تحذف الزيادة فيقال رسيلة
واعلم أن تاء التأنيث ان كانت ظاهرة فى الاسم فهى ثابتة أبدا وان كانت مقدرة فاما أن
تكون فى الثلاثى وقد أشار اليها بقوله (وتاء التأنيث المقدرة فى) الاسم (الثلاثى تثبت)
وجوبا (فى التصغير) نحو دويرة وعيينة ومحل ذلك ما لم يخف لبس كشجر وبقر وخمس فلا
تقول شجيرة لالتباسه بتصغير شجرة وأنت تريد تصغير شجر وقس الباقى وانما قيدت بالاسم
لان الصفة لا تلحقها التاء فيقال ملحفة خليق فرقا بينهما كما صرح به صاحب المصباح وأشار
اليه المصنف فى المفصل وقد شذ التجريد من التاء فى بعض الاسماء ولذا قال (الا ما شذ من
نحو عريس) تصغير عرس بكسر العين (وعريب) تصغير عرب بفتحها او نحوه قويس ونعيل
وإما أن تكون فى الرباعى وقد أشار اليها بقوله (ولا تثبت) التاء (فى) الاسم (الرباعى)
وذلك (كقولك) فى تصغير عقرب (عقيرب) لان التاء وان كانت كلمة برأسها الا انها كحرف
الكلمة المتصلة هى بها والحرف الاصلى يحذف اذا كان خامسا وشذ الحاق التاء بغير
الثلاثى كما أشار لذلك بقوله (الا ما شذ من نحو قديديمة) تصغير قدام (ووريئة) بتشديد الياء
ونحو أميمة بتشديد الياء تصغير امام لانها من الظروف وجميعها مذكرة ما عدا
المذكورات فلو لم تظهر لظن انها مذكرة كذا قيل ولما فرغ من الكلام على تصغير
المفرد شرع يتكلم على تصغير الجمع فقال (وجمع القلة يحقر) أى يصغر باقيا (على بنائه)
مكسرا كان (نحو أكيلب) تصغير أكلب (وأجيمال) مصغر أجمال أو مصححا نحو
الزيدون والهنيدات فى زيدون وهندات وذلك لقرب القلة من معنى التصغير (وجمع
الكثرة يرد الى واحده ثم يصغر ثم يجمع جمع السلامة) ان لم يكن له جمع قلة وذلك (نحو
شويعرون ومسيجدات فى) تصغير (شعراء ومساجد) ولا يصغر على بنائه للتنافى بين التصغير
والكثرة فان كان لمفرده جمع قلة أيضا فله مذهبان كما أشار اليه بقوله (أو يرد) الى جمع
قلة إن وجد) لمفرده وذلك (نحو غلمة فى) تصغير (غلمان) فقد قال فى المصباح وسمع أغلمة
على غير قياس اه (وان شئت) رددته الى مفرده ثم تصغره ثم تجمعه جمع السلامة إما
بالواو والنون فتقول (غليمون) أو بالالف والتاء نحو دويرات كما تقول أدير فى تصغير دور
قال فى المفصل وحكم أسماء الجموع حكم الآحاد تقول قويم ورهيط وأبيل وغنيم اه واعلم
أنه قد يقتصر من الاسم على أصوله ويصغر ويسمى تصغير الترخيم وقد أشار اليه بقوله
(وتحقير) أى تصغير (الترخيم) هو (أن يحذف زوائد الاسم) حتى تصير الكلمة على
حروفها الاصول (ثم يصغر) فان كانت أصوله ثلاثة صغر على فعيل وذلك (نحو زهير
وحريث) كعطيف تصغير معطف وشميم وحميد (فى) تصغير (أزهر وحارث) وهاشم

ومحمد

ومحمد وحماد وأحمد وحمدان والاعتماد في بيان المراد على القرينة وان كانت أربعة فعلى فعيعل نحو قريطس وعصيفر في قرطاس وعصفور فان صغرت ماذكر بلا ترخيم قلت أزيهر وحويرث وهويشم وحويمد في حامد وحميدن في حمدان ومحيمد في محمد وحميد في حماد وحميد في محمود ويصغر ابراهيم واسماعيل تصغير ترخيم على ماقاله سيبويه على بريه وسميع بحذف الهمزة منهما والالف والياء وحذف ميم ابراهيم ولام اسماعيل وهوشاذ ولذا قال في شرح الكافية ولايقاس عليهما وأما تصغيرهما لغير الترخيم فعلى بريهيم وسميعيل وهومذهب سيبويه أيضا وهوالصحيح ثم ان من الاسماء مالايصغر كالضمائر وكأين ومتى وحيث وعند ومع وغير وحسبك ومن وما وأمس وغد وأول والبارحة وأيام الاسبوع والاسم الذى بمنزلة الفعل نحو اسم الفاعل فلا يقال في نحو ضارب ضويرب ولما فرغ من تصغير القياسي شرع في تصغير ماشذ ومنه بعض أسماء الاشارة والموصولات فقال (وتقول في) تصغير (ذاوتا مفردين (ذياوتيا) بفتح الذال والتاء وشد الياء فيهما والاصل ذييا بثلاث ياآت وانما غيرا للفرق بينهما و بين الاسماء المتمكنة وقالوا في تثنيتهما ذيان وتيان ومما سمع تصغيره أيضا أولا بالقصر والمد فقيل في الاول أوليا وفي الثاني أولياء بالهمز ولم يصغر من الاشارة غيرذلك (و) تقول (في) تصغير (الذى والتى) مفردين (اللذيا واللتيا) بفتح اللام وادغام ياء التصغير في يائهما ثم ألف التعويض وضم لامهما لغة كما في التسهيل خلافا لمن أنكرها كالحريرى في درة الغواص وقالوا في تثنيتهما اللذيان واللتيان وفي الجمع اللذيون واللذيين واللتيات بالفتح جمع التى وقالوا في اللاتى اللوتيا وفي اللائى اللويا بالادغام وسوغ شذوذ المذكورات شبهها بالاسماء المتمكنة من حيث كونها توصف ويوصف بها وتذكر وتؤنث وتثنى وتجمع فاستبيح تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن كما رأيت قال السيوطى في شرح ألفية ابن مالك ومنع ابن هشام تصغيرتى استغناء بتا واللاء واللائى استغناء باللتيات واتفقوا على منع تصغير ذو للالباس ويصغر أيضا من غير المتمكن شذوذا أفعل في التعجب نحو ماأحيسنه والمركب تركيب مزج اه ومما شذ أيضا قولهم أنيسيان ومغيربان في انسان ومغرب والقياس أنيسين ومغيرب ومما شذ أيضا قولهم رويجل في رجل والقياس رجيل كفليس ومما شذ أيضا تصغيرهم ليلة على لييلية والقياس لييلة وكذلك تصغيرهم عشية على عشيشية والقياس عشية والثالث عشر من أقسام الاسم (المنسوب) قال في المصباح وينسب الى ماوضع ويميز من أب وأم وحى وقبيلة وبلد وصناعة وغيرذلك اه وقد عرفه بقوله (هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة) مكسور ماقبلها وألحقت (للنسبة اليه) أى لتدل على النسبة اليه وذلك لان النسبة معنى حادث

فلابدّلها من علامة وكانت من حروف اللين لخفتها ولحقت الآخر لانها بمنزلة الاعراب وكانت ياء لانها لو كانت ألفا لصار الاعراب تقديريا ولو كانت واوا للزم الثقل وبذلك العمل يصير الاسم وصفا ينعت به ويعمل عمل الاوصاف نحو مررت بمصرى أبوه واذا كان الاسم مختوما بتاء التأنيث يجب حذفها منه عند النسبة اليه فتكون النسبة اليه كالنسبة الى الخالى منها فتقول فى النسبة الى فاطمة فاطمى والى مكة مكى ولذا قال (وحقه) أى المنسوب أى يجب فيه (أن يحذف منه تاء التأنيث) لانك لو نسبت مذكرا الى مؤنث بالتاء وأبقيتها لكنت مؤنثا للمذكر ثم عطف على تاء التأنيث قوله (ونون التثنية والجمع) أى المصحح بقرينة ما يأتى ولو قال وزيادة التثنية والجمع لكان أولى ليشمل الالف والياء فى المثنى والواو والياء فى الجمع ولذا قال ابن مالك

وعلم التثنية احذف للنسب * ومثل ذا فى جمع تصحيح وجب

أى لان المعنى يحصل بالنسبة للمفرد فاذا بقيت الزيادة كانت ضائعة وقد مثل لما حذفت منه التاء بقوله (كبصرى) فى المنسوب للبصرة وتقول اذا نسبت الى مسلمين مثنى والى مسلمين جمع مذكر والى مسلمات هذا مسلمى فى جميعها وقد أشار لذلك بقوله (وقنسرى) فى المنسوب لقنسرين اسم بلد وهذا أى حذف الزيادة اذا سمى بهما كما رأيت والا أبقيت النون فتقول مسلمانى ومسلمونى وقنسرينى واعلم انه اذا لزم اجتماع كسرتين مع ياء النسب فى اسم ثلاثى وجب فتح عينه عند النسب دفعا للثقل وقد أشار لذلك بقوله (وأن يقال) أى ويجب أن يقال (فى نحو نمر) بفتح أوله (ودئل) بضم أوله وكسر ثانيه أى من كل اسم ثلاثى كابل بكسر أوله وثانيه (نمرى) بفتح الميم (ودؤلى) بفتح الهمزة وابلى بفتح الباء وأما الرباعى نحو تغلب أو الخماسى نحو جحمرش فالافصح أن لا يغير وكذلك يجب حذف الياء من كل كلمة على وزن فعيلة بفتح فكسر فسكون بشرط كونها صحيحة العين ولا تضعيف فيها وقد أشار لذلك بقوله (وفى حنيفة) أى وتقول فى المنسوب الى حنيفة وزن فعيلة (حنفى) وزن فعلى قال ابن مالك * وفعلى فى فعيلة التزم * أى التزم فى النسبة الى فعيلة حذف التاء لانها لا تجامع ياء النسب وحذف الياء فرقا بين المذكر والمؤنث كحنيفى وشريفى فى النسب الى حنيف وشريف وأما قول الشاعر

ولست بنحوى يلوك لسانه * ولكن سليقى أقول فأعرب

فشاذ لان قياسه سلقى وأما اذا كانت معتلة العين كالطويلة فلا حذف فيقال طويلى لانهم لو حذفوا الياء وقالوا طولى لزم قلب الواو ألفا والا لزم الثقل كما قاله الجاربردى وكذلك ما كان مضاعفا كالجليلة فيقال جليلى بلا تغيير والا لزم اجتماع المثلين ومثل فعيلة فيما ذكر فعولة بفتح فضم نحو قوولة وصرورة فيقال قوولى وصرورى لما ذكر

ولا يقال قولى مثلا خلافا لسيبويه وتبعه المصنف فى المفصل وكما التزم فعلى فى فعيلة كذلك التزم فى فعيلة بضم ففتح فسكون نحو جهينة فيقال جهنى واعلم انه اذا كان آخر المنقوص ياء مشددة وكان قبلها أكثر من حرف فالقياس قلبها واوا وقد أشار لذلك بقوله (و) تقول (فى) المنسوب الى (غنية وضرية) اسم قرية لبنى كلاب (وأمية) وزن قصية اسم قبيلة (غنوى وضروى) بفتح الفاء (وأموى) بضم الفاء وشذ فتحها ومثل بمثالين اشارة الى أنها تقلب واوا فى كل ما كان على وزن فعيل بفتح الفاء وكسر العين وفعيلة بضم الفاء وفتح العين قال فى شرح اللمحة وفيما ذكر وجه آخر وهو عدم القلب فتقول غنى وضرى وأمى اه . قلت وهذا الوجه ليس قويا بل هو شاذ كما صرح به المرادى ثم ان الاسم الذى فى اخره ألف لا يخلو اما أن تكون ثالثة أو رابعة أو خامسة أو سادسة وقد أشار لبعض أحكام ذلك فقال (و) تقول (فيما آخره ألف ثالثة أو رابعة منقلبة عن واو) وذلك (كعصا) فان ألفه ثالثة منقلبة عن واو (وأعشى) فان ألفه رابعة منقلبة عن واو (عصوى وأعشوى) بالقلب واوا ومثل الثالثة المنقلبة عن واو الثالثة المنقلبة عن ياء كرحى تقول رحوى والاصلية كمتى المسمى به تقول متوى ومثل الرابعة المنقلبة عن واو الرابعة المنقلبة عن ياء نحو مرمى تقول مرموى وهذا على الاشهر ويجوز حذفها فتقول أعشى ومرمى وهذا فى الرابعة المنقلبة كما رأيت وأما الزائدة فقد أشار اليها بقوله (و) يجوز (فى) الالف (الزائدة الرابعة الحذف) وهو أحسن كما صرح به فى المفصل واختاره ابن مالك وغيره أى لان شبهها بتاء التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل (والقلب) واوا تشبيها بالف نحو ملهى وقد مثل للحذف بقوله (كحبلى) فى النسبة الى حبلى وللقلب بقوله (وحبلوى) ويجوز حينئذ زيادة ألف قبل الواو تشبيها بالممدودة نحو حبلاوى ودنياوى وجعل ذلك فى شرح اللمحة تبعا للمفصل وجها ثالثا ونص على ضعفه وهذا اذا كان ثانى الاسم ساكنا كما رأيت وأما اذا كان متحركا فالحذف لاغير نحو جمزى فى النسب الى جمزى بفتح الجيم والميم والزاى لان الحركة كحرف خامس فى الثقل فيخفف بالحذف (وفى) الالف (الخامسة الحذف لاغير كحبارى فى) النسبة الى (حبارى) لطول الاسم فيزيد ثقلا اذا لم تحذف ومثل الخامسة ما زاد كالسادسة والسابعة ولو قال وفيما زاد على الرابعة لكان أولى كما قال ابن مالك * والالف الجائز أربعا أزل * وسواء فى ذلك كانت الالف أصلية نحو مصطفى فقول العامة مصطفوى ومصطفاوى لحن أو للتأنيث كمثال المصنف أو للالحاق نحو حبركى ولذلك قال فى المفصل وقبعثرى وجمزى فى حكم حبارى اه ولما فرغ مما آخره ألف شرع فيما آخره ياء وهى أيضا اما ثالثة أو رابعة أو خامسة أو سادسة فقال (وفيما) أى وتقول فى كل اسم ثلاثى منقوص (آخره

ياء ثالثة كعم) بكسر الميم من عمى عليه الامر التبس نحو شج ويد (عموى) بالقلب واوا وكذا شجوى ويدوى بفتح ماقبل الواو كما صرح به ابن مالك أما القلب فلكراهة اجتماع اليا آت وأما الفتح فللتخفيف وتوصلا الى القلب (وفى) الياء (الرابعة كقاض) وقال وجهان الحذف واليه أشار بقوله (قاضى) وقالى والقلب واوا واليه أشار بقوله (وقاضوى) وحانوى قال الشاعر

وكيف لنا بالشرب ان لم تكن لنا * دراهم عند الحانوى ولا نقد

(والحذف أفصح) من القلب كراهة اجتماع اليا آت والكسرتين ولذلك قال فى المفصل وهو أحسنهما اه. ومفاد كلامه كغيره ان القلب مطرد ولكن ذكر بعضهم أنه من شواذ النسب عند سيبويه امام الصناعه قيل ولم يسمع الا فى البيت المتقدم (وفى) الياء (الخامسة الحذف لاغير) وذلك (كمشترى) فى النسبة لمشتر ولذا قال ابن مالك

* كذاك يا المنقوص خامسا عزل * قلت ومثل الخامسة السادسة نحو مستسق واعلم ان ما آخره همزة بعد الالف لايخلو اما أن تكون للتأنيث أو أصلية أو منقلبة عن أصل أو زائدة للالحاق وقد أشار لاحكام ذلك فقال (و) تقول (فى) الاسم (المنصرف) حال كونه (من الممدود) نحو كساء ورداء وعلباء وحرباء مما ألفه منقلبة عن أصل أو للالحاق (كسائى وحربائى) بالابقاء تشبيها بالهمزة الاصلية فى نحو قراء ويجوز فيه أيضا القلب واوا تشبيها بالهمزة التى للتأنيث نحو كساوى وعلباوى كما صرح به فى المفصل قال فى شرح الملحة والاثبات أحسن اه أى فى المنقلبة عن أصل نحو كساء وسماء ورداء وماء والا فقد صرح بعض المحققين بأن القلب أحسن فى المزيدة للالحاق نحو علباء وحرباء الملحق بقرطاس (و) تقول (فى) الاسم (غير المنصرف) حال كونه (من الممدود) نحو حمراء وزكرياء مما ألفه للتأنيث (حمراوى وزكرياوى) بالقلب واوا للتخفيف اذ الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث يا آت مع الكسرة ولما تكلم على المفرد والجمع المصحح شرع يتكلم على الجمع المكسر فقال (واذا نسب الى الجمع) المكسر باقيا على معنى الجمعية (رد الى واحده) إن كان له واحد ينسب اليه ولم يشابه المفرد وذلك (كفرضى وصحفى وكتابى (فى) المنسوب الى (الفرائض والصحائف) والكتب وأما قولهم فرائضى وصحفى بضمتين فخطأ وكذلك قولهم كتبى كذا قالوا وتبعهم بعض الشراح لكن قيل ان فرائض مما جرى كالعلم كأنصار فلا يكون النسب اليه خطأ فان لم يكن باقيا على الجمعية بل صار علما وجب ابقاؤه على لفظه وذلك نحو مساجد علما فتقول مساجدى وكذا اذا لم يكن له واحد ينسب اليه نحو عبابيد فى عبابيد وهى الخيل المتفرقة وكذا اذا صار بمنزلة المفرد كأنصار فانه ينسب على لفظه نحو انصارى لاستعماله استعمال الاسماء (خاتمة) كما يحصل

النسب

النسب بالحاق الياء المشددة للاسم المنسوب اليه يحصل أيضا ببنائه على صيغة فعال قال في الملحة

وانسب أخا الحرفة كالبقال * ومن يضاهيه الى فعال

وصيغة فاعل نحو لابن وتامر وفعل نحو طعم ونهر ومفعال نحو معطار ومفعيل نحو ناقة محضير أي ذات جري وهذه الصيغ غير مقيسة خلافا للمبرد والصنف الرابع عشر (أسماء العدد) وقد تقدّم معناها أوّل الكتاب وقد سلك سبيل قياس التذكير والتأنيث في الواحد والاثنين فقيل واحدة واثنتان أو ثنتان وخولف عنه في الثلاثة الى العشرة كما قال (تقول ثلاثة) بالتاء (الى عشرة في) جمع (المذكر) نحو عندي ثلاثة رجال (و) تقول (في) جمع (المؤنث ثلاث) بلا تاء (الى عشر) نحو عندي ثلاث نسوة قال تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام وقال والفجر وليال عشر وانما أنث في جانب المذكر لاعتبار معنى الجماعة ولم يؤنث في المؤنث للفرق بينهما وذلك أن ما زاد على الثلاثة فيه معنى الجماعة فاحتاج الى علامة والمذكر سابق فأخذها فلو أتوا بها مع المؤنث لزم اللبس وانما قدرت جمع لان اسمى الجمع والجنس العبرة بلفظهما تذكيرا وتأنيثا تقول ثلاثة من القوم والغنم بالتاء لتذكيرهما وثلاث من الابل والنحل بلا تاء وثلاث أو ثلاثة من البقر على ما في ذلك من الخلاف قال صاحب المصباح وهذا في غير التاريخ فقد قالت العرب سرنا عشرا والمراد عشر ليال بأيامها فغلبوا المؤنث هنا على المذكر ومنه قوله تعالى يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا قال وفي اضافة العقود نحو عشرو زيد وعشرولك وجهان حكى الكسائي عن بعض العرب الجواز ومنعه الاكثر اه وقوله وهذا في غير التاريخ أي محل وجوب التأنيث مع المذكر والعكس في غير التاريخ أي وأما فيه فيغلب المؤنث فانهم أرخوا بالليالي دون الايام فيقولون لخمس خلون ولا يقولون لخمسة خلت فلما قالوا خمس بلا تاء في العدد كان ذلك ظاهرا في أنهم غلبوا الليالي لسبقها كما ذكر ذلك الجرجاني وجماعة وصرح به صاحب المغني والاشموني وغيرهما من المحققين وقوله ومنه أي من التغليب اذ المراد وعشرة أيام بلياليهن لكن أنث لتغليب الليالي ومن التغليب أيضا ضبعان في تثنية ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا ضبعانان وحكى ابن الانباري انهم قالوا للمذكر ضبع كما قالوا للانثى وعلى هذا فلا تغليب وأجاز البغداديون والكسائي أن يقال ثلاث حمامات يعني انهم اعتبروا لفظ الجمع قال الاشموني ولم يقل به الفرا ثم ان ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس يجوز فيه الوجهان وربما أوّل مذكر بمؤنث والعكس نحو ثلاث شخوص أي نسوة وتسعة وقائع أي مشاهد (واعلم) أن محل وجوب ماذكر اذا ذكر المعدود وبعد اسم العدد كما مثلت أما اذا قدم وجعل اسم العدد صفة له ففيه

الوجهان كما نقل عن شرح الكافية تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس وكذا لو حذف المعدود مع قصده فى المعنى كحديث وأتبعه ستا من شوّال وأما اذا لم يقصد كانت كلها بالتاء كثلاثة خير من ستة وتمنع الصرف للعلمية الجنسيه والتأنيث خلافا لبعضهم ولما كان العدد يحتاج الى مميز لابهامه قال (والمميز مجرور ومنصوب فالمجرور مفرد وهو مميز المائة والالف) أى جنسهما ولو غير مفرد كمائتا ثوب وثلاثة آلاف فرس وقد جاء مفردا منصوبا ومنه قول الشاعر * اذا عاش الفتى مائتين عاما * وهو شاذ فلا يقاس عليه وأجاز ابن كيسان المائة درهما والالف دينارا وانما كان مفردا مجرورا لاشتمال المائة على العشرة والعشرين فأخذت من العشرة الاضافة ومن العشرين الافراد وأما الالف فعوض عن عشر مائة فعومل معاملتها (ومجموع وهو مميز الثلاثة الى العشرة) ليطابقها فى الجمعية وكذا فى القلة الآتية وآثروا جره على نصبه تخفيفا بحذف التنوين وقد مثل لأقسام التمييز بقوله (نحو مائة درهم وألف دينار وثلاثة أثواب وعشرة غلمة) وما خالف ذلك فخارج عن القياس ولذا قال (وقد شذ نحو ثلاثمائة وأربعمائة) الى تسعمائة لان قياسه ان يكون جمعا بحيث يقال ثلاث مئات أو مئين قال فى المفصل وقد رجع الى القياس المرفوض من قال

ثلاث مئين للملوك وفى بها * ردائى وجلت عن وجوه الاهاتم

وهو شاذ أو ضرورة كما صرح به المحققون ولما تكلم على المميز المجرور أخذ يتكلم على المنصوب فقال (والمنصوب) هو (مميز أحد عشر الى تسعة وتسعين ولا يكون الا مفردا) نحو رأيت أحد عشر كوكبا وعندى خمسة عشر كتابا وعشرون دينارا وتسع وتسعون نعجة أما نصبه فى العقود فلتعذر الاضافة وأما فيما عداها فلأنهم كرهوا أن يصيروا ثلاثة أسماء كالاسم الواحد وأما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده لتكون الفضلة قليلة وهذا مذهب الجمهور وأجاز الفراء جمعه تمسكا بظاهر قوله تعالى اثنتى عشرة اسباطا وتبعه فى ذلك الشيخ بدر الدين ابن مالك كما رأيته فى شرح شيخ الاسلام على شذور الذهب لابن هشام وظاهر الآية يشهد له وأجيب بأنه بدل والتمييز محذوف أى فرقة قال الاشمونى وهو الوجه قال (ومميز العشرة فما دونها) الى ثلاثة (حقه) أى الاصل والاكثر فيه (أن يكون جمع قلة) ليطابق المميز المميز وذلك (نحو عشرة أفلس) وخمسة أثواب وثمانية أجربة وعشرة غلمة (الا اذا أعوز) جمع القلة قال الجوهرى أعوز الشئ اذا لم يوجد اه بان لا يكون مسموعا عن العرب فيؤتى له حينئذ بجمع كثرة وذلك (نحو ثلاثة شسوع) بمعجمة فمهملة جمع شسع بكسر أوله وسكون ثانيه وهو أحد سيور النعل فانه لم يسمع عنهم أشسع ولا اشساع كذا قال بعض الشراح قلت ولعل مراده انه لم يسمع

الانادرا فيجعل كالمعدوم والافقد قال فى المفصل وقد روى عن الاخفش انه أثبت أشسعا وقد يكون مميز العشرة فما دونها جمع كثرة مع وجود جمع القلة القياسى فيكون قليلا ولذا قال فى المفصل وقد يستعار جمع الكثرة فى موضع جمع القلة كقوله تعالى ثلاثة قروء اه يعنى انه قد وضع أحد الجمعين موضع الآخر اتساعا الفهم المعنى والافهذه الاضافه على غير قياس والقياس ثلاثة اقراء لانه جمع قلة مثل ثلاثة أفلس ولا يقال ثلاثة فلوس هذا كلامه وقال بعض النحويين هو على التأويل والتقدير ثلاثة من قروء وذهب بعض الى أنه يجوز أن يكون جمع كثرة من غير تأويل فيقال خمسة كلاب وستة عبيد ولا يجب أن يقال خمسة أكلب ولاستة أعبد وقد شرع فى حكم الاعداد المركبة فقال (وتقول فى تأنيث الاعداد المركبة) والمراد بها ماتركب من الآحاد والعشرة (احدى عشرة) نحو عندى احدى عشرة امرأة وألفها للتأنيث على رأى الاكثرين ولا تستعمل احدى الامركبة أو معطوفا عليها أو مضافة كاحدى الكبر لامفردة (واثنتا عشرة) امرأة وهو مرفوع بالالف لانه ملحق بالمثنى وعشرة واقع موقع نون المثنى (وثلاث عشرة وأربع عشرة) وثمانى عشرة وفيها أربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها ومنه قوله

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا * وثمان عشرة واثنتين وأربعا

وقد تحذف ياؤها أيضا فى الافراد ويجعل اعرابها على النون كقوله

لها ثنايا أربع حسان * وأربع فثغرها ثمان

وهو مثل قراءة بعض القراء وله الجوار المنشآت بضم الراء وأجاز الكوفيون اضافة صدر المركب الى عجزه فيقولون هذه خمسة عشر فيكون الصدر على حسب العامل والعجز مجرور لاغير ومنه قول الشاعر

كلف من عنائه وشقوته * بنت ثمانى عشرة من حجته

بجر عشرة منونا (الى تسع عشرة تؤنث) الجزء (الاول) بأن تأتى بها فى احدى واثنتا بالياء والتاء وفى ثلاث الى تسع تجرده من التاء كراهة اجتماع علامتى تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة فلا يقال ثلاثة عشرة والحاصل ان العشرة فى التركيب عكس ما لها قبله (وتسكن الشين فى عشرة) فى جميع ما تقدم على لغة أهل الحجاز وهى الفصحى (أو تكسرها) فيه على لغة تميم الصنف الخامس عشر (الاسماء المتصلة بالافعال) أى من حيث انها تعمل عملها وعدها فى هذا الكتاب خمسة وفى المفصل ثمانية بزيادة أسماء الزمان والمكان والآلة وجعلها صاحب الشذور عشرة بذكر اسم المصدر واسم الفاعل وأمثال المبالغة ولما كان المصدر يعمل ماضيا وغيره لانه أصل الفعل كما قال صاحب الملحة

والمصدر الاصل وأىّ أصل * ومنه ياصاح اشتقاق الفعل

قدمه فقال أحدها (المصدر) وقد عرفه على المذهب البصرى المنتخب فقال (وهو الاسم الذى يشتق منه الفعل) وشبهه اشتقاقا صغيرا وهو رد لفظ الى آخر مع الترتيب كالناطق من النطق أو كبيرا وهو ماذكر الا انه لا ترتيب فيه كما فى الجبذ وجذب أو أكبر وهو ماليس فيه جميع الاصول كما فى الثلم وثلب وهذا أى الاشتقاق بأنواعه غير النحت ومنه فى القرآن واذا القبور بعثرت من بعث وأثير قال المصنف أى بعث موتاها وأثير ترابها ومنه بسمل فى قول عمر ابن أبى ربيعة

لقد بسملت ليلى غداة لقيتها * فياحبذا ذاك الحديث المبسمل

وفى كونه قياسيا أو سماعيا خلاف ومن المولد الفذلكة والبلكفة التى أخذها المصنف من قول أهل السنة ان الله تعالى يرى بلا كيف ورد عليهم بناء على زعمه الفاسد بقوله

قد شبهوه بخلقه وتخوفوا * شنع الورى فتستروا بالبلكفه

وانما كان أصلا لان كل فرع يتضمن الاصل وزيادة والفعل والوصف بالنسبة الى المصدر كذلك دونه كذا قال بعض المحققين وقال بعض الشارحين والدليل على انه أصل والفعل فرع مشتق منه انه يستقل بنفسه ويستغنى عن الفعل وأيضا الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث وزمان والمصدر على واحد وهو الحدث ولا شبهة فى كون الواحد قبل الاثنين وأصلا اه قلت وفيه نظر أما قوله ويستغنى عن الفعل فمعناه انه غير محتاج اليه فى الافادة التى هى الغرض من وضع الالفاظ لان التركيب من اسمين يفيد بخلاف التركيب من فعلين فالفعل محتاج الى الاسم فى ذلك ولاشك أن المحتاج اليه أصل للمحتاج وأنت خبير بأن الاصالة فى الافادة عند التركيب لا تستلزم التقدّم فى الوضع الذى الكلام فيه وأما قوله ولا شبهة الخ ففيه انه يجوز أن يكون المصدر باعتبار مفهومه متقدّما وباعتبار وضعه متأخرا فالحجة القوية للبصريين أن يقولوا كل فرع يصاغ من أصل ينبغى أن يكون فيه مافى الاصل مع زيادة وهى الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الازمنة الثلاثة التى هى الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل فى قولك لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه الحصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر أى الحدث وبوزنه على الزمان وأيضا انه سمى مصدرا لصدور أشياء عنه وقال الكوفيون ينبغى أن يكون الفعل أصلا لان إعلاله سبب لاعلال المصدر وجودا وعدما أما الاول ففى يعد عدة وقام قياما وأما الثانى ففى يوجل وجلا وقاوم قواما وهذا مما يدل على اصالته وفيه ان هذا الاعلال ليس للسببية بل للمشاكلة كحذف الواو فى تعد والهمزة فى يكرم

يعنى

يعنى أن اعلال المصدر اذا أعل فعله انما هو للمشاكلة أى الموافقة فى الاعلال بسبب المناسبة بينهما فى اللفظ والمعنى ولهذا قد يعل كل منهما بدون اعلال الآخر نحو رمى رميا واعشوشب اعشيشابا فلا تدل الاصالة فى الاعلال على الاصالة فى الاشتقاق كحذف الواو فى تعد أصله توعد فانه لمشاكلته يعد وحذف الهمزة فى يكرم فانه لمشاكلة أكرم فكما أن الحذف للمشاكلة لا يدل على الاصالة فى الاشتقاق كذلك الاعلال للمشاكلة لا يدل على الاصالة فيه واعلم أنه يعمل منونا وهو أقيس كما صرح به السيوطى فى شرح ألفية ابن مالك لانه يشبه الفعل بكونه نكرة نحو أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما وقد أشار اليه بقوله (و يعمل) أى المصدر ماضيا كان أو مستقبلا (عمل فعله نحو عجبت من ضرب) بالتنوين (زيد عمرا ومن ضرب) بالتنوين أيضا (عمرا زيد) ومعرفا باللام وهو قليل كما صرح به صاحب الشذور بل قال السيوطى فى شرح ألفية ابن مالك وهو أندر نحو قولك زيد كثير العطاء اخوانه وخالد كثير الاساءة جيرانه ومضافا وهو أكثر كما صرح به السيوطى فى شرح ألفية ابن مالك وقد أشار اليه بقوله (و يضاف الى الفاعل فيبقى المفعول منصوبا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا) والفاعل حينئذ مجرور لفظا مرفوع محلا ومنه قول الشاعر

أظلوم ان مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم

فالهمزة للندا ومصابكم اسم ان وهو مصدر ميمى مضاف لفاعله ورجلا مفعول وجملة أهدى السلام صفة له وتحية مفعول مطلق لاهدى كقعدت جلوسا وظلم خبر إن وبعضهم مثل به لاسم المصدر فانه يعمل عند الكوفيين والبغداديين اذا كان غير علم كيسار وفجار بشرط أن يصح تأويله بالفعل نحو قول الشاعر

قالوا كلامك هندا وهى صاغية * يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

فالكلام اسم مصدر ونصب هندا على انها مفعول به له واعماله قليل كما أشار اليه ابن مالك وقيل شاذ ويصح فى هذه الحالة أعنى اذا أضيف المصدر الى الفاعل رفع المعطوف عليه والصفة تقول عجبت من دق القصار الثوب وصاحبه بالرفع وكذا الصفة تقول الحاذق قال ابن مالك اضافة المصدر الى الفاعل مفصولا بينهما بمفعول المصدر جائزة فى الاختيار اذ لا محذور فيها اه ومنه قراءة وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم وأما قول المصنف ان ذلك ضعيف فى العربية معدود من ضرورة الشعر اه فقد أنكر جماعة عليه ذلك بأن القراءة المذكورة صحيحة متواترة وتركيبها صحيح فى العربية فلا يجوز الطعن فيها (و) يضاف (الى المفعول فيبقى الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب

عمرو زيد) والمفعول حينئذ منصوب محلا ويجوز حينئذ مراعاة محله بل هو حسن كما
صرح به ابن مالك ومنه قول الشاعر

قد كنت داينت بها حسانا * مخافة الافلاس والليانا

فقد نصب المعطوف حملا على محل المعطوف عليه كما حمل لبيد الصفة على محل الموصوف
فى قوله * طلب المعقب حقه المظلوم * أى طلبها طلبا كطلب الغريم المظلوم حقه فهو
مصدر مضاف الى فاعله والمظلوم بالرفع صفة له على المحل وهو حسن ولكن الاحسن
مراعاة اللفظ نحو عجبت من شرب العسل زيد والسمن بالجر لا بالنصب وعجبت من شرب
زيد الظريف بالجر لا الرفع بل قال فى شرح الشواهد مراعاة المحل منعها سيبويه امام
الفن ومن وافقه ويؤولون ما ورد بجعل المرفوع فاعلا لمحذوف والمنصوب مفعولا لمحذوف
ورد بأن شواهد مراعاة المحل شاهدة بصحته والتأويل خلاف الاصل ﴿تنبيهات﴾
(الاول) قوله عمل فعله يشمل اللازم نحو يعجبنى قيام زيد والمتعدى لواحد نحو عجبت من
ضرب زيد عمرا والمتعدى الى اثنين نحو يعجبنى اعطاء عمرو زيدا درهما والى ثلاثة نحو
عجبت من اعلام خالد بكرا عمرا قائما (الثانى) ظاهر كلامه أن إعمال المضاف للمفعول
مثل إعمال المضاف للفاعل وليس كذلك بل هو قليل لان نسبة الحدث لمن أوجده أظهر
من نسبته لمن أوقع عليه بل زعم بعضهم أنه مختص بالشعر كما صرح به فى الشذور (الثالث)
يجوز ترك ذكر الفاعل والمفعول نحو عجبت من ضرب زيدا ومن ضرب عمرو (الرابع)
المصدر من العوامل السبعة اللفظية القياسية كما صرح به بعضهم وأشرنا له فيما تقدم
واعلم أنه يشترط لاعمال المصدر شروط وقد أشار المصنف لبعضها فقال (ولا يتقدم عليه
معموله) فلا يقال زيدا ضربك خيرله كما لا يقال زيدا ان تضرب خيرله لانه يشترط لاعماله
أن يحل محله أن المصدرية والفعل أوما المصدرية والفعل كذا فى شرح الخلاصة
واللمحة وأقره بعض الشراح لكن فى التسهيل ان ذلك غالب لا شرط ولذلك قال بعض
المحققين ان الشرط كون المصدر بمعنى الفعل وان لم يصح حلوله محله وجعل المصنف
عطاء فى قوله تعالى عطاء حسابا منصوبا بجزاء نصب المفعول به ورده أبو حيان بأنه جعل
جزاء مصدرا مؤكدا لمضمون الجملة التى هى إن للمتقين قال والمصدر المؤكد لا يعمل
لأنه لا ينحل لحرف مصدرى والفعل ولا نعلم فى ذلك خلافا اه وجوز الرضى تقديم
معموله الظرف واختاره السعد وغيره لتوسعهم فيه نحو فلما بلغ معه السعى وجعله
متعلقا بمحذوف حالا من المصدر تكلف ويشترط أيضا ان لا يكون مضمرا خلافا
للكوفيين فلا يجوز ضربك المسىء حسن وهو المحسن قبيح على الأصح وأن لا يكون
مصغرا على الصحيح ولا بناء الوحدة كضربة وهو الذى عبر عنه السيوطى والاشمونى

فى

فى شرح الفية ابن مالك بالمحدود أما التى من بنية الكلمة فلا تضر كرحمة ولا مفصولا من معموله فلا يجوز أعجبنى ضربك المبرح زيدا لان معموله كالصلة من الموصول فلا يفصل بينهما وأما قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى الخ فيوم معمول لمحذوف أى يرجعه لا لرجعه للفصل بخبر إن ولا محذوفا على الأصح ويشترط أيضا أن يكون مفردا وشذ قول الشاعر

قد جربوه فما زادت تجاربهم * أبا قدامة الا المجد والفنعا

بالفاء والنون والعين المهملة أى الخير والكرم (و) الثانى (اسم الفاعل) وهو من العوامل السبعة اللفظية القياسية كما صرح به بعضهم ونبهنا عليه فيما تقدم وهو ما دل على فاعل الحدث وجرى مجرى الفعل فى افادة الحدوث وهو ينقسم الى مقرون بأل الموصولة ومجرد عنها فالاول يعمل مطلقا كما صرح به صاحب الشذور وغيره نحو الضارب زيدا أمس مثلا والثانى لا يعمل الا بأربعة شروط وقد أشار اليه بقوله (ويعمل) أى اسم الفاعل المنون وهو خلاف الاصل خلافا لابى حيان فانه اختار أنه أصل لغير المنون كما نبه عليه بعضهم (عمل يفعل من فعله) فان كان فعله لازما فهو مثله نحو زيد قائم فقائم رفع ضميرا يعود على زيد فهو نظير يقوم زيد وان كان متعديا فانه ينصب مفعولا أو أكثر نحو سعيد مكرم عثمان فانك تقول فى الفعل سعيد يكرم الضيفان ونحو خالد معط زيدا درهما فانك تقول خالد يعطى زيدا درهما وقد أشار لذلك الحريرى فى ملحة الاعراب بقوله

وان ذكرت فاعلا منونا * فهو كما لو كان فعلا بينا

فارفع به فى لازم الافعال * وانصب اذا عدى بكل حال

تقول زيد مشتر أبوه * بالرفع مثل يشترى أخوه

وقل سعيد مكرم عثمانا * بالنصب مثل يكرم الضيفانا

قلت وذلك لانه فى حالة التنوين يشبه المضارع فيعطى حكمه لكن بأربعة شروط الاول أن يكون معتمدا على ما يقرّبه من الفعل كما قال ابن مالك

وولى استفهاما او حرف ندا * أو نفيا او جا صفة او مسندا

والا فلا يعمل خلافا للاخفش والكوفيين والثانى ان لا يصغر خلافا للكسائى كما فى شرح السيوطى على ألفية ابن مالك والثالث أن لا يوصف قبل عمله والرابع ذكره المصنف بقوله (اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال) أى أو الاستمرار أيضا وانما اشترط ذلك لانه انما عمل لمشابهته المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان سواء كان مفردا وذلك (نحو زيد ضارب غلامه عمرا اليوم أو غدا) أو مثنى أو مجموعا وذلك نحو هما ضاربان زيدا وهم ضاربون عمرا اليوم أو غدا (ولو قلت أمس لم يجز) أن يعمل فى المفعول اذ لا بد من أن يصح

وقوع المضارع موقعه نحو كان زيد ضاربا عمرا أمس لصحة كان زيد يضرب بخلاف هذا ضارب زيدا أمس لعدم صحة يضرب بدله (الا اذا أريد به) أى اسم الفاعل (حكاية حال ماضية فانه يجوز أن يعمل حينئذ وحكاية الحال أن يقدر الحاكى انه الماضى كالموجود فى هذا الزمن وذلك نحو قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد كذا قال بعض الشراح تبعا للمصنف فى المفصل وغيره وفيه انه لا حاجة الى الحكاية لان حال أهل الكهف مستمر الى الآن فيجوز أن يلاحظ فى باسط جانب الحال فيعمل وأجاز الكسائى وهشام وابن مضاء عمله ماضيا مستدلين بهذه الآية وهو مردود لما علمت واعلم أن مثل اسم الفاعل فى هذا العمل صيغ المبالغة وهى فعال ومفعال وفعول وكذا فعيل وفعل كما صرح به ابن مالك ومنها فعال نحو كبار قال تعالى ومكروا مكرا كبارا قال عيسى ابن عمر هى لغة يمانية وعليها قول الشاعر

بيضاء تصطاد القلوب وتستبى * بالحسن قلب المسلم القراء

وقوله والمرء يلحقه بفتيان الندى * خلق الكريم وليس بالوضاء

وفعال نحو عجاب كرجل طوال وسراع قال تعالى ان هذا الشئ عجاب ويقال عجاب بتشديد الجيم وهو أكثر كما صرح به صاحب المختار ومنها أيضا فعل بفتح فكسر نحو حذر وفعل بضمهما نحو غفل لكثير الغفلة وفعل بفتح فضم نحو يقظ ومفعيل كمعطير وفعلة بضم ففتح كضحكة ومفعل بكسر فسكون نحو مجزم ومنها أيضا نحو علامة كنسابة وراوية ومفعالة بكسر الميم نحو مخدامة وفروقة خلافا للكوفيين حيث أنكروا إعمالها وقالوا ان النصب بعدها بفعل مضمر (و) الثالث (اسم المفعول) وهو من العوامل السبعة اللفظية القياسية كما صرح به بعضهم وأشرنا اليه فيما تقدم وهو اسم من وقع عليه الفعل (ويعمل عمل يفعل من فعله) المبنى للمجهول سواء كان ثلاثيا (نحو زيد مضروب غلامه) أو رباعيا نحو زيد مدحرج بيده الحجر أو خماسيا نحو منتظر مجيئه أو سداسيا نحو زيد مستخرج متاعه ويشترط له ما اشترط لاسم الفاعل كما قال ابن مالك

وكل ما قرر لاسم فاعل * يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

(و) الرابع (الصفة المشبهة) أى باسم الفاعل المتعدى لواحد فى دلالتها على حدث ومن قام به لكن على معنى الثبوت وفى الافراد والتذكير والتثنية والجمع وصيغها ليست قياسية وذلك (نحو كريم وحسن) وصعب وشديد وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة وذلك كأسود وأبيض وأدعج وأعور ومذهب المصنف وابن الحاجب انها لا توازن المضارع وأما نحو منطلق اللسان فاسم فاعل قصد به الدوام يعنى انه ملحق بالصفة المشبهة وليس منها حقيقة قال المحقق الخضرى والمختار خلافه اهـ قال المصنف فى

المفصل

المفصل فان قصد بالصفة المشبهة الحدوث قيل هو حاسن الآن أو غدا وكارم وطائل ومنه قوله عز وجل وضائق به صدرك اه وقوله وكارم وطائل أى فى كريم وطويل و(عملها) أى الصفة المشبهة (كعمل فعلها) المعدى لواحد وهى من العوامل السبعة اللفظية القياسية كما صرح به بعضهم وأشرنا له فيما تقدم والمراد العمل صورة والا فنصوبه مفعول به حقيقة ومنصوبها شبيه به أو تمييز يعنى انه منصوب على التشبيه بالمفعول به فى المعرفة وعلى التمييز فى النكرة كما صرح به السيوطى فى شرح ألفية ابن مالك وقد أشار لذلك ابن مالك بقوله

وعمل اسم فاعل المعدى * لها على الحد الذى قد حدّا

وتخالف اسم الفاعل فى عدم جواز تقدم معمولها بخلاف غير معمولها كالجار والمجرور فيجوز تقديمه عليها كما صرح به السيوطى فى شرح ألفية ابن مالك وفى انه لابد أن يكون ذا سببية أى تعلق وارتباط بموصوفها وفى استحسان الجر بها وفى صوغها من اللازم وفى عدم لزوم جريها على المضارع وفى عدم جواز فصل معمولها منها وقد مثل لذلك بقوله (نحو زيد كريم حسبه وحسن وجهه) وصعب جانبه بالرفع على الفاعلية للصفة وجوز الفارسى كونه بدل بعض من ضمير مستتر فى الصفة ويجوز النصب والجر أيضا وهى اما ان تكون باللام أو مجردة ومعمولها كذلك مضافا أو مجردا مرفوعا أو مجرورا أو منصوبا اثنان ممتنعان وهما فيما اذا كانت مع أل وخلا الاسم منها أو من اضافة لتاليها فلا تقل الحسن وجهه بالجر ولا وجه أبيه ولا وجه أب بالجر والباقى ما كان فيه ضمير واحد فهو أحسن وما كان فيه اثنان فهو حسن وما لا ضمير فيه فهو قبيح ومنها الضعيف كحسن الوجه بالنصب (و) الخامس (أفعل التفضيل) قد صار فى الاصطلاح اسما للدال على الزيادة مطلقا فيشمل نحو أجهل وأبخل مما يدل على التنقيص وهو الاسم المشتق على أفعل من فعل ثلاثى غير مزيد فيه متصرف غير مبنى للمجهول قابل معناه للكثرة غير لازم النفى ليس بعيب ولا لون لزيادة صاحبه على غيره فخرج بقولنا من فعل نحو قولهم ما بالبادية أنوأ منه أى أعلم بالانواء فانه شاذ وخرج غير الثلاثى وخرج الجامد فلا يقال أنعم وأليس وخرج بقابل الكثرة نحو غربت وطلعت فلا يقال الشمس اليوم أغرب منها أمس وخرج بغير لازم النفى نحو ما نبس بكلمة فلا يقال هو أنبس منك خلافا لبعض النحاة فى المزيد والملازم للنفى والملازم للبناء للمجهول وخرج بقولنا ليس بعيب ولا لون العيوب الظاهرة والالوان فلا يقال هو أعور منه ولا أسمر منه وأما العيوب الباطنة فيبنى منها نحو فلان أبلد من فلان وأجهل منه ويتوصل الى التفضيل فيما امتنع منه بأن يصاغ أفعل مما يصاغ منه ثم يميز بمصادرها نحو هو أسرع انطلاقا وأشد سمرة وأقبح عورا وانما لم يبن من الالوان والعيوب

الظاهرة لان غالبها تأتى أفعالها على افعل وافعال أى مزيدة وقيل لانها جرت مجرى الاعضاء الثابتة كاليد والرجل أى فلا يتعجب منها وفى شرح درة الغواص للعلامة الخفاجى ذهب الكسائى وابن هشام الى بناء اسم التفضيل من الالوان مطلقا اه وهو (لايعمل فى) الاسم (الظاهر) أى لمخالفته اسم الفاعل لان أصل استعماله بمن ومادام كذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث (فلا يقال مررت برجل أفضل منه أبوه) أى على أن أفضل صفة لرجل مجرورا بالفتحة وأبوه فاعله لما يلزم من الفصل بين العامل الضعيف وهو أفعل ومعموله وهو أبوه بأجنبى وهو منه بل يتعين على الراجح القياسى كون أبيه مبتدأ مؤخرا وأفضل خبرا مقدما الا فى مسألة الكحل المشهورة والمراد بالظاهر فى كلام المصنف ما قابل المستتر فيشمل الضمير المنفصل ولذلك قال صاحب الشذور ويعمل أفعل فى تمييز وحال وظرف وفاعل مستتر مطلقا لا فى مصدر ولا مفعول به مطلقا ولا فى فاعل ملفوظ به الا فى مسألة الكحل اه قلت وقوله ولا فى فاعل ملفوظ به أى مالم يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه كما صرح به ابن مالك وذلك نحو قولك ما رأيت واديا أقل به ركب كوادى السباع فركب فاعل لاقل الواقع صفة لواديا لانك تقول فى أقل يقل قال المصرح ولا ينصب المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز الا اذا كان فاعلا فى المعنى نحو زيد أحسن الناس وجها اه وقال بعض الشارحين وأما نصبه المفعول به فكلهم متفقون على منعه وان وجد بعده ما يوهم ذلك فأفعل دال على الفعل الناصب له نحو قوله تعالى هو أعلم من يضل عن سبيله أى أعلم من كل واحد يعلم من يضل اه قلت وفيه نظر فقد أجازه صاحب البديع محمد بن مسعود ولذلك قال بعضهم غلط من قال ان أفعل التفضيل لا يعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو أهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا فى المعنى اه وأما قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته فحيث مفعول به لفعل مقدر دل عليه أعلم أو مفعول به على السعة كذا قالوه قال أبو حيان وقواعد النحو تأباه لنصهم على ان حيث لا تتصرف وقد أشار المصنف لبعض أحكامه فقال (ويلزمه التنكير) اذا كان (مع من) ويكون حينئذ مفردا مذكرا لا غير نحو زيد أو هند أفضل من عمرو والزيدان أو الهندان أفضل من عمرو والزيدون أو الهندات أفضل من عمرو وذلك لان من كأنها من تمام الكلمة لان أصل استعماله بها فلو ثنى وجمع وأنث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتأنيثه قبل كماله ولذلك قالوا لا بد من أن تتصل به أى المجرد من ويمتنع حذفها بلا دليل وأما به فكثير اذا كان أفعل التفضيل خبرا نحو قوله تعالى أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أى منك وأما اذا كان غير خبر فقليل نحو قول الشاعر

دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا * فظل فؤادى فى هواك مضللا

الشاهد

الشاهد فى قوله أجملا حيث حذف من البدر بعده لدلالة ما قبله وهو كالبدر وهو مجرد من أل والاضافة وغير خبر بل حال من التاء فهو قليل ولا بدّ من أن لا يفصل بينه وبين معموله بأجنبى بل بمعمول أفعل نحو النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم أو بلو وما اتصل بها كقوله

ولفوك أطيب لو بذلت لنا * من ماء موهبة على خمر

وكذا بالنداء كما صرح به الدمامينى لا بغير ذلك وهل من هذه لابتداء الغاية أو للمجاوزة اختار ابن مالك الثانى وهل يجوز تجريد أفعل التفضيل عن معنى التفضيل قال فى شرح الشواهد هو سماعى على الصحيح وقيل قياسى وقيل لا يجوز لا سماعا ولا قياسا وما خالف ذلك فمؤول اه قال المصنف (فاذا فارقته) من (فالتعريف) أى فالواجب تعريفه (باللام أو) با (الاضافة) وذلك (نحو زيد الافضل وأفضل الرجال) وقد ذكر باقى الأحكام بقوله (وما دام منكرا) أى بأن كان مع من كما تقدم (استوى فيه الذكور والاناث والاثنان والجمع) لما تقدم ولانه يشبه أفعل التعجب فلزم لفظا واحدا مثله قلت ومثله أى المجرد المضاف لنكرة نحو زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نسوة لانه منكر مثله كما أشار اليه ابن مالك وابن هشام وغيرهما وصرح به المحققون (فاذا عرف باللام أنث وثنى وجمع) أى يلزم أن يكون طبق من هو له وذلك لان قرنه بها أضعف الشبه بأفعل التعجب تقول زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضلون والهندات الفضليات بجمع التصحيح أو الفضل بضم ففتح بجمع التكسير ولا يجوز فيه أى أفعل التفضيل التالى لأل أن يجمع بينه وبين من فلا يقال عندهم زيد الافضل من عمرو وأجابوا عما ورد منه بأنه مؤول (واذا أضيف) اى لمعرفة (ساغ) أى جاز (فيه الامران) أى المطابقة وعدمها أما المطابقة فلمشابهته لما فيه أل فى خلوه عن لفظ من وأما عدمها فلمشابهته المجرد فى نية معنى من كما قاله العلامة الصبان تقول الزيدان أفضلا القوم أو أفضل القوم الخ قال تعالى ولتجدنهم أحرص الناس وقال أكابر مجرميها قال صاحب الشذور وترك المطابقة أولى بل قال ابن السراج يجب تركها وردبقوله تعالى الا الذين هم أراذلنا اه قلت وقد عرض ابن مالك بالرد عليه فى قوله

وتلو أل طبق وما لمعرفة * أضيف ذو وجهين عن ذى معرفة

ولما تكلم على القسم الاول من أقسام الكلمة وهو الاسم شرع يتكلم على القسم الثانى وهو الفعل مقدما له على الحرف لانه يقع أحد جزئى الجملة بخلاف الحرف فقال

باب الفعل

بالتنوين وتركه وهو لغة الحدث الذى يحدثه الفاعل واصطلاحا كلمة دلت على معنى فى نفسها واقترنت بزمان وضعا وقد عرفه المصنف بالخاصة فقال (هو ما صح أن يدخله قد) الحرفية وسيأتى الكلام عليها فى باب الحرف ان شاء الله تعالى وهى مشتركة بين الماضى والمضارع (وحرف الاستقبال) والمراد به واحد من السين وسوف وأن ولن كما سيأتى فى باب الحرف ونتكلم عليه بما يغنى عن المزيد ان شاء الله تعالى (والجوازم) الآتى بيانها فهى مختصة بالفعل لثقله وهذا وما قبله مختص بالمضارع (واتصل به الضمير المرفوع) البارز (وتاء التأنيث) أى الدالة على تأنيث المسند اليه (الساكنة) أصالة لثقل الفعل وهذا وما قبله مختص بالماضى ولا يضر تحريكها أى التاء لعارض نحو قالت امرأة العزيز وقد أشار لذلك صاحب الملحة بقوله

وتكسر التاء بلا محالة * فى مثل قد أقبلت الغزالة

وترك المصنف ما يختص بالامر وهو قبول ياء المخاطبة نحو اضربى ولو صرح به لكان أحسن وقد مثل لما ذكره على اللف والنشر المرتب فقال (نحو قد ضرب) زيد وقد يضرب (وسيضرب) زيد (وسوف يضرب) ولن يضرب وأن يخرج (ولم يضرب) زيد (وضربت) بالحركات الثلاث (وضربت) هى بسكون التاء وقد ذكر أنواع الفعل مجملة مثل ما صنع فى الاسم فقال (وأصنافه) أى أنواعه المذكورة هنا أحد عشر الاول (الماضى) والثانى (المضارع) والثالث (الامر) والرابع (المتعدى) والخامس (غير المتعدى) والسادس (المبنى للمفعول) والسابع (افعال القلوب) والثامن (الافعال الناقصة) والتاسع (افعال المقاربة) والعاشر (فعلا المدح والذم) والحادى عشر (فعلا التعجب) وقد ذكرها مفصلة على اللف والنشر المرتب ليكون أدخل فى النفس فقال معرفا لها ومبينا أحكامها مقدما الماضى لسبق مدلوله فقال (الماضى هو الذى يدل) وضعا دلالة مطابقية (على حدث وجد فى زمان قبل زمانك) أى على حدث مقيد بكونه مقترنا فى الوضع بزمان سابق على تلفظك به ولذلك قال فى المفصل وهو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وذلك (نحو ضرب) فانه دال وضعا على الحدث والزمان فقط وهذا الذى عليه الجمهور والذى دل على النسبة جملة الكلام وأما دلالته على الفاعل والمكان فهى التزامية كما صرح به المحققون ثم ذكر حكمه فقال (وهو) أى الماضى (مبنى على الفتح) أما بناؤه فلا يسئل عنه اذ هو الاصل فى الافعال لانها لا تقبل لاعراب الاسماء كالحروف وأما كونه على حركة فلمشابهته المضارع أى فى وقوعه صفة وصلة وحالا وخبرا تقول رجل ركب جاء فى هذا الذى ركب

مررت بزيد وقد ركب زيد ركب كما تقول رجل يركب الخ كما صرح به السيوطى فى شرح ألفية ابن مالك وأما كونه خصوص الفتح فلثقل الفعل ثم اذا كان صحيح الآخر كان الفتح ظاهرا كمثال المصنف وأما اذا كان آخره حرف علة كان مقدرا نحو سعى ورمى (واعلم) أن بناء الماضى لا خلاف فيه وانما الخلاف فيما بنى عليه فقيل انه بنى على الفتح فى سائر أحواله ظاهرا نحو ضرب أو مقدرا للتعذر نحو رمى أو للثقل نحو ضربت أو للمناسبة كضربوا وهو الذى عليه الجمهور قال المحققون وهو الراجح وذهب المصنف الى أنه ان اتصلت به واو الجماعة يبنى على الضم وان اتصل به ضمير رفع متحرك يبنى على السكون حيث قال (الا اذا اعترض) أى دخل (عليه ما يوجب سكونه) أى بناءه على السكون (أو ضمه) أى بناءه على الضم وذلك اذا اتصل به تاء الفاعل أو نون النسوة نحو ضربت والنساء قعدن أو واو الضمير نحو ضربوا كما علمت ومشى على هذا المذهب شارح الملحة وقد صرح المحققون بأنه مرجوح ولما تكلم على الماضى أخذ يتكلم على المضارع فقال (المضارع هو ما اعتقبت) أى جاءت متعاقبة (فى صدره) أى أوله (احدى الزوائد الاربع) وهى حروف أنيت وسميت زوائد لزيادتها عن حروف الفعل وخصت لانها أخف من غيرها وقد مثل لها بقوله (نحو يفعل) بياء الغيبة ويفعلان ويفعلون ويفعلن (وتفعل) بالتاء الدالة على الخطاب وتفعلان وتفعلون وتفعلين (وأفعل) بالهمزة الدالة على التكلم (ونفعل) بالنون الدالة على المفرد المعظم نفسه أو مع غيره فتى دخل حرف مما ذكر بالشرط المشار اليه على لفظ علم أنه فعل مضارع ﴿تنبيه﴾ يجب تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع اذا اسند اليهما نحو سعد الزيدا وسعد الزيدون على اللغة المشهورة وقد تلحق به على لغة بعض العرب نحو قاما أخوالك وضربونى قومك وعليها قول الشاعر

تولى قتال المارقين بنفسه * فأسلماه مبعد وحميم

قال أبو حيان فى الارتشاف جمهور النحاة على ضعف هذه اللغة وكثرة ورودها تدل على انها ليست ضعيفة اه واختلف فى تخريجها فقال ابن مالك ان الظاهر مسند للفعل والواو والالف والنون علامات وقيل ان الفاعل هو الواو والالف والنون والظاهر مبتدا والجملة قبله خبر وقيل ان الظاهر بدل من الضمير ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جاؤنى من جائك لانه لم يسمع فى ذلك وضعفه فى المغنى وجوز المصنف فى لا يملكون الشفاعة الا من اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة (واعلم) ان الافعال الثلاثة أعنى الماضى والمضارع والامر تشترك فى أمر وهو الدلالة فى نفسها على معنى مقترن بزمن وتفترق بالعلامات والخصوصيات فالماضى يختص بدلالته على

زمن مضى قبل زمنك الذى أنت فيه قبل التكلم كما علمت وسيأتى ان الامر يختص بدلالته على زمن مستقبل فقط والمضارع اختلف فيه فذهب الرضى الى انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال قال السيوطى وهو المختار عندى لتبادر الحال عند الاطلاق لانه من علامات الحقيقة وذهب بعضهم الى عكس ذلك وذهب المصنف وعليه السيد أيضا الى ان مدلوله كل من الزمانين فهو مشترك بينهما حيث قال (ويشترك فيه الحاضر) أى الحال وهو الزمن الذى أنت فيه أى وقت التكلم (والمستقبل) بفتح الباء أو كسرها والمراد به ما يترقب وجوده بعد زمانك الذى أنت فيه وما عليه المصنف هو الاصح كما صرح به المحققون لانه يطلق عليهما اطلاق كل مشترك على أفراده ومحل ذلك عند عدم القرينة المخصصة للحال أو الاستقبال ولذا قال (الا اذا دخلها اللام) أى لام الابتداء نحو إن زيدا ليفعل أى فانه حينئذ يختص بالحال كما أشار اليه فى المفصل وهو ظاهر كلام سيبويه أيضا وذلك لانه حينئذ أشبه إن زيدا لفاعل قالوا ومنه انى ليحزننى أن تذهبوا به قال ابن مالك وفيه أن هذا الفعل مستقبل لان فاعله الذهاب وهو لم يوجد عند نطق يعقوب به ولا يسبق الفعل فاعله اه قلت ويجاب بأن التقدير قصد أن تذهبوا به والقصد حال فيكون الفعل حالا وقد تتمحض اللام للتوكيد ويضمحل عنها معنى الحالية كما فى قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى ولسوف أخرج حيا قال فى شرح اللمحة ومثل اللام ما اذا أتى بلفظة الآن بعده نحو يقوم زيد الآن اه قلت وجوز بعضهم الاستقبال حينئذ كما فى قوله تعالى فمن يستمع الآن ومثل ذلك ما فى معناه أى الآن كالساعة واللمحة واللحظة تقول يفعل زيد الساعة واللمحة أو اللحظة ثم عطف على قوله اللام قوله (أو سوف) نحو ان زيدا سوف يضرب فانه حينئذ يختص بالاستقبال ومنه سوف تعلمون ومثلها السين نحو سيقوم خالد فالسين وسوف للاستقبال والمختار أن السين ليست مقتطعة من سوف خلافا للكوفيين وإن رجح مذهبهم ابن مالك فانه مردود وأنهما متساويان كما عليه ابن مالك خلافا للبصريين حيث فرقوا بينهما بأن سوف للزمن البعيد والسين للقريب واستدل بقوله تعالى وسوف يؤتى الله المؤمنين أجرا عظيما والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما وقد يجاب بأنه يمكن أن المعبر فى حقهم بالسين السابقون الاولون بخلاف المعبر فى حقهم بسوف وأوضح من عبارتهم قول المصنف وغيره حرف استقبال وكأن القائل بالفرق نظر الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد وسيأتى مزيد الكلام على ذلك فى باب الحرف ان شاء الله تعالى ومثل ذلك أيضا ما اذا اقترن بحرف من حروف النصب نحو قوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى ومثل ذلك أيضا نحو قولك فى غد يقوم زيد وقد علمت مما تقدم ان الاصل فى الافعال البناء

ولكن لما شابه المضارع الاسم في الابهام ثم التخصيص بدخول ماذكر عليه أعرب مخالفا لسائر الافعال كما قال الحريري في ملحة الاعراب

وليس في الافعال فعل يعرب * سواه والتمثال فيه يضرب

ولذا قال المصنف (ويعرب) أي المضارع (بالرفع والنصب والجزم) أي مكان الجر كما صرح به في المفصل أما الرفع والنصب فلان الاصل في الاعراب أن يكون بالحركة وأما اختصاصه بالجزم فلما سبق ولان المجرور محكوم عليه في المعنى فقولك مررت بزيد في قوة قولك زيد ممرور به والمحكوم عليه لا يكون الا اسما كذا علل الدماميني قال المحقق الامير أقول كذلك المنصوب محكوم عليه نحو ضربت زيدا فانه في قوة زيد مضروب بل المرفوع محكوم عليه حقيقة وبالجملة الاحسن عندي التعويل في هذا ونظيره على السماع اه ومحل اعراب المضارع مالم تتصل به نون التوكيد خفيفة نحو ليضربن أو ثقيلة نحو يضربن أو النون الموضوعة للنسوة نحو النسوة يضربن والا فيبنى على الفتح في الاول والسكون في الثاني ولا محل له حينئذ على الراجح مالم يدخل عليه ناصب أو جازم وذلك لكونهما من خواص الافعال فأضعفا شبهه بالاسم وكان على حركة مع نون التوكيد للاشارة الى أن له أصلا في الاعراب وكانت فتحا للخفة وكان على السكون مع نون الاناث لانه أشبه الماضي المتصل بها في كونها جزأ منه وهذا مذهب الجمهور ونقل الحلبي عن ابن طلحة اعرابه بحركات مقدرة مع نون الاناث كما نقل عن ابن هشام اعرابه مع نون التوكيد ونبه عليه العلامة الامير (واعلم) انه اختلف في رافع المضارع فقال الكسائي أحرف المضارعة لانه أي الرفع حدث بها ورد بأن جزء الشئ لا يعمل فيه وقال ثعلب انه نفس المضارعة ورد عليه بأنها انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الاعراب الى عامل يقتضيه وقال البصريون وقوعه موقع الاسم وعليه المصنف حيث قال (وارتفاعه) أي المضارع (بمعنى) أي بعامل معنوي نظير المبتدا (وهو وقوعه موقع الاسم) أي وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم موقعه وذلك (نحو زيد يضرب) كما تقول زيد ضارب لان ما بعد المبتدا من مظان صحة وقوع الأسماء فأعطى أسبق اعرابه وأقواه وهو الرفع وقد اعترض على هذا بانه قد يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كارتفاعه بعد حروف التحضيض نحو هلا تفعل وأفعال الشروع نحو جعلت أفعل لان حروف التحضيض مختصة بالفعل وأفعال الشروع بالجملة وأجيب بان المراد وقوعه موقع الاسم في الجملة وقال الكوفيون انه مرفوع بالتجرد من الناصب والجازم واختاره ابن مالك لسلامته من النقض قال المحققون وهو الصحيح ولما تكلم على ارتفاع المضارع أخذ يتكلم على انتصابه جاريا على مذهب جمهور البصريين وهو الراجح من ان الناصب

بنفسه أربعة فقط وهى ان ولن وكى واذن وماسوى ذلك النصب بأن مضمرة بعده إما جوازا وإما وجوبا وذهب الاخفش الى ان كى جارة دائما والنصب بأن بعدها وذهب الكوفيون الى انها ناصبة بنفسها دائما فهى بمنزلة أن وحكى عن الخليل ان النصب بأن مضمرة بعد اذن بل حكى أبو حيان الخلاف فيما عدا أن فقال (وانتصابه) أى المضارع صحيحا كان أومعتلا كما قال الحريرى فى ملحة الاعراب

والنصب فى المعتل كالسليم * فانصبه تشفى علة السقيم

وقد مثل لذلك بقوله

تقول لن يرضى أبو السعود * حتى يرى نتائج الوعود

(بأربعة أحرف) أى بواحد منها وقد علمتها وهى أى النواصب من العوامل اللفظية السماعية كما صرح به بعضهم وأشرنا له فيما تقدم وقدمثل لها مقدما أن اذ هى أم الباب لانها تنصب ظاهرة ومقدرة فهى أقوى الحروف الناصبة كما صرح به فى جواهر الادب قال ولا تقع الا بعد أفعال الطمع والرجاء والا كانت المخففة من الثقيلة بقوله (نحو) أعجبنى (أن يخرج) زيد أى خروجه فلابد من كونها مصدرية ويمتنع تقديم معمول الفعل عليها خلافا للفرا لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول كذا قالوا وعبارة جواهر الادب ومنها أن لا يتقدم معمولها عليها ولا معمول معمولها عليها ولا عليه فلا يجوز أريد تضرب أن زيدا ولا أريد زيدا أن تضرب ولا أريد أن زيدا تضرب قال أبو البقاء رحمه الله لان الصلة لا تتقدم على الموصول اه وبعض العرب أهملها حملا على ما أختها أى المصدرية وقيل الموصولة وقيل النافية كما يؤخذ من كلام صاحب الجواهر وجعل منه البصريون قراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة برفع يتم وفيه انه يحتمل أن يتم مسند لضمير الغائبين أى يتموا فلا شاهد حينئذ فيه ولا يقال إن مقتضاه أن ترسم واوا كما هو قاعدة الرسم لأنا نقول كم فى المصحف العثمانى من مواضع ليست موافقة للرسم وجعلوا منها أيضا قول الشاعر

أن تقرآن على أسماء ويحكما * كما حملت ماعليها ذكره ابن الحاجب فى حديث كما تكونوا يولى عليكم أى فلم يقل تكونون وذلك ليس الا اعمالها حملا على أن المصدرية وفيه أن هذا اثبات لحكم بما لادليل عليه اذ لم يوجد فى غير هذا المحل فالاولى ان النون حذفت للتخفيف وقد جاء ذلك نظما ونثرا وصرح المحققون بانه غير مقيس خلافا لما اقتضاه كلام بعضهم قال صاحب المغنى والمعروف فى الرواية كما تكونون وقال صاحب الجواهر ويجب أن يعلم انه قد ورد جزم الفعل بعدها فى لغة بعض بنى حنيفة اه (ولن يضرب) زيد ولن نبرح الارض وهى أى لن تنصب المضارع كما رأيت وتنفى معناه وتخلصه

للاستقبال ويجوز تقديم معمول الفعل عليها نحو زيدا لن أضرب قال الشاعر

مه عاذلى فهائما لن أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

ومنعه الاخفش ولا يفصل الفعل منها الا لضرورة كقول الشاعر

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجاء

أى لن أدع القتال ولن أدع شهود الهيجاء فأشهد منصوب بأن مضمرة وأن والفعل عطف على القتال على حد قول ميسون * ولبس عباءة وتقر عينى * قال فى المغنى وزعم بعضهم انها قد تجزم كقوله

لن يخب الآن من رجائك من * حرك دون بابك الحلقة

الرواية بكسر الباء ويخب مجزوم بلن وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين وذلك حملا لها على لم اه قال شارحه وفيه انه لا يصح هنا حاول لم محل لن لان لم للماضى ولن للمستقبل ومراد الشاعر الاستقبال اه وفيه ان محل كون لن تفيد الاستقبال اذا لم يقيد الفعل بما يفيد خلافه وهنا قيد بالآن فلم يكن القصد الا النفى لا المضى ولا الاستقبال وقد أعطيت لم حكم لن فى عمل النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم ألم نشرح بفتح الحاء وفيه نظر اذ يمكن أن فتحة الحاء اتباعا اللام بعدها قال صاحب الجواهر ما محصله قال المالكى وهذا عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها الآخر ثم حذفت وذلك جائز وجعلها أبو الفوارس فى مثل هذا بمعنى أن الناصبة اه (وكى يكرم) زيد وجئت كى تعطينى ولا بد ان تكون كى مصدرية وهى التى تدخل عليها اللام لفظا أو تقديرا كالمثال المذكور اذا قدرت أن الاصل لكى والا كانت حرف جر وكان الناصب أن مضمرة كما تكون كذلك اذا تقدمت على اللام نحو جئت كى لأقرأ واللام حينئذ توكيد لها للفصل بينها وبين الفعل وكذلك اذا تقدمت هى على أن نحو جئت كى أن تكرمنى وصرح صاحب المغنى بأن ذلك ضرورة وابن مالك بأنه قليل (وإذن يذهب) زيد ولا بد أن تكون إذن مصدرة فلا تعمل فى نحو قولك أنا اذن أكرمك لانها معترضة بين المبتدا والخبر وان يكون الفعل بعدها مستقبلا فلو حدثك شخص بحديث فقلت له إذن تصدق رفعت لانك تريد بها الحال أى وهو لا تعمل فيه العوامل الناصبة كذا صرح به صاحب المختار وأن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم كما صرح به ابن مالك وكذا الا النافية وسيأتى أن بعضهم يجيز الفصل بغيرهما وسنتكلم على ذلك فى باب الحرف ان شاء الله تعالى بما يغنى عن المزيد ونقل عن ابن خروف أنها لا تعمل أصلا قلت ويؤيده قول الشهاب الرملى فى شرح الأجرومية وعن بعض العرب الغاؤها ولو استوفيت الشروط ومنه اذن يحلف يا رسول الله اه وقال بعضهم هى أصل فى العمل على الصحيح كأن لا محمولة عليها كزعم

بعضهم وانما عملت النصب لتخصيصها المضارع بالاستقبال كأخواتها ومن هذا يظهر ضعف قول بعضهم الناصب أن مقدرة بعدها اهـ ولما تكلم على ما ينصب المضارع بنفسه أخذ يتكلم على ما ينصبه بأن مضمرة بعده فقال (وينصب) أى المضارع (باضمار أن) أى بأن مضمرة (بعد خمسة أحرف) وجعلها بعضهم ستة بعد لام كى ولام الجحود اثنين والمصنف نظر الى أن اللام شاملة لهما الاول (حتى) أى الجارة قال صاحب الجواهر وهذيل وثقيف يقولون عتى وهى حرف بالاتفاق وقياسها أن لا تعمل لدخولها على القبيلين لكن حملت على الى لافادتها الغاية اهـ ولا ينصب الفعل بعدها الا اذا كان مستقبلا نحو لأسيرن حتى أدخل المدينة وذلك لان النصب بأن وهى للاستقبال فلو كان الفعل للحال لزم التناقض بين العامل ومعموله واذا لم يكن مستقبلا تعين الرفع نحو سألت عن هذه المسألة حتى لا احتاج الى السؤال عنها أى حتى حالتى انى لا احتاج الى السؤال عنها وتكون حينئذ ابتدائية ويشترط أيضا ان لا يكون مسببا عما قبلها نحو ماسرت حتى أدخل البلد بالنصب وأن لا يكون ما قبلها تاما نحو سيرى حتى أدخلها بالنصب أيضا والا وجب الرفع ولا يفصل بين حتى والفعل بشئ وأجازه بعضهم بالظرف والشرط والماضى والقسم والجار والمجرور والمفعول كما ذكره السيوطى قال فى شرح الشذور ولا يجوز اظهار أن بعدها فى شعر ولا نثر اهـ (و) الثانى (اللام) أى لام الجر كما صرح به الحريرى فى ملحة الاعراب حيث قال

واللام حين تبتدى بالكسر * وهى اذا فكرت لام الجر

وهى كما علمت شاملة للام كى وهى الموضوعة للتعليل حقيقة نحو وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس أو مجازا نحو قوله

فللموت تغذو الوالدات سخالها * كما لخراب الدور تبنى المساكن

اذ هى للعاقبة والصيرورة وسميت لام كى لأن كى تخلفها فى افادة التعليل واضمار أن بعدها جائز نحو جئتك لان تكرمنى قال فى المغنى بل قد يجب وذلك اذا اقترن الفعل بلا نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثلين اهـ أى لام كى ولام لا النافية لانه يصير للايكون ولام الجحود وهى المسبوقة بكون ماض منفى بلم أو بما واضمار أن بعدها واجب وانما أضمرت أن بعد هذه الاحرف لانها حروف جر وهى من عوامل الاسماء والفعل لا يكون اسما الا بتقدير أن (و) الثالث (أو) التى (بمعنى الى أن) نحو لألزمنك أو تقضينى حقى قلت ومثلها التى بمعنى الا أن نحو لاقتلن الكافر أو يسلم فان المضارع منصوب بأن مضمرة بعدها وجوبا قال فى حواشى المغنى وهذا أخذ بالمعنى الظاهر فى بادئ الرأى وفى الحقيقة هى لاحد الشيئين عطفت مصدرا مؤولا على مصدر متوهم أى

ليكون لزوم مني وقضاء منك وليكون قتل مني أو اسلام منه اه (و) الرابع والخامس (واو الجمع والفاء التي للسببية) واحترز بذلك عن الواو والفاء اللتين لمجرد العطف نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون والاستئناف نحو اسأل زيدا فيخبرك بالرفع أى فهو يخبرك ويشترط مع ذلك ان يكونا واقعين (فى جواب الاشياء الستة) وهى (الامر والنهى والنفى والاستفهام والتمنى والعرض) وسمى مابعدهما جوابا لان ماقبلهما من الاشياء المذكورة يتسبب عنه مابعدهما كتسبب الجواب عن الشرط وزاد بعضهم على ذلك الدعاء والتحضيض والترجى ونظمها فى بيت فقال

مر وادع وانه وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذاك النفى قد كملا

وقد مثل لجميع ماتقدم بقوله (نحو سرت حتى أدخلها وجئتك لتكرمنى ولالزمنك أو تقضينى حقى ولا تأكل السمك وتشرب اللبن وائتنى فأكرمك) بالنصب فى جواب الامر بان مضمرة وجوبا وكذا يقال فيما يأتى ولا بدّ فى جواز النصب من كون الامر صريحا بأن يكون بالفعل لا باسمه ولا بالمصدر ويجوز فى لا تأكل السمك وتشرب اللبن الرفع والنصب والجزم وقد الغز فى ذلك بعضهم فقال

وما حرف يليه الفعـــل مجزوما ومرفوعا

وينصب بعده أيضا * وكل جاء مسموعا

(ولا تطغوا فيـه فيحل عليكم غضبى) بنصب يحل فى جواب النهى ولابد أن يكون صريحا أيضا أى خالصا من معنى الاثبات بأن لا ينتقض بالا قال فى المختار وحل العذاب يحل بالكسر حلالا أى وجب ويحل بالضم حلولا أى نزل وقرئ بهما قوله تعالى فيحل عليكم غضبى وحــل العقدة من باب رد اه (وما تأتينا فتحدثنا) بالنصب فى جواب النفى المحض (وهل أسألك فتجيبنى) بالنصب فى جواب الاستفهام ولابد أن لا يكون بأداة تليها جملة اسميـة خـبرها جامد نحو هــل أخوك زيد فأكرمه بالرفع وقال المصنف فى قوله تعالى ياويلتا أعجزت أن أكون مثل هــذا الغراب فأوارى سوأة أخى ان أوارى منصوب فى جواب الاستفهام والفاء سببية قال صاحب المغنى وهو فاسد اه أى لان الجزاء انما يتسبب عنه عدم المواراة والمواراة انما تتسبب عن القدرة وأجاب السعد فى حاشية الكشاف بأنه يحتمل ان يكون الاستفهام فيه للانكار الابطالى فيفيد النفى وهو سببه أى ألم أعجز فواريت اه (وليتنى عندك فأفوز فوزا عظيما) بنصب أفوز فى جواب التمنى قال الشاعر

ياليت أم خليد واعدت فوفت * ودام لى ولها عمر فنصطلحا

وجعــل الكوفيون مثله الترجى كقراءة حفص لعــلى أبلغ الاسباب أسباب السموات فأطلع وقال المصــنف وقد أشربها معنى ليت من قرأ فأطلع بالنصب اه وبحث فيه

صاحب المغنى بانه عطف على معنى أبلغ أى أن بلغ أو على الاسباب اه (وألا تنزل بناء فتصيب خيرا) بالنصب فى جواب العرض ومثله التحضيض نحو لولا أخرتنى الى أجل قريب فأصدق ومثل الفاء فى جميع ماذكر الواو فكل ما كان مثالا لفاء السببية يصح مثالا للواو المعية وقد أشار لذلك ابن مالك بقوله

والواو كالفا ان تفد مفهوم مع * كلا تكن جلدا وتظهر الجزع

وكما ينتصب الفعل فيما ذكر ينتصب بعد واو العطف المسبوقة باسم خالص نحو وقول ميسون * ولبس عباءة وتقر عينى * بالنصب باضمار أن جوازا بعد الواو وبعد فاء العطف بعد اسم خالص نحو * لولا توقع معتر فأرضيه * بالنصب باضمار أن جوازا بعد الفاء وبعد أو العاطفة المسبوقة باسم خالص نحو وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل بنصب يرسل بأن مضمرة جوازا بعد أو وبعد ثم العاطفة المسبوقة بما ذكر نحو قوله * انى وقتلى سليكا ثم أعقله * بنصب أعقل بأن مضمرة جوازا بعد ثم وشذ حذف أن مع النصب فى غير هذه المواضع كقولهم خذ اللص قبل يأخذك قال فى التسهيل وفى القياس عليه خلاف فقد أجازه الكوفيون ومن وافقهم اه قلت وكذلك الرفع نحو ومن اياته يريكم البرق ونحو تسمع بالمعيدى خير من أن تراه اذ أصله أن تسمع وقيل انه قياسى وقيل انه سماعى وصححه بعضهم قال صاحب الجواهر وأكثر الرواية برفع تسمع وجاء نصبه بأن محذوفة وبعضهم قدر تسمع بسماعك من غير أن يقدر له أن محذوفة ويجعله مما أوقع فيه الفعل موقع الاسم من غير تقدير أن اه ﴿تنبيه﴾ نصب المضارع فى جميع ما تقدم ليس واجبا بل للعدول به الى غير ذلك مساغ ولذا قرئ قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول منصوبا ومرفوعا وقرئ قوله تعالى لنبين لكم ونقر مرفوعا أى ونحن نقر وقرئ قوله تعالى تقاتلونهم أو يسلمون مرفوعا على الابتداء كأنه قيل أو هم يسلمون ومنصوبا على اضمار أن ويجوز فى ما تأتينا فتحدثنا الرفع على الابتداء نظير قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون قال العنبرى

غير أنا لم تأتنا بيقين * فنرجى ونكثر التأميلا

أى فنحن نرجى كما تقول ائتنى فأحدثك بالرفع أى فأنا أحدثك وتقول وددت لو تأتيه فتحدثه والرفع جيد كقوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وفى بعض المصاحف فيدهنوا وتقول أريد أن تأتينى ثم تحدثنى بالنصب والرفع ولذا خير الخليل فى قول عروة العذرى

وما هو الا أن أراها فجأة * فأبهت حتى ما أكاد أجيب

بين الرفع والنصب فى فأبهت ومما جاء منقطعا قول أبى اللحام التغلبى

على الحكم المأتى يوما اذا قضى * قضيته أن لا يجور ويقصد

أى وهو يقصد (فائدة) قال الفاكهى نواصب المضارع لايجوز أن يحذف معمولها وتبقى هى ولو لدليل فلو قيل أريد أن أخرج لم يحسن أن يجيب الآخر بقوله وأنا أريد أن أى أن أخرج وأجازه بعضهم قائلا انه كقولهم جئت ولما اه قال أبو حيان وليس مثله لان حذف الفعل بعد لما للدليل جائز فى فصيح الكلام ولم ينقل من هذا شئ فى كلام العرب اه قال ابن هشام فى المغنى ثم وقع فى صحيح البخارى فى تفسير وجوه يومئذ ناضرة فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا أى كيما يسجد وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليه اه قال العلامة ابن حجر الثابت فى نسخ البخارى التصريح بيسجد فلعل ابن هشام وقعت له نسخة بحذف يسجد اه ولما تكلم المصنف على انتصاب المضارع أخذ يتكلم على انجزامه وهو ينجزم بحروف وأسماء وقد بدأ بالحروف فقال (وانجزامه) أى المضارع (بخمسة أحرف) وهى لم ولما ولام الامر ولا الناهية وان الشرطية وهى من العوامل اللفظية السماعية وقد مثل لها على هذا الترتيب فقال (نحو لم يخرج) زيد ولم يغز عمرو وهى أى لم تقلب المضارع ماضيا وتنفيه وسئل المتنبى عن قوله

* بادر هوالئ صبرت أم لم تصبرا * كيف وجود الالف مع وجود لم الجازمة فقال لو كان أبو الفتح ابن جنى ههنا لاجاب بأن هذه الالف بدل نون التوكيد الخفيفة اذ الاصل لم تصبرن قال الاعشى * ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا * وقد يرتفع الفعل بعدها كقوله * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار * وهو ضرورة وصرح ابن مالك فى أول شرح التسهيل بأنه لغة قوم والفصل بينها وبين مجزومها ضرورة قال ابن عصفور وهو من قبيح الضرورات فلا يقاس عليه فى شعر ولا فى نثر قال بعضهم وتلقى القسم بها نادر جدا قيل لبعضهم ألك بنون فقال نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة ويحتمل انه على حذف الجواب أى ان لى بنين ثم استأنف جملة النفى وزعم اللحيانى ان بعض العرب ينصب بها قال صاحب الجواهر حملا على ما وقيل بل حملا على لا لانها أختها فى النفى قال وهو أى لم حرف محض من الحروف البسيطة باجماع عامل فى الفعل لاختصاصه به اه (ولما يحضر) زيد وهى أى لما تجزم المضارع وتنفيه وتقلبه ماضيا مثل لم وقد تزاد الهمزة عليهما فتحدث فى الكلام معنى التقرير نحو ألم نشرح لك صدرك وألما يأتك الكتاب والفرق بين لم ولما فى خمسة أمور أحدها ان لما لا تقترن بأداة شرط بخلاف لم نحو ان لم تقم ثانيها أن لم يجوز انقطاع منفيها عن الحال بخلاف لما فيجوز لم يكن ثم كان ولا يجوز لما بل يقال لما يكن وقد يكون وقد مثل جماعة منهم ابن مالك وأبو حيان لمنفيها المنقطع بقوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيأ مذكورا قال بعضهم وهو عجيب فان النفى مقيد بالحين والتقدير لم يكن فيه شيأ مذكورا ولم ينقطع ذلك أصلا كما صرح به الشهاب

الرملى فى شرحه على الآجرومية ثالثها ان منفى لما لا يكون الا قريبا من الحال لكن قال ابن مالك انه غالب لا لازم رابعها ان منفى لما متوقع ثبوته بدليل لما يذوقوا عذاب خامسها انه لا يجوز حذف مجزوم لم قياسا بخلاف لما وتأتى لما حرف وجود لوجود نحو لما جاءنى أكرمته وزعم جماعة انها ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ وهو حسن وجوابها فعل ماض عند الجمهور أو جملة اسمية مقرونة بالفاء أو باذا عند ابن مالك أو فعل مضارع عند ابن عصفور وتكون أيضا حرف استثناء وقد تقدمت الاشارة اليه وان أنكره الجوهرى وأما لما فى قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فى قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون ان وميم لما فقال ابن الحاجب انها لما الجازمة حذف فعلها أى لما يتركوا قال ولا أعرف وجها أشبه من هذا اه ويجوز الفصل بين لم ومجزومها اضطرارا ويجوز أيضا تقديم معمول المجزوم بها عليها نحو زيدا لم أضرب بجوازه فى لما أيضا كما صرح به صاحب الجواهر (وليضرب) زيد ودخولها أى لام الطلب على فعل المتكلم قليل جائز فى السعة ومنه حديث قوموا فلأصل لكم وقوله تعالى ولنحمل خطاياكم وأقل منه دخولها فى فعل المخاطب كقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفى الحديث لتأخذوا مصافكم قال الاخفش وهى لغة رديئة للاستغناء عنها بقولك افعل بخلاف الغائب فانه متعذر فيه وحركتها الكسر وفتحها لغة ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثم وقد تحذف ويبقى عملها كقوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة وقول الشاعر

قلت لبواب لديه دارها * تئذن فانى حموها وجارها

ومنع ذلك المبرد مطلقا وأجازه الكسائى بشرط تقدم لفظ قل ووافقه ابن مالك فى شرح الكافية وزاد عليه أن ذلك يقع فى النثر قليلا بعد القول الخبرى كالبيت المتقدم وقال الجمهور ان الجزم فى الآية مثله فى قولك ائتنى أكرمك وسيأتى الكلام على ذلك فى باب الحروف ان شاء الله تعالى (ولا تفعل) يا زيد هذا الامر ولا تعاند من اذا قال فعل وقد تكون أى لا المطلوب بها الترك للدعاء نحو لا تؤاخذنا وقد تحذف تبعا نحو لا تهن العالم وتكرم الجاهل بالجزم أى ولا تكرم وأما استقلالا فلا كما يعلم من كلام الجماعة ﴿تنبيه﴾ قد يتقدم المنصوب بالمجزوم عليه نحو قوله تعالى فأما اليتيم فلا تقهر فاليتيم منصوب بتقهر وبه استدل ابن مالك على انه لا يلزم من تقديم المعمول تقديم العامل الا ترى أن اليتيم منصوب بالمجزوم وقد تقدم على الجازم ولو تقدم على لا لامتنع لان المجزوم لا يتقدم على جازمه كالمجرور لا يتقدم على جاره (واعلم) ان لا الناهية لا يجزم بها المضارع المسند الى المتكلم سواء كان مبدوأ بالهمزة أو بالنون فلا يقال لا أقم ولا لا نقم نعم اذا كان المضارع المذكور مبنيا للمجهول جاز جزمه بها نحو لا أخرج ولا أقاتل ببناء الفعلين للمجهول كذا فى

شرح الملحة (وان تكرمنى أكرمك) بجزم الفعلين الاول فعل الشرط والثانى جوابه
وعملها أى ان الجزم بالاصالة لانها موضوعة للشرط قال ابن هشام فى المغنى وأعطيت
ان الشرطية حكم لو فى الاهمال كما روى فى الحديث فان لا تراه فانه يراك اه أى فلم يقل تره
قال الدمامينى قد مضى فى لم تخريج ابن السيد البطليوسى * كان لم ترا قبلى أسيرا يمانيا *
على لغة راء يراء كخاف يخاف حذفت الالف للساكنين وأبدلت الهمزة الساكنة بعد
فتحة ألفا فكذا الحديث اه وتعقبه الشمنى بأنه كان لا يقول فانه يراك لبعد الجمع
بين لغتين اه قال فى المصباح وقد تتجرد ان عن معنى الشرط فتكون بمعنى لو نحو أكرم زيدا
وان قعد أى ولو فى حال قعوده وقال العلامة الخضرى ونحو زيد وان كثر ماله بخيل
ان فيه زائدة على التحقيق والواو للحال وقيل شرطية والواو للعطف على مقدر والجواب
محذوف وقد تكون بمعنى ان النافية فلا تعمل نحو ان الكافرون الا فى غرور أى ما الكافرون
وسنتكلم على ذلك فى باب الحرف ان شاء الله تعالى بما يغنى عن المزيد ولما تكلم على الجوازم
الحرفية أخذ يتكلم على الجوازم الاسمية فقال (و) انجزامه (بتسعة أسماء متضمنة لمعنى
ان) الشرطية بافادة الشرط اذ التضمين اشراب كلمة معنى أخرى لتأديه حكمها قال فى المغنى
وفائدته ان تؤدى كلمة مؤدى كلمتين اه (وهى) أى الاسماء المذكورة (من) بفتح الميم
وسكون النون وأصل وضعها للعاقل ثم ضمنت فجزمت نحو من يعمل سوأ يجز به ومن
يزر أزره بجزم الفعلين الاول فعل الشرط والثانى جوابه ويجوز فى من مراعاة اللفظ
والمعنى وان كان الاول أكثر وقد يعتبر اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ نحو ومن الناس من يشترى
لهو الحديث الى قوله واذا تتلى عليه أياتنا ويجوز على ضعف مراعاة المعنى من أول الامر
بل نقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعه وقد تجب مراعاة المعنى اذا لزم لبس أو قبح ومن
الثانى على ما اختاره العلامة الصبان قول الشاعر

وان من النسوان من هى روضة * تهز الرياض فوقها وتزهر

وقال غيره انه ليس واجبا بل مختار (وما) وأصل وضعها لغير العاقل ثم ضمنت فجزمت نحو
وما تفعلوا من خير يعلمه الله والا كثر فى ضميرها اعتبار اللفظ ويجوز اعتبار المعنى (وأى)
بحسب ما تضاف اليه نحو أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فأيا مفعول تدعوا وهو مجزوم بها
وقوله فله الاسماء الحسنى مبتدأ وخبر جواب الشرط وتقدم فى مبحث النداء أنه يجب على
الراجح رفع وصف أى نحو يا أيها الرجل وانما التزم ذلك اشعارا بأنه المقصود بالنداء وقال
بعضهم علة الرفع أنه لما استمر الضم فى كل منادى معرفة أشبه ما أسند اليه الفعل فأجريت
صفته على اللفظ اه ومنه يعلم ما فى ما قدمناه عن شرح الملحة واختلف فى ضمة هذه الصفة
فقيل انها ضمة بناء ومن قال ضمة اعراب فقد غفل عن الصواب وقيل ضمة اعراب

(وأين) وأصلها ظرف مكان ثم ضمنت فجزمت نحو أين تكن أكن معك (وأنى) وأصلها ظرف مكان ثم ضمنت فجزمت نحو أنى تقم أقم (ومتى) وأصلها التعميم الازمان ثم ضمنت فجزمت نحو متى تجئ أجئ وقد تهمل حملا على اذا كما قاله ابن مالك وخالفه أبو حيان (وحيثما) وأصل وضعها الدلالة على المكان ثم ضمنت معنى الشرط فجزمت نحو حيثما تجلس أجلس (واذما) وأصلها الدلالة على الزمان ثم ضمنت فجزمت نحو اذما دخلت على القوم فسلم عليهم وما مشى عليه المصنف من انها اسم هو ما عليه المبرد وابن السراج والفارسي حيث قالوا انها ظرف وهي حرف عند سيبويه بمنزلة ان الشرطية واختاره ابن مالك قال بعض المحققين وهو الاصح اه أي لانه سلب معناه الاصلي واستعمل مع ما الزائدة كما صرح به السيوطي في شرح الخلاصة ولذا قال السيرافي ما علمت ان أحدا من النحويين ذكر اذما في الجوازم غير سيبويه وأصحابه وعملها الجزم قليل لا ضرورة خلافا لبعضهم (ومهما) وأصلها الغير العاقل ثم جزمت نحو مهما تصنع أصنع وما مشى عليه المصنف من انها اسم هو الحق بدليل رجوع الضمير اليها في قوله تعالى مهما تأتنا به من آية خلافا للخليل والسهيلي وذكر جماعة منهم ابن مالك انها تأتي للاستفهام واستدلوا عليه بقوله

* مهما لي الليلة مهما ليه * أي أي شئ ثبت لي الليلة وفيه أنه يحتمل أن مه اسم فعل و وصلها في الرسم لاجل الالغاز ثم استأنف وأكد وذكر بعضهم انها تأتي بمعنى متى نحو مهما جئتني أعطيتك أي متى جئتني ولكن شدد المصنف الانكار عليه وسنتكلم على ذلك في باب الحرف ان شاء الله تعالى وقد مثل لما تقدم بقوله (نحو من يكرمني أكرمه وعليه فقس) بقية الامثلة وقد علمتها ﴿تنبيهات﴾ الاول ترك المصنف من الجوازم ايان وأينما واذا وكيف ولو أما أيان فهي في الاصل لتعميم الازمان وفي كلام أبي حيان انها تختص بالمستقبل وهي بفتح الهمزة وقد تكسر ثم جزمت نحو أيان نؤمنك تؤمن غيرنا ولذا قال في الملحة

وأختها الا تنسها ايانا * فاجزم بها حكى أبو حيانا

ولم يذكرها ابن مالك في الكافية ولا شرحها كما صرح به السيوطي في شرح الخلاصة وأما أينما فهي أين زيدت فيها ما نحو أينما تكونوا يدرككم الموت وأما اذا فالمشهور انه لا يجزم بها الا في الشعر حملا لها على متى كقوله * واذا تصبك خصاصة فتحمل * وهو في النثر نادر وفي الشعر كثير وأما كيف فأجاز الكوفيون الجزم بها قياسا مطلقا وتبعهم قطرب وقيل بشرط اقترانها بما نحو كيفما تصنع أصنع قال بعضهم ولم أجد لها شاهدا من كلام العرب بعد الفحص قال بعض المحققين وانما لم تجزم عند البصريين لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها نحو كيفما تجلس أجلس فلا يصح

كيفما تجلس اذهب وأمالوفزعم بعضهم ان الجزم بها مطرد على لغة وأجازه جماعة فى الشعر منهم ابن الشجرى ورده ابن مالك فى الكافية فقال

وجوز الجزم بها فى الشعر * ذو حجة ضعفها من يدرى

(الثانى) هذه الادوات فى الحاق ما على ثلاثة اضرب ضرب لا يجزم الا بها وهو حيث واذ خلافا للفرا وضرب لا يلحقه وهو من وما ومهما وأنى خلافا للكوفيين فى من وأنى وضرب يجوز فيه الامران وهو أن وأى ومتى وأين وأيان وقد نظم ذلك بعضهم فقال

تلزم ما فى حيثما واذما * وامتنعت فى ما ومن ومهما
كذاك فى أنى وباقيها أتى * وجهان اثبات وحذف ثبتا

(الثالث) أدوات الشرط وكذا الاستفهام ان وقعت بعد حرف جر أو بعد مضاف فهى فى محل جر نحو عما تسأل أسأل ونحو غلام من تضرب أضرب وان وقعت على زمان أو مكان فهى فى محل نصب على الظرفية لفعل الشرط ان كان تاما نحو أيان نؤمنك وحيثما تستقم وظرف الخبر ان كان ناقصا كأينما تكونوا يدرككم الموت فأينما ظرف متعلق بمحذوف خبر تكونوا وان وقعت على حدث فمفعول مطلق كأى ضرب تضرب أضرب أو على ذات فان كان فعل الشرط لازما نحو من يقم أضربه أو متعديا واقعا على غير الاداة فهى مبتدا نحو من يعمل سوأ يجز به فان كان متعديا وسلط على الاداة فهى مفعول نحو وما تفعلوا من خير وان سلط على ضميره أو على ملابسه فاشتغال نحو من يضربه أو من يضرب أخاه زيد أضربه فيجوز فى من كونه مفعولا لمحذوف يفسره فعل الشرط وكونه مبتدا (الرابع) فى جزم المسبب عن صلة نحو الذى يأتينى أحسن اليه أو عن صفة النكرة الموصوفة نحو كل رجل يأتينى أكرمه خلاف فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون واختاره ابن مالك (فائدة) ان للشك مع أنها جازمة واذا للجزم مع انها لا تجزم كما علمت وقد الغز فى ذلك المصنف فقال

سلم على شيخ النحاة وقل له * عندى سؤال من يجبه يعظم
أنا ان شككت وجدتمونى جازما * واذا جزمت فاننى لم أجزم

وقد أجابه بعضهم فقال

قل فى الجواب بأن ان فى شرطها * جزمت ومعناها التردد فاعلم
واذا الجزم الحكم ان شرطية * وقعت ولكن لفظها لم يجزم

وقد وقعت اذا موقع ان فى قوله تعالى واذا شئنا بدلنا أمثالهم تبديلا ولذا رد قول المصنف كان حقه التعبير بان كما قاله بعض المفسرين قال أبو حيان واذا استعملت اذا شرطا فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا قولان اه (واعلم) ان المضارع الذى ينصب بعد

الفاء فى جواب الاشياء المتقدمة يصح أن يجزم ان سقطت الفاء وقصد الجزاء بأن قصد تسبب الفعل عن الطلب ماعدا النفى لانه خبر محض والطلب أظهر من الخبر فى تضمن معنى الشرط خلافا للكوفيين وفى الجازم حينئذ أربعة مذاهب فذهب الجمهور الى انه مجزوم بشرط مقدّر بعد الطلب ورجحه ابن هشام فى المغنى قال المحققون وهو المختار وذهب الخليل وسيبويه الى انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية وذهب الكوفيون وتبعهم ابن هشام الى انه بلام الامر مقدّرة وسيأتى مافيه وذهب السيرافى والفارسى والمصنف الى انه بأن مقدّرة ناب منابها فعل الطلب حيث قال (وينجزم) أى المضارع (بان) الشرطية حال كونها (مضمرة) لانها أم الباب فلا يحذف غيرها (فى جواب الاشياء الستة التى تجاب بالفاء) أى التى تقع الفاء فى جوابها أى ان سقطت وقصد الجزاء كما علمت ولو صرح بذلك لكان أحسن وخرجت الواو فلا يجزم عند سقوطها كما صرح به المحققون وقد استثنى منها النفى جاريا على مذهب البصريين وهو المنصور فقال (الا النفى) فلا يجوز الجزم بعده لما علمت خلافا للكوفيين حيث أجازوا الجزم بعده أيضا وقد مثل لذلك بقوله (نحو ائتنى أكرمك) بالجزم فى جواب الامر (وعليه) أى هذا المثال (فقس) بقية الامثلة تقول لاتفعل يكن خيرا لك وأين بيتك أزرك والاماء أشربه والا تنزل تصب خيرا ويرد على ماذهب اليه المصنف من أن الجزم بان مقدّرة قائلا ان اسناد الجزم الى الفعل بعيد أنه حيث جزم الاسم فعلين لتضمنه معنى الشرط فلا يبعد أن يجزم الفعل بتضمنه معنى الشرط فعلا واحدا فلا بعد فى اسناد الجزم الى فعل الطلب كما فى حواشى المغنى قال المصنف فى المفصل وحق المضمر أن يكون من جنس المظهر فلا يجوز أن تقول لاتدن من الاسد يأكلك بالجزم اه يعنى أنه يشترط لصحة الجزم بعد النهى أن يصح حلول ان لا محل النهى نحو لاتدن من الاسد تسلم بخلاف المثال المتقدّم لانه يصح أن تقول ان لاتدن من الاسد تسلم وهذا مذهب الجمهور وخالف فى ذلك الكسائى حيث أجاز الجزم من غير شرط تمسكا بقراءة الحسن ولاتمنن تستكثر بالجزم وأجاب الجمهور بأنه بدل لامجزوم فى جواب النهى فان لم يقصد الجزاء وجب الرفع إما على الوصف أو الاستئناف أو الحال ويحتمل الثلاثة قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم واذا جئت بعد الجزاء بفعل معطوف بالفاء أو الواو جاز لك جزمه على العطف ورفعه على الاستئناف ونصبه باضمار أن وجوبا وذلك نحو ان تأتنى آتك فأحدثك بالاوجه الثلاث ثم أخذ يتكلم على المضارع اذا كان فاعله ضميرا فقال (وتلحقه) أى الفعل حال كونه (بعد الالف الضمير) بالتركيب التوصيفى أى بعد الالف التى هى ضمير اثنين نحو يضربان (وواوه) أى الضمير فى الجمع نحو يضربون (وياءه) فى المؤنثة المخاطبة نحو تضربين وقوله (نون) فاعل تلحق وهذه النون

تكون مكسورة بعد الالف مفتوحة بعد أختيها ولحقته لاجل أن تكون (عوضا عن) حركة (الرفع) التى كانت فى المسند الى المفرد وقد مثل لذلك بقوله (نحو يضربان) للاثنين الغائبين مذكرين أو مؤنثين (و يضربون) لجماعة الذكور الغائبين (وتضربين) لخطاب المؤنثة وبقى تضربان فى خطاب المثنى مذكرا أو مؤنثا وتضربون فى خطاب جماعة الذكور وهذه الاوزان تسمى الامثلة الخمسة والافعال الخمسة أيضا وقوله (وذلك) أى لحاق النون المذكورة انما يكون (فى) حالة (الرفع) فقط (دون) حالتى (النصب والجزم) فانها تحذف اذا دخل ناصب أو جازم نحو لن يذهبا ولن يقوموا ولم تقوما ولم تجلسوا وذلك لانها انما لحقت هذه الافعال لوقوعها موقع الاسماء فهى من تمام دخول الرفع فى المضارع فاذا لم تحل محل الاسم لم تلحقه وما مشى عليه المصنف من أن اعرابها بالنون هو المشهور وقد ألغز العلامة الامير فى ذلك فقال

الا يا إمام النحو لازلت مخرجا * فرائد درّ من عميق المسائل
أرى عندى معمولا وقد جاء فاصلا * لنا بين عامل واعراب عامل
وزاد ارتيابى أن تحصيل فصله * هو الشرط فى الاعراب دون مجادل
فقل لى فداك النفس ما هو معرب * لاعرابه شرط اقتران بفاصل

﴿ جوابه ﴾

بحمد الهى بدء قولى وبعده * صلاة وتسليم لخير الوسائل
نعم خمس أفعال لها النون رفعها * ومعمولها اياه اذا ضمير لفاعل
فهاك جوابا زانك العلم والتقى * وزدت كمالا عند كل المحافل

قال فظاهر أن الضمائر فاعلة بها وعامل الفاعل هو الفعل وانها لاتعرب هذا الاعراب الا اذا اتصلت بالضمائر اه وقال أبو حيان حكى لنا صاحبنا أبو جعفر احمد بن عبد النور المالقى صاحب كتاب وصف المبانى فى حروف المعانى عن أبى زيد السهيلى أنها معربة بحركات مقدّرة على لام الفعل منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة اه والثالث من أصناف الفعل (الامر) وهو (ما يؤمر به الفاعل المخاطب) و يؤتى به (على مثال) أى وزان (افعل) فهو على طريقة المضارع لاتخالف بصيغته صيغته الا أن تنزع الزائدة وذلك (نحو ضع) من تضع (وضارب) من تضارب (ودحرج) من تدحرج وهذا فيما أوّله متحرك فان سكن زدت همزة وصل لئلا يبتدأ بالساكن فتقول فى تضرب اضرب وفى تنطلق وتستخرج انطلق واستخرج وهذا اذا كان الامر للفاعل وأما ماليس للفاعل فقد أشار اليه بقوله (وغيره باللام) داخلة على المضارع دخول لا ولم وذلك (نحو ليضرب زيد ولتضرب أنت ولاضرب أنا) بالبناء للمجهول فى الكل وكذا ما يكون للفاعل وليس

بمخاطب وقد أشار اليه بقوله (وليضرب زيد ولاضرب أنا) بالبناء للمعلوم فيهما وقد جاء قليلا أن يؤمر الفاعل المخاطب بالحرف ومنه قراءة فبذلك فلتفرحوا ﴿تنبيه﴾ الامر مبنى على السكون ان كان صحيح الآخر أونائبه وهو الحذف ان كان معتل الآخر عند البصريين وهو المنصور وقال الكوفيون وأبو الحسن انه مضارع معرب مجزوم بلام الامر مقدرة حذفت حذفا مستمرا للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال ابن هشام وبقولهم أقول لان الامر أخو النهى فحقه أن يدل عليه بالحرف ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله

لتقم أنت يا ابن خير قريش * كى لتقضى حوائج المسلمينا

قال المصنف فى المفصل وهذا خلف من القول اه قلت أى لان إضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار وما ذكروه خلاف الاصل الذى هو بناء الافعال فلا يرتكب من غير ضرورة داعية اليه واعلم انه قد يحذف حرف العلة من الامر المعتل فلا يبقى منه الاحرف واحد نحوء من الوأى كالوعد لفظا ومعنى ومنه اللغز المشهور وهو

ان هند المليحة الحسناء * وأى من أضمرت لخل وفاء

وايضاح هذا أن ان فعل أمر بمعنى عدى من الوعد مبنى على حذف النون والياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فاعل اذ أصله إين حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع نون التوكيد وهند منادى حذف منه حرف النداء والمليحة صفة لهند باعتبار اللفظ والحسناء صفة لها باعتبار المحل ووأى بمعنى وعد مفعول مطلق ومن نكرة موصوفة مضاف اليه وهى واقعة على امرأة وأضمرت فعل ماض والتاء للتأنيث وفاعله يعود على من ولخل متعلق بأضمرت ووفاء مفعول لاضمرت وحاصل المعنى عدى يا هند وعد امرأة أضمرت وفاء لخلها والخل من الخلة وهى صفاء المحبة ومن الالغاز ما أنشده بعضهم وهو

من أم قاسم وأم أباه * ولزيدا ومن أباه الجهولا

فمن فعل أمر من مان يمين اذا كذب وأم مفعوله وقاسم مضاف اليه وأم الثانى فعل أمر بمعنى اقصد وأباه مفعوله ولزيدا ل فعل أمر من ولى يلى وزيدا مفعوله ومن أباه فعل أمر وفاعله ومفعوله كما تقدم والجهولا صفة لاباه والالف للاطلاق وحاصل معناه كذب أم قاسم واقصد أباه وول زيدا وكذب أباه الجاهل ثم اعلم أيضا أن الفعل ماضيا كان أو مضارعا أو أمرا هو أصل العوامل السبعة اللفظية القياسية كما صرح به بعضهم ونبهنا عليه فى مبحث الاعراب والرابع والخامس من أصناف الفعل (المتعدى وغير المتعدى) وقد بينهما بقوله (فالمتعدى) ويسمى مجاوزا أيضا لتجاوزه عن الفاعل الى المفعول به وواقعا لوقوعه على المفعول به أيضا كما سمى متعديا لتعديه اليه هو (ما) أى فعل (كان له

مفعول

مفعول به) وعلامته أن يصح أن توصل به هاء لغير مصدر نحو عمل فانك تقول الخير عمله زيد بالهاء الراجعة لغير المصدر اذهى راجعة للخير بخلاف الراجعة للمصدر فانها تتصل باللازم والمتعدى نحو الخروج خرجه زيد والضرب ضربه عمرو وأن يصح صوغ اسم مفعول تام منه كأن يقال الخير عمله زيد فهو معمول بخلاف غير التام فانه يكون من اللازم كأن يقال زيد مخروج به أو اليه فلا يتم الا بالحرف قال فى شرح الكافية والمراد بالتمام الاستغناء عن حرف جر فلو صيغ منه اسم مفعول مفتقر الى حرف جر سمى لازما كغضبت على عمرو فهو مغضوب عليه اه وقال صاحب الجواهر والمتعدى هو الذى بعد ذكر فاعله معه يتوقف تمام فهم معناه على ذكر متعلق به وقع الفعل عليه نحو ضرب زيد فان الذهن يتوقع ذكر من وقع عليه الضرب وقد أوردوا مثل هذا التوقف على حد الكلام وقالوا ليس مثل ضرب زيد كلاما تاما لان الفائدة غير تامة وكذا لو عمل الفعل فى حال أو غيره من الفضلات قال وليس بوارد لان المراد بالفائدة التامة الحاصلة من مجرد المسندين اه وهو أى المتعدى على ثلاثة أقسام ولذا قال (ويتعدى الى) مفعول (واحد كضربت زيدا وأكرمت عمرا (أو الى اثنين) وهو قسمان قسم لا يدخل على المبتدا والخبر وهو باب كسا (نحو كسوته جبة) وأعطيته درهما وقسم يدخل عليهما وهو أفعال القلوب وقد أشار اليه بقوله (وعلمته فاضلا) وظننته قائما (أو الى ثلاثة) وينقسم ثلاثة أقسام كما فى المفصل قسم منقول بالهمزة عن المتعدى الى مفعولين وهو فعلان أعلمت (نحو أعلمت زيدا عمرا خير الناس) وأريت نحو أريت زيدا الخير حاصلا وقد أجاز الاخفش أظننت وأحسبت وأخلت وأزعمت وقسم متعد الى مفعول واحد وقد أجرى مجرى أعلمت لموافقته له فى معناه فعدى تعديته وهو خمسة أفعال أنبأت ونبأت وأخبرت وخبرت وحدثت وقسم متعد الى مفعولين والى الظرف المتسع فيه كقولك أعطيت عبد الله ثوبا اليوم ومن النحويين من أبى الاتساع فى الظرف ولما تكلم على المتعدى شرع يتكلم على غير المتعدى فقال (وغير المتعدى) ويسمى لازما وغير واقع أيضا هو (ما) أى فعل (يختص بالفاعل) وهو قسم واحد (كذهب زيد) وقعد عمرو ومكث وخرج ونحو ذلك وله أى اللزوم أسباب منها التضمين لمعنى لازم نحو فليحذر الذين يخالفون عن أمره أى يخرجون والتحويل الى فعل بالضم للمبالغة نحو ضرب الرجل أى ما أضربه تعجبا ومطاوعته لمتعد لواحد نحو مددته فامتد ولما تكلم على المتعدى وغيره أخذ يتكلم على أسباب التعدية فقال (وللتعدية) أى الخاصة (ثلاثة أسباب) على ما ذكرهنا أحدها (الهمزة) أى همزة النقل سميت بذلك لانها تنقل الفعل من حالة اللزوم لحالة التعدى قال صاحب الجواهر تسميتها همزة النقل أولى من تسميتها همزة التعدية لئلا يتوهم انها تختص بجعل اللازم

متعديا فان نقلها ظاهر في الجميع اه وأما همزة المطاوعة فتصير المتعدى لازما نحو قشع الله الغيم فأقشع ثم ان التعدية بالهمزة مقصورة على السماع عند سيبويه وقال الاخفش قياسية والتعدية بهذا وما بعده قال في المطلوب بانها مخصوصة بالثلاثى المجرد بخلاف حرف الجر فانه يوجد فيه وفي غيره نحو ذهبت بزيد وانطلقت به كما أشار اليه الزنجانى وصرح به في الجواهر (و) ثانيها (تثقيل الحشو) أى تضعيف الحرف الاوسط في الفعل الثلاثى كما صرح به صاحب الجواهر والتعدية به سماعية عند الاخفش قياسية عند سيبويه (و) ثالثها (حرف الجر) قال صاحب الجواهر أعم طرق التعدية الشامل لثلاثى الافعال وغيره ومتعديها ولازمها دخول حرف الجر لافضاء أثر الفعل الى المجرور نحو ذهب به وموضع الجار والمجرور نصب عند الجمهور وجعل الفاضل الاسفرائينى الاعراب للمجرور فقط وهو الصواب اه والتعدية به مقصورة على السماع نحو ضحكت منه وغضبت عليه وعفوت عنه ويجب عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء التى للتعدية عنده بمعنى مع وخالفه سيبويه حيث قال الباء كالهمزة فمعنى ذهبت بزيد أذهبته فالتعدية بها خاصة لانها تعقب الهمزة في تصيير الفاعل مفعولا ويدل لما قاله سيبويه قوله تعالى ذهب الله بنورهم وقرئ أذهب الله نورهم وللمبرد أن يقول منع هنا من المصاحبة مانع وهو استحالة مصاحبة الفاعل للمفعول في ذلك وقد مثل المصنف للاسباب الثلاثة على اللف والنشر المرتب فقال (نحو أذهبته وفرّحته وخرجت به) أصله ذهب وفرح وخرج وهو لازم فلما زيد عليه الهمزة أو التضعيف أو الحرف صار متعديا بواسطته وهذا اذا اتصلت هذه الاسباب بغير المتعدى كما مثل فان اتصلت بالمتعدى الى واحد صيرته متعديا الى اثنين نحو أحفرته النهر وان اتصلت بالمتعدى الى اثنين صيرته متعديا الى ثلاثة نحو أعلمت زيدا عمرا خير الناس ﴿تنبيه﴾ ظاهر صنيع المصنف انه لا واسطة بين المتعدى وغيره وهو خلاف الاصح فقد ذكر في التسهيل ان ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالحرف مع شيوع الاستعمالين كشكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الاصح وبقى من أسباب التعدى صوغ الفعل على هيئة فاعل تقول في جلس زيد جالست زيدا وصوغه على فعلت أفعل بفتح ثم ضم نحو كرمت زيدا أكرمه أى غلبته وصوغه على استفعل نحو استخرجت المال والتضمين نحو ولا تعزموا عقدة النكاح أى لا تنووا وهو سماعى كما صرح به صاحب المغنى وقال بعضهم الظاهر أن فيه قولا بأنه قياسى لكثرته والسادس من أصناف الفعل (المبنى للمفعول) وهو ما استغنى عن فاعله فأقيم المفعول مقامه وأسند اليه معدولا عن صيغة فعل بفتح الفاء الى فعل بضمها ويسمى أيضا فعل ما لم يسم فاعله وعبر عنه ابن مالك بالنائب عن الفاعل قال السيوطى والتعبير به أحسن من التعبير بمفعول

مالم يسم فاعله لشموله للمفعول وغيره واصدق الثانى على المنصوب فى قولك أعطى زيد درهما وليس مرادا اه قال المصنف (وهو فعل ما) أى الفاعل الذى (لم يسم) أى لم يذكر (فاعله) أى فاعل فعله بأن حذف لغرض من الاغراض كتعظيمه أو تحقيره أو الخوف عليه أو منه أو علمه أو جهله أو للمحافظة على الوزن فى النظم كقول الشاعر

وما المال والاهلون الاودائع * ولابد يوما أن ترد الودائع

فلو قال أن يرد الناس الودائع لاختلت القافية لصيرورتها مرفوعة فى الاول منصوبة فى الثانى أو للسجع فى النثر كما فى قولهم من طابت سريرته حمدت سيرته لم يقل حمد الناس سيرته لئلا تكون الاولى مرفوعة والثانية منصوبة قال الشهاب الرملى فى شرحه على الآجرومية الافعال بالنسبة الى بنائها للمفعول وعدم بنائها له ثلاثة أقسام قسم بنى له بلا خلاف وهو كل فعل متعد متصرف وقسم لا يبنى له بلا خلاف وهو الافعال التى لا تتصرف كنعم وبئس وحبذا وليس وفعل التعجب وعسى وزاد بعضهم تبارك وقسم فيه خلاف وهو كان وأخواتها المتصرفة قال ابن عصفور والصحيح جواز بنائها بشرط كونها عاملة فى ظرف أو جار ومجرور فيحذف اسمها كما يحذف الفاعل ويقام الظرف أو الجار والمجرور مقام المحذوف فيقال كين فى الدار وكين يوم الجمعة اه وما أحسن قول بعضهم مشيرا للفاعل ونائبه

ويرفع بعد الفعل ما كان فاعلا * كجاء شقيق البدر يبسم عن در
ونائبه يعطى جميع حقوقه * كتطرد عذالى وتظفر بالنصر

ويسند) أى الفعل المذكور (الى مفعول به) فيقام مقام الفاعل ويعطى حكمه من رفع عدم جواز حذفه وعدم جواز تقديمه على الفعل ولما كان المفعول به يشمل الثانى فى باب علمت والثالث فى باب أعلمت وهما لا يسند اليهما عند كثير من النحاة قال (الا اذا كان) أى المفعول به (الثانى فى باب علمت والثالث فى باب أعلمت) فلا يسند اليهما لان أصلهما المبتدا والخبر فهما مسندان فلو أسند المبنى للمفعول اليهما للزم ان يكون الشئ الواحد مسندا ومسندا اليه وهو محال كذا علل بعض الشراح وعلل فى شرح الجزولية منع اقامة الثانى فى باب ظن وأرى ووجوب اقامة الاول بأنه مبتدا وهو أشبه بالفاعل فان مرتبته قبل الثانى لان مرتبة المبتدا قبل الخبر ومرتبة المرفوع قبل المنصوب ففعل ذلك للمناسبة وخالف ابن عصفور وجماعة وتبعهم ابن مالك فقالوا لا مانع من نيابة الثانى فى باب ظن وأرى اذا ظهر القصد ولم يكن جملة ولا ظرفا كما فى التسهيل كقولك فى جعل الله ليلة القدر خيرا من ألف شهر جعل خير من ألف شهر ليلة القدر وأما الثالث من باب أرى ففى الارتشاف لابى حيان ادعى ابن هشام الاتفاق على منع اقامته وليس كذلك ففى المخترع

جوازه عن بعضهم اه ومثل ماذكر فى منع الاسناد المستثنى والحال كما صرح به فى التسهيل وكذا التمييز كما صرح به أبوحيان فى الارتشاف خلافا للكسائى وكذا المفعول له ومعه كما صرح به فى اللب وأما باب أعطى وكسا فلك أن تسند الى أيهما شئت اذا أمن اللبس تقول أعطى زيد درهما وكسى عمرو جبة والعكس الا أن الاسناد الى ما هو فاعل فى المعنى أولى وهو زيد بخلاف ما اذا لم يؤمن الالتباس فيجب أن ينوب الاول نحو أعطى عمرو بشرا وحكى عن بعضهم منع اقامة الثانى مطلقا وعن بعض آخر المنع ان كان نكرة والاول معرفة وصرح ابن مالك بنفى الخلاف فى شرحى التسهيل والكافية قال المصنف (و) يسند أيضا (الى المصدر والظرفين) أى ظرف المكان والزمان ومثلهما الجار والمجرور كما يؤخذ من تمثيله الآتى ومنه غير المغضوب عليهم فهو فى محل رفع نائب فاعل المغضوب بجملة ما ينوب خمسة وسيمثل لها المصنف قال السيوطى فى شرح ألفية ابن مالك نقل أبوحيان فى الارتشاف اتفاق البصريين والكوفيين على أن النائب هو المجرور فقط وأما قول ابن مالك انه ما معا فلم يقله أحد اه ويشترط فى المصدر والظرف التصرف والاختصاص لاجل الفائدة أما تصرف المصدر فبمفارقته النصب على الظرفية وأما اختصاصه فبكونه ليس لمجرد التوكيد وأما تصرف الظرف فبخروجه عن الظرفية وأما اختصاصه فبشئ من المخصصات وأما المجرور فشرطه أيضا الاختصاص وان لا يلزم الجار له طريقة واحدة كمذ ومنذ الملازمين للزمان وان لا يدل على التعليل وقد مثل المصنف لما استجمع الشروط بقوله (نحو ضرب زيد ومر بعمرو وسير سير شديد وسير يوم كذا وسير فرسخان) قال فى المفصل وللمفعول به من الفضل على سائر ما بنى له انه متى ظفر به فى الكلام فممتنع أن يسند الى غيره وأما سائر المفاعيل فمستوية الاقدام لا تفاضل بينها اذا اجتمعت فى الكلام اه قلت أما قوله فممتنع فهذا مذهب سيبويه ومن تابعه كابن مالك وقال الكوفيون والاخفش يجوز الاسناد الى غيره مع وجوده واختاره فى التسهيل ومنه قراءة بعض العشرة ليجزى قوما بما كانوا يكسبون حيث ناب بما كانوا يكسبون مع وجود المفعول وهو قوما وأوله سيبويه وأصحابه بأن نائب الفاعل ضمير الغفران المفهوم من يغفر وفى الشمنى على المغنى فى الجهة الرابعة من الباب الخامس عند الكلام على قراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجى المؤمنين بالتخفيف باسكان الياء وانابة ضمير المصدر ما نصه لا بعد فى تخفيف الياء بالاسكان ولا بعد أيضا فى اقامة المصدر مقام الفاعل لان كل فعل لا بدّ له من مصدر الا ما شذ فهو أولى من قيام المفعول به والتقدير ونجى النجاء المؤمنين اه وأما قوله وأما سائر المفاعيل الخ فخالف فى ذلك أبوحيان فقال انابة ظرف المكان أولى لانه أشبه بالمفعول به لان دلالة الفعل عليه بالالتزام ولان فى انابة المجرور خلافا اه وقال فى

شرح الجامع والحق انه ان كان الغير أهم فى الكلام كان أولى بالنيابة من المفعول به مثلا اذا كان المقصود وقوع الضرب أمام الامير أقيم ظرف المكان مع وجود المفعول به اه وقال بعضهم الظاهر انه لا أولوية لاحدها على الآخر اه والسابع من أصناف الفعل (افعال القلوب) وتسمى أيضا افعال الشك واليقين وهى من العوامل اللفظية السماعية كما صرح به بعضهم وأشرنا اليه فيما تقدم وهى على ماذكرهنا سبعة منها ثلاثة تفيد الشك والظن وقد أشار اليها بقوله (وهى ظننت وحسبت وخلت) ومنها واحد يحتمل الشك واليقين وقد أشار اليه بقوله (وزعمت) ومنها ثلاثة تفيد اليقين والعلم وقد أشار اليها بقوله (وعلمت ووجدت ورأيت) وأسقط الكسائى الالف فى قوله تعالى أرأيت الذى يكذب بالدين قال المصنف وليس بالاختيار لان حذفها مختص بالمضارع ولم يصح عن العرب ريت ولكن الذى سهل من أمرها وقوع حرف الاستفهام فى أول الكلام قال الشاعر

صاح هل ريت أوسمعت براع * ردفى الضرع ماقرى فى الحلاب

وقيل ألحق بعد همزة الاستفهام بأرى ماضى الافعال لشدة مشابهته به وعدم التفاوت الابفتحة هى لخفتها فى حكم السكون ولم يرتضه بعض الافاضل واختلف فى الرؤية التى فى الآية فقيل بمعنى المعرفة المتعدية لواحد وقال الحوفى يجوز أن تكون بصرية وعلى الوجهين يجوز أن يتجوز بذلك عن الاخبار فيكون المراد بأرأيت أخبرنى وحينئذ تكون متعدية لاثنين أولهما الموصول وثانيهما محذوف تقديره من هو أو أليس مستحقا للعذاب والقول بأنه لاتكون الرؤية المتجوز بها الابصرية فيه نظر وكذا اطلاق القول بأن كاف الخطاب لاتلحق البصرية اذ لامانع من ذلك بعد التجوز وهذا أول العوامل الثلاثة التى تنسخ حكم المبتدا والخبر ولذا قال (تدخل) أى المذكورات (على المبتدا والخبر) لبيان مانشأت عنه الجملة حين التكلم بها من قصد امضائها على الشك أواليقين (فتنصبهما على المفعولين) بعد أن كانا مرفوعين ويقال للمبتدا مفعول أول وللخبر مفعول ثان وذلك (نحو ظننت زيدا منطلقا) وأنا ظان زيدا كريما فان ماتصرف منها يعمل عمل ماضيها وبقى من أفعال الشك واليقين ستة أفعال وهى عد بمعنى ظن نحو عددت عمرا كريما وحجى بتقديم الحاء المهملة على الجيم بمعنى اعتقد ودرى بمعنى علم نحو دريت زيدا قائما وجعل بمعنى اعتقد نحو جعلت خالدا قائما وهب بمعنى ظن فهو لازم لصيغة الامر نحو هب عمرا صالحا وتعلم بمعنى اعلم نحو تعلم بكرا نائما وكون هب من أفعال القلوب مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك ووقوعه على أن وصلتها نادر وليس بممتنع خلافا للحريرى ولذا قال ابن برى اذا جعل هبنى بمعنى احسبنى وعدنى فلا يمتنع أن تقول هب أنى وقد سمع

أيضافلامانع منه قياساواستعمالا اه ومما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر أفعال التصيير أى التحويل من حالة الى حالة وهى صار وأصار وجعل بمعنى صير قال تعالى وماجعلنا عدتهم الافتنة للذين كفروا ففتنة مفعول ثان على حذف مضاف أى الاسبب فتنة وللذين صفة الفتنة وأماقول المصنف وماجعلنا عددهم الاالعدد الذى اقتضى فتنتهم فقال أبوحيان انه تحريف لكتاب الله اذزعم أن معنى الافتنة للذين كفروا الاتسعة عشر وهذا لايذهب اليه عاقل ولامن له أدنى ذكاء اه ومن ذلك أيضاوهب وردّوترك واتخذ ويقال تخذ قال الشاعر

تخذتكم عونا وظهرالتدفعوا * نصال العداعنى فصرتم نصالها

تقول صيرالله السعر رخيصا وأصارالبردالكنّ محبا وقس الباقى" وبنوسليم يجعلون القول مثل الظن نحوقل ذامشفقا ومنه قول الشاعر

متى تقول القلص الرواسما * يحملن أم قاسم وقاسما

فجملة يحملن فى محل نصب مفعول ثان قال فى شرح الشواهد وروى متى تظن فلا شاهد فيه اه واعلم أن هذه الافعال لهامعان أخرماعداحسبت وخلت ولذاقال (وحسبت وخلت لازمان لذلك) أى معنى الظن فيتعديان الى مفعولين دائما قال الشاعر

واخوان حسبتهمو دروعا * فكانوها ولكن للاعادى

وخلتهمو سهاما صائبات * فكانوهاولكن فى فؤادى

(دون الباقية) فان لهامعانى آخرتتعدى معها الى مفعول واحد (فانك تقول ظننته أى اتهمته) ومنه قوله تعالى وماهو على الغيب بظنين أى متهم (وعلمته أى عرفته) وذلك للفرق بين العلم والمعرفة اذمعنى علمت زيدا قائما علمت اتصافه بالقيام ومعنى عرفت زيدا عرفت ذاته هكذاذهب المصنف وابن الحاجب واختاره ابن مالك وقال الرضى لافرق بينهمافى المعنى وأماالفرق فى العمل فباختيارالعرب (وزعمت ذلك أى قلته) قال فى المصباح ومنه زعمت الحنفية وزعم سيبويه أى قال وعليه قوله تعالى أوتسقط السماء كمازعمت أى كماأخبرت ويطلق أيضاعلى الاعتقاد سواء كان صحيحا بأن كان بدليل كقول أبى طالب * ودعوتنى وزعمت أنك ناصح * أم لا بأن كان بلادليل ومنه قوله تعالى زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قال الازهرى وأكثرمايكون الزعم فيما يشك فيه ولايتحقق وقال بعضهم هوكناية عن الكذب وقال المرزوقى أكثرمايستعمل فيما كان باطلا أوفيه ارتياب يقال زعم فلان كذا أى قال خبرا لايدرى أحق هوأو باطل قال الخطابى ولهذا قيل زعم مطية الكذب اه (ورأيته أى أبصرته) فتتعدى حينئذلواحد ومثلهارأى بمعنى اعتقد ومنه رأى أبوحنيفة حل كذا (ووجدت الضالة أى صادفتها) بمعنى لقيتها

واعلم ان هذه الافعال لها خصائص أشار المصنف لبعضها بقوله (ومن شأنها) أى أفعال القلوب ماعدا هب وتعلم للزومهما حالة واحدة (جواز الالغاء) وهو ابطال عملها فى اللفظ وفى المحل جميعا اذا كانت (متوسطة) بين المفعولين (أومتأخرة) عنهما وقد مثل لذلك على اللف والنشر المرتب فقال (نحو زيد ظننت مقيم) والاعمال فى هذا أرجح من الالغاء لقوة العامل اللفظى وان توسط وقيل سيان (وزيد مقيم ظننت) والالغاء فى هذا أرجح من الاعمال لضعف العامل بتأخره ومفهوم قول المصنف متوسطة أومتأخرة أنه لايجوز الغاؤها فى الابتداء وهو كذلك على ماذهب اليه البصريون ومن وافقهم كالمصنف وابن مالك وأجازه الكوفيون ومن وافقهم كالاخفش وأبى بكر الزبيدى واستدلوا بنحو قوله

كذاك أدبت حتى صار من خلقى * أنى وجدت ملاك الشيمة الادب

وأجاب البصريون ومن وافقهم بأن هذا ونحوه مؤول على اضمار ضمير الشأن فيكون هو المفعول الاول والجملة بعده سدت مسد المفعول الثانى وحينئذ فلا الغاء قال فى شرح الشواهد وروى بنصب ملاك والادب وعليها سقط استدلال الكوفيين ومن تبعهم بهذا البيت اه ﴿تنبيه﴾ يشترط لجواز الالغاء عدم انتفاء الفعل والا تعين الاعمال نحو زيدا قائما لم أظن وكون العامل غير مصدر والا وجب الالغاء نحو زيد قائم ظنى غالب (و) جواز (التعليق) وهو ابطال عملها فى اللفظ دون المحل وذكر لذلك ثلاثة أسباب الاول أن يفصل بين الفعل ومعموله بلام الابتداء وقد أشار اليه بقوله (نحو علمت لزيد منطلق) والجملة حينئذ فى محل نصب سدت مسد المفعولين وذلك لمانع وهو ماله صدر الكلام وكذا يقال فيما يأتى ومثل لام الابتداء لام القسم نحو قول الشاعر

ولقد علمت لتأتين منيتى * ان المنايا لاتطيش سهامها

والثانى ان يفصل بالاستفهام سواء كان بالحرف وقد أشار اليه بقوله (وعلمت أزيد عندك أم عمرو) أو بالاسم وقد أشار اليه بقوله (وأيهم فى الدار) ومنه قول الشاعر

وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا * ولاموجعات القلب حتى تولت

حيث عطف قوله موجعات بالنصب على محل قوله ما البكاء فان محله نصب بأدرى سد مسد المفعولين لانه علق عن العمل بالاستفهام قال بعض شيوخنا المحققين ولابد من تقدير ماهى بعد موجعات أو اعتبار أن موجعات فى معنى الجملة أى ولاموجعات القلب والالزم عمل أدرى فى مفعول واحد وهو لايجوز فيشترط على المشهور فى المعطوف على المحل أن يكون جملة فى الاصل لفظا نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا أو تقديرا كما فى البيت المذكور فلا يجوز علمت لزيد قائم وعمرا بدون تقدير اه والثالث أن يفصل بالنفى سواء كان بما وقد أشار اليه بقوله (ومازيد منطلق) فى نحو قولك علمت مازيد منطلق

ومنه قوله تعالى لقد علمت ماهؤلاء ينطقون أو بان نحو رأيت ان زيدا كب ومنه قوله تعالى وتظنون ان لبثتم الاقليلا أو بلا نحو حسبت لا يقوم زيد فجملة لا يقوم زيد فى محل نصب قال السيوطى فى شرح ألفية ابن مالك ذكر أبو على من جملة المعلقات لعل وذكر بعضهم من جملتها لو وجزم به فى التسهيل اه ومن خصائص هذه الافعال أيضا انه لا يجوز حذف المفعولين أو أحدهما بلا دليل كما صرح به الامام ابن مالك بخلاف باب أعطى وكسى تقول أعطيت وكسوت لحصول الفائدة بخلاف هذه لان الشخص لا يخلو عن ظن أو علم ومحل الامتناع اذا لم يرد اعلام السامع بتجدد الظن مثلا ونقل عن الاكثرين جواز حذفهما يعنى بلا دليل تمسكا بقوله تعالى أعنده علم الغيب فهو يرى ولذلك قال السيوطى فى شرح الخلاصة وأجازه بعضهم ان وجدت فائدة كقولهم من يسمع يخل اه أما حذف أحدهما فى هذه الحالة فممنوع اتفاقا قالا لانه كحذف جزء الكلمة وأما حذفه أى أحدهما لدليل فجائز عند الجمهور ومنعه ابن ملكون بضم الميم من المغاربة وتبعه جماعة أما حذفهما معا الدليل فجائز اجماعا نحو قوله تعالى أين شركائى الذين كنتم تزعمون ومن خصائصها أيضا أنك تجمع فيها بين ضميرى الفاعل نحو علمتنى منطلقا قال فى المفصل وقد أجرت العرب عدمت وفقدت مجراها فى ذلك نحو عدمتنى وفقدتنى فلا يجوز ذلك فى غيرهما فلا تقول شتمتنى مثلا والثامن من أصناف الفعل (الافعال الناقصة) وهى من العوامل اللفظية السماعية كما صرح به بعضهم وأشرنا له فيما تقدم قال فى المفصل ونقصانهن من حيث ان نحو ضرب وقتل كلام متى أخذ مرفوعه وهؤلاء مالم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاما اه يعنى انها انما سميت ناقصة لافتقارها الى المنصوب أيضا فهى ناقصة عن بقية الافعال بافتقارها الى شيئين وقيل سميت بذلك لنقصانها عنها بتجردها عن الحدث المقيد اذ الدال عليه هو الخبر بل قال بعضهم انها لا تدل على حدث أصلا بل هى لنسبة الحدث الدال عليه خبرها الى مرفوعها وزمانه (وهى) على ماذكر هنا ثلاثة عشر فعلا (كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات ومازال ومابرح ومافتئ ومانفك ومادام وليس) وكلها أفعال باتفاق الا ليس فقد زعم جماعة انه حرف بمنزلة ما والصواب انها فعل بدليل است ولستما ولستم ولسن ولسا وليسوا ولذا قال المصنف فى المفصل والذى يصدق انه فعل لحوق الضمائر وتاء التأنيث ساكنة به اه قال صاحب الجواهر ولحوق التاء هو أقوى الادلة على فعليتها اه وزعم الكوفيون والبغداديون انها تكون حرف عطف وهو مردود أيضا وهذه الافعال على نوعين نوع يعمل بدون شرط وهو ماعدا برح وزال وفتئ وانفك ودام وأما هذه الافعال الخمسة فمنها ما يعمل بشرط تقدم نفى أو شبهه عليه وهو الاربعة الاول وأما الخامس فلا يعمل الا اذا تقدم عليه ما المصدرية الظرفية

أما الاول فلانها للنفى والقصد من الجملة الاثبات فاذا نفيت انقلبت اثباتا وأما الثانى فلان دام لتوقيت أمر بمدة ثبوت الخبر ﴿تنبيه﴾ مما يعمل عمل الافعال المذكورة لات وهى لا المشبهة عند سيبويه بليس زيدت عليها تاء التأنيث لتأكيد معناها وهو النفى وقال الرضى انها لتأنيث الكلمة فتكون لتأكيد التأنيث واختصت بلزوم الاحيان لضعفها ولذلك لا يجوز ذكر الاسم والخبر بل حذف المرفوع كثير والمنصوب قليل كما صرح به ابن مالك قال صاحب الجواهر ولم ينقل وجودهما معا وهذا قول الفراء وهو ظاهر قول سيبويه ولا يتعين لفظ الحين بل تعمل فيه وفيما رادفه من ظروف الزمان كما ذهب اليه الفارسى وجماعة خلافا لبعضهم ومذهب الاخفش أنها لا النافية للجنس العاملة عمل إن زيدت عليها التاء وقيل هى ليس نفسها أبدلت سينها تاء كما قرؤا قل أعوذ برب النات ملك النات اله النات فصارت ليت فأبدلت الياء ألفا فرارا من التباسها بليت التى للتمنى وقيل انها لا النافية للفعل زيدت عليها التاء ولا عمل لها أصلا وصرح صاحب الجواهر بأنه قول الاخفش فان وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فبعدها فعل مقدر عامل فيه وقال أبو حيان فى الارتشاف ذكر الحسن أن لات فعل ماض بمعنى نقص وقد نقل عن قطرب أن بعض النحاة اعتقد كونها فعلا واختلفوا فى أمر الوقف عليها فقال سيبويه والفراء وابن كيسان والزجاج يوقف عليها بالتاء وهو الذى عليه جمهور القراء اتباعا للرسوم كما صرح به صاحب الجواهر وقال الكسائى والمبرد بالهاء وقال أبو على ينبغى أن لا يكون خلاف فى أن الوقف بالتاء لان قلب التاء هاء مخصوص بالاسماء وزعم قوم أن التاء ليست ملحقة بلا وانما هى مزيدة واختاره أبو عبيدة وقوله تعالى ولات حين مناص حين اسمها والخبر محذوف أى لهم وقرأ عيسى بن عمر ولات حين بكسر التاء مع النون كما فى قول الشاعر

طلبوا صلحنا ولات أوان * فأجبنا أن لات حين بقاء

وخرج ذلك إما على أن لات تجر الاحيان كما أن لولا تجر الضمائر كلولاك ولولاه عند سيبويه وإما على اضمار من كما جر وانها مضمرة كقولهم على كم جذع بيتك أى من جذع فى أصح القولين وقيل ان أوان فى البيت مبنى على الكسر وهو مشبه باذ ﴿واعلم﴾ انه قد يستعمل بعض هذه الافعال بمعنى الآخر فتستعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار ومنه قوله تعالى وفتحت السماء فكانت أبوابا وظل وجهه مسودا ثم اعلم انه قد ألحق بصار افعال وهى آض ورجع وحار واستحال وعاد وارتد وغدا وراح وقعد وحكى أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة وتحول وجاء حكى سيبويه ما جاءت حاجتك بالنصب زاد المصنف بات قال فى شرح الكافية ولا حجة له عليها وقد بنى من كثير من

الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة أى تصير ومنه كمل زيد عالما ومنه أيضا قوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا ثم اعلم أيضا ان كان وأخواتها من حيث التصرف وعدمه على ثلاثة أقسام قسم يتصرف تصرفا تاما وهو ماعدا الخمسة التى عرفتها وماعدا ليس أيضا وأما الخمسة المذكورة والسادس وهو ليس فنها ما يأتى منه الماضى والمضارع فقط وهى الاربعة الاول وأما دام وليس فهما ملازمان للماضى على الصحيح خلافا للعلامة الصبان حيث رجح تصرف دام ولذلك قال السيوطى فى شرح ألفية ابن مالك واعلم أن هذه الافعال على أقسام ماض له مضارع وأمر ومصدر ووصف وهو كان وصار ومابينهما وماض له مضارع دون أمر ووصف دون مصدر وهو زال وأخواته وماض لامضارع له ولاأمر ولامصدر ولاوصف وهو ليس ودام اه بالحرف وكلها (ترفع الاسم وتنصب الخبر) فهى تعمل عكس عمل إن فترفع المبتدا اسمالها وتنصب الخبر خبرا لها وما أحسن قول بعضهم

وتنصبه أشباه كان كلم يزل * حبيبى مقرا بالتباعد والهجر
وان بعكس نحو ان معذبى * لحالى يرثى علّ يشفى جوى الصدر
وأشباه ظن النصب تعمل فيهما * كخلت حبيبى مفردا الآن والدهر

وذلك (نحو كان زيد منطلقا) ولم يزل العلم محبوبا وبقية الامثلة لاتخفى عليك وكلها من العوامل اللفظية السماعية كما صرح به بعضهم وأشرنا له فيما تقدم واعلم ان كان أم الباب ولذا اختصت بأمور منها انها تأتى لمعان كما قال المصنف (وكان تكون ناقصة) كما علمت (وتامة) وذلك (نحو) قولك (كان الامر أى وقع) ومنه قوله تعالى انما قولنا الشئ اذا أردناه ان نقول له كن فيكون وقد أشار لذلك الحريرى فى الملحة بقوله

وان تقل ياقوم قد كان المطر * فلست تحتاج لها الى خبر

فاذا قلت كان زيد قائما جاز ان تكون ناقصة فقائما خبرها وان تكون تامة فيكون حالا من فاعلها ومثلها فى ذلك باقى أفعال الباب ماعدا فتئ ودام وليس وزال التى مضارعها يزال فانها تكون دائما ناقصة كما صرح به ابن مالك ونبه عليه المحققون (وزائدة) للتأكيد فى وسط الكلام فقط بشرط ان تكون بلفظ الماضى كالواقعة بين ما التعجبية وفعل التعجب وذلك (نحو) قولك (ما كان أحسن زيدا) فما التعجبية مبتدأ وكان زائدة لااسم لها ولاخبر وجملة أحسن خبر المبتدا وزيدا مفعول به لاحسن وقولنا فى وسط أى خلافا للفرا حيث أجاز زيادتها آخرا وقولنا الماضى أى واما فى المضارع فقليل وغيرها لايزاد الا ماشذ وفى ذلك الكوفيون وأجاز أبو على زيادة أصبح وأمسى وأجاز بعضهم

زيادة سائر أفعال الباب مالم ينتقض المعنى وفى التوضيح أن زيادة كان تنقاس فيما عدا الجار والمجرور لكنها فى فعل التعجب أكثر قال فى الكافية

وزيد كان بين جزاى جمله * وشذ حيث حرف جر قبله

وكالواقعة بين المبتدا والخبر كما فى قول الشاعر

اسكران كان ابن المراغة اذهجا * تميما بجوّ الشأم أم متساكر

كما صوّبه صاحب المغنى قال وقد غلط يوسف ابن السيرافى اذ جعلها شانية والاشهر فى انشاده نصب سكران ويروى بالعكس اه . (ومضمرا فيها ضمير الشان) وهو الضمير المخبر عنه بجملة مفسرة له وسماه الكوفيون الضمير المجهول ويقال له أيضا ضمير القصة فهما واحد وانما يختلفان من جهة ان ذلك الضمير اذا كان ضمير مذكر قيل له ضمير الشان واذا كان ضمير مؤنث قيل له ضمير القصة ولذا قال السيوطى فى شرح ألفيته وتسميه البصريون ضمير الشان والحديث اذا كان مذكرا وضمير القصة اذا كان مؤنثا قال والفرق بينه وبين الضمائر أنه لا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يتقدم خبره عليه ولا يفسر بمفرد بل بجملة خبرية مصرح بجزئيها ولا يحتاج فيها الى رابط لانها نفس المبتدا فى المعنى فيذكر مع المذكر وذلك (نحو كان زيد منطلق أى كان الشان) ويؤنث مع المؤنث نحو هى هند قائم أبوها كذا قالوا قال السيوطى فى شرح ألفيته ومذهب البصريين أن تذكيره مع المذكر وتأنيثه مع المؤنث أحسن حكى إنه أمة الله ذاهبة وقرئ أولم تكن لهم آية أن يعلمه بالفوقانية وأوجبه الكوفيون وهو مردود بالسماع اه وهو من المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهى على ما صرح به السيوطى ستة وصرح صاحب المغنى بأنها سبعة هذا أولها والثانى ماذكره المصنف فى قوله تعالى ان هى الا حياتنا الدنيا حيث قال وهذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه وأصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هى موضع الحياة لان الخبر يدل عليها اه يعنى أن يكون الضمير مخبرا عنه بمفرد يفسره مفرد وهذا بخلاف ضمير القصة والشان فانه لا يخبر عنه الا بجملة تفسره جملة قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه والثالث مرفوع نعم وبئس عند غير الفرا والكسائى نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا زيد وظرف رجلا زيد والرابع مرفوع أول المتنازعين كقوله

* جفونى ولم أجف الاخلاء * والخامس أن يجر أى الضمير برب مفسرا بتمييز نحو ربه رجلا السادس أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا واللهم صل عليه الرؤف الرحيم قال ابن عصفور أجازه الاخفش ومنعه سيبويه وقال ابن كيسان هو جائز باجماع نقله عنه ابن مالك وقال الكسائى هو نعت والسابع أن يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا أجازه الاخفش وأبو الفتح وأبو عبد الله

الطوال من الكوفيين قال السيوطي في شرح ألفيته ورجحه ابن جني وصححه ابن مالك لوروده في النظم كقوله * جزى ربه عدي بن حاتم * والجمهور منعوا ذلك وحكى الصفار الاجماع عليه وقصروا ما ورد من ذلك على ضرورة الشعر وشرط الجواز أن يشاركه صاحب الضمير في عامله بخلاف نحو ضرب غلامها جار هند فلا يجوز اجماعا اه وقال في شرح ألفية ابن مالك وقد جاء في الضرورة وأجازه ابن جني في النثر بقلة وتبعه ابن مالك وقال انا استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه اه ولذا قال في حواشي المغني ومنعه الجمهور وجعلوه شاذا قال ابن مالك * وشذ نحو زان نوره الشجر * اه ومنها انها قد تحذف مع اسمها ويبقى الخبر كما تقدم في المرفوعات ومنها انها قد تحذف وحدها ومن ذلك ما أنشده أبو علي في تذكرته بقوله

لا تقنطن وكن بالله محتسبا * فبينما أنت ذا يأس أتى الفرجا

تقديره فبينما كنت ذا يأس حذفت كان وانفصل الضمير ويستفاد منه ان حذفها وحدها لا يشترط فيه ان يكون بعد ان ولم يعتبره ابن مالك كما صرح به بعضهم نقلا عن ابن هشام وقد تحذف كان مع اسمها وخبرها ويعوض عنها ما بعد ان الشرطية وذلك كقولهم افعل هذا إما لا أي ان كنت لا تفعل غيره ذكره في شرح الكافية واعلم أنه يجوز تقديم الاخبار في هذا الباب على الافعال الا ما تقدم عليه ما النافية أو المصدرية قال السيوطي وكذا قعد وجاء كما ذكره ابن النحاس ولذا قال المصنف (ويجوز تقديم خبرها) أي هذه الافعال (على اسمها) نحو كان قائما زيد وعليه فقس وخالف ابن معطي في دام وبعضهم في ليس ورد عليهما وقد يمتنع ذلك اذا خيف اللبس أو اقترن الخبر بالا أو كان مضافا الى ضمير يعود على ملابس اسم كان وقد يجب بأن كان الاسم مضافا الى ضمير يعود الى ملابس الخبر واختلف في منع سبق خبر ليس والمختار المنع كما صرح به ابن مالك وفاقا للكوفيين والمبرد وابن السراج وأكثر المتأخرين قال في شرح الكافية قياسا على عسى فانهما مثلها في عدم التصرف والاختلاف في فعليتهما وقد أجمعوا على امتناع تقديم خبرها وذهب بعضهم الى جواز التقديم ومن الخبر ما يجب تقديمه على الفعل ككم كان مالك وما يجب تأخيره عنه كما كان زيد الا في الدار (وعليها) نفسها نحو قائما كان زيد ثم استثنى من ذلك قوله (الا ما في أوله ما) النافية أو المصدرية سواء كانت شرطا في عمل ذلك الفعل أم لم تكن كما صرح به السيوطي (فانه لا يتقدم عليه معموله) فلا يقال فاضلا ما دام زيد مثلا لان ما تلزم صدر جملتها أبدا خلافا للكوفيين ومن وافقهم فان كان النفي بغير ما جاز التقديم كما صرح به السيوطي نقلا عن شرح الكافية ولما كان ربما يتوهم عدم جواز تقديمه على الاسم دفعه بقوله (ولكن يتقدم) أي المعمول (على اسمه) أي ما في أوله ما

نحوما دام فاضلا زيد وعليه فقس وقوله (فحسب) بالبناء على الضم أى اذا عرفت ذلك فهو حسبك أى كافيك فأضمر هذا فلذا لم ينون لارادة الاضافة كما يقال جاءنى زيد ليس غير أى ليس غيره قال فى الصحاح حسبك درهم أى كفاك وهو اسم وهذا رجل حسبك من رجل وهو مدح كأنه قال محسب لك أى كاف لك من غيره يستوى فيه الواحد والجمع والتثنية لانه فى الاصل مصدر اه ﴿تنبيه﴾ فى ايقاع معمول خبر هذه الافعال عقبها اذا كان غير ظرف أو جار ومجرور خلاف فمنعه جهور البصريين وأجازه الكوفيون وابن السراج والفارسى وابن عصفور نحو كان طعامك زيدا آكلا ولا كان طعامك آكلا زيد خلافا لابى على فان تقدم الخبر على الاسم وعلى معموله نحو كان آكلا طعامك زيد فظاهر كلام ابن مالك انه جائز لان معمول الخبر لم يل العامل وبه صرح ابن شقير مدعيا فيه الاتفاق وصرح أيضا بجواز تقديم المعمول على نفس العامل كما صرح به السيوطى فى شرح الخلاصة وأما اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا نحو كان أو عندك فى الدار زيد جالسا فيجوز اجماعا والتاسع من أصناف الفعل (أفعال المقاربة) وهى من العوامل اللفظية السماعية كما صرح به بعضهم وأشرنا له فيما تقدم وهى على ثلاثة أنواع ما وضع للدلالة على قرب وهو كاد وكرب وأوشك وما وضع للدلالة على رجاء وقوعه وهو عسى وحرى واخلولق وما وضع للدلالة على الشروع فيه وهو شرع وأنشأ وطفق وعلق وجعل وأخذ فتسميتها كلها أفعال مقاربة من باب التغليب وقد نظمها بعضهم مقسما لها هذا التقسيم فقال

وللمقاربة من أفعالها * كاد وأوشك كرب تمامها
حرى عسى اخلولق للرجاء * وماسوى المذكور للانشاء

(وهى) على ما ذكرهنا أربعة (عسى وكاد وأوشك وكرب) و (عملها كعمل كان) ترفع الاسم وتنصب الخبر ولما كانت مختلفة فى الحاق أن مع المضارع قال المصنف (الا ان خبر عسى (لا يكون الا أن مع الفعل المضارع) متأولا بالمصدر وذلك (نحو) قولك (عسى زيد أن يخرج) أى قارب زيد الخروج قال تعالى عسى الله أن يأتى بالفتح وهذا مذهب جمهور البصريين فانهم قالوا لا يتجرد خبرها من أن الا فى الشعر ومذهب سيبويه وعليه ابن مالك ان ذلك كثير نثرا ونظما وخلافه قليل ولذلك قال أبو حيان فى قول المصنف فى قوله تعالى يوفون بالنذر جواب من عسى يقول ما لهم يرزقون ذلك استعمل عسى صلة لمن وهو لا يجوز وأتى بالمضارع بعد عسى غير مقرون بأن وهو قليل أو فى الشعر اه ولما كانت هذه الافعال تستعمل دائما ناقصة الا عسى ومثلها اخلولق وأوشك فانها قد تكون تامة فلا تطلب فاعلا وهو أن مع الفعل فى تأويل المصدر قال (وقد يقع أن مع الفعل المضارع فاعلها) أى عسى

(ويقتصر عليه) وذلك (نحو عسى أن يخرج زيد) أى قرب خروجه ومنه قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيأ وهو خير لكم كما صرح به المصنف فى المفصل قال صاحب المغنى وهذا هو المفهوم من كلامهم وقال ابن مالك عندى انها ناقصة أبدا ولكن سدت ان وصلتها فى هذه الحالة مسد الجزأين كما فى أحسب الناس ان يتركوا اذ لم يقل أحد ان حسب خرجت فى ذلك عن أصلها اه قال (وخبر البواقى الفعل المضارع بدون أن) وذلك (نحو كاد زيد يخرج) وطفقا يخصفان وقد تشبه كاد بعسى فى لحاق أن ومنه حديث كاد الفقر أن يكون كفرا كما تشبهت عسى بها فى ذلك وما تصرف من هذه الافعال مثلها فقد حكى فى شرح الكافية اسم الفاعل من كاد والجوهرى مضارع طفق قال فى شرح التسهيل ولم أره لغيره وجماعة اسم فاعل كرب والكسائى مضارع جعل والاخفش مضارع طفق والمصدر منه ومن كاد وأما أوشك فقال ابن مالك يستعمل لها مضارع وزادوا لها اسم فاعل واختار أن هذه الافعال ناقصة أبدا وذهب جماعة الى أنها تكون تامة مكتفية بالمرفوع والعاشر من أصناف الفعل (فعلا المدح والذم) وهما من العوامل اللفظية السماعية كما صرح به بعضهم وأشرنا له فيما تقدم و (هما نعم وبئس) على ما ذهب اليه البصريون والكسائى من انهما فعلان بدليل لحوق التاء فى نحو نعمت المرأة هند وبئست السجية البخل فانه من أقوى الادلة على الفعلية وانما امتنع فى أفعل فى التعجب لانه جرى كالمثل ولم يتصرف فيه كما نبه عليه صاحب الجواهر وذهب الكوفيون الى انهما اسمان مبنيان على الفتح ويعربونهما مبتدا وما بعدهما خبرا والعكس كما حكاه أبو حيان و (يدخلان على اسمين مرفوعين أولهما يسمى الفاعل والثانى) يسمى (المخصوص بالمدح) أى بعد نعم (والذم) أى بعد بئس وسمى مخصوصا لانه ذكر جنسه ثم خص شخصه وذلك (نحو) قولك (نعم الرجل زيد وبئس) أو بئست (المرأة دعد) فقد قدم الرجل لما فيه من العموم على زيد فاذا ذكر زيد بعد دل ذلك على امتيازه وفضله فهو أبلغ من نعم زيد واختلف فى ارتفاع المخصوص فذهب سيبويه الى انه مبتدا والجملة قبله خبر واختاره جماعة وقالوا انه الصحيح لسلامته من التقدير وأجاز جماعة منهم السيرافى وأبو على والصيمرى وذكر ابن مالك فى شرح التسهيل ان سيبويه أجازه انه خبر مبتدا محذوف وجوبا ورجحه ابن الحاجب فى شرح المفصل وأجاز قوم منهم ابن عصفور انه مبتدا خبره محذوف وجوبا ورده ابن مالك فى شرح التسهيل وذهب ابن كيسان الى أنه بدل من الفاعل وأقره جماعة ﴿واعلم﴾ أنه يشترط فى الفاعل على مذهب البصريين أن يكون معرفا وعليه المصنف حيث قال (وحق الاول) أى الفاعل أى الاصل فيه (التعريف بلام العهد) لتفيد أن مدخولها معين ذهنا مفسر بعد ابهامه ليكون أوقع فى نفس المخاطب وما ذهب اليه المصنف من انها للعهد هو مذهب

قوم أيضا وذهب الاكثرون الى انها جنسية قال بعضهم ولا خلاف لان العهدية من فروع الجنسية لانها للجنس مجتمعا في فرد مخصوص ثم عطف على لام العهد قوله (أو الاضافة الى المعرف بهذه اللام) وذلك (نحو) قولك (نعم صاحب الرجل زيد وبئس غلام الرجل بكر) ومثله ما اذا كان مضافا المضاف لما هي فيه نحو نعم ابن أخت القوم وقد يكون مضافا الى ضمير ما فيه أل ولكن لا يقاس عليه وذهب الكوفيون وتبعهم ابن السراج والفرا الى جواز اضافته للنكرة وخصه عامة الناس بالضرورة كقوله * فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم * قال الحريري في درة الغواص ويقولون في جواب من مدح رجلا أو ذمه نعم من مدحت وبئس من ذممت والصواب أن يقال نعم الرجل من مدحت قلت قد تبع في ذلك الكوفيين وجماعة من البصريين منهم ابن السراج والجرمي وأجازه المبرد والفارسي وجماعة منهم ابن مالك ﴿تنبيه﴾ لا يجوز اتباع الفاعل بتوكيد معنوي كما نص عليه ابن مالك في شرح التسهيل فلا يقال نعم الرجل كلهم ولا بنعت لانه يقلل شيوعه ويخصصه على ما ذهب اليه ابن السراج وأبو علي وعليه الجمهور وخالفهم في ذلك ابن مالك وعليه جماعة من المحققين وأما البدل فلا خلاف في جوازه والاصل في الفاعل أن يكون مذكورا (وقد يضمر ويفسر بنكرة منصوبة) أي على انها تمييز وذلك (نحو) قولك (نعم رجلا زيد) ففاعل نعم ضمير مستتر وجوبا ورجلا تمييز وزيد هو المخصوص وهذا من المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة كما نبهنا عليه فيما تقدم وندر ابرازه مجرورا بالباء نحو نعم بهم قوما وأما وصف هذا المميز فجائز وكذا فصله نحو بئس للظالمين بدلا خلافا لابن أبي الربيع واختلف في جواز حذفه فذهب سيبويه امام الفن الى أنه أي تمييز فاعل نعم وبئس لا يحذف أي لان الحذف ينافي التمييز وذهب ابن عصفور الى جواز حذفه قلت وعليه المصنف حيث قدر في بئس مثل القوم الذين كذبوا بئس مثلا وله أن يقول الحذف لا ينافي التمييز فقد أجمعوا على جواز حذفه في باب العدد قال تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون أي عشرون رجلا كذا قيل وفيه أن حذفه أي التمييز في باب نعم وبئس وان سمع فهو شاذ لا يحمل عليه القرآن مع امكان غيره مما هو شائع ومنع شذوذه مكابرة غير مسموعة كما نبهنا على ذلك في مبحث التمييز ﴿تنبيه﴾ ما ذهب اليه المصنف من ان الفاعل مستتر والنكرة تمييز هو مذهب الجمهور وذهب الكسائي والفراء الى ان الاسم المرفوع بعد النكرة فاعل أغنى عن المخصوص والنكرة حال واختلف في جواز الجمع بين الفاعل الظاهر والمميز نحو نعم الرجل رجلا زيد فأجازه المبرد وابن السراج والفارسي والمصنف وابن مالك وولده وهو الصحيح ومنعه سيبويه والسيرافي قال المصنف (وقد يحذف المخصوص) أي اذا كان معلوما للمخاطب كما صرح به في المفصل وذلك (نحو قوله تعالى فنعم الماهدون) أي فنعم

الماهدون نحن ومنه نعم العبد انه أواب أى نعم العبد أيوب ولما تكلم على نعم وبئس أخذ يتكلم على ما جرى مجراهما فقال (وحبذا يجرى مجرى نعم) بفتح ميم مجرى لانه من الثلاثى معتل اللام فقياسه مفعل مطلقا للزمان والمكان والمصدر ومثله صحيح اللام اذا كان مضارعه بغير الكسر نحو فتح والا فذلك للمصدر فقط والزمان والمكان بالكسر نحو مجلس وقد نظم ذلك بعضهم فقال

قياس معتل اللام أوذى مضارع * بلا كسر عين فتح مفعل مطلقا
وان كسرت فافتح اذا رمت مصدرا * وبالكسر فى وقت مكان لينطقا

قلت وأما معتل الفاء نحو وعد فقياسه الكسر مطلقا وأما غير الثلاثى فعلى زنة اسم المفعول كمجرى بضم الميم من أجرى الرباعى وما جاء على خلاف ذلك فبابه السماع يعنى ان حبذا مثل نعم فى انشاء المدح والمضى والجمود وان كانت تفارقهما فى جواز دخول لا وبا عليها ولزومها هيئة واحدة (فيقال حبذا الرجل زيد) على الاصل كما يقال نعم الرجل زيد (و) يقال (حبذا رجلا زيد) على خلافه كما يقال نعم رجلا زيد والراجح انه لا تركيب فى حبذا بل هى كلام أى فعل ضم لفاعل فذا اسم اشارة فاعل وزيد مبتدا خبره جملة حبذا كما ذكره ابن خروف وصرح به المصنف فى المفصل وذكره ابن مالك فى الالفية قال الاشمونى وهو ظاهر مذهب سيبويه وذهب المبرد وابن السراج وابن عصفور الى أن حبذا اسم وهو مبتدا وما بعده خبره ونسب ذلك ابن عصفور الى سيبويه ومذهب طائفة ان حبذا فعل وزيد فاعله قال المصنف (وساء يجرى مجرى بئس) تقول ساء الرجل زيد وساء رجلا زيد والحادى عشر من أصناف الفعل (فعلا التعجب) أى الفعلان اللذان يتعجب بهما عند الشعور بأمر خفى سببه و(هما ما أفعل زيدا) نحو قولك ما أكرم زيدا (وأفعل به) نحو قولك أكرم بزيد هذا ما عليه الجماعة وقيل ان كبر من أمثلة التعجب وقد عده ابن عصفور فى باب التعجب فقال صفة ما أفعله وأفعل به وفعل نحو كرم الرجل واليه نحا المصنف فقال هذا من أفصح الكلام وأبلغه ولما كانا لا يبنيان الا مما يبنى منه أفعل التفضيل قال المصنف (ولا يبنيان) أى لا يصاغان (الا من) الفعل (الثلاثى) المتصرف (المجرد) قابل الفضل التام حال كونه (ليس بمعنى افعل) كاحمر (وافعال) كاسواد فلا يبنيان من الثلاثى المزيد كاستخرج ولا من الرباعى كدحرج ولا مما دل على لون كسود أو عيب كعور فهو كأفعل التفضيل وقد قدمنا هنالك علة منع بنائهما من ذلك واعلم انه اذا أريد التعجب بما منع صوغ فعل التعجب منه توصل اليه بأشد وأبلغ كما قال المصنف (ويتوصل) وجوبا (الى التعجب فيما وراء ذلك بأشد وأبلغ ونحو ذلك) كاقبح وأفحش كما قال المصنف (فيقال ما أشد دحرجته وما أبلغ سواده وما أقبح عوره) ولا يقال ما أسوده الا اذا

أريد السيادة وشذ نحو ما أعطاه وما أولاه للمعروف واختلف فى ما من ما أفعل زيدا فقال سيبويه هى نكرة تامة مبتدا وما بعدها خبر ووافقه المصنف حيث قال (وما فى أفعل مبتدا وأفعل خبره) وقال الفرا والاخفش هى موصولة وما بعدها صلة والخبر محذوف وقال ابن درستويه هى استفهامية وما بعدها خبرها قال الرضى ومذهبه قوى من حيث المعنى لانه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد استفيد التعجب منه نحو وما أدراك ما يوم الدين اه وأما نحو أكرم بزيد فذهب البصريين انه ماض على صورة الامر لافادة كثرة المبالغة فى التعجب فتقول فى اعرابه أكرم فعل ماض مبنى على فتح مقدر منع من ظهوره مجيئه على صورة الامر والباء زائدة لاصلاح اللفظ لانه لما غيرت الصفة قبح رفعه لان صيغة الامر لا ترفع الظاهر فزيد الباء فى الفاعل ليصير على صورة المفعول المجرور بالباء كامرر بزيد قال المصنف فى المفصل وفى هذا ضرب من التعسف وعندى أن يقال انه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريما أى بأن يصفه بالكرم والباء مزيدة اه يعنى ان لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر على الفاعلية وذهب الى ذلك الفرا وابن كيسان واعلم أنه لا يتصرف فى الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل قال فى المفصل وقد أجاز الجرمى الفصل وغيره من أصحابنا وينصرهم قول القائل ما أحسن بالرجل ان يصدق اه ﴿تنبيه﴾ ترك المصنف من التراكيب تركيبا ترجم النحويون لبيان أحكامه بالتنازع فى العمل هذا موضع بيانه لانه يتعلق بما سلف من الابواب وحاصله أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر معمولان أو أكثر فالمختار عند أهل البصرة اعمال الاخير لاتصاله به واختار أهل الكوفة إعمال الاول لسبق طلبه فان أعملت الثانى أضمرت للاول ضميرا مطابقا للمعمول المذكور وحذفته وجوبا ان كان فضلة نحو أكرمت وحبوت زيدا التقدير أكرمته وان أعملت الاول أضمرت فى الثانى وذكرته وجوبا نحو أكرمت وحبوته زيدا التقدير أكرمته ومتى كان المعمول عمدة بأن كان فاعلا أو مبتدا أو خبرا بحسب الاصل وجب ذكر الضمير نحو ظننى زيد وظننته اياه أخاو على هذا القياس وهذا أحد المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة كما نبهنا عليه فيما تقدم وترك أيضا تركيبا يقال له الاخبار فقد جرت عادة النحويين أن يضعوا بابا الاختبار حافظة الطلبة وتمرينهم على استعمال تلك القوانين واحتمالوا له بعض الخروج عن مألوف النفوس وسموه الاخبار بالذى والالف واللام وبعض النحويين أورده عند الكلام على المبتدا والخبر وأورده المتقدمون فى آخر الابواب ونعم ما صنع المتقدمون فان الغرض به الاختبار لحفظ سائر قواعد الفن وحاصله أن تجعل الموصول مبتدا والاسم الذى قيل اخبر عنه خبرا بعد أن تضع موضعه ضميرا مطابقا يكون خلفا منه فظهر لك حينئذ أن قولهم اخبر بالذى عن زيد فيه

قلب فاذا أطلقت فكرك في القواعد التي حفظتها قلت إن تأخير الاسم يوجب أن لا يكون
من الاسماء التي يجب تصديرها وان رفعه خبرا يوجب أن لا يكون من الاسماء التي تلزم
حالة واحدة كالمصادر الملازمة للنصب والظروف غير المتصرفة وان لا يكون جزء مركب
ذي معنى واحد وان وضع الضمير موضعه يوجب أن لا يكون من أجزاء التراكيب التي يجب
أن تكون نكرات أو أسماء ظاهرة وأن يكون بحيث يصح وضع الضمير موضعه بأن لا يكون
مضافا ولا موصوفا ولا مصدرا عاملا اذ الضمير لا يضاف ولا يوصف ولا يعمل وأن لا يحصل
بذلك العمل فساد في التركيب بحيث لا يكون مفيدا وان الاتيان بالموصول ليكون مبتدا
يوجب أن تكون الجملة صالحة لان تكون صلة وان يمكن صوغ صلة منها الاَل فحينئذ متى
سألك سائل كيف تخبر عن كذا وكان اسم استفهام أو اسم شرط أو ضمير شأن أو مبتدأ أو
مثل معاذ الله وعند ولدى أو حالا أو تمييزا أو مخفوضا برب أو بحتى أو بمذ الى غير ذلك مما هو
ممتنع قلت لا يمكن الاخبار للمانع وعليك بالفكر في القياس واستخراج ما يمكن فيه ذلك
العمل وما لا يمكن وترك المصنف أيضا من التراكيب تركيبا يقال له اشتغال العامل عن
المعمول وهو أن يتقدم اسم ويتأخر فعل أو شبهه قد عمل في ضميره أو سببه لولا ذلك لعمل فيه
أو في موضعه وهو على خمسة أقسام لازم النصب وهو الواقع بعد ما يختص بالفعل نحو إن
زيدا لقيته فأكرمه وكذا التالى استفهاما غير الهمزة كأين بكرا فارقته وأما التالى للهمزة
نحو أبشرا منا واحدا نتبعه فالمختار نصبه ولازم الرفع كالواقع بعد ما يختص بالابتداء
كاذا الفجائية نحو فاذا هي بيضاء وكذا اذا وقع الفعل بعد ماله صدر الكلام نحو زيد هل
رأيته وراجح النصب كالواقع بعد الامر ونحوه نحو زيدا اضربه بخلاف اسم الفعل نحو زيد
دراكه فيجب الرفع كفعل الامر المراد به العموم نحو والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما
كما قاله ابن الحاجب وكذا يرجح النصب اذا وقع بعد عاطف نحو ضربت زيدا وعمرا أكرمته
ومستو فيه الامران وذلك فيما اذا تلا الاسم المعطوف فعلا متصرفا مخبرا به عن اسم نحو
هند أكرمتها وزيدا ضربته عندها وراجح الرفع وهو فيما عدا ما تقدم نحو زيد ضربته ومنع
بعضهم النصب ورد بقوله تعالى جنات عدن يدخلونها ولما تكلم على القسم الثاني وهو
الفعل أخذ يتكلم على القسم الثالث وهو الحرف فقال

(باب الحرف)

بالتنوين وتركه وهو مشتق من التحرف وهو التطرف قال بعضهم والحرف واحد الحروف
الهجائية وقولهم التي أولها الالف وآخرها الياء فيه ايماء الى اختيارهم ترتيبها على هذا
الوضع وترجيحه عن ترتيبها على طريقة أبجد بفتح الباء ويقال أباجاد كصيغة الكنية كما في

حاشية

حاشية القاموس ومنه قول الشاطبي

جعلت أباجاد على كل قارئ * دليلا على المنظوم أول أولا

وهي في كل اللغات مبدوءة بالالف ماعدا الحبشية على ماقيل ولقد أحسن الاشارة الى الحكمة في ذلك يحيى بن زياده في معرض النصح حيث قال

ألف الكتابة وهو بعض حروفها * لما استقام على الجميع تقدما

وقال أبو البقا السر في ذلك أنها من أقصى الحلق وهو مبدأ المخارج وقد تلحقها الهمزة وهي صورة رأس عين توضع فوقها وما ألطف قول الشاعر

قلبي على قدك الممشوق بالهيف * طير على غصن أو همز على ألف

والمراد هنا حروف المعاني ولذا قال المصنف (هو) أي اصطلاحا (ما) أي لفظ (دل على معنى في) أي بسبب (غيره) أي تتوقف دلالته على المعنى الموضوع له على ذكر غيره فمن مثلا معناها الوضعي على ماقيل الابتداء وهو لا يستفاد الا بذكر البصرة مثلا في نحو قولك سرت من البصرة قال المصنف في المفصل ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه الا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف فجرى مجرى النائب نحو قولهم نعم وبلى وأي وانه ويازيد وقد في قوله وكأن قد اه وما مشى عليه المصنف من ان الحرف لايدل على معنى في نفسه هو مذهب الجماعة وذكر السيوطي عن بهاء الدين السبكي في تعليقه على المقرب ان الحرف يدل على معنى في نفسه قال العلامة الامير قلت وهو مبني على مذهب السعد ونقل عن السيد ان الحرف لايدل على معنى أصلا أي بل هو رابطة بين الاسم والفعل اه وقد ذكر أنواعه مجملة فقال (وأصنافه) أي أنواعه المذكورة هنا ثلاثة وعشرون وهي (حروف الاضافة) و (الحروف المشبهة بالفعل) و (حروف العطف) و (حروف النفي) و (حروف التنبيه) و (حروف النداء) و (حروف التصديق) و (حروف الاستثناء) و (حرفا الخطاب) و (حروف الصلة) و (حرفا التفسير) و (الحرفان المصدريان) و (حروف التحضيض) و (حرف التقريب) و (حروف الاستقبال) و (حرفا الاستفهام) و (حرفا الشرط) و (حرف التعليل) و (حرف الردع) و (اللامات) و (تاء التأنيث الساكنة) و (النون المؤكدة) و (هاء السكت) وترك بعض أصناف الحرف كنون الوقاية وتسمى عند الكوفيين نون العماد وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة وجوبا في الفعل متصرفا أو جامدا ومثله اسم الفعل خلافا للرضي حيث صرح بعدم الوجوب وانما وجبت في الفعل لتمنع دخول الكسر عليه لانهم لما منعوه من الجر منعوه من دخول الكسر عليه فان قلت انهم قد أدخلوا الكسر عليه في نحو قم الليل ولم تضرب الرجل قلت ذلك عند عروض عارض فلا يكون لازما بلا اعتداد

بدخوله وكذا من وعن قال صاحب الجواهر للمحافظة على سكون آخرهما والحاقهما بما هو المشهور فتدغم النون فى نونهما وقد جاء حذفها اه وجوازا فى باقى الحروف نحو انى وانى وشذوذا فى نحو بجلى بمعنى حسبى وقل سقوطها فى لدن خلافا لسيبويه حيث زعم ان عدم لحاقها ضرورة فقد ردها ابن مالك بقراءة نافع وأبى بكر لدنى بالتخفيف وهى ثابتة فى السبع وأما قد وقط فهى فيهما أعرف من تركها بل نص قوم على ان الحذف ضرورة وشين الكشكشة وتسمى شين الوقف وهى اللاحقة لكاف المؤنث حال الوقف ويحذفونها حال الوصل فيقولون اكرمتكش وهى فى تميم وغرضهم بذلك الفرق بين المذكر والمؤنث وناس من أسد يجعلون مكان المؤنث فى الوقف شينا فيقولون اكرمتش للغرض المتقدم وقد يجرون الوصل مجرى الوقف فيقولون انش ذاهبة قال شاعرهم

فعيناش عيناها وجيدش جيدها * سوى ان عظم الساق منش دقيق

وسين الكسكسة فى لغة بكر بن وائل وهى سين تلحق آخر المؤنث فى الوقف فيقولون اكرمتكس وغرضهم بذلك الفرق كما تقدم وعن معاوية أنه قال يوما من أفصح الناس فقام رجل من جرم وهى من فصحاء الناس فقال قوم تباعدوا عن فراتية العراق وتيامنوا عن كشكشة تميم وتياسروا عن كسكسة بكر بن وائل ليست فيهم غمغمة قضاعة ولا طمطمانية حمير قال معاوية فمن هم قال قومى وحرف الانكار وهو زيادة تلحق آخر المذكور فى الاستفهام كما تقول جاءنى زيد فيقال أزيدانيه أى كيف يجيئك وحرف التذكير وهو لا يوجد فى فصيح من الكلام نحو قول من يتذكر قالا مثلا فيمد الى أن يتذكر آخر الكلام ثم ذكرها مفصلة مبتدئا بما ابتدأ به فى الاجمال فقال الصنف الاوّل (حروف الاضافة وهى الجارة للاسماء) سميت بذلك لانها تضيف معانى الافعال الى الاسماء أى تجرها اليها ولذا سماها البصريون حروف الجر وهى من العوامل اللفظية السماعية كما صرح به بعضهم وأشرنا له فيما تقدم وهى على ما ذكرها سبعة عشر تسعة منها لازمة للحرفية وخمسة تكون اسما وحرفا وثلاثة تكون فعلا وحرفا وقد شرع فى ذكرها مع بيان معانيها فقال (من للابتداء) أى ابتداء الغاية أى المسافة فى المكان باجماع النحاة نحو سرت من البصرة أو الزمان على ما أجازه الكوفيون نحو سرت من يوم الخميس قال صاحب الجواهر وتأوله البصريون وكثر مجيئه كذلك فلا حاجة الى التأويل المخالف للاصل اه وهى أصل حروف الجر وكونها تأتى لمعان أخر راجع الى هذا وقول المصنف وابن عطية وأبى البقاء ان من فى قوله تعالى وننزل من القرآن لبيان الجنس رده أبو حيان بأن التى للبيان لا بد أن يتقدمها ما تبينه لا أن تتقدم عليه ولا تزاد عند سيبويه ومن تابعه الا فى النفى خلافا للاخفش حيث تبع الكوفيين واستشهد بقوله تعالى يغفر لكم من

ذنوبكم

ذنوبكم وأجيب بانها للتبعيض وهي في حق أمة نوح عليه السلام (والى وحتى للانتهاء) أي انتهاء المسافة في الزمان والمكان ويجب في مجرور حتى ان يكون آخر جزء من الشئ أو ما يلاقي آخر جزء منه ولا تدخل على مضمر نحو حتاه بخلاف الى نحو اليه الا في الضرورة (وفي للوعاء) أي الظرفية نحو زيد في أرضه وأما قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل فقالوا انها فيه بمعنى على ورده المصنف في المفصل بأنه محمل على الظاهر والحقيقة انها على أصلها التمكن المصلوب تمكن الكائن في الظرف اه أي فهو محمول على المجاز وفي تخييل لان مذهب البصريين ان حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسا كما لا تنوب حروف النصب والجزم عن بعضها وما أوهم ذلك فهو مؤول خلافا للكوفيين وبعض المتأخرين حيث أجازوا النيابة بلا شذوذ قال صاحب المغني وهو أقل تعسفا وما مشى عليه المصنف من أن أصل وضعها للظرفية هو مذهب البصريين قال صاحب الجواهر وحكي عن الكوفيين أن أصل وضعها للتبعيض اه (والباء للالصاق) وهو لا يفارقها لانه أصل معانيها ولذا لم يذكر لها سيبويه غيره وهو إما حقيقي نحو به داء أو مجازي نحو مررت بزيد قال صاحب الجواهر وقد استعملت لمعان أخرى لكن الالصاق ملاحظ فيها اه (واللام للاختصاص) والمراد به الملك وشبهه نحو المال لزيد والجل للفرس والاستحقاق نحو الحمد لله قال صاحب الجواهر ثم ليعلم أن بعض العرب تكسرها مطلقا مع الظاهر والضمير وهذا يعزى الى خزاعة ونقله اللحياني عن بعض العرب وبعضهم يفتحها مطلقا وجماعة منهم يونس وأبو عبيدة الا مع الياء نحو لي فانهم متفقون على كسرها معها والاكثرون يكسرونها مع الظاهر ويفتحونها مع الضمير غير الياء ثم قال ويجب أن يعلم ان لام الجر عبر عنها سيبويه بأنها للاستحقاق وقال الفارسي هي للتحقيق وعبر عنها المبرد بأنها تجعل الاول لاصقا للثاني وذكر والها عدة معان اه ملخصا (ورب للتقليل) أي كثيرا وللتكثير قليلا وقيل بالعكس وقد أشار المصنف لبعض شروطها بقوله (ويختص بالنكرات) وقد نظم بعضهم شروطها بقوله

وتصديرها شرط وتأخير عامل * وتنكير مجرور بها هكذا نقل

وذلك نحو رب رجل لقيته والمراد بتصديرها أن لا يتقدم عليها شئ من أجزاء الجملة بعدها وهو لا ينافي تقدم شئ من غير جملتها نحو اني رب رجل كريم لقيت وقوله وتأخير عامل لا حاجة اليه وقوله وتنكير مجرورها أي يكون اسما ظاهرا نكرة وهذا الشرط للغالب والا فقد تجر الضمير قليلا ويلزم أن يكون مذكرا فيقال ربه امرأة لا ربها بخلاف ضمير نعم وبئس فانه وان كان مفردا الا أنه يوافق ضميره في التذكير والتأنيث وأجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع فيجوز عندهم أن يقال ربه رجلا وربها امرأة

وربهما رجلين أوامرأتين وربهم رجالا وربهن نساء قال صاحب المغنى وليس بمسموع وأما المجرور برب رجل وأخيه فهو مغتفر لانه تابع وندرت حكاية الاصمعى رب أبيه وأخيه ولا يشترط وصف مجرورها كما ذهب اليه سيبويه وتبعه أكثر المحققين وذهب الزجاج والفارسى الى وجوبه وتبعهما جماعة منهم صاحب المغنى وهو ضعيف كما أشار اليه بعض مشايخنا المحققين واذا كان عاملها فعلا لابد ان يكون ماضيا واذا كانت مكفوفة جاز دخولها على المضارع نحو ربما يود الذين كفروا والتنزيله منزلة الماضى لتحقق وقوعه وندر دخولها على الجملة الاسمية وتحذف بعد بل نحو بل بلد وكذا بعد الفاء وهو قليل كما صرح به السيوطى والواو وهو شائع كما صرح به ابن مالك قال السيوطى حتى قال بعضهم ان الجر بالواو نفسها اه قال صاحب الجواهر ومذهب سيبويه أن العمل لرب محذوفة لتقويتها بالحرف الدال عليها خلافا للكوفيين والمبرد اه قال السيوطى وربما جرت محذوفة دون حرف نحو * رسم دار وقفت فى طلله * ﴿تنبيه﴾ ماشى عليه المصنف من أن رب حرف جر هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون والاخفش الى اسميتها لانها مثل كم التكثيرية ولانه يخبر عنها كما فى قوله * ورب قتل عار * وأيده الرضى وجنح اليه الدماميني (وواو القسم وباؤه وتاؤه) وما أحسن قول بعضهم

وبالقسم اخصص باوتا ثم واوه * كو العصر ان العاشقين لفى خسر

قال فى المفصل وواو القسم مبدلة عن الباء والتاء مبدلة عن الواو ولذا دخلت الباء على المظهر والمضمر والواو لا تدخل الا على المظهر والتاء لله ورب اه قلت هذا هو المشهور بين النحاة من أن الواو فى القسم فرع الباء ونقل فى المخزون أن بعض العرب يزعم أنها أصل الباء وقال بعض المتأخرين انها ليست بدلا من الباء وقد جمع بعضهم شروط الثلاثة بقوله

فى ظاهر مع حذف فعل القسم * بالواو مع ترك السؤال اقسم
وهذه الشروط فى التاء وزد * تخصيصها بالله والباء عم

ولابد ان يكون المقسم عليه بالتاء غريبا ولذا قال المصنف فى قوله تعالى وتالله لاكيدن أصنامكم فى التاء زيادة معنى التعجب كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتو نمرود وقهره اه (وعلى للاستعلاء) أى العلو حقيقة نحو عليه دين أو مجازا كما اذا كان الاستعلاء على قريب مجرورها نحو أو أجد على النار هدى أى أجد هاديا قرب النار ومن الاول نحو فضلنا بعض النبيين على بعض فهو معنوى حقيقى هكذا ذهب المصنف وتبعه بعضهم وقال الاكثرون المعنوى من المجازى والحقيقى نحو صعدت على الجبل (وعن للمجاوزة) وهى لغة بعد شئ عن شئ واصطلاحا بعد شئ عن مجرورها حقيقة نحو رميت

السهم عن القوس أو مجازا نحو أخذت العلم عن زيد وتأتي في الكلام لمعان مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده وبعد نحو لتركبن طبقا عن طبق والباء نحو وما ينطق عن الهوى وغير ذلك (والكاف للتشبيه) أي في المفردات كما صرح به صاحب الجواهر وهو في الاصل مصدر شبه وفي الاصطلاح الحاق ناقص بكامل نحو زيد كالاسد ولا تدخل على الضمير استغناء عنها بمثل الاشذوذا كما صرح به المصنف وغيره وزعم بعض النحاة أنها اسم أبدا وبعضهم أنها حرف أبدا والمختار أنها مشتركة قال بعضهم ومذهب سيبويه أن استعمالها اسما انما يكون في ضرورة الشعر وأجازه الاخفش مطلقا وتبعه الجزولي (ومذ ومنذ) لابتداء الغاية (في الزمان الماضي) اذا وليهما اسم مجرور فهما حينئذ حرفا جر على الصحيح كما صرح به صاحب المغني بمعنى من وبمعنى في ان كان الزمان حاضرا وبمعنى من والى جميعا ان كان معدودا نحو مذ ثلاثة أيام وقيل انهما اسمان مضافان فعلى هذا اذا قيل ما رأيته منذ يوم الخميس كان معناه ما رأيته زمن يوم الخميس بالاضافة البيانية وأما اذا وليهما اسم مرفوع نحو منذ يومان فقال المبرد والفارسي وابن السراج مبتدآن وما بعدهما خبر واختاره ابن الحاجب في كافيته وصرح في غيرها بانه مذهب المحققين وقال الاخفش والزجاج والزجاجي ظرفان مخبر بهما عما بعدهما وقال أكثر الكوفيين ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها والجملة في محل جر بالاضافة لمذ أي مذ كان يومان واختاره السهيلي وابن مالك وقال بعض الكوفيين خبر لمحذوف وكذا الخلاف اذا وليهما جملة واختلف في قول سيبويه ما رأيته منذ كان كذا وكذا فقال أبو سعيد في شرح الكتاب هي اسم وقال أبو علي يجوز أن تكون حرف جر واسما وقال في التذكرة لابد من تقدير زمن هنا وقال الحريري في شرحه للملحة الغالب على مذ الاسمية ومنذ الحرفية والاجود أن يجر بمنذ ماضي الزمان وحاضره وبمذ حاضره اهـ (وحاشا وخلا وعدا للاستثناء) أي استثناء ما بعدها مما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها كانت حروف جر واذا نصبت بها كانت أفعالا ويتعين النصب اذا اقترنت بما المصدرية وزعم الجرمي والكسائي والفارسي وابن جني والربعي ونقله بعضهم عن الاخفش جواز الجر على تقدير ما زائدة ففي اطلاق المصنف وغيره أن ما بعدها منصوب تساهل كما نبه عليه صاحب الجواهر وما مشى عليه المصنف من جواز الجر بخلا وعدا هو مذهب الاخفش ووافقه سيبويه في خلا وذهب الجمهور الى انهما فعلان وبعضهم زعم انهما مصدران مضافان الى المفعول وهو ضعيف لعدم انتهاض دليل عليه ويؤيد فعليتهما دخول نون الوقاية وأما حاشا فهي حرف جر عند سيبويه وفعل عند الكسائي والمازني وفعل لا فاعل له عند الفرا وتارة فعلا وتارة حرف جر عند المبرد ومنع البصريون دخول ما عليها وأجازه

الكسائى كما أجاز دخول لا عليها وحكاه الاخفش عن العرب ومنعه جمهور البصريين
﴿ فائدة ﴾ كل جار ومجرور لابد له من تعلق الا الحرف الزائد ولعل الجارة فى لغة عقيل ولولا الامتناعية اذا وليها ضمير متصل على ماذهب اليه سيبويه خلافا للاخفش وكاف التشبيه على ماذهب اليه الاخفش وابن عصفور وخالفهما أبو حيان وتبعه صاحب المغنى وقد أشار بعضهم لذلك مع زيادة حرف الاستثناء فقال

وكل حروف الجر تبغى تعلقا * سوى ستة عن حفظها اليس يستغنى
لعل ولولا ثم رب مزيدهم * وكاف لتشبيه وحرف للاستثنا

﴿ خاتمة ﴾ حذف الجار وإبقاء عمله شاذ نحو قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا أى من قومه ولا يطرد الا فى مواضع نظمها شيخنا الابيارى فقال

ويعمل حرف الجر حالة حذفه * قياسا وذا فى أربع جاء مع عشر
فرب وألله لدى قسم وبعـ * ـد كم عند الاستفهام مع عامل الجر
كذا فى جواب سؤله فيه مثل ما * حذفت كزيد فى جواب بمن تغرى
وحرف بعطف ذى اتصال على الذى * حوى مثل محذوف كفى خلقكم قادر
ومنفصل أيضا بلو أو بلا وما * قرنت بهمز بعد ذلك فى الذكر
كذاك بهلا أو بفاء جزا وان * كمر بأى الناس ان زيد أو عمرو
وفى كى اذا جرت بلام كجئت كى * أراك ومعطوف على خبر يجرى
لليس وما ان صالحا لدخول حر * ف جر ومع أن ثم أن احفظن قدرى

فقوله فرب أى نحو بل بلد وقوله لدى قسم أى نحو الله لأفعلن وقوله وبعد كم أى نحو بكم درهم اشتريت أى من درهم وقوله كذا الخ أى نحو زيد فى جواب بمن مررت وقوله وحرف الخ أى نحو واختلاف الليل أى وفى اختلاف وقوله ومنفصل أيضا بلو أى نحو قوله

متى عذتم بنا ولو فئة منا * كفيتم ولم تخشوا هوانا ولا وهنا

وقوله أو بلا أى كقوله

ما لمحب جلد أن هجرا * ولا حبيب رأفة فيجبرا

أى ولا لحبيب كما تقدم فى باب العطف وقوله وما قرنت الخ أى نحو قولك أزيد بن عمرو جوابا لمن قال مررت بزيد وقوله كذاك بهلا أى نحو هلا دينار لمن قال جئت بدرهم وقوله أو بفاء جزا أى نحو مررت برجل صالح الا صالح فطالح بجرهما كما حكاه يونس أى الا أمرر بصالح فقد مررت بطالح وقوله وان أى نحو أمرر بأيهم أفضل ان زيد وان عمر وقوله لليس وما الخ أى كقوله

بدا لى أنى لست مدرك مامضى * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا

أجاز سيبويه الخفض في سابق على توهم وجود الباء في مدرك وكقوله

مازرت ليلى أن تكون حبيبة * الى ولادين بها أنا طالبه

أى لان تكون ولا دين وقوله ومع أن أى نحو عجبت أن يدوا وقوله ثم أن أى نحو عجبت انك تفهم كذا أى من انك الصنف الثانى (الحروف المشبهة بالفعل) أى المتعدى في كونها رافعة وناصبة وفي اختصاصها بالاسماء وفي دخولها على المبتدا والخبر وفي بنائها على الفتح وفي كونها ثلاثية ورباعية وخماسية كعدد الافعال وانما عملت هذا العمل حطا للفرع عن أصله كذا قيل والاولى أن يقال انها لشدة المشابهة قويت على التصرف بالتقديم والتأخير وهى من العوامل اللفظية السماعية كما صرح به بعضهم وأشرنا اليه فيما تقدم وهى ستة (ان) بالكسر والتشديد (وأن) بالفتح والتشديد والاصح انها فرع عن المكسورة ولذا لم يذكرها سيبويه ورأى انها المكسورة غيرت حركتها قال صاحب المغنى ومن هنا صح للزمخشرى أن يدعى ان أنما بالفتح تفيد الحصر كانما وقول أبى حيان هذا شئ انفرد به مردود اذ غير الزمخشرى مصرح بذلك اه وهما (للتحقيق) أى تحقيق النسبة أى نسبة الخبر للاسم (ولكن للاستدراك) وهو رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر الاستثناء المنقطع بلكن ولا بد من توسطها بين كلامين متغايرين والبصريون على أنها بسيطة وماشى عليه المصنف من أنها للاستدراك هو المشهور وقال جماعة منهم صاحب البسيط انها ترد تارة له وتارة للتوكيد وقال ابن عصفور في مقربه انها للتوكيد دائما قال في شرحه وتعطى مع ذلك الاستدراك (وكأن للتشبيه) أى تشبيه الاسم بالخبر نحو كأن زيدا أسد وهو حرف مركب من الكاف وأن عند أكثرهم حتى ادعى ابن هشام وابن الخباز الاجماع عليه وليس كذلك فقد قال بعضهم انها بسيطة قال ابن الحاجب وهو الصحيح لان التركيب خلاف الاصل وزعم الخليل وجماعة أنها مركبة من ان المكسورة وكاف التشبيه وانما فتحت الهمزة لان الكاف لكونه جارا وجب أن يدخل على المفرد فراعوا الصورة وان كان المعنى على الكسر كذا قيل وظاهر كلام المصنف انها للتشبيه مطلقا أى كان خبرها جامدا أو مشتقا وهو كذلك وفاقا للجمهور وزعم جماعة منهم ابن السيد البطليوسى انها تكون للظن اذا كان مشتقا نحو كأن زيدا قائم ولا يصح أن تكون حينئذ للتشبيه لان الخبر نفس الاسم يعنى والشئ لا يشبه بنفسه قال صاحب الجواهر وهو حسن وأجاب الرضى بأن الكلام على حذف الموصوف والاصل كأن زيدا رجل قائم (وليت للتمنى) وهو طلب ما يمكن نحو ليت لى مالا أو ما لا يمكن كقوله

ليت الكواكب تدنو لى فأنظمها * عقود مدح فما أرضى لكم كلمى

وبعض العرب يستعملها استعمال وجدت فيعديها المفعولين وعلى ذلك قول الشاعر
* ياليت أيام الصبا رواجعا * ويحتمل أن رواجعا حال أى لنا رواجعا فلا شاهد فيه
وقد أجاز ذلك الفراء نظرا الى انها بمعنى التمنى ووافقه الكسائى الا أنه ينصب الثانى بكان
مقدرة لكثرة تقديرها (ولعل للترجى) أى طلب الامر المحبوب نحو لعل الحبيب قادم
وتكون أيضا للاشفاق أى الخوف من الوقوع فى المكروه نحو لعل الرقيب موجود فهى
تختص بالممكن وأما قول فرعون لعلى أبلغ الاسباب فانما قاله جهلا اذ هو ليس عربيا
أو كذبا ولو عبر المصنف بالتوقع لكان أولى وعبارته فى المفصل لعل هى لتوقع مرجو أو
مخوف اه قال بعضهم لو قال لتوقع مرجو أو ترقب مخوف لكان أحسن اه واختلف
فى لعل الواقعة فى كلام الله تعالى فقال قطرب وأبو على معناها التعليل وقيل هى لتحقيق
مضمون الجملة الواقعة بعدها وقال سيبويه ان الرجاء أو التوقع يتعلق بالمخاطبين وهذا
هو الحق وبعض بنى تميم يقول لعنك بمعنى لعلك قال الفرزدق

قفا يا صاحبى بنا لعنا * نرى العرصات أو أثر الخيام

واعلم أن الجملة مع ان المكسورة باقية على استقلالها بفائدتها والمفتوحة تقلبها الى حكم
المفرد ولذا قال المصنف (وان المكسورة مع مابعدها جملة) أى لانها للتأكيد فقط
وليست مغيرة لمعناها (والمفتوحة مع مابعدها مفرد) أى فى حكمه وذلك لان خبرها يؤول
بمصدر مضاف الى اسمها نحو بلغنى أن زيدا منطلق أى انطلاق زيد فلابد من تقدم
عامل عليها فلا تصدر بها الجملة كما تصدر بأختها بل اذا وقعت فى موضع المبتدا التزم تقديم
الخبر عليها نحو حق ان زيدا قائم والذى يميز بين موقعيهما أن ما كان مظنة للجملة وقعت
فيه المكسورة وما كان مظنة للمفرد وقعت فيه المفتوحة ولذا قال (فاكسر فى
مظان الجمل وافتح فى مظان المفردات) والمظان جمع مظنة بالكسر قال ابن فارس وهى
موضع الشئ ومألفه اه فمن مواضع كسرها ابتداء الكلام الذى يبدأ بها سواء كانت
أول كلام المتكلم (نحو ان زيدا منطلق) أو وسطه نحو أكرم خالدا انه عالم وبعد القول
نحو قال انى عبد الله وقد الغز العلامة السجاعى فى الجملة المحكية بالقول فقال

أيها الحاذق الذى حاز فهما * فى علوم كالشمس نورا أضاء
ما حكوه من بعد قول ولم يعـ * ـمل له ما الذى يزيل خفاء

وأجابه العلامة الامير فقال

يا أريبا عمى بنظم كدر * زاد حسنا نظم له وبهاء
بدء قولى انى حميد لربى * مخبرا بالمحكى يجلى العماء
قال هذا المحقق ابن هشام * فى كتاب يعطى اللبيب غناء

ويعد

وبعد الموصول لان الصلة لاتكون الا جملة نحو جاء الذى انه عالم وفى جواب القسم نحو والله انك لعالم واذا حلت محل الحال نحو زرته وانى ذو أمل ومن مواضع الفتح اذا وقعت مكان الفاعل والمفعول والمجرور نحو بلغنى أن زيدا منطلق وسمعت أن عمرا خارج وعجبت من أن زيدا واقف وبعد لو ولولا وبعد علمت وأخواتها وقد أشار اليه بقوله (وعلمت أنك خارج) لان المفرد ملتزم فى تلك المواضع . ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة فيجوز فيه الوجهان نحو خير القول انى أحمد وبعد فاء الجزاء نحو فانه غفور رحيم وكذا بعد أما مخففة وألا مشددة اللام كما نقل عن بعضهم وكذا الواقعة فى موضع التعليل نحو انه هو البر الرحيم وأما حكمها بعد حتى فان كانت ابتدائية كسرت نحو قال القوم ذلك حتى ان زيدا يقوله وان كانت العاطفة أو الجارة فتحت نحو قد عرفت أمورك حتى أنك صالح وعجبت من أحوالك حتى أنك تفاخرنى قال صاحب الجواهر وابن القواص وجماعة عدوها من جملة ما يجب الكسر بعدها والحق عندى ان حتى ان كانت تحتمل الوجهين جاز الامران والا تعين الكسر أو الفتح اه وأما الواقعة بعد لاجرم ففيها اختلاف قال بعض الافاضل وتقول شذ ما أنك ذاهب وعز ما أنك قائم بالفتح فشذ وعز فعلان مكفوفان بما كقلما وطالما وهما بمعنى حق اه ولما كان محل المكسورة وما عملت فيه الرفع جاز أن ترفع المعطوف كما قال (واذا عطفت على اسم) ان (المكسورة بعد ذكر الخبر جاز) لك (فى المعطوف الرفع والنصب) وذلك (نحو ان زيدا منطلق وبشرا) بالنصب (وبشر) بالرفع وقوله (حملا على اللفظ) أى لفظ الاسم راجع للاول وقوله (والمحل) أى محل اسم ان راجع للثانى وقيل ان العطف على محلها مع اسمها وقيل هو مبتدا محذوف خبره لدلالة خبر ان عليه وافهم قوله بعد ذكر الخبر أن العطف قبله نحو ان زيدا وعمرو قائم لا يجوز وهو كذلك وفاقا للبصريين كما صرح به ابن مالك وغيره وخلافا للكوفيين ومن وافقهم قال فى المفصل وزعم سيبويه ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم أجمعون ذاهبون اه قال السيوطى وأجازه الكسائى مطلقا والفراء بشرط خفاء اعراب الاسم اه قال المصنف (وكذلك لكن دون غيرها) أى لكن مثل ان المكسورة فيما تقدم دون سائر أخواتها ومنه قوله

* ولكن عمى الطيب الاصل والخال * برفع الخال قلت ومثلهما أن المفتوحة وان لم يذكرها المصنف نحو وأذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر أن الله برىء من المشركين ورسوله وأما ليت وكأن ولعل فلا يجوز فى المعطوف معها الا النصب ولا يجوز الرفع لا قبل الخبر ولا بعده وأجازه الفراء بعده وانما امتنع ذلك لزوال معنى الابتداء معها كذا قال بعض شيوخنا المحققين والاولى أن يقال لانها غيرت معنى الجملة الى الانشاء اذ

المصنف والكوفيون وبعض البصريين لايشترطون بقاء المحرز أي الطالب للرفع أعني الابتداء هذا إذا قدرنا أن العطف على المحل وأما اذا قدر أنه على الضمير فلا مانع منه في جميعها قال المصنف (ويبطل عملها) أي هذه الحروف مفعول مقدم و (الكف) فاعل مؤخر أي بدخول ما الزائدة الموصولة في الرسم ويقال لها الكافة لانها كفتها وعزلتها عن العمل لانها أزالت اختصاصها بالاسماء وهذا مذهب سيبويه والجمهور وصححه ابن الحاجب قال المصنف في المفصل ومنهم من يجعل ما مزيدة ملغاة ويعملها اهـ قلت وعليه الاخفش فانه حكى انما زيدا قائم وعليه أيضا الزجاج وابن السراج ووافقهم ابن مالك واكتفوا بالاختصاص الاصلي الا أن الاعمال في غير ليت قليل وأما فيها فكثير بل صرح بعضهم بعدم جوازه في غيرها ثم عطف على قوله الكف قوله (والتخفيف) أي لزوال الاختصاص أيضا وهذا مذهب الجمهور وحكى سيبويه الاعمال عن بعض العرب قلت وهو قليل كما صرح به ابن مالك بشرط أن يليها اسم فان وليها فعل وجب الاهمال وذلك في غير لعل فانها لا تخفف وأما لكن فان خففت لم تعمل شيأ بل هي حرف عطف وأجاز يونس والاخفش إعمالها قياسا وعن يونس أنه حكاه عن العرب وقوله (ويهيآنها) أي الكف والتخفيف يهيآن هذه الحروف (للدخول على القبيلين) أي الاسم والفعل وذلك (نحو انما زيد منطلق وانما ذهب عمرو وان زيد لكريم وان كان زيد لكريما وبلغني انما زيد منطلق وانما ذهب عمرو وأن زيد أخوك وأن قد ضرب زيد ولكن أخوك قائم ولكن خرج بكر وكأن ثدياه حقان وكأن قد كان الامر كذا) وان دخلت ان المكسورة المخففة على فعل فشرطه عند جمهور البصريين وعليه المصنف أن يكون ناسخا كما قال (والفعل الذي تدخل عليه ان المخففة) المكسورة (يجب أن يكون مما يدخل على المبتدا والخبر) جبرا لضعفها وكونه ماضيا أكثر (نحو ان كان زيد لكريما وان ظننته لقائما) وندر كونه ماضي غير الناسخ نحو ان قعد لزيد ولا يقاس عليه خلافا للاخفش وأما مضارعه أي غير الناسخ نحو ان يزينك لنفسك فهو أندر ولا يقاس عليه اتفاقا قال المصنف في المفصل وجوز الكوفيون غيره اهـ وتبعه صاحب التوضيح والتسهيل والاشموني وفيه ان الكوفيين لا يجيزون تخفيف ان المكسورة كما في الهمع وصرح به صاحب المغني ويقولون في نحو ان زيد لمنطلق ان نافية واللام بمعنى الا ويرده أن منهم من يعملها مع التخفيف حكى سيبويه ان عمرا لمنطلق ولما كان قد يحصل لبس بين النافية والمخففة عند عدم القرينة قال (واللام) أي لام الابتداء على ما عليه سيبويه أو الفرق على ما عليه الفارسي وأبو الفتح وجماعة منهم المصنف حيث صرح بذلك في المفصل (لازمة لخبرها) سواء أهملت نحو وان وجدنا أكثرهم لفاسقين او أعملت

وكان اسمها خفى الاعراب نحو ان هذا الذاهب وأما اذا كانت قرينة نحو ان الحق لا يخفى على ذى بصيرة فلا تلزم كما لا تلزم عند عدم التخفيف نحو إنى اوزر ولما كان قد يحصل لبس بين أنّ المخففة والمصدرية قال (ولا بد لأن) المفتوحة (المخففة من أحد الحروف الاربعة) أى فى صدر الخبر (وهى قد وسوف والسين وحرف النفى) وذلك لما تقدم وليكون كالعوض من تخفيفها ومحل ذلك اذا لم يكن الخبر جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو قصد به الدعاء كما يؤخذ من تمثيله بقوله (نحو علمت ان قد خرج زيد وان سوف يخرج وان سيخرج وان لم يخرج) وأما اذا كان جملة اسمية نحو وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين أو فعلية فعلها جامد نحو وان ليس للانسان الا ما سعى أو دعاء نحو والخامسة أن غضب الله عليها فى قراءة نافع فلا يحتاج لذلك كما يفهم من كلام ابن مالك ﴿تنبيهان﴾ الاول ما مشى عليه المصنف من لزوم الفصل بالمذكورات حينئذ هو مذهب الجمهور ومشى عليه صاحب التوضيح وذهب ابن مالك الى أنه أحسن وتركه حسن (الثانى) شمل حرف النفى لا ولن نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة أيحسب أن لن يقدر عليه أحد بخلاف لما وما لعدم السماع وسمع فى لو نحو وأن لو استقاموا وهو قليل كما صرح به ابن مالك الصنف الثالث (حروف العطف) بفتح العين وهو أحد التوابع الاربعة المتقدمة وما أحسن قول بعضهم ممثلا لها

كقولك ان تعشق فذونك أهيفا * من الترك بدرا كله صيغ من در
له مقلة كحلا وخد مورّد * وثغر لماه حاز للراح والعطر

وقد تقدم الكلام عليها بما يغنى عن المزيد وهى على ما ذكرها عشرة وهو المشهور وزاد عليها السيوطى حيث قال فى ألفيته

وعد قوم فى الحروف الا * وأى وليس أين كيف هلا

قال فى شرحه عليها أثبت الكوفيون العطف بالا وجعلوا منه ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك وأثبتوا العطف بأين قالوا تقول العرب هذا زيد فأين عمرو ولقيت زيدا فأين عمرا وأثبتوا أيضا العطف بأى نحو رأيت الغضنفر أى الاسد وضربت بالعضب أى السيف وأثبتوا أيضا العطف بليس فيكون حرفا كلا واحتجوا بقوله

أين المفر والاله الطالب * والاشرم المغلوب ليس الغالب

أى لا الغالب وأثبتوا أيضا العطف بهلا قالوا تقول العرب جاء زيد فهلا عمرو وضربت زيدا فهلا عمرا لمجيء الاسم موافقا للاول فى الاعراب دل على العطف ونسب ابن عصفور اليهم اثبات العطف بكيف كقوله

اذا قل مال المرء لانت قناته * وهان على الادنى فكيف الاباعد

فكيف حرف عطف والاباعد عطف على الادنى هكذا زعم قوم منهم عيسى بن موهب ورده الجماعة بانه خطأ اذ لو كانت عاطفة لما دخلت عليها الفاء وفيه أنه يمكنهم أن يقولوا انها أى الفاء زائدة وزاد عليه بعضهم فقال

وعدّ بعض فى حروف النسق * كيف ولولا أين أى فحقق
الاوليس ثم هلا ومتى * إما كما وجاءت نفذها مثبتا

فقوله كيف قد أثبت هشام العطف بها بعد نفى نحو ما مررت بزيد فكيف عمرو قال سيبويه وهو ردىء ولا يتكلم به العرب ونسب ابن عصفور العطف بكيف للكوفيين ولم يقل به منهم الا هشام وحده قال صاحب المغنى وقال به عيسى بن موهب وقوله ولولا أثبته الكسائى فى قولك مررت بزيد فلولا عمرو وأباه الفرا كالبصريين كما صرح به فى الهمع وقوله أين أثبتها الكوفيون قالوا تقول العرب هذا زيد فأين عمرو ولقيت زيدا فأين عمرا كما صرح به فى الهمع وقوله أى قال صاحب الجواهر والكوفيون يرونها عاطفة حيث وقعت بعد كلمة مساوية لها فى اعرابها وضعف عطفها بأنها لو حذفت لما اختل الكلام ثم قال وعند الاكثرين أن ما بعدها عطف بيان وقيل بدل اه والقول بأنها لعطف التفسير نقله فى التسهيل عن صاحب المستوفى قال أبو حيان ولا أدرى من هو قال والعجب نسبة هذا المذهب الى كتاب مجهول وهو مذهب الكوفيين ووافقهم ابن صابر والسكاكى اه وقوله الا أثبته الكوفيون كما فى الهمع نحو خالدين فيها مادامت السموات والارض الا ماشاء ربك وقوله وليس أثبته الكوفيون كما صرح به السيوطى قال صاحب الجواهر وجعل الكوفيون ليس حرفا عاطفا وضعفه أصحابنا اه وقوله ثم هلا قال فى الهمع أثبتها الكوفيون قالوا تقول العرب جاء زيد فهلا عمرو وضربت زيدا فهلا عمرا فمجيء الاسم موافقا للاول فى الاعراب دليل على العطف والصحيح أنهما ليست من أدواته والرفع والنصب على الاضمار اه وقوله ومتى أثبته الكسائى فى قولك مررت بزيد فتى عمرو وأباه الفرا كالبصريين كما فى الهمع وقوله إما بالكسر قال فى الهمع وأنكر يونس وأبو على وابن كيسان وابن مالك كونها عاطفة وادعى ابن عصفور الاجماع عليه اه وبالجملة فقد قال أبو حيان ودخول حرف العطف على هذه الاحرف دليل على أنها ليست حروف عطف اه وقد ذكر المصنف حروف العطف مع بيان معانيها مقدما الواو لانها الاصل فى باب العطف فقال (الواو للجمع) أى المطلق كما صرح به فى المفصل وهو المراد بقوله (بلا ترتيب) فاذا قيل قام زيد وعمرو كان محتملا كما صححه ابن مالك خلافا لقطرب والربعى والفرا وثعلب وأبو عمرو والزاهد وهشام والشافعى ونقل القول بالترتيب فى شرح أبى حيان رداً به على ادعاء السيرافى وغيره اجماع البصريين

والكوفيين

والكوفيين على انها لاتفيده ونقل ضياء الدين أبو المعالى عن بعض الحنفية أنها للمعية وتنفرد عن سائر أحرف العطف بأحكام منها عطف مالا يستغنى عنه نحو اصطف هذا وابنى قال بعضهم وهذا من أقوى الادلة على عدم افادتها الترتيب ومنها اقترانها بإما ومنها اقترانها بلا إن سبقت بنفى ومنها اقترانها بلكن ومنها عطف العقد على النيف ومنها عطف عامل حذف وبقى معموله نحو * وزججن الحواجب والعيونا * وربما عاقبت أى الواو أو والعكس وان أنكر الاول صاحب المغنى حيث نقل جواز ذلك عن المصنف قال وقلده فى ذلك صاحب الايضاح البيانى ولا نعرف هذه المقالة لنحوى اه قال شارحوا كلامه وهو عجيب فقد نص على جواز ذلك السيرافى فى شرح الكتاب بل هو نفسه فى حواشيه على التسهيل اه وأثبت الحريرى وابن خالويه واو الثمانية وهى الواقعة فى الكلمة الثامنة لتدل على أن المعبر عنه بها ثامنا قال بعضهم ومن الزيادة غير القياسية الواو فى قوله تعالى فلما أسلما وتله للجبين قال المصنف (والفاء وثم له) أى مطلق الجمع لكن (مع الترتيب) وهو فى كل شئ بحسبه نحو تزوج زيد فولد له ولما كانت الفاء توجب وجود الثانى عقب الاول بغير مهلة وثم توجبه بمهلة قال (وفى ثم تراخ دون الفاء) قال تعالى أماته فأقبره ثم اذا شاء أنشره وقد يتناوبان كما صرح به الاشمونى وأنكر الفرا افادة الفاء للترتيب وثم للمهلة كما يؤخذ من الهمع قال بعضهم وقد يفقد الترتيب والغالب كون المعطوف بها مسببا والمعطوف عليه سببا له ولكن لا تلازم السببية العطف وأفادت ثم المهلة والتراخى لانها أكثر حروفا ولهذا لم يجاز بها لتعذر المهلة بين الشرط وجزائه ولهذا قال سيبويه رحمه الله المرور فى مررت بزيد ثم عمرو مروران وهى أى ثم تفيد الترتيب مطلقا وبعضهم جعلها للترتيب الجمل فقط وخصها بعضهم بالمفردات وأجازه ابن الدهان والمصنف قال (وحتى بمعنى الغاية) أى نهاية الشئ يعنى انها تعطف ما هو النهاية سواء كانت فى الزيادة أو فى القلة ويشترط كما قاله فى التسهيل وصرح به الاشمونى أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه أو كبعضه قال صاحب المغنى ولا يتأتى ذلك الا فى المفردات اه وفيه أن بعض الجمل قد يكون مضمون احداها بعضا من مضمون الاخرى نحو أكرمت زيدا بما أقدر عليه حتى أقمت نفسى خادما له وقد نص علماء المعانى فى باب الفصل والوصل على أن الجملة الثانية فى قوله تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين الخ بدل بعض من الاولى وشرط ابن هشام الخضراوى أن يكون معطوفها ظاهرا لا مضمرا قالوا لئلا تختلط الضمائر لان ما بعدها يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا قال صاحب المغنى ولم أقف عليه لغيره اه وأجازه المبرد متمسكا بالقياس على الى وبقوله

وأكفيه ما يخشى وأعطيه سؤله * وألحقه بالقوم حتاه لاحق

وأجيب عن القياس بالفرق لقوة الى واصالتها وضعف حتى وفرعيتها وعن السماع بأن الضمير مرفوع منفصل حذف الواو منه للضرورة ولابد أن يكون مابعدها آخر جزء أو ملاقيا آخر جزء فلا يقال أكلت السمكة حتى نصفها قال المصنف لان الفعل المعدى بها الغرض منه أن ينقضي ما تعلق به شيأ فشيأ حتى يأتي عليه فحصول الفرق موقوف على ذلك اه ولابد أن يكون مابعدها موقتا معينا فلا يقال جاءني القوم حتى رجل لاعطفا ولاجرا واذا عطف بها على مجرور وجب رد الجار نحو مررت بالقوم حتى بزيد لئلا تلتبس بالجارة والذي صححه الامام ابن مالك ونص عليه صاحب المغني وتبعه شارح القواعد وغيره انها ليست للترتيب ولا للمهلة كالواو وخلافا للمصنف حيث زعم أنها للترتيب وتبعه ابن الحاجب والجزولي قال ابن مالك وهي دعوى بلا دليل قال (وأو وإما) وهما (لاحد الشيئين أو الاشياء) قال في الهمع وأنكر يونس وأبو علي وابن كيسان وابن مالك كون إما عاطفة وادعى ابن عصفور الاجماع عليه اه (ويقعان في الخبر) نحو جاءني زيد أو عمرو وجاءني إما زيد وإما عمرو وهما حينئذ للشك كما صرح به في المفصل وقد تقدم الكلام على اما أول الكتاب بما يغني عن المزيد (والامر) نحو اضرب رأسه أو ظهره واضرب إما رأسه وإما ظهره وهما حينئذ للتخيير والاباحة كما صرح به في المفصل (والاستفهام) نحو ألقيت عبد الله أو أخاه وألقيت إما عبد الله وإما أخاه وهما حينئذ للشك أيضا والفرق بينهما أنك تبتدئ بإما في حال شكك وبأو في حال يقينك ثم يطرأ عليك الشك وأنه لابد في إما من التكرار نحو فإما منا بعد وإما فداء والثانية هي العاطفة عند أكثرهم ولم يعدها الفارسي من حروف العطف لوجود الواو معها غالبا ووافقه ابن مالك وغيره قال (وأم نحوهما) أي في تعليق الحكم بأحد الامرين أو الامور (غير أنها لا تقع الا في الاستفهام متصلة) سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتفى بأحدهما وتسمى أيضا معادلة لمعادلتها للهمزة قبلها في الاستفهام بها قال (وتقع فيه وفي الخبر منقطعة) لانقطاع الجملة بعدها عما قبلها وقد مثل للاولى بقوله (نحو أزيد عندك أم عمرو) وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم وفي كامل الهزلي أن ابن محيصن قرأ أولم تنذرهم قال صاحب المغني وهذا من الشذوذ بمكان اه ورده شارحه بما في شرح الكتاب أي كتاب سيبويه فقال إن هذا لا شذوذ فيه في العربية فهو كقولك أزيد عندك أو عمرو غير أن السؤال بالهمزة وأم لا يكون الا من عالم وجوابه بالتعيين والسؤال بالهمزة وأو لا يكون الا من جاهل محض وجوابه نعم أو لا فرتبة السؤال بالاول بعد مرتبة السؤال بالثاني وللثانية بقوله (و) نحو قول من رأى شبحا من بعد (إنها لابل أم شاء) أي بل أهي شاء فأضرب عن الاخبار بكونها إبلا الى الاستفهام عن كونها شاء فهي حينئذ للاضراب فتقدر ببل وبالهمزة جميعا كما في

مثال المصنف وذلك لان المنقطعة لا تدخل على مفرد خلافا لابن مالك قال ابن هشام وهو خرق لاجماع النحويين وتارة تقدر بالهمزة وحدها أو ببل وحدها وتكون لمجرد الاضراب كما نقله شارح المغنى عن كتاب سيبويه وهل هى فى هذه الحالة تسمى منقطعة أم لا فيه خلاف بين أهل البلدين فقال أهل الكوفة تسمى وأهل البصرة لا وقال أبو البقاء فى قوله تعالى أآلهتنا خير أم هذا الذى ان أم منقطعة لفظا متصلة معنى اه قال ابن عادل وهذه عبارة غريبة اه ﴿تنبيهات﴾ (الاول) ما مشى عليه المصنف من أن أم بقسميها عاطفة هو مذهب الجمهور قال بعضهم وهو التحقيق وقال أبو عبيدة انها ليست عاطفة بل لمجرد الاستفهام فاذا قلت أقام زيد أم عمرو فالمعنى أعمرو قام والكلام استفهامان فهى بمعنى الهمزة وعليه يونس والفارسى وابن كيسان (الثانى) زعم ابن كيسان ان أصل أم أو وقلبت الواو ميما ورده أبو حيان بانها دعوى بلا دليل (الثالث) سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها كقول الهزلى

دعانى اليها القلب انى لامره * سميع فما أدرى أرشد طلابها

أى أم غى و يحتمل أن الهمزة لطلب التصديق كهل فلا يقدر المعادل حينئذ فلا شاهد فيه وأجاز المصنف وتبعه الواحدى حذف ما عطفت عليه نحو أم كنتم شهداء أى أتدعون على الانبياء اليهودية أم كنتم شهداء قال (ولا لنفى ما وجب للاول عن الثانى) ولا بد أن يتقدمها أحد ثلاثة أمور الاثبات وقد أشار اليه بقوله (نحو) قولك (جاءنى زيد لا عمرو) أو الامر نحو اضرب زيدا لا عمرا أو النداء نحو يا ابن أخى لا ابن عمى وزعم ابن سعدان أن هذا ليس من كلامهم ورده أبو حيان وفى الهمع أنه يعطف بها بعد الامر والدعاء والتحضيض والندا ولا بد أيضا من تعاند متعاطفيها فلا يجوز جاءنى رجل لا زيد وفيه بحث اذ قد نصوا على جواز اضرب رجلا لا زيدا وأن لا تقترن بعاطف وقد أجاز الفرا العطف بها على اسم لعل نحو لعل زيدا لا عمرا قائم وقد يعطف بها على محذوف نحو وليتك لا لتظلم أى لتعدل قال (و بل للاضراب عن الاول منفيا كان أو موجبا) وقد مثل لهما على سبيل اللف والنشر غير المرتب بقوله (نحو) قولك (جاءنى زيد بل عمرو) نحو قولك (ما جاءنى بكر بل خالد) ومثل الخبر الامر نحو اضرب زيدا بل عمرا ومثل النفى النهى نحو لا تضرب زيدا بل عمرا ومنع الكوفيون أن يعطف بها غير النفى وشبهه كما صرح به صاحب المغنى وفى الهمع قال أبو حيان ولا يعطف بها بعد الاستفهام وفاقا اه وهى فى الاولين لنقل حكم ما قبلها لما بعدها وجعل الاول كالمسكوت عنه وفى الآخرين لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها وأجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون ناقلة معنى النفى والنهى الى ما بعدها وهذا كله اذا كانت داخلة على مفرد كما رأيت فان

دخلت على جملة اسمية نحو بل عباد مكرمون أو فعلية نحو بل جاءهم بالحق فهي إما للابطال كما ذكر وإما للانتقال من غرض الى آخر نحو بل تؤثرون بل قلوبهم في غمرة قال صاحب المغني وغلط ابن مالك اذ زعم في شرح كافيته انها لا تقع في التنزيل الا للانتقال لان المضرب عنه باطل وهو لا يقع في القرآن وأنت خبير بأنه لا يقع فيه على جهة الاثبات وأما على وجه الحكاية فيقع وهل هي عاطفة حينئذ أي حين اذ دخلت على جملة أم لا خلاف فالذي صححه صاحب المغني أنها ابتدائية وليست عاطفة وقال ابن مالك وولده انها عاطفت جملة على جملة وقد تزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم * يقض للشمس كسفة وأفول

وكذا التوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي كقوله

وما هجرتك لا بل زادني شغفا * هجر وبعد تراخى لا الى أجل

خلافا لابن درستويه كذا قال صاحب المغني ونظر فيه شارحه بأنها لنفي الايجاب كما قاله الرضي وأجاب الشمني بان مراده بالتوكيد انها غير عاطفة وغير نافية لما بعد بل فلا ينافي انها نافية لما قبلها قال (ولكن للاستدراك) وقد تقدم الكلام عليه والمراد بلكن خفيفة الوضع لا المخففة من الثقيلة اذ هي حرف ابتداء وتارة تدخل على الجملة وتارة على المفرد فان دخلت على جملة فهي حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز أن تقترن حينئذ بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين والواو هي العاطفة وليست لكن عاطفة أصلا متى وليها جملة على ما ذهب اليه الجزولي وذهب الجمهور الى أنها حرف عطف مطلقا سواء دخلت على المفرد أو على الجملة كما صرح به صاحب الجواهر وزعم ابن أبي الربيع أنه ظاهر قول سيبويه وعليه المصنف حيث قال (وهي في عطف الجمل نظيرة بل) أي في مجيئها بعد النفي والايجاب تقول جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء وقال المصنف في اعراب قوله تعالى لكنا هو الله ربي أصله لكن أنا حذفت الهمزة وألقيت حركتها على نون لكن فتلاقى النونان فكان الادغام وهو ضمير الشان والشان الله ربي والجملة خبر أنا والراجع منها اليه ياء الضمير فان قلت هو استدراك لماذا قلت لقوله أكفرت كأنه قال لأخيه أنت كافر بالله لكن أنا مؤمن موحد كما تقول زيد غائب لكن عمرو حاضر اهـ باختصار وان دخلت على مفرد فهي عاطفة خلافا ليونس كما سيأتي وقد أشار اليه المصنف بقوله (وفي عطف المفردات نقيضة لا) نحو ما رأيت زيدا لكن عمرا وذلك لانها للاثبات للثاني بعد النفي عن الاول ولا بعكس ذلك ولا بد من تقدم النفي أو النهي عليها ليحصل التدارك بمغايرة ما بعدها لما قبلها لانها للاستدراك خلافا للكوفيين حيث أجازوا ايلاءها الخبر المثبت نحو قام زيد لكن عمرو

وهوضعيف اذلاتغاير حينئذ فلااستدراك كماأشاراليه صاحب الجواهر وأما اقتران الواو بها فمنعه الفارسي وأكثر النحويين وقال قوم لاتستعمل مع المفرد الابالواو كمابسطه صاحب المغنى وقال صاحب الجواهر والداخلة على المفردان مجردت عن الواو فعاطفة والافمخففة وذهب يونس الى أنها مخففة من الثقيلة مطلقاوليست من حروف العطف واعراب الاسم بعدها باضمارالعامل لابالعطف وهوضعيف اه يعنى اذاوليها مجرور بلاجار نحو مامررت بزيد لكن عمرو ولزم إعمال حرف الجر مضمرا وهوغير قياسى الصنف الرابع (حروف النفى) وهى ستة احدها (ما) وهى (لنفى الحال والماضى القريب منها) وذلك (نحو مايفعل الآن) نفيا لقول القائل هو يفعل اذا كان فى فعل الحال (ومافعل) نفيا لقول القائل لقدفعل فهى مثل ليس فمعنى مايقوم زيد يعنى فى الحال كما أن ليس زيد قائما معناه فى الحال هذا مذهب المصنف والجمهور ورده ابن مالك بنحو قل مايكون لى ان أبدله اذ هو مقترن بأن الدالة على الاستقبال وحينئذ فلايصح أن يكون الفعل حاليا وذلك لاستلزامه كون الفعل حاليا والفاعل مستقبلا ولاشك ان تقدم الفعل فى الوجود على فاعله لايصح لانه أثره فيجب تقارنهما فى الوجود وأجاب صاحب المغنى بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه أى وهنا قرينة الاستقبال موجودة قلت ويجاب أيضا بأن فى الكلام حذف مضاف أى مايكون لى قصد أن أبدله والقصد حالى وان كان التبديل مستقبلا (و) ثانيها (ان) بالكسر والسكون وهى (نظيرتها) أى ما (فى نفى الحال) فقط وتدخل على الجملتين الاسمية نحو ان الكافرون الا فى غرور والفعلية نحو ان أردنا الا الحسنى قال بعضهم إن النافية لاتأتى الاو بعدها الا أولما المشددة التى بمعناها كقراءة بعض السبعة إن كل نفس لما عليها حافظ بتشديد الميم اه ورده صاحب المغنى بنحو ان عندكم من سلطان بهذا ولذلك قال بعضهم وقد تأتى دونهما كقوله تعالى قل ان أدرى أقريب أم بعيد ماتوعدون خلافالمن أوجبه لكثرة ورودها دونهما واذا دخلت على الجملة الاسمية فالقياس اهمالها والاكثرون رأوا أن الاعمال رأى سيبويه وعليه أكثر البصريين (و) ثالثها (لا) وهى (لنفى المستقبل) نحو لايحب الله الجهر بالسوء من القول ويتخلص المضارع معها للاستقبال خلافا لابن مالك ولايجب تكرارها معه كما صرح به صاحب المغنى ثم عطف على قوله المستقبل قوله (والماضى) لكن (بشرط التكرير) فهو واجب اذا كان ماضيا لفظا ومعنى ويجب التكرار أيضا اذا كان مابعدها جملة اسمية صدرها معرفة نحو لاالشمس ينبغى لها أن تدرك القمر ولاالليل سابق النهار أونكرة ولم تعمل فيها كما اذا تقدم الخبر لانه عند تقدمه يبطل العمل واذا بطل وجب التكرار نحو لافيها غول ولاهم عنها ينزفون بخلاف ما اذا لم يتقدم خبر النكرة فان التكرار جائز نحو لالغو

فيها ولا تأثيم بجواز الاعمال وعدمه وكذلك يجب التكرار اذا دخلت على مفرد خبرا كان نحو زيد لا كاتب ولا شاعر أو حالا نحو جاء زيد لا ضاحكا ولا راكبا أو صفة نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر فجملة ما يجب فيه التكرار ست صور ثم عطف على ما تقدم أيضا قوله (والامر والدعاء) ولا يجب معهما تكرار لان الدعاء مستقبل وقد مثل لما تقدم بقوله (نحو لا يفعل و) نحو (قوله تعالى فلا صدق ولا صلى) وفي الحديث فان المنبت أي المنقطع عن الركب لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى وأما قوله تعالى فلا اقتحم العقبة فان لا فيه مكررة في المعنى أي لا فك رقبة ولا أطعم مسكينا كما قاله المصنف وحاصله ان الفعل المنفي في قوة فعلين منفيين وهو بعيد لان كون الشيء الواحد في قوة شيئين لا يكفي كما صرح به المحققون وقال الزجاج إنه من باب عطف فعل منفي على مثله فالتكرار معنوي وهو بعيد أيضا كما صرحوا به قال (وقد لا يكرر) لا مع الماضي إما قصدا للدعاء (نحو لا فعل) زيد ونحو لا شلت يداك وإما شذوذا كقوله

وكان في جاراته لا عهد له * وأي أمر سيئ لا فعله

فهو فعل ماض لفظا وتقديرا وترك التكرار فيه شذوذا كذا قال صاحب المغني قال شارحه مجيبا يحتمل أن المعنى لا يفعله في المستقبل لفعله هذه الافعال الرديئة في الماضي اه وهو بعيد كما صرح به بعض المحققين وقد مثل للامر والدعاء بقوله (ولا تفعل ويسمى النهي ولا رعاك الله و يسمى الدعاء) قال بعضهم ومنه فلا اقتحم العقبة دعاء عليه أن لا يفعل خيرا اه قال شارح المغني وهذا وجه ظاهر الحسن لا غبار عليه اه قال (ولا) تأتي (لنفي العام) وذلك (نحو لا رجل في الدار ولا امرأة) بفتح رجل ورفع امرأة أو فتحها أو نصبها (و) تأتي أيضا (لغير العام نحو لا رجل فيها ولا امرأة) برفع رجل ورفع امرأة أو فتحها وهذا مثال لما اذا كان مدخولها نكرة ومثله ما اذا كان معرفة كما أشار اليه بقوله (ولا زيد فيها ولا عمرو) بالرفع لا غير اذ من المعلوم انها لا تعمل عند الجماعة في المعرفة والحاصل ان لا تدخل على الجملة والمفرد والجملة إما اسمية أو فعلية والاسمية إما مصدرة بالمعرفة أو بالنكرة عاملة فيها أو غير عاملة والفعلية إما ماضوية أو مضارعية والمفرد إما معرفة أو نكرة مكررة وحينئذ يجوز الاعمال وعدمه أو غير مكررة وحينئذ يجب الاعمال ولها أي النكرة بعد لا الثانية خمسة أوجه وذلك لان فتح الاول معه ثلاثة في الثاني ورفعه معه اثنان فيه وجعلها بعضهم ستة وهو سهو صريح ﴿تنبيه﴾ من أقسام لا النافية لا المتوسطة بين الخافض والمخفوض نحو جئت بلا زاد والاصل لا يزاد فأخرت بعد حرف الجر هكذا ذهب البصريون وذهب الكوفيون الى انها اسم قال شارح المغني ووجهه ظاهر فانها كلمة لا يصح أصل المعنى الا بوجودها فلا تصلح للحذف فلا تكون زائدة وقد وجدفيها

خصوصية

خصيصة من خصائص الاسم وهي دخول حرف الجر عليها وقد ذكر التفتازاني في حواشي
الكشاف النقل عن السخاوي انها اسم بمعنى غير وأقره اه (فائدة) قولهم لاخير بخير
بعده النار يحتمل أن بخير خبر لا وبعده صفة الخير والباء بمعنى في ويحتمل أن بعده صفة
اسم لا وبخير خبر مقدم والباء زائدة والتقدير لاخير بعده النار خير كما صرح به أبو البقاء
وقولهم لا أبا لك ولا غلامي لك باثبات ألف النصب في الاول وحذف نون التثنية في الثاني
الأب والغلامان مضافان الى المجرور باللام الزائدة على ماذهب اليه امام الفن سيبويه
(و) رابعها وخامسها (لم ولما لنفي المضارع) خاصة أي لنفي معناه التضمني وهو الحدث
(وقلب معناه الى معنى الماضي) أي قلب معناه التضمني أعني الزمان وهذا ظاهر مذهب
سيبويه وعليه المبرد وأكثر المتأخرين وذهب قوم منهم الجزولي الى انهما دخلتا على
الماضي فقلب لفظه الى المضارع مع بقاء المعنى ونسبه بعضهم الى سيبويه ووجهه ان
المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ قال ابن ام قاسم في الجنى الداني والاول
هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو والثاني لا نظير له اه ولما هي لم ضمت
اليها ما فازدادت في معناها أن تضمنت معنى التوقع والانتظار ولذا قال (وفي لما توقع وانتظار)
أي توقع الفعل وانتظاره غالبا دون لم ألا ترى ان معنى بل لما يذوقوا عذاب انهم لم يذوقوه
الى الآن وسيذوقونه ولذلك قال المصنف في تفسير قوله تعالى ولما يدخل الايمان في
قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد اه ولهذا أجازوا
لم يحصل مالا يكون ومنعوه في لما ومن غير الغالب لابدليل ندم إبليس ولما ينفعه الندم فان
نفع الندم له غير متوقع حصوله بل قال أبو حيان لا أعلم أحدا من النحويين ذكره بل ذكروا
انك اذا قلت لما يخرج زيد دل ذلك على انتفاء الخروج فيما مضى متصلا نفيه الى وقت
الاخبار وأما انها تدل على توقعه في المستقبل فلا اه وشرط الجمهور في منفي لما ان يكون
قريبا من الحال لانه النفي قد فعل وهو يشعر بالتقريب فكذلك منفيها بخلاف لم فان
منفيها فعل وهو لا يشعر بالتقريب من الحال وخالفهم ابن مالك وقال انه غالب لالازم (و)
سادسها (لن نظيرة لا في نفي المستقبل) فهي حرف نفي ونصب واستقبال وليس أصلها لا
النافية وأن المصدرية خلافا للخليل والكسائي ومذهب الجماعة انها لا تفيد تأكيد
النفي ولا تأبيده وخالفهم المصنف حيث ذهب في الكشاف والمفصل الى انها للتأكيد
وذهب في هذا الكتاب الى انها للتأبيد حيث قال (ولكن على التأبيد) أي بدليل قوله تعالى
لن يخلقوا ذبابا هذا كلامه ورد بأن التأبيد فيه من خارج عن لن لا منها لوقوع الغاية بعدها
نحو فلن أبرح الارض حتى يأذن لي أبي فهي لا تفيد تأكيدا ولا تأبيدا خلافا للمصنف
وبنى على ذلك اعتقاده الفاسد من أن المولى لا يرى في الجنة أصلا مستدلا بقوله تعالى لن

ترانى قال صاحب الجواهر وقد يفهم منها طول النفى وقال الزمخشرى هى للنفى على التأبيد وقد شنع عليه صاحب التسهيل وجماعة وأبطلوا دعواه اهـ ولذلك قال ابن هشام فى المغنى وكلاهما دعوى بلا دليل قيل ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم فى فلن أكلم اليوم انسيا ولكان ذكر الابد فى ولن يتمنوه أبدا تكرارا والاصل عدمه اهـ قال العلامة الدسوقى وانما عبر المصنف بقيل اشارة الى أنه يمكن الجواب عنه بانه يقول انها تفيد التأبيد اذا لم يكن قرينة كما هنا والا فلا تكون له وعن الثانى بان التكرار يقع فى البلاغة تأكيدا بكثرة اهـ قلت وقد وافقه على التأكيد جماعة كثيرون منهم الرازى حيث قال فى قوله تعالى فذوقوا فلن نزيدكم الاعذابا وفى هذه الآية مبالغات منها لن للتأكيد اهـ ومنهم صاحب الجواهر حيث قال انها آكد فى النفى من لا لقوله تعالى فى مجرد النفى لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين وفى المبالغة والتأكيد فلن أبرح الارض حتى يأذن لى أبى حتى قال بعضهم ان منعه مكابرة قال بعض شيوخنا المحققين وأما انتصار الحفيد له بانها لو لم تكن للتأبيد لم يكن قولنا لن يفعل نقيضا لقولنا سيفعل فالحق التأبيد فلا يجدى لان القائلين بعدم التأبيد لم يقولوا ان لن يفعل نقيض سيفعل ومن أين هذا اهـ قلت ولعل المصنف رجع عن اعتقاده فقد قال بعض الفضلاء ان الزمخشرى أوصى ان تكتب على قبره هذه الابيات التى أنشدها لغيره فى الكشاف عند تفسير قوله تعالى ان الله لا يستحى الخ وهى

يامن يرى مد البعوض جناحها * فى ظلمة الليل البهيم الاليل

ويرى عروق نياطها فى نحرها * والمخ فى تلك العظام النحل

اغفر لعبد تاب من فرطاته * ما كان منه فى الزمان الاول

ولما توفى بعد رجوعه من مكة رثاه بعضهم بأبيات ومن جملتها

فأرض مكة تذرى الدمع مقلتها * حزنا لفرقة جار الله محمود

رحمه الله رحمة واسعة ورزقنا وإياه فى دار النعيم النظر الى وجهه الكريم بجاه سيدنا محمد الحبيب انه نعم المولى ونعم المجيب الصنف الخامس (حروف التنبيه) سميت بذلك لان الغرض من الاتيان بها أولا تنبيه المخاطب على الاصغاء الى ما يلقى اليه من المتكلم وهى ثلاثة احدها (ها) وتدخل على الجملة الاسمية وذلك (نحو ها ان عمرا بالباب) والفعلية نحو ها افعل كذا كما صرح به فى المفصل وقد تدخل على المنادى بال تنبيها على أنه المقصود بالنداء وعلى اسم الله فى القسم عند حذف حرف القسم نحو ها الله كذا ذهب ابن هشام وقال الشيخ خالد انها حرف قسم بدل من التاء (وأكثر دخولها على أسماء الاشارة) كلها (والضمائر) المنفصلة وقد مثل لذلك بقوله (نحو هذا وها أنت) سواء كان الخبر اسم

اشارة .

اشارة نحوها أنا ذا وها أنتم هؤلاء أم لا نحوها أنا أقول كذا خلافاً للحريري فى درة الغواص حيث قال انه خطأ فاحش ولحن شنيع اه فقد رده شارحه بأنه تبع فيه ابن الانبارى فى كتابه الزاهر وهو سفساف من القول وضرب من الهذيان والفضول اذ قال قوم منهم ابن السراج انه ورد فى فصيح كلام العرب اه وقال العلامة مرتضى شارح القاموس عند قول المجد فى الخطبة وها انا أقول قال شيخنا المعروف بين أهل العربية ان ها الموضوعة للتنبيه لا تدخل على ضمير الرفع المنفصل الواقع مبتدا الا اذا أخبر عنه باسم الاشارة نحو ها أنتم هؤلاء وأما اذا كان الخبر غير اشارة فلا وقد ارتكبه المصنف غافلا عن شرطه والعجب انه اشترط ذلك فى آخر كتابه لما تكلم على ها وارتكبه ها هنا وكأنه قلد فى ذلك شيخه العلامة جمال الدين بن هشام فانه فى مغنى اللبيب ذكرها ومعانيها واستعمالها على ما حققه النحويون وعدل عن ذلك موافقا لبعضهم فاستعملها فى كلامه فى الخطبة مثل المصنف فقال وها أنا بائح بما أسررته اه (و) الثانية والثالثة (أما والا) أى المخففتان وهما يفيدان مع التنبيه التحقيق أى التأكيد وذلك لتركبهما من همزة الاستفهام وحرف النفى نحو أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى أى هو قادر ولا بد وذلك لان الانكار نفى ونفى النفى اثبات فصارا بمعنى ان الا أنهما غير عاملين بل هاملان ولا يدخلان الا على الجملة دون المفردات فيفارقان ها من هذا الوجه كما عليه المصنف وابن الحاجب وجماعة وعبر عنهما بعضهم بحرفى الاستفتاح واختاره الرضى ودخول ألا على النداء أكثر كدخول أما على القسم ولذلك قال المصنف لا تكاد تقع الجملة يعنى مع ألا الا مصدرة بما يجاب به القسم يعنى ان والنفى نحو ألا ان أولياء الله وأما أختها تقع فى ابتداء اليمين نحو أما والذى أبكى وأضحك ويدخلان على الجملة الاسمية (نحو أما انك خارج وألا ان زيدا قائم) قال تعالى ألا انهم هم السفهاء والفعلية نحو قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فيوم يأتيهم معمول لمصروفا فالجملة فعلية وهى ليس مصروفا ونحو أما تعلم كذا وحكى عن الخليل أن ألا تقع حرف تحضيض أيضا قال الرضى رحمه الله وأما أما وألا للعرض فهما يختصان بالفعل وقد تستعمل أما بمعنى حقا فتفتح أن بعدها وفى المفصل ويحذفون الالف من أما فيقولون أم والله ويبدل بعضهم من همزتها هاء فيقولون هما والله وهم والله وبعضهم عينا فيقول عما والله وعم والله (فائدة) ورد عن العرب أما رجل يقول كذا وألا رجل يفعل كذا بجر رجل فيهما فقيل الجر برب محذوفة ولا يجوز اظهارها وقيل يجوز الاظهار مع أما دون ألا وقد تلحق من بما فتصير مثل ربما فى افادة التقليل نحو مما يقال كذا أى ربما يقال كذا كما ذكره بعضهم الصنف السادس (حروف النداء) وهى على ما ذكرنا خمسة وهو الذى نقله البصريون وقد نقل الكوفيون حرفين آخرين وهما

آوأ آ فصارت أحرف النداء بالنقل الصحيح سبعة ووافقهم الاخفش فى نقل آوأ كثرهم جعلها للمتوسط وأما أ آ فهى للبعيد وبعضهم ذهب الى أنهما للقريب أيضا أحدها (يا) نحو يا زيد وهى أعم أحرف النداء لاستعمالها فى القريب والبعيد والمتوسط وفى الندبة دون ماعداها ولم يقع النداء فى القرآن الابها ولذا ردعلى الفرا قوله ان الهمزة للنداء فى قوله تعالى أمّن هو قانت بأنه خلاف الاصل فلا ينبغى تخريج القرآن عليه وانما هى للاستفهام المجازى ولا ينادى اسم الله وأيها وأيتها الابها ولا المستغاث الابها أو بوا واذا دخلت على الفعل نحو ألا يا اسجدوا فقيل وهو الصحيح ان المنادى محذوف كما حذف حرف النداء اكتفاء بالمنادى فى قوله يوسف أعرض عن هذا وقيل ان يا للتنبيه قال بعضهم وهو سهو لأن ألا للتنبيه أيضا وابن مالك عدها من أحرف التنبيه مطلقا (و) ثانيها (أيا) قال قيس ابن الملوح

أيا جبلى نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص الى نسيمها

(و) ثالثها (هيا) قال الشاعر

فأصاخ يرجوأن يكون حيا * ويقول من فرح هيا ربا

وأصلها أيا وأبدلت همزتها كما قالوا فى ايالك هيالك وطيئ تقول هن فعل فعلت يريدون ان فعل وقالوا الهنك قائم الاصل لانك وقوله (للبعيد) أى لنداء البعيد راجع للثلاثة يعنى انها موضوعة لنداء البعيد حقيقة أوحكما كالساهى وقد ينادى بها القريب اشارة الى أن ما يلقى للمخاطب أمر عظيم شأنه أن يعتنى به وهذا ماذهب اليه الجمهور وذهب بعضهم الى أن يا مشتركة بين القريب والبعيد وذهب بعض الى أنها بينهما وبين المتوسط وذهب صاحب الصحاح الى أن أيا للقريب والبعيد وقيل ان سيبويه روى عن العرب أن الهمزة للقريب وماسواها للبعيد قال (و) رابعها (أى) بفتح وسكون قال الشاعر

ألم تسمعى أى عبد فى رونق الضحى * بكاء حمامات لهن هدير

أصله أى عبدة فرخه وفى الحديث أى رب وقد تمد ألفها وتكون حينئذ للبعيد (و) خامسها (الهمزة) قال امرؤ القيس * أفاطم مهلا بعض هذا التدلل * وقد تمد ألفها فيقال آوتكون حينئذ لنداء البعيد وهو مسموع قال صاحب المغنى ولم يذكره سيبويه وذكره غيره اه وقوله (للقريب) أى هما موضوعان لنداء القريب وهذا ماذهب اليه الجمهور ونقل ابن الخباز فى شرح ألفية ابن معطى عن شيخه ان الهمزة للمتوسط وان الذى للقريب هويا وهو خرق لاجماعهم كما صرح به صاحب المغنى قال (ووا للمندوب) خاصة أى المتفجع عليه لفقده حقيقة أوحكما أو المتوجع منه وذلك نحو وازيد بالضم وأمير المؤمنين بالنصب اذ المندوب يساوى المنادى فى أحكامه اذا لم تلحقه ألف الندبة والا كان

ضمه مقدرا نحو وازيداه فالواو حرف ندبة وزيدا منادى مندوب مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة ألف الندبة والهاء للسكت وهذا ما ذهب اليه الجمهور وأجاز بعضهم استعمالها فى النداء الحقيقى واعترضه صاحب الجواهر حيث قال ثم ان كثيرا من النحاة يذكرون من جملة أحرف النداء وليس بمتوجه اه الصنف السابع (حروف التصديق) سميت بذلك لان من يتكلم بها مصدق من يخبره وتسمى أيضا حروف الايجاب لانها توجب القول وتقرره مثبتا كان أو منفيا وهى على المشهور ستة ذكر المصنف خمسة وترك سادسا وهوان لقلة دورانه فى الكلام كما صرح به فى المفصل (نعم) بفتح العين وكنانة تكسرها وفى لغة ناس من العرب بالحاء بدل العين وعبارة بعضهم وفيها لغات فتح النون والعين وكسر العين وعكسه وكسرهما وابدال العين حاء اه (التصديق الكلام المثبت والمنفى فى الخبر والاستفهام) ولذا قيل انها احرف تصديق ووعد واعلام وقد مثل للخبر المثبت والمنفى بقوله (كقولك) جوابا (لمن قال قام زيد أولم يقم نعم) أى قام أوما قام فهى تقرر ماقبلها فاذا كان إثباتا صيرته إثباتا وان كان نفيا صيرته نفيا وهذا ما ذهب اليه الجمهور وحكى سيبويه انها بعد النفى تفيد الايجاب و زعم ابن الطراوة انه لحن وقد مثل للاستفهام كذلك بقوله (وكذلك) أى تقول (اذا قال) قائل مستفهما عن قيام زيد أوعدم قيامه (أقام زيد أولم يقم نعم) ومنه ما يقع فى كلام المؤلفين بعد الاعتراض فهو جواب سؤال مقدر ويجل بالباء وتأتى بمعنى نعم وكذا جلل كما حكاه الزجاج الا أنه خاص باعلام المستخبر قال (وبلى) وكتبت بالياء لانها تمال قال المصنف والحروف لا تمال نحو حتى والى وعلى الا اذا سمى بها وقد أمالوا بلى ولا ويا فى النداء لاغنائها عن الجمل اه (يختص با لكلام (المنفى) ويفيد ابطاله سواء كان (خبرا أو استفهاما) فاذا قال قائل لم يقم زيد وقلت بلى فمعناه قد قام وكذا الاستفهام حقيقيا نحو ألم يقم زيد أوغيره نحو ألست بربكم قالوا بلى أى أنت ربنا فهى لتكذيب النفى وافادة الاثبات ويجوز الجمع بين حرف الجواب ونفس الجملة المجاب بها نحو قالوا بلى قد جاءنا نذير وأجاز سيبويه استعمال نعم بعد التقرير كما فى الآية المتقدمة نظرا للمعنى وأقره جماعة وقد نظم بعضهم معنى بلى ونعم فقال

بلى جواب النفى لكنه * يصير اثباتا كما قرروا

نعم جواب ما أتى قبلها * اثباتا أونفيا كذا حرروا

ان قلت أين النفى فى قوله تعالى بلى قد جاءتك آياتى قلت موجود لان لو أن الله هدانى يدل على نفى هدايته لان لو للامتناع وهو للنفى فلا تستعمل بلى بعد الايجاب على ماذهب اليه الجماعة والمصنف وحكى بعضهم جواز استعمالها بعد الايجاب تمسكا بقول الشاعر

وقد بعدت بالوصل بيني وبينها * بلى ان من زار القبور ليبعدا

وأجاب الرضي بان استعمالها في البيت لتصديق الايجاب شاذ (وأجل) بسكون اللام (وجير) بالكسر والفتح وقد تكون اسما بمعنى حقا يختصان (بالخبر نفيا واثباتا) هكذا ذهب المصنف وابن مالك وجماعة منهم ابن الحاجب وذهب الجمهور الى أنهما مثل نعم واختاره ابن هشام وقال ابن خروف ان أجل أكثر ما تكون بعد الخبر وبعد غيره بقلة وقال الاخفش هي بعد الخبر أحسن من نعم ونعم بعد الاستفهام أحسن منها فاذا قيل أتذهب قلت نعم وكان أحسن من أجل بل ذهب بعضهم الى أنها لا تجيء بعد الاستفهام قال (وإي) بكسر فسكون حرف جواب بمعنى نعم الا أنها لا تقع الا قبل القسم كما قال (مختصة بالقسم نحو اي والله) وزعم ابن الحاجب أنها لا تقع الا بعد الاستفهام نحو ويستنبئونك أحق هو قل اي وربي وعليه صاحب الجواهر حيث قال فانها اثبات لما يقع الاستفهام عنه فاذا قيل أقام زيد فيقال إي انه قام ولا يقسم بعدها الا باحد ثلاثة الله وربي ولعمرك وقال ابن مالك ان اي بمعنى نعم قيل وعليه ان أراد أنها تقع مواقع نعم فتقع بعد الخبر والامر والنهي والاستفهام موجبا كان أو منفيا يلزم مخالفته الاجماع وان أراد انها للتصديق مثل نعم فلا طائل تحته اذ جميع أحرف الايجاب كذلك اه واذا قيل اي والله ثم أسقطت الواو جاز سكون الياء وفتحها وحذفها والاول وان كان يلزم عليه التقاء الساكنين على غير حده الا أنهم أجازوه قياسا على ها الله الصنف الثامن (حروف الاستثناء الا وحاشا وخلا وعدا) وقد تقدم الكلام عليها وقد تكون الا بمعنى غير نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وصرح السعد بأنه لا قائل باسميتها قال الدماميني ولو ذهب اليه ذاهب لم يبعد ولكونها في صورة الحرف ظهر اعرابها على ما بعدها كما قيل في لا في نحو زيد لا قائم ولا قاعد اه وقد تجيء الا بمعنى بعد كقوله تعالى الا الموتة الاولى واختاره الطبري لكن نوزع فيه بأنه لم يثبت وقد يجاب بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ واختار ابن مالك في اعراب المشكلات أن بيد من حروف الاستثناء مثل الا قال واستعماله متلوا بأن هو المشهور وقد استعملت على خلاف ذلك كما في حديث نحن الآخرون السابقون بيد كل أمة أي بيد أن وحذف ان وان كان نادرا الا أنه غير مستبعد لقياسه على حذف أن فانهما اخوان في المصدرية واختار ابن هشام أنه اسم بمعنى غير أو بمعنى من أجل قال صاحب الجواهر وهي لازمة للنصب والاضافة الى أن المشددة ومعموليها قال في الينبوع هي بمعنى غير وقال الكسائي معناه على أني في الاعراب وترد بمعنى على أني وقد تحذف أن واسمها فتضاف الى فعل مضارع وقد ورد عنهم ميد بابدال الباء ميما اه الصنف التاسع (حرفا الخطاب) وهما (الكاف والتاء) اللاحقتان اسماء الاشارة والضمائر المنفصلة علامة للخطاب (في) نحو (ذلك)

وكذاك وأولئك وهناك واياك وكذا اللاحقة بعض أسماء الافعال نحو رويدك وحيهلك ونحو أرأيت بمعنى أخبرني نحو أرأيتك هذا الذى كرمت على على الصحيح وهو قول سيبويه خلافا للفرا حيث عكس فقال ان الكاف فاعل والتاء حرف خطاب وما مشى عليه المصنف من أن الكاف اللاحقة للضمائر المنفصلة حرف هو الصحيح وقيل انها اسم مضاف لايا وقيل ان الكاف هى الضمير وإيا دعامة ليصير منفصلا وقيل اياك كلها ضمير وقد مثل للتاء بقوله (و) فى نحو (أنت) وأنت الخ وهذا ماذهب اليه الجمهور وذهب الفرا الى أن الضمير هو أنت فالتاء عنده بعض اسم لااسم ولاحرف وذهب ابن كيسان الى أن الضمير التاء وحدها قال (وتلحقهما التثنية والجمع والتأنيث والتذكير كما تلحق الضمائر) قال تعالى ذلكما مما علمنى ربى وقال ذلكم خير لكم وقال فذلكن الذى لمتننى فيه وقال تلكما الشجرة وقال وأولئكم جعلنا لكم وقال اياك نعبد واياك نستعين وقال وأنتم مسلمون الصنف العاشر (حروف الصلة) أى الزيادة وهى على ماذكرهنا ستة (ان) بكسر فسكون تزاد (فى) نحو قولك (ماان رأيت زيدا) فان الاصل ما رأيت زيدا ودخلت ان صلة أكدت معنى النفى وكذا اذا كانت الجملة اسمية نحو قول الشاعر

فما ان طبنا جبن ولكن * منايانا ودولة آخرين

وعند الفرا أن زيادة إن بعد ما النافية من باب الاعادة بالمرادف لا لمجرد تأكيد الحرف الزائد كذا نقله عنه المصنف فى مفصله وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله

* يرجى المرء ماان لايراه * وبعد ما المصدرية نحو انتظرنى ماان جلس القاضى أى مدة جلوسه وبعد ألا الاستفتاحية وقبل مدة الانكار وهى مدة تلحق آخر المذكور فى الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت انكار اعتقاد كون المذكور على ماذكر أو انكار كونه بخلاف ماذكر كما تقول جاءنى زيد فيقول من يقصد انكار مجيئه لك أزيد إنيه أى كيف يجيئك فهذه العلامة لبيان أنه لا يعتقد أنه جاءك أو يقول ذلك من لا يشك أن زيدا جاءك ويستنكر أن لا يجيئك فكأنه يقول من يشك فى هذا وكيف لا يجيئك قال صاحب المغنى وزعم ابن الحاجب انها تزاد بعد لما الايجابية وهو سهو وانما تلك أن المفتوحة اه وفيه نظر فقد قال الرضى زيادة المفتوحة بعد لما هو المشهور تقول لما ان جلست بالفتح وهو الاشهر وبالكسر اه فجزمه بالسهو من غير ثبت يستند اليه غير مناسب خصوصا ولم ينتقد أحد من شراحه ذلك عليه قال (وان) بفتح فسكون وتكثر زيادتها (فى) ما بعد لما نحو (فلما ان جاء البشير) وقد تزاد بين لو والقسم نحو أما والله ان لو قمت لقمت على ماذهب اليه سيبويه ومشى عليه المصنف فى المفصل وذهب ابن عصفور فى مقربه انها فى ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم وبين الكاف ومخفوضها وهو نادر كقوله * كأن ظبية *

فى رواية الجر وبعد اذا نحو هواذا ان جاءنى أكرمه وزعم الاخفش انها تزاد فى غير ذلك وجعل منه نحو ومالنا ان لانتوكل على الله واعلم انه لامعنى لأن الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد خلافا لما ادعاه أبو حيان من ان المصنف زعم انها تفيد مع ذلك التعقيب قال وما زعمه مخالف لكلام كبراء النحويين فقد ردّ عليه دعواه صاحب المغنى وقال انه خلط فى النقل عنه فنقل عنه شيأ لم يقل به قال (وما) وتزاد (فى) نحو (حيثما ومهما وأينما و) فى نحو قوله تعالى (فبما رحمة من الله) قلت كرر الامثلة اشارة الى أنه لافرق بين أن تكون كافة كالتى فى بعض الظروف المضافة نحو حيث واذ وبعد وبين وكالتى فى نحو انما وربما وطالما خلافا لابن درستويه حيث زعم ان التى فى ان وأخواتها اسم أو غير كافة كالواقعة عوضا عن كان واسمها فى نحو قولهم افعل هذا إما لا أى ان كنت لاتفعل غيره وقول العامة آمالى بضم الهمزة واثبات الياء لحن أو غير عوض بعد الرافع نحو شتان مازيد وعمرو أو بعد الناصب نحو ليتما زيدا قائم أو بعد الجازم نحو وإما ينزغنك من الشيطان نزغ أو بعد الخافض حرفا نحو فبما رحمة من الله أو اسما نحو أيما الاجلين أو بين المتبوع وتابعه فى نحو مثلا ما بعوضة فما فوقها قال الزجاج ما حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين وقيل هى نكرة صفة أو بدل وبعوضة بيان وقرأ رؤبة برفع بعوضة فقال الجماعة ما موصولة أى الذى هو بعوضة واختار المصنف رحمه الله كونها استفهامية مبتدأ وبعوضة خبر قال وما أظنه ذهب فى هذه القراءة الا الى هذا الوجه يعنى وجه الاستفهام وهو المطابق لفصاحته اه وفيه نظر فان القارئ لايذهب الى ما يختاره بل الى ما ينقله وليس له فى القراءة اجتهاد * وما القياس فى القراءة مدخل * قال (ولا) تزاد (فى) ما بعد ان المصدرية وذلك نحو قوله تعالى (لئلا يعلم) أهل الكتاب أى لان يعلم أهل الكتاب كما صرح به المصنف فى مفصله ونحو ومامنعك ان لاتسجد وفيما بعد الفاء ومعطوفها واليه أشار بقوله (و) نحو قوله تعالى (فلا أقسم) بمواقع النجوم وفيما بعد الواو العاطفة بعد نفى أو نهى نحو ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ولا تضرب زيدا ولا عمرا وقد اختلف فى لا فى مواضع من التنزيل احدها لا أقسم بيوم القيامة فقال الاخفش انها مزيدة قال الشاعر

تذكرت ليلى فاعترتنى صبابة * وكاد صميم القلب لا يتقطع

أى يتقطع ولا صلة مثلها فى لئلا يعلم واعترض هذا بأنها انما تزاد فى وسط الكلام لا فى أوله وقال المصنف انها نافية وادخال لا النافية على فعل القسم مستفيض فى كلامهم وأشعارهم قال امرؤ القيس

لا وأبيك ابنة العامرى * لايدعى القوم أنى أفر

والثانى قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به شيأ والثالث وما يشعركم انها

اذا جاءت لا يؤمنون فيمن فتح الهمزة والرابع وحرام على قرية أهلكناها انهم لا يرجعون والخامس ولا يأمركم ان تتخذوا الملائكة فيمن نصب يأمركم قال (ومن) تزاد (فى) خصوص النفى وشبهه مع تنكير المجرور فاعلا أومفعولا به أومبتدا وتكون لتأكيد العموم فيما اذا دخلت على الموضوع للعموم كديار (نحو ما جاءنى من أحد) وللتنصيص عليه فيما اذا دخلت على المحتمل كرجل نحو ما جاءنى من رجل قال تعالى ما جاءنا من بشير ولا نذير ولم يشترط جماعة كونه فاعلا أومفعولا أومبتدا ووافقهم ابن مالك حيث قال

وزيد فى نفى وشبهه فجر * نكرة كما لباغ من مفر

وعليه تخرج القراءة الشاذة فى ما كان ينبغى لنا ان نتخذ من دونك من أولياء ببناء نتخذ للمجهول ولم يشترط الاخفش النفى وشبهه ولا تنكير المجرور كما تقدم واشترط الكوفيون تنكير المجرور فقط وقال الفارسى فى وينزل من السماء من جبال فيها من برد يجوز كونهما زائدتين فجوز الزيادة فى الايجاب ونقل صاحب المغنى جواز كون المجرور معرفة عن المصنف قال شارحو كلامه لعل المصنف اطلع على هذا الكلام له فى غير الكشاف اذ هو لم يذكر هذا فيه اه قال (والباء) تزاد (فى) الخبر المنفى نحو (ما زيد بقائم) قال الله تعالى وما الله بغافل وقال الشاعر

وان مدت الايدى الى الزاد لم أكن * بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل

ومن الغريب زيادتها فى اسم ليس المتأخر نحو

أليس عجيبا بان الفتى * يصاب ببعض الذى فى يديه

ومنه قراءة ليس البر بأن تولوا ومثل الخبر المنفى فاعل كفى نحو كفى بالله شهيدا والمبتدا نحو بحسبه درهم ومنه عند سيبويه بأيكم المفتون والحال المنفى عاملها ذكره ابن مالك وخالفه أبو حيان والنفس والعين نحو جاء زيد بنفسه وعمرو بعينه وأما الخبر الموجب فالزيادة فيه سماعية خلافا لابن مالك الصنف الحادى عشر (حرفا التفسير) وهما (أى) بفتح فسكون (نحو رقى) زيد (أى صعد) بكسر العين وتقول فى قوله تعالى واختار موسى قومه أى من قومه كأنك قلت تفسيره من قومه وتقول عندى عسجد أى ذهب وغضنفر أى أسد ومابعدها بيان أو بدل لا نسق خلافا للكوفيين وصاحبى المستوفى والمفتاح وتقع تفسيرا للجمل أيضا كقول الشاعر * وترميننى بالطرف أى أنت مذنب * (وان) بفتح وسكون (نحو ناديته ان قم) أى قلت له قم قال تعالى وانطلق الملأ منهم أن امشوا وناديناه أن يا ابراهيم قال (ولا تجئ أن) تفسيرية (الا بعد فعل فى معنى القول) أى دال عليه ومؤد معناه كالآية المتقدمة اذ المراد انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام ففيه معنى القول وكقوله تعالى ان اتخذى من الجبال بيوتا اذ الالهام فى معنى القول كما قاله المصنف ورده

الفخر الرازى فلا تجيء بعد فعل فيه أحرف القول لانه لا يتعدى لمعموله بغيره فلا يقال قلت له أن افعل كذا على ان أن مفسرة الا اذا كان القول مؤولا بغيره كما ذكره المصنف فى تفسير قوله تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله حيث قال انه يجوز ان تكون مفسرة للقول على تأويله بالامر واستحسنه صاحب المغنى وهذا ما عليه الجماعة وذهب ابن عصفور فى شرح جمل الزجاجى انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول من غير تاويل وصريح كلام المصنف وغيره انها لابد وان تسبق بفعل ولذلك غلطوا من جعل منها وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين لكن قال بعضهم الذى يؤخذ من كلام النحاة انه قد لا يتقدمها فعل أصلا وعن الكوفيين انكار أن التفسيرية البتة وجنح اليه ابن هشام الصنف الثانى عشر (الحرفان المصدريان) أى اللذان يؤول ما يليهما بمصدر فهما آلة فى سبك ما بعدهما وهما (ان) بفتح فسكون (وما) ويدخلان غالبا على فعل متصرف ماضيا كان نحو لولا ان من الله علينا أو أمرا لحكاية سيبويه كتبت اليه بان قم أو مضارعا مع عامل الرفع (كقولك أعجبنى أن يخرج زيد) أو عامل النصب واليه أشار بقوله (وأريد ان تخرج أى) أعجبنى (خروجه و) أريد (خروجك) وقد مثل لما بقوله (وما فى) نحو (قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت أى برحبها) أى وسعها وتقول أعجبنى ما تخرج وما تفعل ومنه بما كانوا يكذبون آمنوا كما آمن الناس وقد جوز المصنف مصدرية ما فى قوله تعالى واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه حيث قال أى اتبع الذين ظلموا اترافهم أى شهواتهم اه وغلطه صاحب المغنى حيث قال هذا لا يصح لان الضمير قد عاد عليها أى وهو لا يعود على المصدرية اه وفيه أن المصنف رحمه الله لم يصرح بان الضمير راجع لها اذ يمكنه أن يقول إنه عائد على الظلم أى اتبع الذين ظلموا أترافهم مع الظلم وقد يدخل الحرف المصدرى على الجامد نحو وأن عسى فيكون المصدر من المعنى كما صرح به ابن الحاجب ﴿تنبيهات﴾ (الاول) ما مشى عليه المصنف من حرفية ما المصدرية هو مذهب الجماعة وهو المنصور خلافا للاخفش وأبى بكر وان رجحه صاحب المغنى (الثانى) قد تكون ما غير زمانية كما مثل وقد تكون زمانية نحو * والى مقيم ما أقام عسيب * ومنه على الراجح ان أريد الا الاصلاح ما استطعت وذهب ابن جنى ان ان تشاركها فى ذلك لانها أختها وتبعه المصنف رحمه الله وحمل عليه قوله تعالى ان آتاه الله الملك الا أن يصدقوا أتقتلون رجلا أن يقول ربى الله ورده الجماعة بان المعنى على التعليل وأقره صاحب المغنى (الثالث) قد تأتى ان بالتشديد وكى ولو للمصدر فجملة الحروف المصدرية خمسة على الراجح وقد نظمها بعضهم فقال

الا خذ حروفا بالمصادر أولت * وعدتها خمس بها النظم قد وفا

فان بتشديد وان بعد خففها * وخذ كي ومالوفا حفظن لتعرفا

قال السيوطي فان توصل بالفعل المتصرف ماضيا كان أو مضارعا أو أمرا وأما نحو وأن ليس للانسان الاماسعى وأن عسى أن يكون فهي مخففة من الثقيلة وأن توصل باسمها وخبرها وان خففت فكذلك لكن اسمها يحذف ولو توصل بالماضي والمضارع وأكثر وقوعها بعد ود ونحوه وما توصل بالماضي والمضارع وبجملة اسمية بقلة وكي توصل بالمضارع فقط اه الصنف الثالث عشر (حروف التحضيض) مصدر حضضه أي حرضه وهي أحرف هاملة قال سيبويه هي للتحضيض مطلقا وقال ابن الحاجب في شرح المفصل هذه الحروف تفيد معنى الامر اذا وقع بعدها المضارع والانكار والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي اه ولها الصدارة لدلالتها على نوع من الكلام كالنفي والاستفهام وهي (لولا ولوما وهلا والا) بفتح الهمزة وتشديد اللام وكذا المخففة اذ قد تأتي له نحو الا تحبون أن يغفر الله لكم (تدخل) هذه الحروف (على الماضي) للتوبيخ على ترك الفعل (والمستقبل) للحث على الفعل وذلك (نحو هلا فعلت والا تفعل) وقال تعالى لولا تستغفرون الله لوما تأتينا بالملائكة فان وقع بعدها اسم كان على الاضمار نحو هلا بكرا الخ وللولا ولوما معنى آخر أشار اليه المصنف بقوله (ولولا ولوما يكونان أيضا) مصدر آض بالمد اذا رجع أي كما يكونان للتحضيض يكونان (لامتناع الشئ) أي الجواب (لوجود غيره) أي الشرط (فيختصان) حينئذ (بالاسم) ويكون مبتدا محذوف الخبر على المذهب المنصور وهو ما عليه الجماعة وذلك (نحو لولا علي لهلك عمرو) ولوما زيد لاكرمتك خلافا للمالقي حيث خصها بالتحضيض أي لولا علي موجود وقال الكسائي انه فاعل لفعل محذوف أي لولا وجد علي وردوه بأنه ليس لنا عامل يلزم أن يضمر بعده فعل وروى سيبويه أن من العرب من يقول لولاي ولولانا الى لولاهن قلت وهذا مما يبطل انكار المبرد أن هذا لم يوجد في كلام من يحتج بكلامه واختلف في هذه الياء وأخواتها فقال سيبويه وعليه المصنف أيضا هي مجرورة وذهب الاخفش وجماعة الى انها في موضع رفع نيابة عن ضمائر الرفع المنفصلة وذلك كثير نحو ما أنا كأنت وضربتك أنت ومررت بك أنت قال ابن مالك والصحيح الاول وان كان الثاني أشبه بالقياس وقال الفرا ان لولا هي الرافعة للاسم الواقع بعدها وردوه بأنه ليس لنا عامل يرفع ولا ينصب فان قلت مقتضى كون لو حرف امتناع لوجود أن هم الطائفة منتف في قوله تعالى ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم أن يضلوك لوجود الرحمة والفضل مع أن همهم موجود قلت أجيب بأنه لما كان ليس مؤثرا اضارا نزل منزلة العدم بدليل وما يضلون الا أنفسهم وما يضرونك من شئ الصنف الرابع عشر (حرف التقريب) أي الحرف الذي يدل على تقريب الماضي من الحال هو (قد) فانها (تقرب) الفعل

(الماضى) المتصرف الخبرى المثبت المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس (من الحال) وذلك (نحو) قول مقيم الصلاة (قد قامت الصلاة) أى قد حان القيام لها أى قيام الناس وتهيؤهم لها على سبيل المجاز العقلى ولاشك أن قيام الناس سابق على قول المقيم فصح كونها التقريب الماضى من الحال قلت وظاهر صنيع المصنف هنا كالمفصل الجرى على خلاف المشهور فى معنى التقريب والمشهور أن معناه تقريب وقوع الفعل ماضيا كما فى مثال المصنف بالمعنى المذكور أو مستقبلا كما فيه بمعنى تحققت الصلاة ووجدت ويكون من باب التعبير عن المستقبل بالماضى لتحقق الوقوع وممن تبع المصنف فى هذا صاحب المغنى الا أنه جعلها فى هذا المثال للتحقيق ومن معانى قد التقليل أى تقليل وقوع الفعل وقد أشار اليه بقوله (وتقلل المضارع) وذلك (نحو) قولك (ان الكذوب قد يصدق) أى صدقه قليل وقد تفيد التكثير كما قاله المصنف فى تفسير قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك فى السماء ثم استشهد بقول الهذلى * قد أترك القرن مصفرا أنامله * وتبعه أبو حيان ورد قول ابن مالك انها فى كلام الهذلى للتقليل ورد بأنه لا مانع منه وقد تكون أيضا للتحقيق نحو قد أفلح من زكاها بل قال العلامة الامير لم يظهر لى معنى خلافه اه أى فهو لازم لها وفى كلام الرضى ما يفيد ذلك أى انه لازم لا غالب خلافا لاكثرهم واختلف فى قد هل تفيد التوقع أم لا فذهب قوم منهم المصنف الى أنها تفيده مطلقا حيث قال (وفيها) أى قد (توقع وانتظار) عطف تفسير أى لا بد أنها تفيد انتظار وقوع الفعل قبل الخبر مضارعا نحو قد يقدم الغائب اذا كنت تتوقع قدومه أو ماضيا كمثال المصنف اذ الجماعة منتظرون اقامة الصلاة قبل اخبار المؤذن بذلك ومنه قد سمع الله قول التى تجادلك لانها كانت تتوقع اجابة الله لدعائها وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضى وكلام ابن مالك يشير الى أنها ليست للتوقع أصلا واستحسنه صاحب المغنى وذهب اليه وأقره المحققون وقالوا ان التوقع الذى يحصل انما هو من القرينة الصنف الخامس عشر (حروف الاستقبال) أى الحروف التى تخصص المضارع للاستقبال بعد أن كان مشتركا بينه وبين الحال وهى على ما ذكرهنا أربعة (سوف) ويقال سف وسى وسو قال الشاعر

فان أهلك فسو تجدون بعدى * وان أسلم يطب لكم المعاش

قال بعضهم هو شاذ أو حذف الفاء ضرورة ورد بأن الكسائى نقل عن أهل الحجاز سو أفعل بحذف الفاء فى غير ضرورة فدل على أنها لغة وتنفرد عن السين بدخول اللام نحو ولسوف يعطيك ربك وبأن المدة معها أوسع خلافا للكوفيين وابن مالك وابن هشام حيث قالوا انها متساوية مستدلين بقوله تعالى وسوف يؤتى الله المؤمنين أجرا عظيما والمؤمنون بالله

والیوم

واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما فقد تواردا السين وسوف فى الآيتين وقد يجاب بأنه يمكن أن المعبر فى حقهم بالسين السابقون الاولون بخلاف المعبر فى حقهم بسوف كما تقدم فى باب الفعل (والسين) نحو سيضرب زيد رليس مقتطعا من سوف خلافا للكوفيين وان رجح مذهبهم ابن مالك لان مدة التسويف بسوف أطول كما تقدم فان قلت يقدح فى تخليصها للاستقبال قول الشاعر

فانى لست خاذلكم ولكن * سأسعى الآن اذ بلغت اناها

فان الآن للزمن الحاضر فيدافع الاستقبال وأجيب بانه أريد بالآن التقريب لا حقيقة الحال وزعم المصنف رحمه الله انها اذا دخلت على فعل أفادت أنه واقع لا محالة فهى عنده فى مقابلة لن فكما أن لن تفيد تأكيد النفى وتأبيده عنده كذلك السين تفيد تأكيد الاثبات وقد صرح بذلك فى سورة براءة فقال فى أولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة اه وفيه أن وجود الرحمة مستفاد من الفعل لا من السين لانه يدل على الوجود بعد عدم وأجيب بأنها تمحضت لافادة الوقوع لان المقام بشارة (وأن) نحو أريد أن تخرج قال المصنف فى المفصل وتميم وأسد يجعلون همزتها عينا قال وهى عنعنة بنى تميم اه وقد تقدم الكلام عليها (ولن) وقد تقدم الكلام عليها أيضا ومما يفيد الاستقبال لا كما ذكرناه فيما تقدم وصرح به المصنف فى مفصله وكذا نون التوكيد وأدوات الشرط قيل وهل الاستفهامية وفيه نظر لأن هذا ليس من أصل الوضع فلذا لم يذكره المصنف

الصنف السادس عشر (حرفا الاستفهام) أى طلب الفهم حقيقة أو مجازا كالواقع فى القرآن (الهمزة) وهى لطلب التصور أى ادراك غير النسبة والتصديق أى ادراك وقوعها أولا وقوعها (وهل) وهى للتصديق خاصة على ماذهب اليه الجماعة وقال ابن مالك انها تأتى بمعنى الهمزة فتعادلها أم المتصلة كحديث هل تزوجت بكرا أم ثيبا وبقية الادوات للتصور خاصة ويدخلان على الاسمية والفعلية نحو أزيد قائم وأقام زيد وهل عمرو خارج وهل خرج عمرو وأما هل عمرو خرج فرجوح ولما كانت هل خاصة بما ذكر وبأنها لاتدخل على المنفى وبانها تقع بعد العاطف نحو فهل يهلك الخ بخلاف الهمزة فانها تقع قبله نحو أفأصفاكم الخ وبانها لاتدخل على الشرط ولا على أن بخلاف الهمزة نحو أئنك ونحو أإن ذكرتم قال (والهمزة أعم تصرفا منه) أى من هل وذكر لانه حرف وذلك لان الغالب الاستفهام بها فهى أكثر دورانا وعريقة فيه وضعا بخلاف غيرها وأجاز بعضهم ان هل تكون بمعنى قد فى غير الاستفهام نحو هل قام زيد أى قد قام ونقل المصنف فى المفصل عن سيبويه أن هل بمعنى قد دائما يعنى فى الاستفهام خاصة لفظا نحو قول الشاعر

سائل فوارس يربوع بشدتنا * أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم

أو تقديرا نحو هل أتى على الانسان حين من الدهر أى أقد أتى على التقرير والتقريب أى أتى اه قال صاحب المغنى وقد عكس قوم ما قاله فقالوا انها لا تأتى بمعنى قد أصلا وهذا هو الصواب عندى قال (و) قد (تحذف) أى الهمزة (عند الدلالة) عليها وذلك (نحو) قولك (زيد عندك أم عمرو) أى أزيد ومنه وتلك نعمة تمنها على أى أو تلك نعمة وقراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم بهمزة واحدة فان لم يدل دليل فلا لعدم أمن اللبس قال (وللاستفهام صدر الكلام) فلا يجوز تقديم شئ مما فى حيزه عليه لا تقل ضربت أزيدا مثلا لئلا يتحير السامع ويتشوش ذهنه (تنبيه) عد صاحب الجواهر أحرف الاستفهام ثلاثة بزيادة أم قال وهمزة الاستفهام لا تعمل لانها تدخل على الاسماء والافعال وقد قالوا ان الحرف لا يعمل الا اذا اختص بأحد القبيلين ولا ينزل منزلة جزء مما اختص به واذا دخلت على ما أوله همزة فان كانت همزة وصل فى أل مدت نحو آالله أذن لكم وان كانت فى غيرها حذفت نحو أمرأة أم رجل بفتح الهمزة وان كانت همزة قطع جاز تحقيقهما وتسكين الثانية فقط وبعض العرب يدخل بين الهمزتين ألفا اه ملخصا الصنف السابع عشر (حرفا الشرط) أى الحرفان الموضوعان للدلالة على الشرط (ان) بكسر فسكون وهو (للاستقبال وان دخل على الماضى) نحو ان جئتنى أكرمك لانها للشك والماضى لا يشك فيه لوقوعه (ولو للمضى) وهو من الحروف الهاملة كما صرح به صاحب الجواهر ويقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه من غير تعرض لنفى التالى كذا قاله فى شرح الكافية قال فقام زيد من قولك لو قام زيد لقام عمرو محكوم بانتفائه وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام من عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له لا تعرض لذلك اه وذكر بعض المحققين أنه ينتفى التالى أيضا ان ناسب الاول ولم يخلفه غيره نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا الا إن خلفه نحو لو كان انسانا لكان حيوانا ويثبت ان لم يناف الاول وناسبه إما بالاولى نحو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه أو المساوى نحو لو لم تكن ربيبتى فى حجرى ما حلت لى انها لابنة أخى من الرضاعة أو الادون كقولك لو انتفت أخوة الرضاع ما حلت للنسب (وان دخل على المستقبل) نحو قوله سبحانه لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم ونحو لو يفى كفى لأنه للجزم ولا يجزم الا بما وقع فالمضارع لفظا اذا تلاها يصرف الى المضى معنى نعم قد تكون بمعنى ان فيليها المستقبل فى اللفظ والمعنى نحو ولو تلتقى أرواحنا بعد موتنا لقسلم على بعضها أو فى المعنى فقط نحو

ولو ان ليلى الاخيلية سلمت * على ودونى جندل وصفائح
لسلمت تسليم البشاشة أو زقا * اليها صدى من جانب القبر صائح

ومنه وليخش الذين لو تركوا ولو كره الكافرون ولو أعجبك كثرة الخبيث وحديث

اعطوا السائل ولو جاء على فرس خلافا لابن الحاج وبدر الدين ابن مالك حيث أنكرا مجيء لو للتعليق في المستقبل وهي في الاختصاص بالفعل كان الا أن لو قد تقترن بها نحو لو أن زيدا قائم وموضع أن حينئذ رفع مبتدأ عند سيبويه وفاعل لثبت مقدرا عند المصنف ويجب عنده أن يكون حينئذ خبرها فعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف ورده الامام ابن مالك لوروده اسما في قوله تعالى ولو أن ما في الارض من شجرة أقلام وجواب لو إما ماض معنى كلو لم يخف الله لم يعصه أو وضعا وهو إما مثبت فاقترانه باللام نحو ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم أكثر من تركها نحو لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا أو منفي بما فالامر بالعكس نحو ولو شاء الله ما اقتتلوا وقل دخولها على ما النافية نحو قوله

لو ان بالعلم تعطى ما تعيش به * لما ظفرت من الدنيا بمقصود

وقد تكون مصدرية بمعنى أن الا أنها لا تنصب وقد أثبت ذلك الفرا وأبو على وأبو البقا والتبريزي وابن مالك ومثلوا بنحو قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون قال صاحب المغني ويشهد لهم قراءة بعضهم فيدهنوا بالنصب عطفا على معنى تدهن وقال بعضهم هي هنا حرف تمن بمعنى ليت واختاره ابن الخباز والمصنف قال صاحب التسهيل وهذا كلام محمول على المعنى وأنكر أن تكون للتمني ونظر فيه صاحب الجواهر ومن التي للتمني نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب بان مضمرة في جواب التمني وقد لا يؤتى لها بجواب ومنه قوله تعالى يود لو أنهم بادون في الاعراب كما قال ابن الحاجب في منظومته

لو انهم بادون في الاعراب * لو للتمني ليس من ذا الباب

وقال الرضي يحتمل انها مصدرية داخلة على ثبت محذوفا واعلم أن لفعل الشرط والجزاء أربعة أحوال وقد أشار اليها المصنف بقوله (ويجيء فعلا الشرط والجزاء مضارعين) أي لفظا لا معنى لان هذه الادوات تقلب الماضي للاستقبال وهو الاحسن لظهور تأثير العامل فيهما نحو وان تعودوا نعد (وماضيين) نحو وان عدتم عدنا وموضع الماضي جزم كما صرح به السيوطي أي فالجزم لمحل الماضي وحده لا لمحل الجملة على الصحيح وهو يلي الاول للمشاكلة في عدم التأثير (و) يجيء (أحدهما ماضيا والآخر مضارعا) نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه وهو يلي الثاني لان فيه الخروج من الاضعف الى الاقوى وعكس هذا قليل كما صرح به الاشموني وخصه الجمهور بالضرورة قال صاحب الجواهر حتى قالوا لم يكد يوجد الا في الشعر لانه كتهيئة العامل للعمل ثم قطعه ومذهب الفرا وابن مالك جوازه في الاختيار ومنه من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له وقول الشاعر

ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا * مني وما يسمعوا من صالح دفنوا

قال (فان كان الاول ماضيا) لفظا أو معنى (والآخر مضارعا جاز رفعه وجزمه) وذلك (نحو ان ضربتني أضربك) بالجزم وهو الاحسن والرفع وهو حسن ولذلك قال ابن مالك في شرح كافيته الجزم مختار والرفع جائز كثير اه خلافا لمن ذهب الى ان الرفع أحسن وأما رفعه بعد المضارع غير المنفي بلم كقراءة طلحة ابن سليمان أينما تكونوا يدركْكم فضعيف كما صرح به ابن مالك في الخلاصة وصرح في بعض نسخ التسهيل بانه ضرورة وهو ظاهر مذهب سيبويه واعلم ان الجواب اذا لم يصلح لان يكون شرطا فلا بد له من رابطة لعدم تأثير حرف الشرط فيه ولما كانت الفاء فيها معنى السببية وهو متسبب عن الشرط وجب قرنه بها وذلك في مواضع أشار المصنف لبعضها فقال (ويدخل الفاء في الجزاء) لمجرد الربط حيث لم تؤثر أداة الشرط فيه فلا بد من الفاء لتربطه بالشرط وليست عاطفة على ما عليه الجماعة لكن المرادي في شرح الالفية نقل أنها عاطفة قال وهو بعيد (اذا لم يكن مستقبلا أو) لم يكن (ماضيا في معناه) بان كان جملة اسمية وذلك (نحو ان جئتني فأنت مكرم) أو كان ماضيا قريبا من الحال وقد أشار اليه بقوله (وان تكرمني فقد أكرمتك أمس) أو كان جامدا نحو ان ترني أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي أو كان طلبا نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني أو كان مقرونا بما نحو فان توليتم فما سألتكم أو بحرف استقبال نحو وان خفتم عيلة فسوف أو بلن نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه وجملة ما ذكر سبعة جمعها بعضهم في قوله

اسمية طلبية وبجامد * وبما ولن وبقد وبالتنفيس

زاد الكمال ابن الهمام تصديره برب والدنوشري تصديره بأداة شرط نحو وان كان كبر عليك اعراضهم الآية واختلف في الفاء الداخلة على اذا الفجائية فقيل هي الجزائية وعند أبي الفتح هي عاطفة وقال أبو علي هي زائدة وقد زيدت لغير ذلك كقوله

لا تجزعي ان منفسا أهلكته * فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

فقد أدخل الفاء على عند مع قوله فاجزعي فلا بد من زيادة احداهما وبعضهم ينسب القول بزيادتها للأخفش وبالجملة فقد قال العلامة السجاعي ان الفعل ان كان مستقبلا معنى ولم يقصد به وعد أو وعيد لم يجز اقترانه بالفاء نحو ان قام زيد قام عمرو وان كان ماضيا لفظا ومعنى فهو واجب نحو ان كان قميصه الخ وقد مقدرة وإن كان مستقبلا معنى وقصد به وعد أو وعيد فهو جائز نحو ومن جاء بالسيئة فكبت ولا تحذف هذه الفاء الا شذوذا وعن المبرد منع ذلك حتى في الشعر وعن الاخفش أنه واقع في النثر الصحيح وخرج عليه ان ترك خيرا الوصية وقال ابن مالك يجوز في النثر نادرا ومنه حديث اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها وتخلفها اذا الفجائية كما نص عليه المصنف وابن مالك وسمع بعد ان واذا كما حكاه

أبوحيان نحو فاذا أصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون وهل اذا الفجائية حرف أوظرف مكان أوزمان خلاف قال بالاول الاخفش واختاره ابن مالك وبالثانى المبرد وتبعه ابن عصفور وبالثالث الزجاج ووافقه المصنف (خاتمة) يجب حذف الجواب ان كان الشرط ماضيا لفظا أومضارعا مجزوما بلم ودل عليه دليل نحو وأنتم الاعلون ان كنتم مؤمنين خلافا للكوفيين الا الفراء فلم يشترطوا المضى ويجوز عند القرينة نحو فان استطعت أن تبتغى الآية لكن حذفه أى الجواب لدليل قبله أو بعده كثير ولقرينة فصيح لكن أقل كما صرح به العلامة السجاعى على ابن عقيل وقد يحذف الشرط و يبقى الجواب ان دل عليه دليل نحو فالله هو الولى أى ان أرادوا وليا فالله هو الولى وجوز المصنف فى قوله تعالى فأسر بعبادى أنه جواب شرط مقدر كأنه قال ان كان الامر كما تقول فأسر الخ قال أبوحيان وكثيرا ما يدعى حذف الشرط ولا يجوز الا لدليل واضح كأن يتقدمه الامر أو ما أشبهه اه وأما حذف الاداة فقال السيوطى لا يجوز وان كانت ان فى الاصح وجوز بعضهم حذف إن فيرتفع الفعل وتدخل الفاء اشعارا بذلك وخرج عليه قوله تعالى تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله ﴿تنبيه﴾ اختلف فى العامل فى الشرط والجزاء فقيل الاداة وعزاه السيرافى الى سيبويه وقيل انهما تجازما وقيل العامل فى الجزاء فعل الشرط وقيل غير ذلك وقيل انهما مبنيان لا معربان وهو ضعيف كما صرح به صاحب الجواهر واختلف فى الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم بعد الفاء أو اذا فقال صاحب المغنى تبعا لغيره إنها فى محل جزم وخالفه فى ذلك الدمامينى واستظهر انها لا محل لها مطلقا وجعل جزم المعطوف باضمار شرط قال (ويزاد ما عليها) أى ان (للتأكيد) أى تأكيد مدخولها نحو فاما يأتينكم منى هدى كما تزاد على اذا نحو حتى اذا ما جاؤها ولما كان الشرط كالاستفهام قال (ولها) أى ان ومثلها بقية الادوات (صدرا لكلام) لان الشرط كالاستفهام فلا يتقدم شئ مما فى حيزه عليه وفاقا لاهل البصرة وخلافا لاهل الكوفة وأما نحو آتيك ان تأتنى فهو دليل الجواب والجواب محذوف ولا بد فى أدوات الشرط على ما عليه جمهور النحاة وهو الصحيح من أن يليها الفعل لانه مقتضى وضعها كما صرح به صاحب الجواهر فهى تطلبه طلبا أكيدا ولذا قال (ولا تدخل) أى إن ومثلها بل بقية الادوات خلافا لما يوهمه صنيع بعض الشراح (الا على الفعل) لفظا وهو ظاهر أو تقديرا نحو إن امرؤ هلك فهو على اضمار فعل يفسره الظاهر خلافا للكوفيين ونحوه قل لو أنتم تملكون الآية وأما نحو ولو انهم آمنوا واتقوا الخ فقال سيبويه الموضع رفع بالابتداء ولا يحتاج الى خبر وقيل الخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما أى ولو ثابت إيمانهم وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل أى ولو إيمانهم ثابت وذهب المبرد والزجاج والكوفيون والمصنف الى أنه على

الفاعلية والفعل مقدر بعدها أي ولو ثبت أنهم امنوا وجنح اليه صاحب المغنى قال المصنف (واذن جواب وجزاء) دائما عند الشلوبين وفى الاكثر عند الفارسى كذا قالوا أي حرف يصحب الجواب أي يقع فى كلام مجاب به آخر جزاء لمضمونه هذا هو المراد وليس المراد انها نفس الجواب أو رابطة له اذ قد عاب ذلك صاحب المغنى على المعربين يقول الرجل أنا آتيك فتقول اذن أكرمك فهذا الكلام قد أجبته به وصيرت اكرامك جزاءه على اتيانه وذلك فى الغالب والا فقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول اذن أظنك صادقا اذ الظن فى الحال ولما بين معناها شرع فى بيان عملها فقال (وعملها) النصب يكون (فى فعل مستقبل) لاجرائها مجرى النواصب كما صرح به ابن الحاجب ولما كان تصديرها شرطا لعملها قال (غير معتمد على ما قبلها) وذلك لضعفها بسبب وقوعها حشوا كما قاله بعضهم وقد صرح بمفهوم المستقبل بقوله (وتلغيها اذا كان الفعل حالا كقولك لمن يحدثك اذن أظنك كاذبا) بالرفع وبمفهوم عدم الاعتماد بقوله (أو) كان (معتمدا على ماقبلها) بان كان معتمدا على مبتدا (نحو انا اذن أكرمك) بالرفع أو قسم نحو والله اذن لأجيئك أو شرط نحو ان تأتنى اذن آتك واذا أدخلت عليها حرف عطف كالواو والفاء فانت بالخيار ان شئت أعملت وان شئت ألغيت نحو واذن لا يلبثون خلافك وقرئ شاذا بالنصب والالغاء أكثر لحصول الاعتماد وبه جاء القرآن قال بعضهم وهو المشهور وفى قولك ان تأتنى اتك واذن أكرمك الجزم والنصب والرفع ﴿تنبيهان﴾ الاول مامشى عليه المصنف من أن اذن حرف هو الصحيح والصحيح أيضا انها بسيطة وان النصب بها لا بأن مضمرة بعدها خلافا للخليل (الثانى) أهمل المصنف شرط اتصالها بالمضارع فلا يسوغ الفصل الا بالظرف عند ابن عصفور والندا عند ابن بابشاذ وكذا الدعاء وبمعمول الفعل عند الكسائى وهشام قال بعضهم والصحيح المنع اذ لم يسمع من ذلك شئ الصنف الثامن عشر (حرف التعليل) وهو (كى) اذا لم تتقدمها لام التعليل لفظا أو تقديرا (نحو جئتك كى تكرمنى) بالنصب بان مضمرة وان والفعل فى تأويل مصدر مجرور بكى ونحوه جاء زيد كى ليبصر فكى حرف تعليل وجر واللام توكيد لكى التعليلية ويبصر منصوب بأن مضمرة بعد اللام وأما اذا تقدمتها اللام فهى المصدرية وقد تقدمت ويقال كيمه بمعنى لمه فهى كى المذكورة دخلت على ما الاستفهامية فلذا حذفت ألفها مثل فيم قال الشاعر

فيم الاقامة فى الزوراء لا سكنى * بها ولا ناقتى فيها ولا جملى

وبم والام وعلام وحتام فرقا بين الاستفهام والخبر وأما قراءة عكرمة وعيسى عما يتساءلون فشاذة ولهذا رد الكسائى قول المفسرين فى بما غفر لى ربى انها استفهامية وانما هى مصدرية أي ياليت قومى يعلمون بغفران ربى والعجب من المصنف اذ جوز كونها

استفهامية

استفهامية حيث قال يعنى باى شئ غفرلى ربى مع أنه نفسه ردعلى من قال فى فيما أغويتنى ان المعنى باى شئ أغويتنى بان اثبات الالف قليل شاذ الصنف التاسع عشر (حرف الردع) أى الزجر وهو (كلا) وهى بسيطة عند الجماعة مركبة عند ثعلب (تقول لمن قال فلان يغضبك كلا أى ارتدع) قال تعالى كلا انها كلمة هو قائلها فان قلت كان يمكن ان يكون اسم فعل معناه ارتدع وانزجر قلت تأدية المعانى بالحروف أولى لا كثريتها ومذهب سيبويه والخليل والمبرد والزجاج والمصنف وأكثر البصريين انها لا معنى لها غير الردع وان الوقف عليها والابتداء بما بعدها جائز ومذهب جماعة من النحويين أن الردع ليس مستمرا فيها بل قد تأتى بمعنى حقا وبمعنى نعم وبمعنى ألا الاستفتاحية وجنح اليه أبو البقاء وتبعه صاحب المغنى حيث قال وقد يمتنع كونها للزجر نحو وما هى الا ذكرى للبشر كلا والقمر اذ ليس قبلها ما يصح رده اه قلت وعليه صاحب الجواهر حيث قال وقال ابن برهان والذى عليه العلماء أن كلا يحسن الوقف عليها اذا كانت ردا للاول ويحسن الابتداء بها اذا كانت بمعنى ألا وحقا كقوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون قلت ولا يخفى على الذهن السليم صحة هذا اه وقد يقال هذا بناء على أن المراد بكونها للردع أى عما قبلها ولم لا يقال انها للردع عما قبلها أو عما بعدها أو عما عهد من المخاطب وان لم يتضمنه الكلام كذا قيل الصنف العشرون (اللامات) وهى على ما ذكره ستة والفارقة والجارة علمتا مما تقدم وقد شرع المصنف فى الكلام عليها فقال (لام التعريف) أى اللام الساكنة الموضوعة لتعريف الاسم المنكر تعريف جنس كالواقعة (فى نحو) قول شقة بن ضمرة حين أتى به الى النعمان بن المنذر لما بلغه عنه من الجراءة (المرء بأصغريه) يعنى قلبه ولسانه وهذا قاله بعدما قال له النعمان تسمع بالمعيدى خير من أن تراه أو تعريف عهد وأشار اليه بقوله (و) فى نحو (فعل الرجل كذا) اذا كان معهودا بينك وبين مخاطبك ولذا قال (الاولى للجنس والثانية للعهد) وكل منهما ثلاثة أقسام اذ الاولى اما لاستغراق الافراد أو لاستغراق الصفات نحو أنت الرجل علما أو للحقيقة كالواقعة فى التعاريف كما أسلفناه والثانية اما للعهد الذكرى أو الذهنى أو الحضورى هذا وقد نقل عن بعضهم أن العهدية من فروع الجنسية اذ هى للجنس مجتمعا فى فرد مخصوص اه (و) الثانية (لام) جواب (القسم) وهى الواقعة (فى) نحو قولك (والله لأفعلن) كذا قال تعالى تالله لأكيدن أصنامكم ومثله الماضى المتصرف كقولك والله لكذب زيد وأكثر دخولها عليه مع قد نحو تالله لقد آثرك الله علينا (و) الثالثة اللام (الموطئة) أى الممهدة (له) أى القسم أى المضمرة ذلك الجواب للقسم لانها دلت على ان القسم قبلها ومن المعلوم انه اذا اجتمع شرط وقسم فالجواب انما هو للسابق وذلك

كالواقعة (في) نحو قولك (والله لئن أكرمتني لأكرمتك) بدليل قرن الجواب باللام اذ جواب الشرط لا يقرن بها فدل على ان هذا جواب القسم وجواب الشرط محذوف قال ابن مالك

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم * جواب ما أخرت فهو ملتزم

خلافا للفرا وأكثر ما تدخل هذه اللام على إن. وقد تدخل على غيرها من ادوات الشرط وأغرب ما دخلت عليه اذ لانها ليست شرطا وهو نظير دخول الفاء في فاذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون لانها للعلة والشرط في معناها بدليل ان قولك ان أتيتني أكرمتك بمعنى ائتني لاكرامك وقد تحذف هذه اللام مع كون القسم مقدرا قبل الشرط نحو وان أطعتموهم انكم لمشركون وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن اذ حذف فاء الجواب خاص بالضرورة فلا يخرج القرآن عليه (و) الرابعة (لام جواب لو ولولا) وكذا لوما نحو قوله تعالى ولو شاء ربك لجعل الناس ونحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض ونحو لوما زيد لهلك عمرو ومحل جواز اقتران هذه اللام بالجواب اذا لم يكن مضارعا منفيا والا فلا تدخل عليه اللام أصلا كما أشار اليه ابن هشام وصرح به العلامة الصبان وغيره وأما الماضي فان كان منفيا بما فالغالب تجرده منها نحو ولو شاء ربك ما فعلوه وان كان مثبتا فالغالب دخولها نحو لو نشاء لجعلناه حطاما ومن غيره لو نشاء جعلناه أجاجا ولذلك قال المصنف (ويجوز حذفها) بل يجوز حذف الجواب أصلا كقولك لو كان لي مال وتسكت أي لانفقت ومنه ولو أن قرآنا سيرت الخ ولو أن لي بكم قوة قال عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسويف لانها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط (و) الخامسة (لام الامر) أي اللام الموضوعة للطلب سواء استعملت فيه أو في غيره كالخبر والتهديد مجازا قال صاحب الجواهر وتسميتها لام الطلب أحسن من تسميتها لام الامر ولم تحذف الا في الشعر خلافا للمبرد وبعضهم أجاز حذفها بعد القول مطلقا وحركتها الكسر نحو لينفق ذو سعة حملا لها على لام الجر لانها في الافعال نظيرتها في الاسماء اختصاصا وسليم تفتحها ولما كان أسكانها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها قال (ويسكن عند واو العطف وفائه) نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي للتخفيف حملا على قولهم في كتف كتف بسكون التاء فنزلوا الواو والفا منزلة فاء فعل واللام بعدها منزلة عينه فأبدلوا كسرتها بسكون كما فعلوا ذلك في الضمير معهما نحو فهي وهو وقد تلحق بهما ثم على قلة نحو ثم ليقضوا في قراءة الكوفيين وقالون والبزي خلافا لمن قال انه خاص بالشعر وقد تقدم ذلك في باب الفعل (و) السادسة (لام الابتداء) وحركتها الفتح وفائدتها تأكيد مضمون الجملة وتخليص المضارع للحال قلت والاولى تسميتها لام التأكيد لان التنبيه على المعنى أهم منه على الموضع ولذا عاب صاحب المغني على

المعربين فى قولهم الا للاستفتاح مع ان معناها التنبيه وتدخل باتفاق فى موضعين أحدهما المبتدا وقد أشار اليه بقوله (فى) نحو قولك (لزيد قائم) قال تعالى لانتم أشد رهبة وكذا اذا قدم الخبر نحو لقائم زيد وفاقا للجماعة وخلافا لما يوهمه كلام ابن الحاجب وعلى معموله الساد مسده نحو لعندك زيد وشذ دخولها مؤخرا نحو * أم الحليس لعجوز شهربه * ومعلوم ان هذه اللام لها الصدر ولهذا علقت العامل فى نحو علمت لزيد منطلق الا فى باب ان فانها مؤخرة من تقديم والثانى فى خبر ان المكسورة اسما كان نحو ان ربى لسميع الدعاء أو مضارعا الشبيه بالاسم وقد أشار اليه بقوله (وانه ليذهب) قال تعالى ان ربك ليحكم بينهم وكذا اذا كان ضمير فصل نحو ان هذا لهو القصص الحق وتدخل أيضا على الاسم اذا كان مؤخرا كما صرح به ابن مالك وغيره نحو ان لى لزيدا وكذا اذا تقدم معمول الخبر نحو ان فى الدار لزيدا قائم وشرط صاحب التسهيل لجواز دخول اللام فى الخبر أن لا يكون منفيا بأداة نفى وما ورد من ذلك فشاذ لا عبرة به وأما دخولها فى الاسم فاشترطوا له أن تتوسط بين الاسم وان واسطة نحو ان عندك لزيدا قائم وباختلاف على ثلاثة المضارع فى غير باب ان والماضى الجامد والمتصرف المقرون بقد فقد نص على منع ذلك كله جماعة منهم المصنف وابن الخباز وابن الحاجب ﴿تنبيه﴾ جوز البصريون دخول اللام على الجملة المصدرة بسوف نحو ان زيدا لسوف يقوم ومنعه الكوفيون وأما الجملة الشرطية فلا تدخل عليها لئلا تلتبس معها بالموطئة للقسم الصنف الحادى والعشرون (تاء التأنيث الساكنة كضربت) هند أتى بها (للايذان) أى الاعلام (من أول الامر بأن الفاعل) أى المسند اليه (مؤنث) والاصل فيها السكون اذ هو الاصل فى المبنيات (و) قد (تحرك) أبا لكسر عند ملاقاة الساكن) تخلصا نحو قالت امرأة العزيز وقالت اليهود وانما كانت أولى بالسكون من تاء الاسم لخفته وثقل الفعل وما مشى عليه المصنف من انها حرف هو ما عليه الجماعة وهو المشهور المنصور وزعم الجلولى انها اسم وزيفه صاحب المغنى حيث قال انه خرق لاجماعهم وقد اغتر الصلاح الصفدى من الادباء فى شرح لامية العجم فقال ان التاء من قوله

أصالة الرأى صانتنى عن الخطل * وحلية الفضل زانتنى لدى العطل

فاعل بالفعل المذكور الصنف الثانى والعشرون (النون المؤكدة) أى النون الموضوعة لتأكيد الفعل ولما كان الماضى لا يحتمل التأكيد والحال لا حاجة لتأكيده اذ يمكن الاطلاع على حالته من قوة أو ضعف قال (لا يؤكدبها) خفيفة أو ثقيلة (الا الفعل (المستقبل الذى فيه معنى الطلب) بأن كان أمرا أو ما فى معناه نحو اضربن ولا تخرجن وبالله لافعلن ولينك تخرجن ويستثنى من الامر فعل التعجب بناء على ما ذهب اليه الكوفيون والمصنف

وأماقوله * فأحر به بطول فقر وأحريا * وقوله * أقائلن أحضروا الشهودا * وقوله
دامن سعدك لو رحمت متيما * لولاك لم يك للصبابة جانحا

فشاذ فان كان المراد من المضارع الحال نحو لأقسم على قراءة بعض بالاثبات امتنع التأكيد وأما المضارع المثبت الواقع جوابا للقسم ولم يفصل بينه وبين اللام فاصل فيجب تأكيده باللام والنون معا على ماذهب اليه الجمهور نحو وتالله لاكيدن أصنامكم وذهب الفارسى وتبعه ابن مالك وهو أيضا مذهب الكوفيين الى أنه يجوز الاقتصار على أحدهما فان كان منفيا لم يجز توكيده نحو تالله تفتؤ اذ المعنى لا تفتؤ فلا يقترن باللام ولا بالنون فلا تقل لتفتؤ ولا تفتؤن وأما واتقوا فتنة لا تصيبن فلا ناهية على ماشى عليه المصنف رحمه الله وأما ان فصل بينه وبين اللام فاصل فلا يجب تأكيده نحو لالى الله تحشرون وأما الواقع شرطا لان المؤكدة بما الزائدة فالغالب تأكيده نحو فاماترين بل أوجبه المبرد والزجاج وأما الواقع بعد ما الزائدة أو النافية فتأكيده قليل وأما الواقع بعد رب نحو ربما تضربن زيدا فهو شاذ ولما كان ربما يتوهم انهما أى النونين يتناوبان فى كافة المواضع قال (و) نون التوكيد (الخفيفة تقع حيث تقع) نون التوكيد (الثقيلة الا فى فعل الاثنين و) فعل (جماعة المؤنث) فانها لا تقع فيهما فلا تقل اضربان ولا اضربنان قال ابن مالك

ولم تقع خفيفة بعد الالف * لكن شديدة وكسرها ألف

وفاقا للجماعة وخلافا ليونس والكوفيين وذلك (لاجتماع الساكنين) وهما الالف والنون (على غير حده) أى طريقه الجائز اذ حده أن يكون الاول حرف لين والثانى مدغما نحو دابة وهنا الثانى غير مدغم قال الاشمونى ويعضد ماذهب اليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم فدمرانهم تدميرا حكاها ابن جنى ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون اه وقد تبدل الالف همزة محركة بحركة ماقبلها للتخلص من التقاء الساكنين ومنه قراءة أبى أيوب السختيانى ولا الضألين قال أبو زيد سمعت عمرو بن عبيد يقرأ لا يسأل عن ذنبه انس ولا جأن فظننته يلحن حتى سمعت من العرب دأبة ومن الغريب ماحكاه الخليل ونص عليه سيبويه ان بعضهم يقف على كل اسم فيه ألف بالهمز يقول رأيت رجلأ فيهمز لانها ألف فى آخر الاسم الصنف الثالث والعشرون (هاء السكت) سميت بذلك لانه يسكت عليها دون آخر الكلمة وتسمى هاء الاستراحة أيضا والتحقيق انها ليست من حروف الزيادة اذ حروف الزيادة تعد من نفس بنية الكلمة وهى جىء بها لبيان الحركة اذ لو وقف بدونها لحذفت فهى كسائر حروف المعانى لا حروف التهجى ومواضع اطرادها ثلاثة الفعل المعتل المحذوف الآخر نحو شقه وما الاستفهامية والمبنى على حركة لازمة وقد أشار اليه بقوله (تزاد فى كل متحرك حركته غير اعرابية) وكذا

الشبيهة بها فلا تزاد في نحو لا رجل لان حركته وان لم تكن اعرابية الا انها شبيهة بالاعراب
من حيث العروض ولا في الماضي على ما عليه سيبويه والجماعة واختاره ابن مالك لانه
وان كان بناؤه لازما الا أنه شبيه بالمضارع المعرب وانما امتنعت في المعرب وشبهه لئلا
يتوهم انها ضمير وقد علل زيادتها فيما توصل به بقوله (للوقف خاصة) وجوبا كقه
أو جوازا كاليه اذ لا يحتاج اليها الا عنده فهو الاصل فيها اذ يؤتى بها لبيان الحركة أو امتداد
الحرف وقد مثل للاول بقوله (نحو ثمه وحيهله وماليه وسلطانيه) قلت كرر الامثلة اشارة
الى انه لا فرق بين الحرف واسم الفعل والضمير نحو كيمه وفيمه وعمه ولمه وكيته وكيفه
وانه وربه فهو كثمه كما اختاره في شرح الكافية قياسا على قولهم في لات لاه ويكثر لحاقها
المستغاث والمندوب والمنادى وقد علمت أن الاصل لحاقها وقفا وقد توصل بنية الوقف
أي يؤتى بها في الوصل كالها في الوقف أي بأن ينطق بها ساكنة لكن توصل الكلام بعضه
ببعض نحو ما في اصلاح ابن السكيت من قوله يا مرحباه بحمار عفراه ويا مرحباه بحمار
ناجيه فقد أجرى الوصل مجرى الوقف مع تشبيه هاء السكت بهاء الضمير وقد تحذف هاء
السكت كما في قول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز

حملت أمرا عظيما فاصطبرت له * وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

فهو منادى مندوب وهاء السكت محذوفة للقافية واذا علمت أنها خاصة بالوقف علمت أن
حقها السكون كما قال (ولا تكون) أي هاء السكت (الا ساكنة) لما علمت (وتحريكها لحن)
مصدر لحن من باب نفع قال أبو زيد لحن في كلامه لحنا بسكون الحاء اذا أخطأ الاعراب
وخالف وجه الصواب وقال الراغب اللحن صرف الكلام عن سننه الجاري عليه إما بازالة
الاعراب أو التصحيف وهو المذموم وذلك أكثر استعمالا وإما بازالته عن التصريح وصرفه
بمعناه الى تعريض وفحوى وهو محمود من حيث البلاغة واليه قصد بقوله تعالى ولتعرفنهم
في لحن القول يقال لحنت له بفتح الحاء ألحن لحنا قلت له قولا يفهمه عنك ويخفى على غيره
ولحنه هو بالكسر فهمه وألحنته أنا إياه ولاحنت الناس فاطنتهم اه قلت وقد كان شعراء
العرب يتمدحون بالسلامة من اللحن بالمعنى الاول قال الشاعر

فان في المجد همامتي وفي لغتي * علوية ولساني غير لحان

وقال أبو الاسود الدؤلي

ولا أقول لقدر القوم قد غليت * ولا أقول لباب الدار مغلوق

أي اني فصيح لا ألحن ولله در المصنف حيث ختم كتابه بهاء السكت للاشارة الى أنه يسكت
بعد ذلك لتمام كتابه ثم جعل آخر كلامه لفظ لحن وهو كما تقدم يطلق على الرمز والاشارة
كما في قول الشاعر

منطق صائب وتلحن أحيا * نا وأحلى الحديث ما كان لحنا

فكأنه يرمز الى قول الشاعر

ولقد لحنت لهم لكيما يفهموا * واللحن يفهمه ذوو الالباب

وهذا آخر ما يسره الله لنا على هذا المتن الشريف فدونك شرحا مصحح المبانى وملحن المعانى جاء على أحسن أسلوب وأتم مرغوب غاية فى الافتخار وذخيرة لاولى الابصار

وان تجد عيبا فسد الخللا * جل الذى لا عيب فيه وعلا

والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد ولد عدنان وعلى آله وأصحابه أولى الفصاحة والعرفان

قال مؤلفه العبد الفقير المعترف بالعجز والتقصير الراجى عفو المجيد ابراهيم أبو سعيد الخصوصى بلدا الشافعى مذهبا غفر الله له ولوالديه ولمشايخه والمسلمين أجمعين كان الفراغ من تأليف هذا الشرح الجليل يوم الاربعاء المبارك الموافق أربعة أيام خلت من شهر القعدة سنة ألف ومائتين وثمانية وتسعين هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية مالاح بدر التمام وفاح مسك الختام

وقد تم طبعه مصححا بمباشرة مؤلفه فى أواخر شهر رمضان سنة ١٣١٢ هجرية بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحميه لازالت كواكب سعدها مضيئة على الدوام ناشرة لواء المعارف للانام فى ظل جناب خديوينا الفخيم وولى نعمتنا الكريم المحفوظ من ربه بالسبع المثانى أفندينا ﴿ عباس حلمى باشا الثانى ﴾

عزيز مصر أدام الله دولته * على ممر الليالى دائما أبدا

وبادارة حضرة وكيلها من عليه مكارم أخلاقه تثنى عزتلو محمد بيك حسنى ولما وافق وسمه رسمه وطابق وضعه اسمه قد اعتنى بشهرته والتزم طبعه على نفقته خدمة للوطن ونشرا للمعارف صاحب المجد التالد والطارف حضرة الذكى الامجد الفريد الاوحد فخر الامراء وسلالة الوزراء عزتلو كرم بيك طاهر حفيد المرحوم أحمد باشا طاهر أدامه الله موفقا لفعل الخير ووقاه من كل ضير بجاه سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام وعلى آله وصحبه البررة الكرام

فهرست كتاب شرح عمدة السري على انموذج الزمخشري

﴿ تم الفهرست ﴾

